Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

جامعـــــــة الـــجزائـــــــر - 03-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

النموذج التنموي الكوري الجنوبي بين العولمة و العالمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات آسيوية

إعداد الطالب:

والي إبراهيم الخليل

تحت إشراف الدكتور:

صغور عبد الرزاق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الوهاب بن خليف	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
عبد الرزاق صغور	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الجزائر -3-	مشرفا ومقررا
سفيان صخري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر -3-	عضوا مناقشا
مصطفى صايج	أستاذ محاضر –أ–	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
مالك حطاب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
السعيد مكي	أستاذ محاضر –أ–	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: التنمية المستدامة والنظريات المفسرة للعولمة والعالمية

المبحث الأول: التنمية المستدامة – الماهية – الخصائص– الأنواع

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعولمة

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للعالمية

المبحث الخامس: العولمة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

المبحث السادس: العالمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

المبحث السابع: العولمة والعالمية صراع أم تكامل

المبحث الثامن: أثر العولمة والعالمية على التنمية المستدامة

الفصل الثاني: الاستراتيجيات والعوامل المؤثرة في بروز النموذج الكوري الجنوبي

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث الثاني: الإرادة السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث الثالث: المؤسسات السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث الرابع: الحكومة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث الخامس: العوامل الداخلية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث السادس: العوامل الخارجية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث السابع: التحول الديمقراطي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

المبحث الثامن: بروز النموذج الكوري على الساحة الدولية وعلاقته بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

الفصل الثالث: النموذج الكوري الجنوبي بين العولمة والعالمية من خلال الانعكاسات واستراتيجيات التعامل

المبحث الأول: التعامل الكوري الجنوبي مع النظام العالمي قبل عصر العولمة

المبحث الثاني: التصور الكوري الجنوبي للعولمة والعالمية

المبحث الثالث: استراتيجيات كوريا الجنوبية للتعامل مع العولمة والعالمية

المبحث الرابع: انعكاسات العولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

المبحث الخامس: الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

المبحث السادس: الأبعاد التكنولوجية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

المبحث السابع: الأبعاد الثقافية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

المبحث الثامن: العالمية والرؤية المستقبلية للنموذج الكوري الجنوبي

خاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

مقدمة:

شكل تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة قطيعة تاريخية مهمة، حيث أطلقت مفاهيم ومتغيرات جديدة مثل العولمة، حتى أدرك البعض أنها تعبير عن الأمركة أو نظام السلام الأمريكي، حيث أضحى العالم ساحة مفتوحة كي يقوم المنتصر في الحرب الباردة بفرض نظامه عليها، قائما على اقتصاد السوق والديمقراطية الغربية، وانحصرت العولمة بعد تصاعد قوى تمتاز العلاقات بينها بالتنافسية، فمجال هذه العولمة مرتبط بالأسواق العالمية التي تحتدم فيها المنافسة لتعمل بمقتضى نظام واحد هو النظام الرأسمالي ومن ثم كانت سياسات تحرير الأسواق المختلفة من القيود التي تعوق حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال كبداية لكسر الأسوار والانعتاق من القيود التقليدية التي سادت خلال المراحل التاريخية السابقة، كما أن المفهوم الحصري للعولمة الذي اقترن بالسوق أصبح أكثر هلاميا وتشكلا مع كل القطاعات الاجتماعية السياسية والثقافية، وتوسع ليشمل عولمة الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مما عزز فرضية أن هذا المفهوم يشير حتما إلى خلق نظام للهيمنة تمارسه الولايات المتحدة ولصالحها في الأساس وهي هيمنة متعددة الأبعاد سياسيا وعسكريا واقتصاديا وحتى اجتماعيا وثقافيا.

تميزت هذه المرحلة الفارقة في تاريخ البشرية بتزايد التأثيرات والضغوط الممارسة لإزالة القيود التي تضعها الدول على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار حماية لنفسها من أي تأثيرات محتملة مع تعدد انبعاثاتها، والبروز القوي للتكتلات الإقليمية ذات نمط مخالف لما سبق بهدف تفادي الآثار السلبية التي يثيرها تراجع دور الدولة في العالم وضعف إمكانياتها على المنافسة مع القوى الكبرى المعروفة بـ"G-20" وتزايد الدور الذي تلعبه الشركات عابرة القوميات في الاقتصاد الدولي، حتى غدت هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي والدول على حد سواء، وهي شركات لا انتماء جغرافي لها، كما أنها أثرت بشكل غير مسبوق على مستقبل الدولة القومية.

على عكس ما حدث خلال نهاية القرن الماضي، كانت العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين نقطة فاصلة أيضا، فالأحداث الحاصلة والتغيرات التي حدثت خلال هذه المرحلة، خلفت تجاذبات عديدة حول مسألة استمرار حاجة التجمعات البشرية للدولة القومية كفاعل ومؤثر ذات سيادة أساسية وليست فرعية كما ينظر لذلك العديد من الدارسين خاصة أنصار النيوليبرالية، حيث لاتزال هي الطرف القادر على مواجهة الفواعل الأخرى دونها وفوقها، كما أن التسليم بأن العولمة تلغي دور الدولة القومية، فتوزيع القوة بين الدول أو داخل الدولة دوما ما يعبر عنه هذه الوحدات السياسية، فالمعاهدات والاتفاقيات الدولية لا ترى النور إلا بوجود دول تمتاز بشخصية قانونية مؤثرة، بالمقابل الصراع الكبير في العالم اليوم تديره الدولة ضد الفواعل الأخرى وهي بنفس القدر من القوة والتأثير.

هذا التضارب حول مفهوم العولمة منذ بداية عقد التسعينات أدى بالنقاد إلى تبيان سلبياتها وذلك ظاهر في عمليات إعادة الهيكلة التي انطوت عليها سياسات العولمة وأدى ذلك إلى توسع دائرة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية، وابتعاد الحكومات عن التدخل في الشئون الاقتصادية، وتفاقم الفروقات في توزيع الثروات داخليا، بعد أن تبين هذه الأبعاد هي التي ترسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في العالم، أضحى السوق يوازي تدخل الدولة ويؤثر عليها داخليا.

وقد سعت كوريا الجنوبية كطرف فعال في العالم للعولمة من قبل أن تسعى العولمة إليها، حيث تبنت إستراتيجية للتنمية تقوم على أولوية القطاع الصناعي الموجه للتصدير وحشدت لها كل مدخرات المجتمع، واستخدمت في توظيفها "شركات القطاع الخاص الكبيرة ذات الطابع العائلي" وفتحت لها كل الآفاق للتطور والنمو، ووجدت في البيئة الدولية خلال الحرب الباردة المناخ اللازم لذلك فبتحالفها مع الولايات المتحدة التي فتحت لها أسواقها وتوافقت معها في بناء سياسة نماذج للنمو الرأسمالي في شرق آسيا مع الطموح التنموي الكوري الجنوبي، فصلت كوريا منذ وقت مبكر السياسة عن التجارة وجعلت السياسة خادمة للتجارة الخارجية، وبعد أن تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي

أخذت تبحث عن تحسين تموضعها في الاقتصاد الدولي، وأسست لذلك بالانضمام إلى عدة تكتلات من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومن ثم راحت تتبنى المعايير المعمول بها في هذه المنظمة، خاصة بعد انضمامها أيضا إلى منظمة التجارة العالمية WTO، ولم تكن قد استعدت لهذا الانفتاح، مع ذلك فالنموذج التنموي الكوري الجنوبي الذي قام على إنشاء روابط متشابكة قوية مع دول شرق وجنوب شرقي آسيا تعرض لتبعات الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة صيف 1997، فقد كانت أوضاعها المالية والاقتصادية في وضع قابل للاختراق، بما أنها هي التي تحركت نحو العولمة لأن نمط النمو غير المتوازن المتبع لم يمكنها من إقامة جدار حماية لصد تبعات انفتاحها، حيث تعرضت بفعل ذلك لأسوأ أزمة مرت على المنطقة لعقود طويلة وانخفض سعر التداولات الداخلي للعملة فضلا عن تأزم الميزان التجاري وضعف الاحتياطات من النقد الأجنبي، ما مكن الاقتصاد الكوري الجنوبي الخروج من الأزمة الاقتصادية.

I- أهمية الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية والمتمثل في العولمة والعالمية وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية والذي لم يستوف حقه من البحث والدراسة، وذلك بالرغم من الدور الذي يؤديه نظام الحكم في تحقيق أمن واستقرار المجتمع الكوري الجنوبي وما يضمنه من حريات وحقوق وتنمية وما يمثله من دفع للمجموعة الآسيوية خاصة والمجموعة الدولية عامة.

كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في الفترة الزمنية المتناولة حيث أنها تشكل القاعدة أو الخلفية التي منها ينطلق الباحثون في دراسة عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا.

II - الهدف من الدراسة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند آثار وتداعيات العالمية والعولمة على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية. والتعريف بالتنمية الكورية، ومحاولة الاستفادة منها.

III- أسباب اختيار الموضوع:

مبـررات علميـة: وهـي مبـررات تنـدرج فـي إطـار التخصـص فـي العلـوم السياسـية، أي محاولة توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي اكتسبها الباحث في هذا التخصص ومحاولة تطبيقها من خلال دراستنا لعملية التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية.

مبررات موضوعية: يتسم هذا الموضوع بقلة الدراسات المتناولة له. هذا ما دعانا إلى البحث والمساهمة في تعميق المعرفة بالموضوع وفتح المجال أمام الدارسين لتناوله بحثا وتوضيحا.

مبررات ذاتية: ترجع رغبتنا في القيام بهذه الدراسة التي توافقها مع الاقتراح المقدم لنا من طرف عدة أساتذة وباحثين، هذا الموضوع وجد في أنفسنا تجاوبا وقبولا واسعا يدفعنا الفضول من خلاله إلى البحث والتوضيح، وانعدام دراسة مستقلة، أحاطت بكل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لكوريا الجنوبية.

كما نطمح أن تكون هذه الدراسة حلقة موصولة في سلسلة الدراسات والبحوث المنجزة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

IV- الدراسات السابقة:

نرى بعد الاطلاع على الكثير من المراجع والكتب بخصوص موضوع "نظام الحكم وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية" أنه تميز بقلة الدراسات المتناولة خاصة منها الدراسات الأكاديمية، وقد تمكنا من رصد مجموعة من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع والتي من أبرزها ما يلي:

1- الدراسة الأولى:

الدور التنموي في كوريا الجنوبية بين الاستمرارية والتغيير للأستاذ الدكتور جابر سعيد عوض.

لقد حاول الدكتور جابر سعيد عوض من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الكبير للدولة الكورية في تحقيق التنمية والكيفية التي تحققت من خلالها، كما أثار التساؤل حول

ماهية العوامل البيئية المحلية والإقليمية والدولية التي كان لها تأثيرا واضحا على دور الدولة الكورية بهذا الخصوص.

وكيف أمكن للدولة أن تعظم الفرص التي أتاحتها لها هذه البيئة بمختلف مستوياتها، وكيف تمكنت من مواجهة التحديات التي فرضتها عليها، وما هي أبرز انعكاساتها الاجتماعية لهذه التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وأخيرا ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من واقع الخبرة الكورية بهذا الخصوص والتي يمكن أن تغير بلدان العالم النامي[1].

خطة الدراسة :

وتضمنت دراسة الباحث جابر سعيد عوض ثلاثة أجزاء رئيسية يعرض أولها لمجموعة العوامل البيئية الحاكمة للدور الذي لعبته الدولة في كوريا الجنوبية في العملية التنموية، أما الجزء الثاني فيتناول دور الدولة الكورية في التنمية الاقتصادية المضطربة التي عرفتها البلاد ويعرض الجزء الثالث والأخير دور الدولة في التعامل مع الانعكاسات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية.

ولهذا كان الوقوف على جوانب الاستمرارية والتغير في الدور الذي لعبته الدولة الكورية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد مطلبا رئيسيا، فإن الباحث اتبع نهجا يعكس ذلك في الجزأين الثاني والثالث منها.

نتائج الدراسة:

خلص الباحث إلى أن الدولة الكورية برز دورها في جميع مراحل التطور الاقتصادي الكوري للدرجة التي يمكننا معها التأكيد على حقيقة مفادها " لولا دور الدولة المميز في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لما أمكننا الحديث عن ما يمكن أن نسميه التنمية الاقتصادية الكورية".

[1] – جابر سعيد عوض، **الدور التنموي للدولة في كوريا الجنوبية بين الاستمرارية والتغير**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2009، ص 17.

تقييم الدراسة:

وفق الباحث إلى حد كبير في دراسة دور الدولة ومن ثم دور نظام الحكم في عملية التنمية الاقتصادية دراسة أكاديمية متخصصة حيث لم يعتمد فقط على الدراسات التقليدية المتمثلة في الدراسات القانونية الجامدة، بل تعداها إلى تحليل الجوانب السياسية والممارسات الواقعية التي تؤثر على نظام الحكم الكوري الجنوبي.

2-الدراسة الثانية:

يعد كتاب "صعود الاقتصاد الكوري" للمؤلف بيونج ناك سونج، ترجمة الدكتور عبد الله شحاته ومراجعة الأستاذة الدكتورة هدى ميتكيس.

لقد حاول المؤلف بيونج ناك سونج من خلال هذه الدراسة عرض التاريخ والتطور الاقتصادي الكوري الجنوبي، وتغطي هذه الدراسة فترة النمو السريع منذ بداية الستينيات. كما أن هذه الدراسة تقوم بتقييم الرؤى الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية وذلك من خلال الاعتماد على المقابلات الشخصية والتراسل "المراسلة" مع الخبراء الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتضمن العديد من المقتطفات لبعض المقابلات الشخصية والدراسات بما في ذلك ندوات على مستوى الخبراء الكوريين والأجانب على حد سواء، وبشكل خاص في الفصل الأخير بالإضافة إلى ما سبق، قام بمراجعة نموذج التنمية الكورية بما يتناسب والمرحلة الجديدة للتنمية التي تمر بها كوريا، هذا النموذج مبني على مفهوم التنافسية الشاملة وتجارب النمو الكورية ومجموعة من الاقتراحات، كما يتضمن أهم الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المعدلة. [1]

خطة الدراسة:

تضمنت دراسة الباحث بيونج ناك سونج ثلاثة أجزاء رئيسية، أما الجزء الأول والموسوم بعنوان خلفية عامة عن الاقتصاد، والجزء الثاني بعنوان البيئة الاقتصادية الداخلية والنمو أما

[1]- يونج ناك سونج، **صعود الاقتصاد الكوري**. ترجمة: عبد الله شحاتة خطاب، مراجعة هدى ميتكيس، ط3، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 77- 78.

الجزء الثالث والأخير فيعرض القفزة الاقتصادية التي حققتها كوريا وعلاقاتها الخارجية تحت عنوان العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوريا، ووصولا الملاحظات، جاءت هذه الأجزاء متسلسلة زمنيا محكمة الربط.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأجزاء الرئيسية اندرجت تحتها اثنتا عشر فصلا مرتبة ترتيبا زمنيا تناولت هذه الفصول الجذور التاريخية لكوريا ووصولا إلى العلاقات الخارجية التي تناولها الفصل الأخير في الدراسة.

ولما كان الوقوف على جوانب الاستمرارية والصعود الذي لعبته الدولة الكورية في الاقتصاد يعد مطلبا رئيسيا فإن الباحث اتبع نهجا يعكس ذلك في أجزاءه الثلاثة منها.

نتائج الدراسة:

خلص الباحث إلى أن الدولة الكورية الجنوبية رغم الضربات والمواجهات التي ضاقت خلالها مرارة الهزائم وحلاوة الانتصارات المتتالية عليها طوال تاريخها الحديث، حيث استطاعت أن تتجاوز هذه المصاعب بامتياز لتحقق قفزة اقتصادية أذهلت العالم وجيرانها، ويعد هذا بفضل الخبراء وطريقة بناء قاعدة متينة في الاقتصاد، وتجدر الاشارة إلى القاعدة الشعبية الكبيرة التي تتمتع بثقافة عالية كل هذه المعطيات وأخرى وصلت الدولة إلى الريادة والمنافسة في الأسواق العالمية.

تقييم الدراسة:

يمكننا القول أن الكاتب ارتقى بمستوى متميز في دراسته هذه ونفوذه إلى خبايا هذا التطور وقام بالحفر للوصول إلى مراحل الصعود الاقتصادي الكوري، وتناول الموضوع بامتياز من خلال التسلسل الزمني والترابط المحكم في طرحه للموضوع منذ بداية الصعود الكوري ووصولا إلى العلاقات الخارجية للدولة دون تقطع أو التواء، بدراسة أكاديمية متخصصة حاول فيها الوصول إلى حقيقة ملموسة ومادية في طرحه للموضوع من خلال المقابلات الشخصية مع الخبراء وصناع القرار والخروج إلى نتائج قيمة وهادفة وتجربة فريدة

للاستفادة منها، وتعد هذه الدراسة متفردة في البحث وتناول مواضيع راقية، بعيدة عن الدراسات التقليدية الأخرى.

3-الدراسة الثالثة:

أما الدراسة الثالثة فهو كتاب الدكتور كمال المنوفي، بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية" الصادرة عن مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006.

حيث حاول الكاتب استعراض الخطوط الرئيسية في بناء وتنفيذ السياسة الكورية.

خطة الدراسة:

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، وفي كل فصل يتناول مؤلف أحد أسس وضع السياسة العامة الكورية، حيث حاول المؤلفون الإجابة عن الكثير من الإشكاليات منها: ما هو أثر المتغيرات العالمية (العولمة) والتطورات الحاصلة المتسارعة على أولويات وتوجهات السياسة العامة في كوريا.

مفهوم شبكة السياسات: ومعناها تعدد الفاعلين أو الشركاء وأثرها في صنع القرار في العملية السياسية في كوريا الجنوبية.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الكتاب، حيث يتناول أولها المحددات الداخلية والخارجية لعملية صنع السياسة العامة في كوريا، حيث أوضحت مؤلفة الفصل أن هذه المحددات تظافرت معا لتشكيل السياسة العامة من أجل تحقيق ثلاثة أهداف كبرى هي:

- تدعيم شيوعية الحكومة المدنية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تفعيل سياسة التوحيد بين الكوريتين.

أما الفصل الثاني فيتناول رصد وتفسير الاتجاهات الجديدة في السياسات الاقتصادية الكورية أما الفصل الثالث فكان يهتم بالعولمة والسياسات الاجتماعية من أجل معونة المراحل

المختلفة التي مر بها تطور السياسة الاجتماعية في كوريا والعوامل المفسرة للانتقال من مرحلة إلى أخرى.

- وفي الفصل الرابع تعالج الدكتورة هدى ميتكيس سياسة التعليم في كوريا.
- أما الفصل الخامس فهو عن سياسات المرأة في كوريا، وفي الفصل السادس حاول المؤلف الاهتمام بالسياسات البيئية وعلاقتها بالتنمية في كوريا.
- وفي الفصل السابع تم تناول السياسات الدفاعية الكورية من خلال توضيح محددات وأهداف وتوجهات آليات تنفيذ سياسات كوريا في الدفاع عن أراضيها، أما الفصل الثامن فكان عن كوريا الشمالية من خلال ثلاث مجالات: المجال الخارجي والمجال الاقتصادي والمجال العسكري.

نتائج الدراسة:

ونحن في دراستنا حاولنا الاستفادة من هذا الكتاب فيما تعلق بالجانب الاقتصادي والتنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى التحول الديمقراطي وأثره في إكمال مسيرة التنمية الاقتصادية رغم أنها لم تكن هي أساس انطلاقها.

تقييم الدراسة:

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أن كلا منهما تناولت الدور التنموي لنظام الحكم وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من زاوية معينة، ونحن بدورنا نحاول الجمع بين كل هذه الزوايا بغية إعطاء صورة شاملة تبين مدى تفاعل هذه الجوانب فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة بين بيئة نظام الحكم الكوري الجنوبي الخارجية والداخلية وعملية التنمية الاقتصادية.

V-الإشكالية العامة:

بناءا على الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع سياسيا اقتصاديا واجتماعيا، وكذا من جانب الإطار الإقليمي والدولي وحتى في الممارسة السياسية. من خلال كل هذا نطرح الإشكالية التالية:

فيما تبرز آثار وتداعيات العولمة والعالمية على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية؟

VI- حدود المشكلة:

يتطلب ضبط حدود مشكلة البحث التطرق إلى العناصر التالية:

أ- **حدود موضوعية:** تتم دراسة عملية التنمية الاقتصادية بوصفها نسقا فرعيا يتفاعل في بيئة داخلية مشكلة من مجموعة من البنيات، وتجسده مجموعة من المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، ويخضع إلى تأثيرات خارجية.

ب-**حدود مكانية:** هي حدود الدولة الكورية الجنوبية كما يعترف بها المجتمع الدولي.

VII- الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية العامة نطرح التساؤلات التالية:

1- ما هي النظريات المفسرة للعولمة والعالمية وتأثيرها على عملية التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية؟

2- ما هي أهم الاستراتيجيات والعوامل التي أدت إلى بروز النموذج الكوري الجنوبي؟

3- ما هي أهم انعكاسات العولمة والعالمية على بروز النموذج الكوري الجنوبي؟

VIII- الفرضيات:

1- كوريا الجنوبية جعلت من العولمة والعالمية العوامل المحفزة للبروز كأهم نموذج.

2- التوظيف الايجابي لمؤسسات الدولة الكورية الجنوبية أدى إلى بروز نموذج يعتد به

3- العولمة والعالمية انعكسا إيجابيا على بروز النموذج الكوري الجنوبي

IX-الإطار المنهجي:

صار الحديث عن استخدام منهج واحد في الدراسة والاعتماد عليه أمرا صعب المنال لا يخدم الاتساع في الترابط بين الظواهر الاجتماعية بصفة عامة وبالأخص الظواهر السياسية الحديثة.

لهذا اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي يتوافق مع الموضوع المتناول كما استعنا ببعض المناهج الأخرى مثل المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وهذا لتشعب الدراسة المتناولة.

أما منهج دراسة الحالة فتم الاعتماد عليه من أجل التقرب أكثر من الظاهرة ودراستنا بشكل أفضل من خلال التركيز على العلاقات بين المتغيرات (المستقلة والتابعة).

-منهج دراسة الحالة:

وهو المنهج الّذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها[1].

أما المنهج الوصفي فقد حاولنا من خلاله وصف الظاهرة المدروسة وهي دور الدولة الكورية الجنوبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بل الوصول إلى المراتب الأولى عالميا من خلال تتبع السياسات الحكومية الرشيدة.

X- الإطار النظري:

اعتمدنا في إطاره النظري على مقاربة سمير زهير الصوص بعنوان: تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية [2].

حيث يعني هذا الكتاب بتأصيل التجربة الكورية الجنوبية من كل الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي وكيفية تنميته، ضف إلى ذلك الجوانب الداخلية المتمثلة أساسا في دور الدولة المحوري في عملية التنمية الاقتصادية، زيادة على ذلك الجوانب الخارجية خاصة

---

[1] – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات**. ط4، الجزائر: ب.د.ن 2004، ص 87.

[2]– سمير زهير الصوص، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**. قليقلية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006.

بعض القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية في الدفع بكوريا الجنوبية لكي تصبح نموذجا يقتدى به.

وقد كان تركيزنا في هذا الإطار التحليلي على:

1-التاريخ:

قبل فترة قليلة من نهاية الحرب في المحيط الهادي في 1945 الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وافقا على تقسيم كوريا لإحكام السيطرة على البلاد واستسلام القوات اليابانية. مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، تم تقسيم كوريا رغما عنها من طرف الدول الكبرى إلى منطقتي نفوذ.

كما جرت سنة 1948 انتخابات مدعومة من أمريكا وتحت رقابة الأمم المتحدة، أدت إلى قيام حكومتين متوازنتين: جمهورية كوريا في الجنوب، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشمال.

2-الاقتصاد:

كان اقتصاد كوريا الجنوبية تقليديا يعتمد على الزراعة، لكن في أوائل الستينات حقق بداية سريعة في التصنيع.

بعد الحرب الكورية (1950-1953) تلقت كوريا معونات اقتصادية خصوصا من الولايات المتحدة، والتي كانت ضرورية لإنعاش اقتصاد البلاد الذي دمرته الحرب. وبالتالي أعطت حكومة كوريا الجنوبية الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية، التي كانت محفزة بنمو معدل الصادرات.

وعلى مدى جيل واحد، نمت كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم إلى إحدى أكثر قواها الصناعية الواعدة.

3-الدور المحوري للدولة في عملية التنمية الاقتصادية:

قررت إدارة الرئيس **(بارك تشانج هي)** بأن الحكومة المركزية يجب أن تؤدي الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية لأنه لا توجد أي مؤسسة كورية جنوبية أخرى لديها

القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغيير القوي في مدة قصيرة، كما كان يأمل الرئيس **(بارك تشانج هي)**.

كما اعتبرت التنمية بمثابة الدرع الواقي من الخطر القائم في الشمال، ولذا لم تمض إلا فترة وجيزة على الانقلاب بعدها تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية أبرزها كان مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board) الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني، كما تم تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا في الحياة الاقتصادية.

وشمل النظام الاقتصادي الناشئ عناصر كل من رأسمالية الدولة والاقتصاد الحر وتهيمن على الاقتصاد مجموعة من التكتلات الخاصة الكبيرة تسمى (الشيبول Chaebol).

4-المشاركة الشعبية:

من العوامل التي ساهمت في النجاح الصناعي في كوريا أن الخطط الصناعية الحكومية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوبا من الشعب بمختلف فئاته، فقد ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية ولعب هذا المعهد دورا رائدا في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والأحزاب السياسية بما فيها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الأهلية.

وكانت تلك الملتقيات سببا في الوصول إلى خيارات سياسية واقتصادية مقبولة لدى الجميع هذا إلى جانب مهمة المعهد الأساسية في إعداد أبحاث التنمية والتطوير لمساندة الحكومة في تصميم ووضع السياسات التنموية والصناعية.

5-التكتلات الصناعية (Chaebol):

عملت الحكومة الكورية في مطلع الستينيات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى (الشيبول)، وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر (الشيبول) مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعات معينة، بحيث تحتكر تلك الصناعة، وتقدم الحكومة تسهيلات تمويلية عند معدلات فائدة منخفضة التكلفة، وتطلب من التكتلات إتباع الاستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير. وبذلك أوجدت الحكومة حافزا هيكليا لتكتلات الشيبول بالاعتماد على البنوك الحكومية في توفير التمويل اللازم.

6-استراتيجيات التنمية الاقتصادية الكورية:

عندما انتهت الحرب الكورية عام 1953 م، كانت كوريا من إحدى أفقر الدول في العالم وقد دمرت معظم مدنها ومصانعها خلال الحرب الكورية، وكان على الكوريين إعادة بناء بلادهم من جديد، كما كان الناتج القومي الإجمالي لكوريا الجنوبية يبلغ حوالي 1553 مليون دولار للفترة من 1952 إلى 1953، أما نصيب الفرد من الدخل القومي يقدر ب 60 إلى 70دولار لنفس الفترة.

ومن حيث مشاركة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فكانت كما يلي:

الصناعة 15.7%، الزراعة 75.3%، أما باقي القطاعات الاقتصادية فكانت 09%.

بدأ مسار التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية عام 1962م، بعد مرور عام واحد فقط على تولي الجنرال **(بارك)** مقاليد السلطة من خلال انقلاب عسكري، وقررت السلطة العسكرية الحاكمة آنذاك أن يكون للدولة دورا نشيطا في عملية التنمية ولذا لم تمض إلا فترة وجيزة على الانقلاب، حتى تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسار التنمية أبرزها كان مجلس التخطيط الاقتصادي.

XI-الإطار المفاهيمي:

كل موضوع يتميز بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات المحورية والأساسية التي يرتكز عليها حيث يكمن دورها في توضيح وتسهيل المعاني وضبطها لكل باحث وقارئ.

وموضوع دراستنا يتميز ككل الدراسات بمجموعة من المفاهيم الأساسية، التي من الواجب ضبطها واعطاء المفهوم الواضح لها، ونستعرض هذه المفاهيم مبينة كما يلي:

1- مفهوم التنمية Dévelopment:

تعد كلمة " تنمية " مفتوحة لجدل كبير، ولاسيما عند التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو (غير النامية).

وغالبا ما يقاس التطور بطريقة وحيدة، وهي قياس التغير في إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الفرد بين البلدان. فالبلد الذي يقال إنه نام يكون إجمالي الناتج القومي فيه متزايدا. وإن كانت الثغرة تصغر بين إجمالي ناتجه القومي وناتج ما يسمى البلدان المتقدمة النمو، يقال إن هذا البلد ينتقل من كونه بلدا أقل نموا إلى بلد عالي النمو[1].

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو Growth والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي أما التنمية فهي تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي[2].

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[3].

3- مفهوم التنمية السياسية:

من أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية هي أنها "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما

[1] – مارتن غريفيش، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 144-145.

[2] – أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 82.

[3] – أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 16.

يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة[1] .

4- مفهوم المنافسة القومية:

وهي عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد[2].

5- مفهوم العدالة الاقتصادية:

مفهوم العدالة الاقتصادية أولا: العدالة في اللغة العربية: مأخوذة من العدل وهو (ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم. وعادل الشيء: وازنه. والعدل: الاستقامة والعدل الفريضة وكل ما تناسب فقد اعتدل. والاعتدال: توسط حال بين حالين في كم أو كيف).

إن العدالة الاقتصادية التي تتمثل في تحقيق الحد الأمثل والذي يكون "بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعا كافيا حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعا منصفا للدخل والثروة دون أن تؤثر تأثيرا سلبيا على حوافز العمل والادخار والاستثمار وروح المبادرة في مجال الأعمال[3].

6- مفهوم الاقتصاد العولمي:

تعني العولمة نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق أما حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل: العولمة الاقتصادية الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل

[1] - أحمد عادل حشيش، **المرجع السابق**، ص 35.

[2] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، ص 150- 151.

[3] - خلف بن سليمان النمري، **العدالة الاقتصادية وأثرها من منظور إسلامي**. السعودية، جامعة أم القرى، 2005 ص 16.

اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي[1].

7- مفهوم المشاريع الصغيرة:

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى[2].

8- مفهوم المشاريع المتوسطة:

يختلف تعريف ومفهوم المشاريع المتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى[3].

9- مفهوم مجتمع المعلومات Information Society:

كما يشير اسمه، فإن مفهوم مجتمع المعلومات يستخدم للتعبير عن ذلك المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومة الشيء الجوهري والأساسي الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة والميادين فبعد أن مر الإنسان بمرحلة المجتمع الزراعي، ثم بمرحلة المجتمع الصناعي الذي يقوم على

---

[1] - يوسف كيدار، **العولمة المالية وعدوى الأزمات المالية**. رسالة ليسانس قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة 2008-2009، ص 7.

[2] - صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2439، الاثنين 16 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 11 ماي 2009م، ص 22.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 23.

المعامل والمصانع، التي تتخذ من الموارد الطبيعية من بترول وغاز ومعادن مادتها الأساسية الخام لخلق القيمة المضافة، جاء العصر الذي لا نقول بأنه لا يعتمد على الزراعة والصناعة، بل تعاظمت فيه أهمية المعرفة والمعلومات المعالجة بشكل كبير، فأصبحت الميادين المتعلقة بصناعة المعلومات تدر أرباحا وتحقق تقدما أكثر من قطاعي الصناعة والزراعة، بل حتى هذين القطاعين قد أصبحا يقومان في معظم الأحيان على المعارف والمعلومات الناتجة عن البحوث والدراسات المختلفة[1].

10- مفهوم المؤسسات السياسية:

يمكن تعريف المؤسسات بأنها مجموعة من القواعد والأدوار والمعايير المتمحورة حول هدف يلبي حاجات معينة لمنتسبيها. ويمكن النظر للمؤسسات على أنها مجموعة من العلاقات الإنسانية الدائمة والمستقرة نسبيا للأفراد الذين تجمعها مصالح وأغراض مشتركة. أي بمعنى آخر نستطيع فهم المؤسسات على أنها كل الهياكل التنظيمية والإجراءات الدائمة للنظام السياسي التي توجه وتقيد وتراقب سلوكيات وتصرفات المواطنين في الدولة ، وهي أيضا الركائز والأسس التي يقوم عليها المجتمع[2].

11- مفهوم الإرادة السياسية:

المعنى اللغوي: لغة: مصدر الفعل أراد، وأراد الشيء: شاءه، وأراده: أحبه، أراد الجدار أن ينقض: تهيأ للسقوط، والإرادة: المشيئة.

اصطلاحا: لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

شرح الاصطلاح: هي مجهودات محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض اقتصادية معينة مثل إلغاء سوء توزيع الدخل (تقليل التفاوت) وتقليل الفقر والبطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. إن نقص

[1] – إبراهيم بعزيز، **مجتمع المعلومات: المفهوم، الخصائص، والتحديات**. جامعة الجزائر، ص 1.
.homebrahim@yahoo.fr

[2] – محمد بالروين، « مفهوم المؤسسات السياسية»، **منتدى الطالب**، 2013/06/02 .

الإرادة السياسية هو واحد من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية وواحد من الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية[1].

12- مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية مفهوم سياسي واجتماعي واقتصادي عام، وأهم معانيها أنها تعني: حكم الشعب للشعب وبالشعب، أو بمعناها الحرفي كمصطلح إغريقي حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك وحكومة الشعب تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الحرية بأوسع معانيها[2].

13- مفهوم التجربة الكورية في التنمية:

تمكن البلد من إعادة بناء نفسه بعد الدمار الذي خلفته الحرب الكورية في عام 1962 حيث كانت الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية وقد أدت إلى نقل كوريا من مجرد دولة زراعية ريفية متخلفة إلى دولة صناعية ناجحة، وبدأت ملامح كوريا كدولة صناعية في التكون عام 1972 هكذا يتضح أن كوريا نجحت كدولة صناعية وليست زراعية، وتم تصنيفها في عام 2001 كدولة صناعية متطورة بواسطة البنك الدولي.

14- مفهوم شيبول Chaebol :

شركات كورية تحتكر الإنتاج والتصدير والتشغيل وتستثمر أموالها في مختلف جهات العالم ومن أبرز هذه الشركات سامسونغ – هيونداي- كيا، وتحتكر 75 من صادرات كوريا الجنوبية[3].

---

[1]- ميشيل تودارو، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية**. تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2011، ص 13.

[2] -مارتن غريفيش، **المرجع السابق**، ص 242- 243.

[3] - مصطفى قصباوي، كوريا الجنوبية- «**نموذج لبلد حديث النمو** »2013/05/15 ، من الموقع:
http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php

15- مفهوم العولمة:

العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه الحياة ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، تقنيا، وبيئي.[1]

16- مفهوم العالمية:

العالمية هي امتداد للرأسمالي الشامل لكل العالم، حيث أن شبكات الاتصال والمبادلات الاقتصادية لطالما كانت تزداد كنانة، حيث هناك اقتصاد عالمي توجهه فلسفة ليبرالية غربية ذات طموحات كوكبية والذي صار يشكل عالما واحدا أكثر انسيابا وهي حسب رواد هذه النظرية المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية. [2]

XII - تقسيم الدراسة :

لقد اتبعنا التقسيم التالي للإجابة عن التساؤلات التي طرحت في إشكالية الدراسة مقدمة وثلاثة فصول تتفرع إلى مباحث.

المقدمة خصصناها لتقديم الإطار النظري، والدراسات السابقة والإطار المنهجي والمفاهيمي التي تتعلق بموضوع دراستنا هذا.

أما **الفصل الأول** فخصصناه لدراسة التنمية المستدامة والنظريات المفسرة للعولمة والعالمية، و**الفصل الثاني** خصصناه لدراسة الاستراتجيات والعوامل المؤثرة في بروز النموذج الكوري الجنوبي، أما **الفصل الثالث**، فحاولنا فيه دراسة النموذج الكوري الجنوبي بين العولمة والعالمية من خلال الانعكاسات وإستراتجيات التعامل.

XIII - الصعوبات:

وفي الأخير لا يفوتني أن أذكر ما اعترضني من صعوبات طيلة فترة جمع المادة من المكتبات داخل الوطن وخارجه، من تونس، ومصر، تمثلت أساسا في شح المادة العلمية إضافة إلى قلة المراجع والدراسات التي تناولت عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

---

[1] - قاسم علي خوسان، **العولمة والتحدي الثقافي**، دار الفكر العربي. بيروت، لبنا، 2009، ص26.

[2] - توماس أرنولد، **الدعوة إلى الإسلام فرصة**. تر: حسين إبراهيم حسن، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص24.

الفصل الأول

التنمية المستدامة والنظريات المفسرة للعولمة والعالمية

لقد كانت علاقة الإنسان بمحيطه علاقة متوازنة مع تناسب أعداده ومعدات استهلاكه ووسائله مع خيرات بيئته.

ومع بداية القرن العشرين حصل تزايد كبير في عدد السكان وتضخمت معدات الاستهلاك مما أثر وأضر بالعالم وأدخل العلاقة بين الإنسان وبيئته مرحلة الاختلال.

إن مفهوم التنمية المستدامة يقع عند نقطة الالتقاء بين الاقتصاد، المجتمع، البيئة وتعود فكرة التنمية المستدامة إلى سنوات السبعينات من القرن العشرين في مؤتمر **نادي روما** تحت عنوان **حدود النمو** والذي كان يهتم بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي والذي نتج عنه إزالة فكوة المناقصة بين البيئة والتنمية وتأسيس فكرة التنمية المستدامة.[1]

ويتبلور المفهوم أكثر في مؤتمر "**جوهانسبورغ**" بجنوب إفريقيا **2002** تحت اسم **مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة** والذي جاء كحوصلة للمؤتمرين والندوات والملتقيات السابقة ويعبرا عن تطور الوعي في فهم العلاقة بين الإنسان، البيئة الاقتصاد.[2]

المبحث الأول: التنمية المستدامة – الماهية – الخصائص– الأنواع

1/ مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة تعبيرا اجتماعيا توجهه إيديولوجية معينة أي أنها عبارة عن عملية معقدة وواعية طويلة الأجل شاملة متكاملة اقتصادية، اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا تكنولوجيا، بيئيا، من خلال تجنب استنزاف الموارد الطبيعية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية المتعارف عليها حيث تطور المفهوم مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي.[3]

---

1 – محمد باتر عليورم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**. عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص185 – 187.

2 – مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003، مجلة خاصة، العددان، 52 – 53، ص 22 – 23.

3 – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**. جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة والتنموية، البحرين، ص 28.

وبالتالي فالتنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات، سلع، وخدمات تقابل حاجات الإنسان وهذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وقدرته على توظيف معارفه العلمية والعقلية.

إن التنمية هي تغيير في البيئة قد يهدد التوازن الطبيعي فيها وقدرتها على استعادة التوازن ومن هنا ظهر مصطلح: "**التنمية المستدامة**" والذي تطور اتساقا مع تطور البعد البشري في الاقتصاد حيث اهتمت في الخمسينات بمسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينات اهتمت بالتعليم والتدريب، ثم السبعينات وما بعدها اهتمت بالتركيز على التقليل من الفقر وتأمين متطلبات البشر على اختلافهم.[1]

ويمكن توضيح تطور مفهوم التنمية من خلال الجدول التالي:[2]

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
المرحلة الأولى	نهاية الحرب العالمية (2) إلى منتصف الستينيات من القرن 20	التنمية مرادف للنمو الاقتصادي.
المرحلة الثانية	من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات	التنمية تعني النمو الاقتصادي والتوزيع العادل لناتج الثروة .
المرحلة الثالثة	من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات	التنمية الشاملة تعني الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
المرحلة الرابعة	من 1990 إلى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية تعني تحقيق مستوى حياة كريمة.
المرحلة الخامسة	منذ قمة الأرض 1992	التنمية المستدامة تعني النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

1 – إبراهيم العسيوي، **التنمية في عالم متغير**. دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 17 – 18.

2 – عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص286–287.

أ/ تعريف التنمية المستدامة:

- **التعريف اللغوي:**

يعـود أصـل كلمـة ومصـطلح الاسـتدامة "Sustaumahle" إلـى علـم الإيكولوجيـا "Ecology" والتـي كانـت تعنـي تشـكل وتطـور الـنظم الديناميكيـة التـي تكـون ديناميكياتهـا عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها البعض وفي هذا المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة ليعبر عن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجيا.

يعود كل العلمين إلى نفس الأصل الإغريقي ويبدأ كلاهما بالأصل "Eco" الذي يعني في العربية البيت أو المنزل والمعنى العام لمصطلح "Ecology" هو دراسة مكونات البيت أما مصطلح "Economy" فهو يعني إدارة مكونات البيت.[1]

ولو افترضنا أن المقصود بالبيت هنا هو المدينة أو الإقليم فإن الاستدامة تعني دراسة وتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص ومكونات المدينة وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية فقد جاء الفعل **استدام** وجذره "**دوم**" بمعنى المواظبة على الأمر وبالتالي يعني صلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.[2]

وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تلك التي يدير استمراريتها للناس أو السكان أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستقرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف.[3]

---

1 – عدنان غنير، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**. عمان، دار الضياء، 1999، ص28.

2 – علي مهران، **العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة**. دولة الكويت، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات، القاهرة، 2001، ص43.

3 – عوض الحداد، **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**. دار الأندلس، الإسكندرية، 1993، ص53.

والأصح أن مصطلح التنمية المستديمة يعكس مبدأ الاستقرارية ويشير إلى قوى الدفع لعملية التنمية والتي نعني بها الجهود الإنسانية الممثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.[1]

2/ التعريفات الاصطلاحية:

يوجد أكثر من ستون تعريف لمفهوم التنمية المستديمة حيث يذكر أن أول تعريف للتنمية البشرية ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987.

التنمية هي تلك التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.[2]

- **تعريف قاموس " وبستر Webster"**

هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.[3]

- التنمية المستديمة هي التنمية المستقرة والعادلة والتي لا تعني استغلال الموارد للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة وهي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.[4]

---

1 – محمد مصطفى، **تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والتنمية المستدامة.** 19 –21 شباط، القاهرة، 2001، ص65.

2 – نجاح النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، آفاق ومستجدات.** منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 33.

3 – *D Nohem and Fnuscheler. Handbouch Dritten Welthoffman and camp. Hanburg 1982, p51.*

4 – مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة.** مجموعة النيل العربية، مصر، 2007، ص 34.

- هي التزام أخلاقي من الجيل الحالي إلى الجيل القادم يضمن خلاله الأول الاستجابة لحاجاته المتعددة دون أن يُقَوض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ولا يعرضها للخطر.

- **تعريف وليار هاوسس W. Hawshaus:**

هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها وعلى البيئة هي عمليات متكاملة وليس متناقصة.[1]

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة:** والذي تم تبنيه عام 1989.

التنمية هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية ;وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستقرار وإشباع الحاجات البشرية.

I- مبادئ التنمية المستدامة وخصائصها :

لقد تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة رسميا في قمة الأرض في "**ري ودي جانيرو 1992**" والذي ربط بين التنمية المستدامة والأرض، حيث نتج عنها الأجندة [21] التي أكدت على أثر التنمية الغير عقلانية على البيئة حيث حددت هذه الأجندة العديد من النشاطات التي يجب العمل بها محليا ضمن إطار التنمية المستدامة والتي تراعي خصوصية كل بلد مع الإبقاء على التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات الدولية وتتمثل هذه الأنشطة في:

- تحسين عملية وضع القرار في البلد من خلال الشفافية والانتخابات النزيهة.
- تحسين أنظمة التخطيط والإدارة والتخلص من البيروقراطية السلبية.
- اختيار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وإصدار التشريعات من خلال إيجاد قنوات التنسيق المؤسسة بين الأجهزة التنموية والبيئية.

1 - محمد باتر ورم، **المرجع سابق**، ص 189 - 190.

- توجيه أنشطة القطاع الخاص وإجراءات التحكم به ونشر التوعية البيئية بين شرائح المجتمع المختلفة.[1]

ويمكن تلخيص مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1/ مبدأ التخطيط الاستراتيجي: الحفاظ على الموارد للأجيال الحالية والقادمة.

إن تلك التنمية المستديمة تحيي الأرض والمياه والمصادر الوراثية والنباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

والذي يتطلب إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تُصم بعناية من أجل تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها والذي يستلزم مبدأ تطبيق نظم التقييم لكل مشروع يتم تقريره من خلال مقارنة جميع الفاعلين والذي سينتفعون بالمشاريع الموضوعة.

2/ مبدأ إعداد العملية الاستراتيجية على التحليل التقني الجيد:

على الاستراتيجية الموجهة للتنمية المستدامة الاعتماد على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة بالإضافة إلى الربط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية مثلا: الاهتمام بالضغوط الخارجية الناتجة عن العولمة، أو تأثير تغيرات المناخ.

يعتمد هذا التحليل على المعلومات الموثقة هل تغير الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والضغوط المفروضة وكيفية الاستجابة لها.

---

1 – Sara Schley and Joe laur. The sustainability, Pegausus communications inc, combridge. 1997, p43.

3/ وضع أهداف مرنة وواضحة للسياسة التنموية:

توضع الأهداف من أجل تسهيل تجديد جودة المخرجات المتوقعة أي الحالات المرغوب فيها، حيث تعتبر الأهداف التي تكون مع الحوافز أكثر فاعلية للتنمية المستدامة، لأنها واقعية وأكثر قابلية للتحقيق.[1]

4/ السياسة المتكاملة بين مختلف القطاعات:

وذلك من خلال تشكيل لجان متخصصة تعمل على تحديد حاجيات وأولويات كل قطاع من التنمية المستدامة والعمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في السياسات القطاعية من خلال تحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة.

5/ الحكم الراشد ولامركزية السلطة:

من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن يكون الحكم قائما على الشفافية في وضع القرار والسماح للمجتمع المدني بأطيافه المشاركة في وضع القرار وتحمل المسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ وأن تكون هناك أسس واضحة فيما تعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال.

حيث من الضروري أن تتحقق مسألة اللامركزية ولكن مع ترك اليد العليا للسلامة المركزية.

6/ مبدأ رفع الوعي والعدالة:

من خلال الاهتمام بالتعليم وبناء القدرات ورفع الوعي بقضية التنمية المستدامة بالإضافة إلى وجوب الاهتمام بحقوق الأجيال اللاحقة من الموارد والثروات الطبيعية بنفس القدر الذي تمتعت به الأجيال الحاضرة.

---

1 – صبري فارس الهيثي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 263.

7/ الحفاظ على الموارد الطبيعية:

من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية من خلال التنوع البيولوجي وأيضا اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة واستعمال الطاقة الناتجة عن المخلفات.

8/ مبدأ الرقابة:

إن الرقابة من التلوث هي الأكثر فعالية من التلوث في ذاته، لذلك يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان على أن يتم تنفيذ وتخطيط كل منها بصورة تؤدي إلى إحداث أقل التغيرات الممكنة على البيئة.

بالإضافة إلى الإقلال من الضغوط على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الخام والطاقة في البناء والإنتاج والتوزيع والاستخدام.

9/ مبدأ التخطيط العمراني:

يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ريفية وحضرية من خلال الاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

II – أبعاد التنمية المستدامة شروط حدوثها وتحدياتها:

إن وضع استراتيجية فعالة تقوم على التنمية المستدامة هو من تخصص صانع القرار سواء كان إداري والتنمية المستدامة لا تركز على الجانب البئي فقط بل تتعداه إلى الجوانب المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد حصر المفكرون والمهتمون بالتنمية المستدامة أبعادها في ثلاث نواحي مترابطة ومتكاملة أيضا في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد كما يتضح ذلك من خلال المؤتمرات والندوات التي تدارست هذا الموضوع.

1 – صبري فارس الهيثي، **المرجع السابق**، ص 265.

1_ البعد الاقتصادي:

والذي نعني به الاستدامة واستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة وذلك من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والسكن، النقل، الصحة والتعليم ويمكن تلخيص أهم النقاط في هذا البعد فيما يلي:[1]

- **خطة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:**

حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون ضعف ما يستغله الأفراد في الدول النامية وذلك قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من بالهند بـ 33 مرة وأيضا هو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [OCDE] أعلى بعشر مرات من البلدان النامية مجتمعة.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:**

إن التنمية المستدامة في البلدان تعني إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أنماط العيش.

أيضا تعتبر أنماط الاستهلاك التي تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:**[2]

حيث تقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية كبيرة في قيادة التنمية المستديمة لأن استهلاكها من الموارد الطبيعية هو الأعلى مقارنة ببقية الدول وبالتالي هي المسؤولة بصورة أكبر عن حصول التلوث البيئي.

---

1 – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 30-31.

2 – صبري فارس الهيثي، **المرجع السابق**، ص 263.

كما أن هذه البلدان لديها من الموارد التقنية والمالية والبشرية ما يجعلها تكون في الصدارة في استخدام التكنولوجيا وفي القيام بتوظيف الموارد بأقل كثافه وتحويل اقتصادياتها لحماية النظم الطبيعية بالإضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.

- **تقليص تبعية البلدان النامية:**

هناك روابط عديدة بين البلدان الغنية والبلدان النامية وهو أمر يحتاج إلى دراسة دقيقة بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتراجع نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها.

إن أهم ما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاقتصاد الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في استعمال التكنولوجيا المحسنة.[1]

- **التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة:**

- والتي نعني بها تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر لأنماط العيش، حيث أن هذا الأمر يعتبر قضية أخلاقية بالبيئة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الحاضر.
- ويؤدي التخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج مذهلة، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن الاستعمار والتبعية للبلدان الرأسمالية.

1 – نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية**. مجلة علوم إنسانية، العدد 25، مجلة إلكترونية، " WWW.ULUM.NL " 2005، ص 4.

2/ البعد الاجتماعي البشري:

والذي نعني به أن الإنسان هو جوهر التنمية المستدامة وأداتها وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بل شفافية.

ويمكن إيضاحها في النقاط التالية:

1- ضبط السكان لأن الزيادة السكانية تبلغ 80 مليون نسمة كل عام، وهي لا تتناسب مع الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية السائدة، كما أن أغلب الزيادة (85%) هي بدول العالم الثالث حيث الفقر والتخلف.

2- العدالة الاجتماعية والتي تضمن العدالة بين الناس، والعدالة بين الأجيال.

3- التنمية البشرية وتوسيع معنى التعليم حيث أن ذلك من أهم أسس استقرار التنمية المستدامة خاصة في دول العالم الثالث التي تحتج إلى نهضة علمية كبيرة.

4- المشاركة التقنية الفعالة في مواصلة التخطيط والتنفيذ والتي تعتمد على القبول الاجتماعي وهو أساس الديمقراطية.

5- عمل الوسائل الاجتماعية على ضبط السلوك الاستهلاكي وإتباع سياسة الترشيد في الاستهلاك والنفقات.[1]

3/ الأبعاد التكنولوجية والبيئية:

حيث أن العديد من المرافق الصناعية يؤدي إلى تلويث المحيط ويتم صرف الملايير للتقليص من هذا الأمر فالتنمية المستدامة نعني التحول إلى التكنولوجيات أنظف ويسعى إلى التقليص من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية من خلال إعادة تدوير النفايات والمحافظة على البيئة.

---

1 – محمد نبيل الشيعي، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها**. الحوار المتمدن العدد 2538، 1/26/ 2009، ص 128.

ومن أهم النقاط الأساسية في هذا البعد ما يلي:

1/ استعمال تكنولوجيا متطورة ومحسنة خاصة في الدول النامية مما يناسب الاحتياجات المحلية ويقلص الفجوة بين الشمال والجنوب.

حيث أن التعاون التكنولوجي يوضح عملية التعامل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

_ المحروقات والاحتباس الحراري:

إن استخدام المحروقات يجب أن يستدعي اهتمام خاص لأن نفايات المحروقات من أهم أسباب تلوث البيئة وتؤثر على الحياة البرية والبشرية خاصة مع استمرار التطور في مجال صناعة المحروقات.

_ إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبط أساسا بسلامة محيطه حيث تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة نسب 55% من جميع الأمراض المتصلة بالبيئة صارت تشكل تهديدا خطيرا ومباشرا للإنسان ومستقبله.[1]

_ مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية: حيث أن تطبيق نظام إدارة بيئية فعال على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية ويعمل على زيادة حجم الإنتاج وتعديل نظام التعامل مع الخامات والمواد الأولية بالإضافة إلى أنه جعل التنمية المستدامة أكثر ارتباطا بالبيئة.[2]

حيث أن من أهداف التنمية المستدامة الحيلولة دون تضرر طبقة الأوزون الحامية للكوكب الأرضي من خلال الاتفاقيات الدولية كاتفاقية كيوتو للتخلص من الموارد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون.

---

1 – دوغلاس موستنيث، **مبادئ التنمية المستدامة**. ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 17.

2 – أحمد فرغلي حسن، **بيئة والتنمية المستدامة**. جامعة القاهرة، 2007، ص 18 – 20.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى تضافر الجهود السابقة معا، حيث أن التنمية المستدامة تتطلب "تغيرا جوهريا" في السياسات الممارسة حاليا وذلك من خلال التخطيط والقيادة القوية والجهود المتواصلة من طرف كل العوامل المشتركة.[1]

III- معوقات وتحديات التنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل بعد مؤتمر "ري ودي جانيرو" حول التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة غير أن العديد من الدول واجهت الكثير من العقبات المختلفة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ/ الصعوبات السياسية:

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، غياب الديمقراطية غياب الأمن والسلم.
- حداثة تجارب المجتمع المدني وضعف مشاركته في تفعيل مشروعات التنمية المستدامة.
- غياب الانفتاح السياسي في الكثير من الدول وانفصال المجتمع عن الأنظمة.
- التصادم بين مصالح الدول الفقيرة ومصالح الدول الغنية.

ب/ الصعوبات الاقتصادية والبشرية:

- تدني أوضاع البنى التحتية ومشكلة الديون التي تعرقل مسار التنمية في الكثير من الدول بالإضافة إلى افتقار الموارد المالية التي تحتاجها المشاريع التنموية.
- الاختلاف بين الأوضاع الداخلية والتجارب والتقنيات المستوردة.
- مشكلة التنظيم السكاني مقارنة مع حجم الموارد الطبيعية والطاقوية مما ينتج عنه مشاكل الأمن الغذائي، السكن، الصحة والتعليم.

1- أحمد فرغلي حسن، **المرجع السابق**، ص 21.

جـ/ الصعوبات التقنية:

- هجرة الأدمغة وسوء استغلال الكفاءات العلمية.
- نقص الكفاءات وضعف ميزانيات البحث العلمي.

د/ الصعوبات البيئية:

- الإبقاء على الأنماط التقليدية في الاستهلاك مما يعرض الموارد البيئية للخطر.
- نسب المشروعات التنموية الغير مدروسة في ضرر كبير للمحيط بالإضافة إلى نتائج تغير المناخ وثقب الأوزون والاحتباس الحراري لذلك لابد من أن تكون السياسة الرشيدة في تحقيق التنمية تعني الاقتصاد والبيئة.[1]

2/ التحديات:

يمكن إجمال التحديات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في النقاط التالية:

أ/ إيجاد مصادر التمويل المالي الذي تحتاجه المشاريع التنموية في الدول النامية مع التزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها إلى هذه الدول ليكون 1.5% من الإنتاج الوطني.

ب/ وضع ودراسة البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا حيث أن كل من الدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية على اختلاف مراكزها.

حيث أن عليها المساهمة في رعاية الطفولة، تأسيس البنى التحتية والمرافق اللازمة حيث أن قدرة وكفاءة هذه الهيئات يتم قياسها من خلال ما تقدمه لدفع مسار التنمية المستدامة في دولها.

1 – قرين محمد الأمين، **المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة**. بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، 2008، ص 16.

ت/ تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال قيام شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وإعطاء فرصة أفضل لمنتجات هذه الأخيرة للمنافسة التجارية من خلال منظمة التجارة العالمية.

جـ/ اتحاد وسائل تمويل مختلفة لدعم مجهودات التنمية المستدامة، ونقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أساليب تطوير العمل التنموي.

هـ/ حماية التراث الحضاري والذي يعد أساس مهم في التنمية المستدامة لأنه يؤكد على الذاتية الثقافية ويحافظ على خصوصياتها ويساعد في بناء الشخصية المستقلة للأفراد ويمنح للعمل التنموي دفعة ذاتية أقوى من أجل الدفاع عن الشخصية الوطنية وصيانة المستقبل المشترك.

وبالتالي فإن الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تأتي من الأديان السماوية تؤثر إيجابيا على دفع عملية التنمية.[1]

من خلال ما سبق في هذا الجزء فإن التنمية المستدامة عبارة عن عملية متواصلة واعية تهدف إلى تعمير الأرض والاستفادة منها دون الإخلال بالتوازن البيئي والإيكولوجي والحد من تعريض الأرض إلى مخلفات التلوث بالإضافة إلى التأكيد على العدالة في توزيع الموارد وعوائد التنمية وفق ما يخدم كل دولة بالإضافة إلى الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير عقلاني وتوجيهها نحو الاستدامة.

أي أن إدارة التنمية على مستوى العالم يعني تحقيق التوازن البيئي والتعامل مع مشكلة تزايد الفقراء والأمراض والتخلف وزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب.

1 – قرين محمد الأمين، **المرجع السابق**، ص22.

وبالتالي فالحاجة صارت ملحة جدا إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة لأن التنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان حق الفقراء هو الطريق الأصح لتحقيق السلم والأمن في العالم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية

إن التنمية عملية متعددة الأبعاد والركائز حيث تشمل على إعادة التنظيم وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي بالإضافة إلى تحسين الدخل في الناتج المحلي العام.

وبالتالي فهي أشمل من فكرة النمو، حيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته ومن أهم النظريات المفسرة للتنمية المستدامة ما يلي:

-النظريات القائمة على الأولوية البيئية:

حيث يشير الكثير من العلماء أن المحيط الذي تكون فيه التنمية المستدامة هو الذي يجب أن يكون حيويا، حيث أنهم يحتوون على حماية التنوع الحيواني والوراثي حيث يشير كثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما، حيث يمكن أن يساعد النمو على منع التدهور البيئي، وبالتالي فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة التبريد.

حيث يقول علماء البيئة أن على علماء الاقتصاد الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية من أجل تنمية مستدامة فعالة ودائمة.[1]

ومن أهم النظريات التي اهتمت بالجانب البيئي وأثره على التنمية المستدامة نجد ما يلي:

1/ النظريات المتشائمة:

حيث نشر توماس مالتس "Thomas Malthus" فكرته حول مبادئ السكان، حيث يقول أن الجنس البشري إذا بقي على نفس المنوال في التكاثر فإنه سيواجه مشاكل قلة الموارد الطبيعية النابضة وبالتالي ستبرز مشاكل البطالة والمجاعات.

---

1 – Beat burgenmrier, écomomie de développement durable: de Boech 2Editio, Belgique, 2005, P 195.

فإنه يمكن تحقيق التنمية طويلة الأجل في حالة ازدياد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي وهو أمر مستبعد بسبب صعوبة التحكم فيه.

لقد تم انتقاد نظرية "مالتس" لأنه لم يبرز كيف يتم التنبؤ وعدم وضوح افتراضاته، بالإضافة إلى اعتماده على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.

2/ النظريات المتفائلة:

يرى "جون ستيوارت ميل" "John Stuart Mill" أن الموارد الزائلة والمحدودة تمثل حاجزا على زيادة الإنتاج مستقبلا.

ولقد استند "ميل" في مبادئه على التنمية المستقبلة في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع مستوى الرفاه الاقتصادي.

كما يرى أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دور مهم في ديمومة النمو الاقتصادي.[1]

2/ النظريات القائمة على أولوية الاقتصاد:

نقصد بالتنمية الاقتصادية تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات المدنية والحريات ومن بين هذه النظريات نجد:

نظرية الموارد الناضبة:

هي دراسة منشورة للاقتصادي "**هارلود هو تلينغ**" عام 1931، حيث قام ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الناضبة وطرق الاستفادة منها على المدى الطويل من خلال مراعاة خاصة الأجيال القادمة بهذه الموارد، فهو الأساس النظري الذي بدأت به الأمم المتحدة في القرن العشرين خلال اعتمادها على مفهوم التنمية المستدامة[2].

1 – يحي سعيدي، صورية شني، **نظرية التنمية المستدامة**. مقالة 03، 04، شهر أكتوبر، 2005، جامعة المسيلة، ص04.

2 – دوغلاس مونتيسيت، **المرجع السابق**، ص 23.

3/ النظريات القائمة على العدالة في توزيع الثروة والتنمية:

يقول علماء الاجتماع أن تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم على الاهتمام بالعوامل الاجتماعية في كل مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع للقضاء على الفقر وعدم المساواة والحروب والكوارث الطبيعية والمشاكل السياسية والاقتصادية ومن أهم هذه النظريات نجد:

نظرية التحيز الحضري: والتي وضعها " ميخائيل ليستون" : حيث طرح العديد من المشاكل أهمها: هل التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية.

حيث يقول "براون ليستر" أننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرون (21) أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ومنذ ظهور مستقبلنا المشترك إلى أن شهد العالم العديد من المناسبات الدولية حول موضوع التنمية المستدامة من خلال الكثير من المؤتمرات والندوات نذكر منها: مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1922.

مؤتمر التنمية المستدامة في غانا سنة 2001 وغيرها من المؤتمرات التي أسست لمفهوم التنمية المستدامة المعاصر.[1]

-نظرية مراكز النمو "هيرشمانHirchmain":

قامت هذه النظرية على مفهوم الاستقطاب الذي يعني هجرة الأيادي العاملة المنتقاة، رأس المال والبضائع الهوامش (الريف) إلى المركز (المدن)، حيث أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يؤدي إلى تطوير مراكز نمو جديدة في المناطق الواقعة بين المركز والهامش.

1 – ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. **مجلة التواصل**، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2010، ص25.

يقول "هيرشان" أن فائدة الدخل الحكومي هي الحد من الآثار السلبية للاستقطاب في النمو.[1]

- نظرية النظام العالمي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الازدهار الذي تتمتع به فئة قليلة هو أساس فقر ومشاكل الفئة الأخرى. أي أن حياة الرفاهية التي يعيشها الغرب قائمة على بؤس وشقاء دول العالم الثالث وبالتالي فهم يعيدون أفكار "كارل ماركس" الذي يقول أن تكديس الثروة في أحد القطبين هو تكديس للشقاء، والاختلال في الاقتصاد العالمي.[2]

- نظرية النمو الاقتصادي الأمثل:

والتي قدمها "فرانك رمزي" وطورها آخرون هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي لأنها ترى أن منفعة المجتمعات دالة على منفعة الأفراد، وبالتالي فإمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن يكون متوازنا مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر.

وبالتالي فتعظيم الرفاهية الاجتماعية، لابد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع ويقول أنصار المنهج النفعي أن فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر من تلك التضحيات التي سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم.[3]

4/ التنمية المستدامة في الإسلام:

لقد شمل الدين الإسلامي على العديد من الآيات والأحاديث النبوية التي تعبر بأسلوب مباشر أو غير مباشر على دلالات الاستدامة المختلفة ومن هذه الدلالات نجد:

---

1 – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **المرجع السابق**، ص68.

2 – جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 266–267.

3 – فاطمة أحمد حسن، **الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك**. رسالة ماجستير جامعة القاهرة، أوت 2006، ص 22–23.

- محدودية الموارد في الأرض والتي تقرها الآية الكريمة ﴿**وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ**﴾ **الآية رقم 21 من سورة الحجر**.
- وجوب المحافظة على الموارد والسعي إلى عدم إفسادها أو استنزافها على أساس أنه واجب ديني مصدقا لقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا**﴾ الآية رقم 56 من سورة الأعراف.
- إتباع أسلوب الرشادة والعقلانية في إدارة واستغلال الموارد من خلال مبدأ الاعتدال والوسطية والتي هي أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها السلوك اليومي للمسلم لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ الآية 67 من سورة الفرقان.
- إتباع الحاجات الإنسانية دون الإسراف والتبذير وذلك للحفاظ على أهمية الأجيال القادمة من هذه الموارد المحدودة مصدقا لقوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ الآية 31 من سورة الأعراف.
- إن كل الموارد والبيئة هي ملك للجميع وأيضا مسؤولية الجميع حفاظا عليها لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الشريف: [المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار وثمنه حرام] ابن ماجة.
- التجديد والتعويض البيئي أي العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية والاهتمام بالطاقات المتجددة لقوله عليه السلام: [لا يغرس مسلما غرسا ولا زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة] صحيح مسلم.[1]

1 – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **المرجع السابق**، ص 90.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعولمة

هناك رأي يقول أن بداية استخدام مفهوم العولمة يعود إلى سنوات التسعينات من القرن العشرين تحديدا حين أصدر مارشال لوهان: مؤلفه "حرب في القرية الكوتية" ثم تبعه كتاب بريزنسكي "أمريكا والعصر الإلكتروني".

لقد أبرز الكاتبان أن الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه على صعيد العلاقات الدولية بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم، ومع بداية التسعينات وانهيار الاتحاد السوفيتي برز الحديث عن ظهور نظام عالمي جديد والذي جاء ليواكب التغيرات الجذرية والمتسارعة في مستوى معدات القوة العالمية.[1]

حيث تعد كلمة "العولمة" مثل "الأحجية" في الوقت الحاضر تتعدد فيها التعاريف ووجهات النظر، فهناك العديد من التعريفات والمقاربات الخاصة بالعولمة وذلك يعود إلى أن العولمة ليست مجالا دراسيا يقتصر على أي نظام بمفرده، كما ينمتي متخصصو العولمة إلى مختلف المجالات مثل الدراسات الثقافية، علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية والنظريات السياسية، والأدب واللسانيات، فهو مجال يستعير العديد من المصطلحات والمفاهيم والمعاجم المختلفة.[2]

رغم أن استخدام لفظ العولمة "globalisation" قد شاع في الوقت الحاضر إلا أن الظاهرة التي يسير لها المصطلح ليست حديثة بالدرجة التي توعى بها حداثة هذه اللفظة ويعود ذلك إلى أن العناصر الأساسية في تكوين فكرة العولمة (ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم من خلال تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات

1 – محمد عبد القادر حاتم، **العولمة ما لها وما عليها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 15.

2 – أنابيل موني، بستي ايفانير، **العولمة المفاهيم الأساسية**. ترجمة: آسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2009، ص 11.

والأفكار...) كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون خلت، خاصة بعد الكشوف الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر (ق15).

وبالتالي فالعولمة كظاهرة عمرها تقريبا "خمس قرون" فبدايتها وتطورها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم التكنولوجيا والاتصال والتجارة، كما حلت الدولة محل الإقطاعية منذ خمس قرون وستحل الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة القومية حيث لم تعد حدود الدولة الفرضية هي المناسبة للعولمة وحدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجالا للتسوق سواء فيما تعلق بالسلع أو لعناصر الإنتاج أو المعلومات والأفكار، حيث قفزت الشركات الكبرى فوق أسوار الدولة القومية التي أخذت حدودها تفقد قيمتها الفعلية وتحولت إلى أسوار شكلية مثل الحواجز الجمركية، والممارسات السياسية النقدية والمالية وحدود السلطة السياسية التي صارت تضعف يوما بعد يوم.[1]

تعريف العولمة:

إن صياغة تعريف محدد ودقيق للعولمة يبدو أمرا شاق ومستحيل غير أنه يمكن القول أن أغلب التعاريف ركزت على ثلاث جوانب أساسية هي:

- انتشار المعلومات حيث أصبحت متاحة للجميع.
- تذويب وإزالة الحدود بين دول العالم.
- زيادة معدات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

-التعريف اللغوي للعولمة:

يقول الدكتور "عبد الرحمان خليفة" أن العولمة لغويا: هي اشتقاق من العالم ومن العالمية لكي نصل بعد ذلك إلى العولمة.[2]

---

1 – جلال أمين: العولمة، **دار الشروق الأولي**. ط4، القاهرة، مصر، 2009، ص 17 – 18.

2 – فضل الله محمد سلطح، **العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها**. مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000، ص 9.

وبالتالي فالعولمة لغة مشتقة من كلمة "عالم" وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية "Globalisation" والمشتقة من كلمة "Globe" التي تعني الكرة أو الكرة الأرضية.

ويترجم المصطلح إلى اللغة الفرنسية "Mondialisation" وقد ترجمه العديد من المفكرين العرب إلى كلمة "الكوكبة" وهو كل ما يرتبط بكوكبنا الأرض أو الكوكبة أو العالمية أو العولمة ثم كانت الغلبة للكلمة الأخيرة العولمة، أو التي شاع استخدامها.[1]

وبالتالي فالعولمة هي تمديد الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم ويقال عولمة الشيء أي جعله عالميا.

-التعريف الاصطلاحي:

لقد ظهرت العديد من التعاريف للعولمة كما قلنا سابقا فكل باحث أخذ جانب معين ومن أهم التعاريف نجد ما يلي:

1/ العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه الحياة ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، تقنيا، وبيئيا.[2]

2/تعريف صندوق النقد الدولي: هي التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتفه ازدياد حجم التعاون في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.[3]

3/ العولمة هي ذلك التداخل الراضخ لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداء يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد دولة معينة.[4]

---

1 – قاسم علي خوسان، **العولمة والتحدي الثقافي**. دار الفكر العربي، بيروت، 2009، ص27.

2 – ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص11.

3 – عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**. دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2001، ص08.

4 – محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق**. مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص47.

4/ العولمة مصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود القومية إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره فهي نتيجة لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر.[1]

5/ إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي حيث تنقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضا وكذلك باقي التكاليف الأخرى وتتوفر متطلبات البنية الأساسية، والخدمات المختلفة والاستقرار السياسي وقوة عمل متعلمة وأشياء أخرى كثيرة.[2]

6/ تعريف "صادق جلال العظم" العولمة حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

7/ تعريف عابد الجابري "العولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينئى عن كل مراقبة".[3]

خصائص العولمة:

إن العولمة منذ ظهورها تحوي العديد من الظواهر المتشابكة فيما بينها وتمتاز بالعديد من الخصائص التي تميزها عن بقية المفاهيم ذات التحولات الجذرية ومن أهم هذه الخصائص نجد ما يلي:

1 – محمد أحمد الخضيري، **العولمة، مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة**. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 18.

2 – جلال أمين، **المرجع السابق**، ص 22.

3 – صادق جلال العظم، **ما هي العولمة**. ورقة بحثية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996، ص 24.

1/ الخصائص الاقتصادية:

إن أهم ما يميز العولمة من الناحية الاقتصادية هو قيامها على مبدأ تحرير التجارة الدولية والتي تعني إزالة العديد من القيود المفروضة على المعاملات الاقتصادية ورؤوس الأموال وتزايد التوافق التكنولوجي، ويمكن إبراز أهم النقاط في هذا الجانب وفق ما يلي:

- زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وذلك من خلال عملية عولمة الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة ونمو حجم التجارة الدولية وزيادة عدد الشركات العالمية.
- لقد ارتبط مفهوم تحرير السوق بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال الكثير من الأساليب مثل التخصيص وتقليص الضرائب على رؤوس الأموال من أجل زيادة الاستثمار.
- زيادة وتعاظم دور الاستثمار الأجنبي بطريقة مباشرة على الاقتصاد العالمي.
- إن الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات نوعية خاصة فيما تعلق بزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات ودور منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى.[1]

إن العولمة في مظاهرها الاقتصادية تؤدي إلى التغير في أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدول وبين المؤسسات العالمية والإقليمية.

بالإضافة إلى تأثيرها على دور الدولة القومية الاقتصادي من خلال تقليص مفهوم السيادة الوطنية وانسحاب الدولة من السوق وترك المجال للخواص والشركات الكبرى لتنظيمه.[2]

---

1 – شريفة بو عمرة سونية، **العولمة الاقتصادية وأثرها على الدولة النامية**. مذكرة لنيل شهادة الليسانس، إدارة أعمال، المدية، 2003، ص 15– 16.

2 – عاطف السيد، **المرجع السابق**، ص 56.

2/ الخصائص السياسية:

إن أهم مميزات العولمة في هذا الجانب مبدأ الحرية الذي يشمل الفكر والعقيدة والتغيير وكذلك حرية التكتل وتشكيل الأحزاب، وحرية التوافق بين القول والحقيقة.

بالإضافة إلى الاتصاف بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

- إن العولمة من الجانب السياسي ترتبط ببروز مجموعة من القرى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة التي أخذت تنافس الدول القومية في مجالها السياسي، ومن أبرز هذه القوى نجد التكتلات التجارية.

لقد أدت الثورة الهائلة في مجال الأفكار والمعلومات ونقل السلع ورؤوس الأموال إلى الحد من دور الدولة في مراقبة حدودها وانكماش وظائفها القديمة.

فالعولمة السياسية نظام يحاول القفز على الدولة والوطن والأمة لأنها تقوم على الخصخصة ومضاعفة الأرباح وبالتالي تحويل الدول إلى مجرد أجهزة تنظيم لا أكثر.[1]

3/ الخصائص الاجتماعية:

إن العولمة في جانبها الثقافي تدعو إلى التقارب بين المجتمعات والحضارات المتنوعة وذلك من خلال:

- أن العولمة تحرص على التعليم والتدريب المتميز والذي يؤدي إلى زيادة التنافس بين الدول والهيئات والأشخاص.
- لقد أدت العولمة إلى ثورة هائلة في مجال الاتصالات والمعلومات.
- ساهمت العولمة في إبراز مفهوم التكيف مع البيئة لأن التنافس يعني البقاء للأقوى.
- كما أن العولمة تهدف إلى زيادة التقارب بين الثقافات المحتلة كما تدعو العولمة الاجتماعية إلى التكيف مع البيئة وبالتالي البحث عن أنسب السبل لاستغلال الموارد الطبيعية.

---

1 – باسيل يوسف، **حقـــوق الإنسان من العالميـــة الإنسانيـة إلى العولمة السياسية**. مجلة الموقف الثقافي، العدد10، 1997، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص 17.

غير أنها أثارت العديد من المخاوف حول النزعة إلى الهيمنة والاستغلال والسيطرة الثقافية والتغلغل الاجتماعي.[1]

النظريات المفسرة للعولمة

إن الحديث عن العولمة يكتسي أهمية بالغة من الناحية الأكاديمية ومن الناحية الظرفية حيث أنه يمثل ضرورة قصوى من حيث دراسة سيرورة التحولات الجذرية التي شهدها العالم، والمناخ السياسي لمعرفة الآليات والميكانيزمات والاقتصادية المتحكمة في تطور التاريخ للصول إلى معرفة جوهر النظام العالمي.

أما من الناحية الظرفية هناك إجماع أن العولمة كظاهرة صارت تشكل ضغط كبير على مجمل حركة الدول الفقيرة، كما أن الوعي بالواقع الموضوعي أساس التغير، وبالتالي للتعامل مع العولمة علينا معرفة أسسها الفلسفية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية.

فالعالم اليوم يعيش على رفع انتشار النظريات المفسرة للعولمة خاصة في شقها السياسي لما له تأثير كبير على مفهوم السيادة الذي يعد الركيزة الأولى للدولة القومية أهم فواعل العلاقات الدولية.

حيث أننا أمام خطاب سياسي دولي يحتوي على مضامين جديدة خاصة فيما تعلق بمفهوم السيادة والمواطنة السياسية وأدوات الإدارة والحكم المناسب للتنمية.

وبالتالي تجاوز النظريات السياسية القديمة وترتيب الوحدات السياسية وفق نظريات جديدة خاصة التوجه الليبرالي الذي وجد الكثير من الدعم والحماس داخل دول المركز والبلدان المتقدمة، من أجل عقلنة سياسات الأنظمة في الجنوب وشرق أوروبا باعتبارها من الدول المتخلفة حسب توجههم.

1 – عاطف السيد، **المرجع السابق**، ص 59 – 60.

النظريات الليبرالية والعولمة:

لقد أصبح النموذج الليبرالي ذا شعبية كبيرة مثله مثل الواقعية حيث أنه واحد من اثنين من النماذج الأساسية في تفسير وتحليل وتنبؤ التحولات المتواصلة في العلاقات الدولية في السياسة.

حيث أنه منذ التسعينات أصبحت التوجهات الليبرالية والنيوليبرالية ذات شعبية متزايدة في الكثير من الدول الأوروبية ويمكن وضع بعض النقاط حول التوجه الليبرالي للعولمة قبل التفصيل في النظريات الفرعية ومن هذه النقاط نجد:

- عمليات العولمة تعتبر معالم العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والتي كانت معيارا للنظريات الوضعية (الواقعية، الليبرالية، الكلاسيكية).

وبالتالي فالموضوع الأساسي في العلاقات الدولية يهتم بموضوعين أساسيين هما السياسة الداخلية والوحدات الدولية.

- إن الاعتدال العالمي قائم على مبدأ التواصل الدولي أي التعامل مع المشاكل الداخلية للدول التي تعاني الفوضى، في المؤسسات و تفكك التسلل الهرمي من خارج الدولة نفسها وبالتالي إدخال الديمقراطية على السياسة الداخلية لهذه الدول.[1]
- إيديولوجية حقوق الإنسان بمفهومها العالمي: يقوم على أساس مفهوم "الفرد المعاصر" باعتباره واقع أنثروبولوجي والذي قُبل كحقيقة أقيم عليها الأسس القانونية للنظام العالمي الجديد.

1 – جون ساير جون بولي، جيوفري توماس، نظريات العولمة. مقال بـ 24/03/2016

http://www.kathehom.com/ar/article/mzryb.bulm

ومن أهم النظريات في التوجه الليبرالي في دراسة العولمة نجد ما يلي:

1/ نظرية نهاية التاريخ لفوكو ياما:

وتعد هذه النظرية محور فلسفة العولمة، حيث يمثل كتاب "فوكو ياما" البيان النظري والإيديولوجي والسياسي لتوجه العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد لأنه ينطوي على إيديولوجية العولمة وسياستها الليبرالية في الاقتصاد وطرق ممارسة السلطة والحكم.

إن الكتاب يعد بيان نظري إيديولوجي يسعى إلى تمرير وتبرير توجه العولمة والنظام العالمي الجديد، وبالتالي فإن التيار الاشتراكي يعتبر الرأسمالية المتوحشة هي التي أدت إلى ظهور العولمة وما أتت به من تداعيات على حياة الإنسان.[1]

ومع هذا فإن العالم شهد تحول دول المعسكر الشرقي صوب الديمقراطية والتعامل مع العولمة والنظام العالمي الجديد بشكل مرن.

في سياق العولمة يعتبر "فرانسيس فوكو ياما" عن نهاية الإيديولوجيا بنهاية التاريخ حيث يقول أن: " نهاية التاريخ ليست فكرة جديدة، حيث يعتبر أن الصراع لن يتوقف إلا في حال وجود بديل إيديولوجي كامل ومتكامل والذي هو حسب رأيه النموذج الليبرالي في السياسة والثقافة والرأسمالي في الاقتصاد.

لقد عمد "فوكو ياما" إلى استغلال الطرح الماركسي في تفسير التاريخ ليدعم مقولته نهاية التاريخ.

لقد حاول فوكو ياما تفسير التغيرات الجذرية في العلاقات الدولية بعد 1989، وبروز التيارات الدينية والعرقية خلال مرحلة النظام العالمي الجديد من خلال التقليل من شأنها وذلك للعوامل التالية:

- يبرز "فوكو ياما" أن التيارات الدينية القديمة عادت للظهور (المسيحية والإسلام) ولكنه قلل من خطر المسيحية لأن الفكر العقائدي حسبه لا يمتلك برنامج عقائدي لبناء اجتماع

1 – فيصل عباس، **العولمة والعنف المعاصر، جدلية الحق والقوة**. دار النهضة اللبنانية، لبنان، 2008، ص 290.

مسيحي ومدني على أساس أن الديانة المسيحية ترتكز على مبدأ (ما لله، لله وما لقيصر لقيصر) ومن جهة أخرى بطبيعة الصيرورة التاريخية التي حكمت العلاقة بين الكنيسة والمجتمع من جهة وبين الكنيسة والسلطة السياسية من جهة ثانية.

غير أن فوكو ياما اعتبر الخطر القادم هو تنامي التيارات العقائدية الإسلامية باعتبار أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي لديه برنامج شامل لكل مناحي الحياة وبالتالي فهو أكبر تهديد إيديولوجي للمنظومة الليبرالية وقد أطلق "فوكو ياما" أحكامه من خلال تحليله لتجربة "إيران" وتأثير الدين في التغيرات التي حدثت فيها، ولكن اختراق الشركات الأجنبية للحياة اليومية الإيرانية جعل "فوكو ياما" يقول أنه يمكن احتواء الخطاب والجهاز الإسلامي ضمن أطر الخطاب والجهاز المفاهيمي الغربي.

أما بخصوص التيـــارات العرقية يعتبرها "فوكو ياما" إحدى التناقضات الكبرى غير القابلة للحل عبر اللبرالية والتي بدأت ت في شكل انبعاث مختلف أشكال قوى الوعي العرقي والاثني.

2/ كما قلنا سابقا إن أطروحة نهاية التاريخ "لفرانسيس فوكو ياما" تشكل الموجة الفكرية والفلسفية لمفهوم العولمة فالعولمة هي " تنظيم العالم وفق نموذج معين" أو هي (العمل على صهر العالم في بوتقة حضارية معينة).

وبالتالي فحسب أطروحة " فوكو ياما" فإن العولمة هي تعميم للنموذج الغربي، وصهر كل الخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية لشعوب العالم في بوتقة النظام العالمي القائم على المرجعية الليبرالية.[1]

إن السلطة في نهاية التاريخ لدى المجتمع الغربي منهجها الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والمناسبة الاقتصادية وهي بالأساس ما تدعو إليه العولمة.

---

1 – دافيد آنير، نقلا عن رجب بوديوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم**. دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، لسنة 2002، ص 34– 35.

إن إيديولوجية العولمة تقوم على قيم الثقافة الغربية المتطورة باستمرار من خلال عنصر المادية والنموذج الأوحد الناجح.

2/ المنظور الليبرالي للعولمة:

كما قلنا أن العولمة نشأت في الوعي التاريخي الغربي الأوروبي والأمريكي بصفة خاصة ورغم انتشارها إلا أنها ثقافة المركز في الأصل والنشأة والتكوين والهوية.

فالخصوصية الثقافية في الغرب الأوروبي ارتبطت بقيم الحداثة والليبرالية الممثلة في العقلانية والحرية والتعددية والتي تطورت وفق منهج ثقافة العولمة وعولمة الثقافة.

ما نحن بِصَدَدِهِ اليوم هو ليبرالية العولمة أو ليبرالية أسس المال المتعولم، ومع ذلك فيمكن اعتبار ليبرالية العولمة انعكاسا لليبرالية التقليدية خاصة في جانبها المتوحش والذي يرتبط بالمأزق التاريخي للرأسمالية.

فالرأسمالية المعولمة في إطار الليبرالية لا تواجه اليوم تحدي المجتمع الاشتراكي بل إنها تواجه مكتسبات الحركات الاجتماعية في الكثير من البلدان الأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية.

فالعولمة من خلال الليبرالية ترسم مستقبل للرأسمالية ذات النزعة المستبدة وليس أدل من ذلك من زيادة البطالة، تدني الأجور، تدهور مستويات المعيشة[1].

إن أسوء ما يميز العولمة الليبرالية هو نزعتها الاستعمارية العسكرية، حيث أن الليبرالية الجديدة تحاول استعادة الخطاب العسكري القديم من أجل تغطية وتبرير التدخلات العسكرية في الكثير من المناطق مثل العراق، أفغانستان...الخ.

فالعولمة هي دين الليبرالية الجديدة والتي هي بالأساس ظاهرة اقتصادية تحتوي على جزء من التراث التنويري الأوروبي وفكر ما بعد الحداثة.

---

1 – معقل زهور عدي، ليبرالية العولمة. شبكة فولتير، 5 فيفري 2007،

http://www.voltarenet.org./article145105.html

إن ارتباط الليبرالية بالاقتصاد يجعل من ظاهرة العولمة ظاهرة اقتصادية فقلبها النابض هو "وول ستريت"، والذي بقي مسيطرا من خلال المؤسسات الاقتصادية الكبيرة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

حيث شهد الاقتصاد العالمي تحولات جوهرية تتمثل في رؤية العولمة عند الليبراليين الجدد من وجهة متفائلة ترى أنها عملية حتمية وقد وصل بالبعض وضع مصطلح "الهوس بالعولمة" لبعض منظري الليبرالية الجديدة.

يرى الليبراليون الجدد أن العولمة تعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح متكامل ونشأة سوق عالمي يتخطى الدولة القومية حيث أصبحت الأولوية القصوى للمتغيرات الاقتصادية مقابل المتغيرات السياسية والاجتماعية.

ويعد الباحث "توماس فريدمان" من المدافعين عن العولمة حيث يقول في رؤيته أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيات المعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول، "فالدول لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي ولكن بعدد خطوط شبكة الانترنت واستخدام المعلومات.[1]

2/ التفسيرات النظرية للعولمة:

العولمة ظاهرة اجتماعية حية بالإضافة إلى أنها ظاهرة تاريخية تنمو وتتكامل وتتحول كما تشير العولمة إلى مجموعة السيرورات المؤدية إلى مجتمع عالمي.

العولمة أيضا ظاهرة شديدة التعقيد تحتوي على أبعاد كثيرة وبالتالي فأي تفسير أحادي للعولمة قد يكون ناقصا ومحدودا وبالتالي فعصر العولمة يستدعي اعتماد نظرية جديدة.

وسنحاول في هذا الجزء التعرف على أهم النظريات التي فسرت أو تعاملت مع ظاهرة العولمة.

---

1 – ناصر الدين الأسد، **الحرية والعولمة**. مداخلة ألقيت في الندوة الأكاديمية بالمملكة المغربية خلال دورتها المنعقدة بتاريخ 1997 تحت عنوان، العولمة والحرية.

أ/ نظريات السياسة العالمية وتفسير العولمة:

إن النظريات المقصودة بالسياسة العالمية هنا هي (الواقعية، الليبرالية، النظام العالمي) والتي تطورت إبسيمولوجيا وتاريخيا وواقعيا إلى منظورات "براديم" وبالنسبة إلى تفسير العولمة هناك عدة وجهات نظر تعتمد على بعد معين للعولمة ويمكننا التمييز بينها من خلال إجابتنا على السؤال التالي: ما سبيل إدماج جزيرة مكتشفة حديثا بالمجتمع العالمي؟[1]

من خلال المناقشات المقدمة حول إجابة السؤال الافتراضي نجد أربعة افتراضات مقدمة، إما أن يأخذ الاندماج شكل استقلال اقتصادي، أو يكون قائم على الاتفاقيات والتحالفات السياسية، أو من خلال قالب الإصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع النماذج العالمية وأخيرا الأسلوب الثقافي العاكس لصورة الذات.

أ/ النظرية الواقعية:

بالنسبة لرواد الواقعية أن العولمة تعتبر أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الدول، في حين يكون للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية والمجتمعات المختلفة أن تجعل من هذه النظم أكثر اعتمادا على بعضها البعض لكن يصعب تطبيق ذلك على نظام الدول.

حيث أنه في إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة خاصة أن العولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل التفرد السياسي، بالإضافة إلى أنها لا تلغ أهمية التهديد باستخدام القوة ولا أهمية توازن القوى.

1 – فرانك جي لنشر وجون بولي، **العولمة الطوفان إلى الإتقان، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة: فاضل جنكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 17.

إن العولمة حسب الواقعيين قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية.[1]

ب/ نظرية النظام العالمي:

من أهم روادها نجد "إيمانويل فالرشتين" حيث يرى أن العولمة ليست أمرا جيدا ولا يمكن اعتبارها تحولا نوعيا في السياسة العالمية.

العولمة هي امتداد للرأسمالي الشامل لكل العالم، حيث أن شبكات الاتصال والمبادلات الاقتصادية لطالما كانت تزداد كثافة، حيث هناك اقتصاد عالمي توجهه فلسفة ليبرالية غربية ذات طموحات عالمية والذي صار يشكل عالما واحدا أكثر انسيابا وهي حسب رواد هذه النظرية المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية.

يعتقد "فالرشتين" أن الذي حصل في القرن التاسع عشر (ق19)، كان جزء من تطور النظام الرأسمالي حيث كان النظام في أوله قائما على اقتصاد واحد وسوق وشكل محدد من تقسيم العمل الإقليمي، لكن بوجود عدد غير قليل من الدول في مركز النظام كانت الطبقات المسيطرة مدعومة بدول قوية في استغلالها للعمالة والموارد، أما أشباه الأطراف فكانت تقلص الاستقطاب بين المركز والمحيط وهو الذي يحقق الاستقرار للنظام.

يدعم "فالرشتين" وجهة النظر السابقة بتأكيده على دور الشركات والطبقات العابرة للحدود القومية بوصفها القوى المحركة الرئيسة في النظام العالمي المعاصر.[2]

3/ الليبرالية/ الليبرالية الجديدة/ الليبرالية المؤسساتية:

يرى الليبراليون أن العولمة هي الناتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية وبالتالي فالعولمة في هذا الأساس نسفت آراء الواقعيين وأبرزت أن الدول لم

1 – جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 11.

2 – فرانك جي لنشر، **المرجع السابق**، ص 99.

تعد عناصر فاعلة في النظام العالمي كما كانت من قبل، حيث برزت فواعل كثيرة جعلت العالم يبدو أشبه بنظام من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة الذي اعتمدته الواقعية أو النموذج الطبقي الذي جاءت به نظرية النظام العالمي.[1]

ينطلق الليبراليون على اختلاف توجهاتهم من أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعل الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها بالإضافة إلى أن الديمقراطية أساس لارتقاء البشر وبالتالي فالأفكار مهمة على هذا الصعيد.

يبرز كل من "كيومن" و "جوزيف ناي" أنه ظهرت منظمات جديدة تمارس إلى جانب الدول نفوذا خاصا في السياسة العالمية، والعولمة تلعب دورا في هذا من حيث أنها تقوم بإنتاج منظومة أكثر تعقيدا من الدول ذات التعبئة المتبادلة من حيث القواعد والمنظمات العابرة للحدود القومية ومن ثم فإن المجتمع العالمي لم يصبح قائم على ترتيب سلطوي موحد وإنما سيعتمد على مراكز القوى العالمية المختلفة.

4/ الكيان السياسي العالمي:

يقول أصحاب هذا الطرح: "أن الدول تشكل عنصرا مهما من عناصر المجتمع العالمي، كما أنهم يقرون بالعالمية من خلال الاهتمام الكبير بهذا النسق الذي تتفاعل فيه معظم الدول.

غير أن الجديد هنا هو أن المجتمع العالمي هو الكيان السياسي الشامل لكل شيء بالإضافة إلى ما يرافقه من ثقافة عالمية تنطوي على جملة من القواعد التي تحدد الأساليب التي يجب على المؤسسات العالمية اتباعها، والعولمة بالتالي ما هي إلا تشكيل وتفعيل لما سبق، وهما الدولة والثقافة العالميتين والتي يترتب عنها تبعا لذلك منظمات جديدة تفعل

1 – جون بيلس، **المرجع السابق**، ص 12.

منطلقات هذا المجتمع العالمي ومبادئه بوصفها العناصر التي تساعد على تطوير صرح المجتمع المدني العالمي.[1]

5/ نظرية الثقافة العالمية:

تعني الثقافة العالمية أمرا مهما لأن العولمة قائمة على إضفاء صفة التناسب وتكمن في إقحام العالم في إطار كيان واحد ولا يلبث الناس أن يكتسبوا قدرا متزايدا من الوعي بوجودهم العالمي، وأما ما يميز هذه العملية تصب حول الاتصاف بصفة العولمة وهي مشكلة جعل العينتين معا في هذا العالم أمر ذا مغزى، وبالتالي فالتقاليد الدينية تكتسب قدر كبير من الأهمية بقدر تعاملها مع المأزق العالمي الذي يحير المجتمعات على تحديث نظرتهم لهوياتهم.

2/ الاختلاف النظري حول العولمة:

إن الاختلافات النظرية حول العولمة أدّت إلى ظهور شقين، الأول يقوم على التركيز على الهدف النهائي للعولمة والبحث عن نموذج القياس الكمي والنوعي للتأكيد على وجود العولمة أو نفيها، أما الشق الثاني فيتعلق بالعامل المسبب، أي هل العولمة عملية وحيدة يقودها منطق مسيطر مثل (التقدم التكنولوجي، الرأسمالية والليبرالية) أو هي عملية متعددة الأقطاب والأبعاد؟ ولكن هذا لا يعني إغفال تحليل العولمة من خلال الدورة التاريخية وذلك لتحديد الحركة المتطورة للمؤسسات الإنسانية، حيث يرى "دافيد هلدان" أن النقاش أبرز ثلاثة مدارس فكرية متمايزة.[2]

1 – فرانك جي، **المرجع السابق**، ص 100.

2 – *David Held Global transformations politics, Economics end culture polity presse cambridge, 2003, P 10.*

1/ المتعولمون Hyperglobulies:

يرى رواد هذا التوجه أن العولمة تجربة بشرية وتاريخية جديدة، مفيدة للجميع لها أثار شاملة للعالم وليست فقط ذات جانب اقتصادي بل تتعداه إلى العديد من المجالات، كما أنها تأثرت بالتطور التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات.

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى أوضاع جديدة لتنظيم الاجتماعي الذي يحل مكان الدولة القومية.

إن مدرسة العولمة المفرطة أو المتعولمون، يقولون أن العولمة المعاصرة تقوم بتعريف مرحلة جديدة يكون فيها كل البشر خاضعين لقواعد السوق العالمي ويمكن إبراز مرتكزات هذه المدرسة فيما يلي:

- العولمة تشكل مرحلة جديدة من هذا الكون.
- تآكل سلطة الحكومات القومية أمام هجوم الرأسمالية المعولمة.
- القوى المركزية الدافعة نحو العولمة هي الرأسمالية العالمية المعاصرة والتقنيات الجديدة.
- لابد للشركات والمنظمات أن تتجاوب مع العولمة بالتحول إلى شركات عالمية متعددة الجنسيات.
- تكوين عالم بلا حدود ونهاية الدولة القومية.[1]

2/ المتشككون Sceptique:

من روادها "غوردن، هيرست وتومسيون" حيث يرفض رواد هذه النظرية فكرة العولمة الشائعة وذلك لأنها سببت العديد من المشاكل منها:

- غياب نموذج محدد للاقتصاد المفترض كونه عالميا وغياب تحديد واضح كيف يمكن أن يختلف عما سبقه من الأنظمة.

1 – كير كيراد بول، **العولمة، الضغوط الخارجية**. ترجمة: رياض الابرش: مكتبة العبيكان، السعودية، 2003، ص 44.

– الميل إلى سياق أمثلة مربحة مصورة لعمليات العولمة وتداول قطاعات اقتصادية كما لو أن ذلك بحد ذاته برهان على وجود نظام اقتصادي عالمي جديد.

– انعدام العمق التاريخي فيما تعلق بالتحليل الذي يسمح للاتجاهات الموجودة بأن تبدو مميزة.

– العولمة من وجهة نظرهم ظاهرة غير جديدة، وهي مدمرة فالمستويات المعاصرة للاعتقاد الاقتصادي المتبادل ليس لها سابق تاريخي بل هي أقل عالمية من حيث اتساعه الجغرافي كما يعارضون فكرة التدويل الاقتصادي الجاري، والذي يؤدي إلى بروز نظام عالمي جديد فهم يعتمدون على التحليل الاقتصادي ويمكن إبراز أهم أفكارهم فيما يلي:

– الاقتصاد الحالي ليس فريدا من نوعه فهناك العديد من الحالات التي مر بها الاقتصاد العالمي المبني على التقنيات الصناعية الحديثة.

– الشركات المتعددة الجنسيات نادرة لأن معظمها شركات وطنية بالأساس تقوم بالتجارة العالمية استنادا إلى معرفة أصول الإنتاج والبيع.

– لا توجد عولمة ولا أسواق عالمية، فالنظام الاقتصادي العالمي أقل عولمة من المراحل السابقة، حيث صارت العولمة شكلا من أشكال التدويل مما سيُحدث في المستقبل صدام ما بين القوى الإقليمية الفاعلة.

– وعكس ما توضحه المدرسة المعولمة فإن أنصار هذه المدرسة يقولون أن العولمة في جوهرها ما هي إلا خرافة تخفي أهمية اقتصاد دولي ينقسم إلى ثلاث تكتلات تقوم على أساس كونها مناطق لازالت فيها الحكومات الوطنية قوية جدا وهي: (أوروبا، اليابان، شمال أمريكا).[1]

1 – *Pulherst. Grabancthompson. Globalisation in question, 2eredn, London polity. Pres, 1999P 2-3.*،

3/ التحوليون Transformationalist:

يقول أصحاب هذا التوجه: أن العولمة المعاصرة هي القوة الأساسية للعولمة لأنها أصل التحولات المختلفة (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) والتي تبرز إعادة الهيكلة الأساسية للمؤسسات الحديثة، وهم يتفقون مع المتطرفين بأن العولمة المعاصرة ليس لها سابق تاريخي وأنها تحدث تحولا بنيويا في النظام العالمي لكنهم يضيفون أن العولمة لا تمتد إلى حالة نهائية ولكن تكون نوعا ما عملية تاريخية مفتوحة.

ينطلق أصحاب هذا التوجه من قناعة أن كثافة التدفقات العالمية المعاصرة ليس لها سابق تاريخي، ووجود نظام عالمي لا يعني اتجاها نحو تضامن عالمي بل العكس، فالعولمة نشرت في شبكات عالمية مع أشكال جديدة من التنضيد الاجتماعي، بحيث هناك العديد من الدول والمؤسسات التي تم احتواءها، في حين تم إقصاء أخرى.

يتفق التحوليون مع المتشككين بأن الدول تحافظ على دورها المركزي في خضم النظام الدولي مع أن عملية العولمة تتسبب في إيجاد مستويات تأخذ من الحكومات الوطنية القيادة والكثير من الوظائف.

إن الدولة حسبهم في سعيها لربط نفسها بعالم أوسع يبني المزيد من العمليات في عالم يفتقد إلى المصداقية والتفنن، ويمكن تلخيص آراء التحوليون في النقاط التالية:

- تحتل العولمة درجة غير مسبوقة تاريخيا من الترابط.
- يعاد النظر في هيكلة الدولة على ضوء عملية العولمة.
- القوى المركزية المحفزة هي حصيلة لكل عمليات الحداثة مجتمعة.
- سقوط عملية العولمة إلى تحويل المجتمعات السياسية ونشوء هندسة جديدة للنظام العالمي.
- تكون نتاج العولمة توجيهات متناقضة بين الاندماج العالمي أو التفتت الكلي.[1]

---

1 - *David Held: Global transformation, **op.cit,** p 8.*

4/ العولمة وما بعد الحداثة:

بالرغم من أنه يوجد ترابط متميز بين العولمة والحداثة إلا أن هذه العلاقة نادرا ما يتم ضبطها، ولكن لا يمكن بلورتها في اتجاهين مختلفين، حيث الأول يبرر الترابط والثاني يؤكد على التنافر، حيث أنه من جهة تشكل الحداثة إحدى ركائز البحث حول العولمة في السوسيولوجيا وفي العديد من أشكال التنظير البارزة، وتبقى العولمة رديفة الحداثة بالإضافة إلى أن العولمة تقترن مع الحداثة وتوفر نوعا من الهيكلة وتعكس هذه الحركة الموضوع العام للحداثة في العلوم الاجتماعية، بدءا من بهايرماس وانتهاءً ببيرمان.[1]

يقول الدكتور عبد الخالق عبد الله: "بأن العولمة قد برزت مع بروز الحداثة وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي، وأسست بعد ذلك لحركة دمجتها في اقتصاد عالمي واحد، لكن من جانب آخر، العولمة عكس الحداثة تفترض تجاوز الحدود الجغرافية التي وضعتها الحداثة كمسلمات، فالعولمة تكسر أهم المسلمات وهي الدولة، كما أنها تقوم على حرية حركة الأفراد والسلع، الخدمات ورؤوس الأموال وحتى المعلومات، وبالتالي أظهرت أن صلة العولمة بالحداثة تطرح إشكالية من مستويين هما:[2]

أ/ **المستوى الأول:** طبيعة البنية المؤسسية والنظم المجتمعية، حيث أن العولمة صورت جذريا هذه البنية والنظم المؤسسية خاصة فيما تعلق بالأطر التقنية أي انفصام الجانب السياسي (الدولة القومية) عن الجانب الاقتصادي (الرأسمالية العالمية) عن الجانب الاجتماعي (المواطنة المعاصرة).[3]

---

1 – *David Held: Global transformation,* ***op.cit,*** *p 8-9.*

2 – عبد الخالق عبد الله، **العولمة، جذورها، فروعها، وكيفية التعامل معها**. عالم الفكر، المجلد 28، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1999، ص 48.

3 – السيد ولد أباه، " **مفاهيم ملتبسة حول العولمة في الشرق الأوسط**." العدد3626، (2002/07/11).

http://www.aawsad.com/leader/asp?section=3article=112495=86 26/5/2009/

ب/ المستوى الثاني: والمتمثل في الخطاب النظري والأنسقة القيمية، حيث أن ديناميكية العولمة تضع أسئلة وتحديات غير مسبوقة على خطاب الحداثة، فرغم أن العولمة لا تنهي عصر الإيديولوجيات لكنها تترجم أزمة الأنساق النظرية القيمية للحداثة والتطورات التجريبية الوضعية والإيديولوجيات التعبوية، وبالتالي لا يمكن وضع علامة مساواة بين العولمة والحداثة لأن لها سمات مختلفة حيث أن العولمة تدعو إلى جعل العالم أكثر ترابطا وتشابكا واندماجا عكس الحداثة التي تميل إلى الانطواء على ذاتها مجتمعيا.

-مقاربة ما بعد الحداثة/ العولمة/ الأمركة:

قد تبدو العولمة في تجلياتها امتدادا للحداثة ولكنها في الوقت ذاته تشكل تجاوزا لها لكن ظاهرة ما بعد الحداثة اتصفت بالغموض في تعبيرها عن دلالات متباينة ومتغايرة، حيث أنها تقوم على القطيعة مع الفضاء الدلالي والنظري للحداثة.[1]

وحسب رواد مدرسة ما بعد الحداثة فإنها تتفق مع العولمة في خلق عالم اجتماعي جديد تغيرت فيه قواعد التفاعل الاجتماعي كليا حيث تراجعت الحداثة ومعها النظريات الكبرى في عالم ما بعد الحداثة والعولمة ينهار نظام الدولة القومية ليفسح المجال إلى نظام أكبر وأعم، فدولة ما بعد الحداثة هي دولة تُعلي من قيمة الفرد، كما أن السياسة الخارجية ما هي إلا استمرار للاتجاهات الداخلية خارج الحدود القومية.[2]

يشار دائما من قبيل المقارنة والتمثيل أن العولمة هي مرادفة للأمركة، حيث أن سياق حركية الولايات المتحدة الأمريكية يصب في نفس سياق حركية تيار ما بعد الحداثة تأسيسا لمنطق قوي مناطه أن الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة ومسيطرة ولها أسلوبها الخاص تحاول من خلاله أن تتحكم في السياسة الخارجية.

---

1 – فتحي التركي: عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**. دار الفكر، دمشق، 2003، ص 216.

2 – *Robert coper: the breaking of nation order and chaos in the twenty-first centry, London Atlantic, Books, 2003, P 16.*

في الواقع عند الربط بين الفكرة والبحث يتضح أن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الشق العالمي بالغ التأثير حيث أنه لا يفصل عن تداعي وسقوط الكثير من الأنظمة والأفكار وترتبط في الوقت نفسه بذات الأفكار من جهة أخرى مثل العولمة والحداثة.

يشير المفكرون أن هناك الكثير من أوجه الارتباط بين الأمركة والعولمة وما بعد الحداثة، حيث أن السياسة الأمريكية تنتهج البعد التفكيكي لما بعد الحداثة، فهي تسعى إلى تفكيك ما هو قائم والقيام بعملية إعادة تركيب النظام بما يخدم مصالحها، وإن كان المفكرون يعتبرون أن العولمة هي إحدى اللبنات الفكرية لما بعد الحداثة والتي جاءت تعبيرا عن التغيرات الجذرية للنظام العالمي، إلا أن هناك من يرى أن العولمة تأخذ من الحداثة وجهها السلطوي، بحيث تعتبر الذات مركز العالم، والعولمة تعتبر أمريكا مركز العالم والوجه الحقيقي للعالم هو الوجه الليبرالي، ومن حيث ارتباطها بما بعد الحداثة فإن العولمة ترتبط بها من حيث الدعوة إلى التنوع والاختلاف.[1]

1 – *Robert coper,* ***op.cite****. p 81.*

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للعالمية:

إن مفهوم العالمية لا يعطينا مدلولا أو تعريفا واحدا محددا، حيث يختلف معناه باختلاف السياقات الثقافية والتاريخية فمن الأنساق المعرفية من يجعله مرادف لمفهوم العولمة أو الكونية مع ربطه بتصور ثقافي وحيد يعني كل إمكان لوجود عالميات أخرى في أنساق ثقافية أخرى.

لقد أدى غياب التحديد الاصطلاحي لمفهوم العالمية إلى جعل كل من العالمية والخصوصية ثنائية ضدية لا يمكن أن تثبت الواحدة منها وجودها إلا بإلغاء الأخرى فمن خلال التأصيل المنعزل صار كل مفهوم معاد للآخر.

المفهوم اللغوي:

باستقراء العديد من معاجم اللغة العربية لا يوجد مصطلح "عالمية" بفتح العين بل "**عِالمية**" بكسر العين ولعل ذلك راجع إلى أن المنطقة العربية لم تعرف هذا المفهوم قبل الإسلام وذلك بسبب غياب دولة ذات طابع استقلالي تتبنى الدعوة إلى هذا النوع من الثقافة.

العالمية: اسم مؤنث منسوب إلى عالم ومصدر صناعي من عالم وهو حركة إنسانية تعمل على خدمة الناس عامة.[1]

إن اللفظ القريب من دلالة العالمية هو "لفظ العالمين" وينحصر معناه في مجموع الحلف مع اختلاف في تحديده حيث **قال الزجاج:** "معنى العالمين" كل ما خلق الله لقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ الآية 164 من سورة الأنعام.

وهو جمع "عالم" وقال آخرون العالم يسمى لاجتماعه، حيث أن الفلاسفة قالوا بوجود عالم واحد هو بالمعنى العام {مجموع ما هو موجود في الزمان والمكان أو مجموع الأجسام

1 – مفهوم العالمية بين الحقيقة والمصادرة نشر في جريدة التجديد بتاريخ 2012/08/08 الموقع:
http://www.maghress.com./attafdrd/100536

الطبيعية كل ما من أرض وسماء أو كل ما سوى الله من الموجودات قديمة كانت أو حديثة وهو تعريف الجرجاني.

أما الفيلسوف "لينيز" فيقول: "العالم بالمعنى الخاص على حيلة موجودات من جنس واحد وما هو عالمي إذا هو المنسوب إلى العالم".

وبالتالي العالمية مذهب من يقدمون حب الإنسانية على حب الوطن، وبالتالي فالعالمي اسم منسوب إلى العالم، أي أن ما نقول بعالميته فإنه يستغرق الزمان أو المكان، أو على الأقل يكون موجها إلى كل الموجودات دون تمييز من غير حدود جغرافية أو زمنية.[1]

-اصطلاحا:

تعرف العالمية باللغة الإنجليزية بمصطلح العالمية "Global" وهو مفهوم يدل على الانتشار الواسع في أكثر من مكان، وهي صفة يتميز بها شيء ما وتدل على أنه معروف من قبل ملايين الأشخاص، فالعالمية تشمل كل شيء معروف حول العالم مثل الأعياد والأشخاص وغيرها.[2]

العالمية عبر التاريخ:

إن مفهوم العالمية حاضرة في نصوص كثيرة من القرآن والسنة الشريفة فالمعلوم المؤكد أن رسول الله ﷺ أرسل إلى الناس أجمعين برسالة عالمية خاتمة جامعة لقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾.الآية 28 من سورة سبأ.

غير أن هناك الكثيرين قبل الإسلام الذين ادعوا العالمية ومن بينهم اليهود والنصارى حيث جعلوا من عيسى عليه السلام خاتم الأنبياء والمرسلين وحرفوا كلامه حسب أهوائهم ولم يكن للمسيحية أن تكتسب هذا النوع من العولمة الثقافية والتي تدعي أنها عالمية لولا

---

1 – **المرجع السابق.**

2 – توماس آرنولد، **الدعوة إلى الإسلام فرصة**. تر: حسن إبراهيم حسن، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 25.

التوفيق بينها وبين الفلسفة الإغريقية، حيث جعلت المسيحية نفسها جسرا بين الشرق والغرب وفي نفس الوقت كان هناك ارتقاء نحو عالمية سياسية تصارعت عليها كل من "بلاد الروم" و"بلاد فارس".

أما البوذية فقد عرفت الدعوة إلى العالمية في عهد "سوكا" Souka ثالث مطول أسرة "مارويا" الذي كان يدعو إلى عقد مجتمع بوذي ثالث في "الأسوكراما"، حيث تم الاتفاق على أن البوذية يجب أن تنتهج سياسة تبشيرية تدعو فيها بقية شعوب العالم إلى اعتناق تعاليم "قانون التقوى" حيث نتج عن هذا الاجتماع إرسال الدعاة إلى الجنوب والغرب، فلقد اتخذ "سوكا" قرار يجعل الدعوة إلى الديانة البوذية دعوة عالمية .[1]

وفي أوروبا ظهرت حركة "الأنسية"، حيث دخل فيها الكثير من المفكرين من بلدان أوروبية مختلفة، حيث ظهرت في إيطاليا ثم انتشرت في غيرها من البلدان، وكان أصحابها ينادون بتحالف جميع الناس باسم الإنسانية بسبب اشتراك جميع الناس في أصل الخلق. وكان للرواقيين أثر واضح في هذا الاتجاه الفكري، بالإضافة إلى السعي للتخلص من سيطرة الكنيسة على الفكر والإنسانية، وتمديد حرية الناس بالإضافة إلى نتائج الثورة الفرنسية والحركة الامبريالية، بالإضافة إلى الفكر الاشتراكي الذي يسعى هو كذلك إلى جعل أفكاره عالمية من خلال نشرها في كل مكان لمواجهة الفكر الليبرالي الذي انتصر بالنهاية وتبنى مسار العولمة للتبشير بعالميته.

مميزات واتجاهات العالمية:

هناك العديد من المميزات التي تتصف بها العالمية ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- العالمية لا ترتبط بنطاق أو فئة معينة بل تشمل كافة الفئات.
- تستمد قدرتها من القيام بالمهام والنشاطات الخاصة بها من خلال الدعم العالمي لها.
- لها قدرة على الانتشار في كل الأماكن وليست محصورة جغرافيا.

1 – توماس آرنولد، **المرجع السابق**، ص 28.

- توصف بالاستمرارية وتحافظ على وجودها بشكل دائم.
- تعتبر بسيطة الفهم حيث أن أغلب الأشياء المعروفة عالميا لا تحتاج إلى تعلمها بل من السهل إدراكها في وقت قصير.

اتجاهات العالمية:

للعالمية اتجاهات كثيرة بحكم أنها تؤثر في كل مجالات الحياة اليومية وعن أهم الاتجاهات نجد ما يلي:

العالمية السياسية:

هي الأكثر انتشارا، حيث أن الأفكار والمبادئ السياسية عالمية لأن تأثير السياسة لا يرتبط بدولة واحدة بل يتعدى الحدود القومية خاصة على العولمة، ويعمل على ظهور كيانات متفقة سياسيا مثل الاتحاد الأوروبي وغيره من التحالفات والاتحادات السياسية.

العالمية الاقتصادية:

تعد من بين الاتجاهات الأكثر انتشارا بعد العالمية السياسية، حيث أن الدول تتأثر اقتصاديا بناء على العلاقات السياسية بينها وبين طبيعة تأثير المجال الاقتصادي من خلال وجود اتفاقيات التصدير والاستيراد والمبادلات التجارية، خاصة على النشاط المتزايد لمنطقة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

العالمية الثقافية:

وهي التي تؤدي إلى انتشار فكر ثقافي بين مجموعة من الشعوب، الذي يعتمد على التأثر بالعادات والتقاليد المرتبطة بمجموعة من الأفراد أو دولة ما ومن الأمثلة عن انتشار العالمية الثقافية نذكر مثلا دور "هوليود" في انتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم.[1]

1 – مجد خضر، مفهوم العالمية. موقع موضوع: بتاريخ 22 مارس 2016.

http://mawdo003.com/%b9%.85%

النظريات المفسرة للعالمية:

لقد كثر الحديث عن ظاهرة العالمية خاصة في اقترانها بالعولمة الثقافية القائمة على التدخل والاحتكار، حيث أكد العديد من أنها تسعى إلى استساغة سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرمان الشعوب من حق اختيار نظامها السياسي والاجتماعي على خلق صورة افتراضية للشعب وإدخال البلدان في حروب حقيقية قائمة على أخبار ومشاهد مفبركة ومفتعلة، ونسف المشاريع الوطنية لمعظم الدول القومية.

يشير مصطلح العالمية إلى رؤية العالم بطريقة شاملة، حيث أن العقل البشري مهما يسعى إلى العالمية تقبع خلفه جملة من التصورات يفسر بها العالم، كما أن ظواهره تساعده على تكوين آرائه الخاصة حول ما يجري بالعالم.

إن الرؤية بطريقة عالمية ليست مجرد كلام فلسفي، بل هي تعبر عن ثلاث مستويات مترابطة فيما بينها:[1]

-رؤية العالم أولا: وهي تصور ذهني للعوالم الطبيعية والاجتماعية والنفسية وثانيا هو موقف من العالم أو حالة نفسية عند الإنسان، تستدعي إقامة علاقة تعايش وتسخير علاقة سلام وانسجام، وثالثا محاولة إيجاد خطة لخلق مجموعة من الأحداث التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها لجعل العالم أكثر توازنا وانسجاما، وإحلال السلام وتقليل فرص الحروب والنزاعات.

يقول عالم الاجتماع "رنيس ديكلوس" أن مفهوم العالمية من خلال الفكر الغربي المستوحى من كتابات الفيلسوف "إيمانويل كانط" أنه اتخذ ثلاثة مفاهيم وصيغ مختلفة:

أ/ فرض العالمية من موقع الخصوصية، مما جعل الحروب الصليبية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حيث أن كل إمبراطورية كانت تدعي أنها تسعى إلى نشر العالمية.

1 – فتحي حسن ملكاو، **رؤية العالم عند الإسلاميين**. دار المعرفة، العدد 45، السنة11، 2016، ص 19.

ب/ توحد الفكر الكوني المستند إلى العالمية والخصوصية القومية وهذا ما يعني بناء نموذج وطني على خلفية إيديولوجية مثل التجربة السوفيتية المستندة إلى المبادئ الماركسية.

ج/ تحقيق وفرض نمط من العالمية من خلال القدرات والإمكانيات الناتجة عن تطور الآلات والاقتصاد العالمي، خاصة مع موجة العولمة الاقتصادية، التي تعتمد على غطاء أيديولوجي قوامه الإتيان بالمعجزة التنظيمية للسوق والإدارة المالية المعلوماتية للعالم.

وقد حرص المفكرون الغربيون منذ عهد الحداثة وعصر الأنوار على صياغة معيار العالمية في إظهار نظرية شاملة، انطلاقا من مشروع "ديكارت" لإعادة بناء النظام المعرفي على نموذج الرياضيات الشمولية ومشروع آدم سميث لإنشاء جمهورية اقتصادية عالمية انتهاءً بالمشاريع السياسية الممثلة في المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

لقد صار مفهوم العالمية غطاء للتوسع والغزو بعد أن كان غطاء للاستعمار الأوروبي من منطق محاربة التخلف ونشر المدنية وتحديث المجتمعات البدائية، كما أن مقولة حق التدخل للأغراض الإنسانية التي شاعت مؤخرا شكلت معيارا تمييزيا لتبرير الأحادية القطبية الراهنة ونهج السلام الأمريكي المزعوم.[1]

يتجاوز مفهوم العالمية في الاتحاد الليبرالي الجديد في ظل تنامي حركة الصعود المتوحش للرأسمالية أدبياته الكلاسيكية والتي جعلت من العالمية مرادفا للتفتح الإنساني وتقبل الآخر في تفاعلاته الحرة والأخلاقية، ونزعته التنموية الإنسانية القائمة على احترام الآخر والتواصل معه بدلا من نفيه وإقصائه.

لقد حل مفهوم العالمية العولمية ليأخذ مكان العالمية السمحة وهذا ما نتج عنه انتصار قاسي لصالح الرأسمالية على وجه التحديد وتفكيك الخيارات الإنسانية الأخرى، حيث كانت

1 – السيد ولد أباه، تساؤلات في مفهوم الكونية، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 8096 بتاريخ 27 جانفي 2001، http://.archive.awsat.com/lader.asp?articcle=issueno .

النتيجة إعادة الكون إلى سودوية حتمية اجتماعية، تعني نهاية التاريخ من جهة، ومن جهة أخرى الدخول في بديل آخر هو صراع وصدام الحضارات.

إن عالمية العولمة تفتح الطريق أمام نظرية الهيمنة الشاملة في كل الحقول، حيث تحول المفهوم من المعنى الثقافي والمعتمد على التدفقات الحرة للتفاعل الإنساني إلى المعنى السياسي الإجباري الذي يتوافق مع عملية التجول غير البريء في مفهوم العولمة الذي بدأ الحديث عنه في دوريات العلوم الإنسانية منذ تسعينات القرن العشرين (ق20) إلى مفهوم العالمية كبديل زائف والذي يسعى إلى تجميل وجه العولمة المتوحش في صورة قواها النخبوية المسيطرة التي تؤمن بالكفاءة ولا تعترف بالأخلاق.

إن العالمية كما قلنا سابقا في مفهومها الغربي الحالي ما هي إلا زحف استعماري جديد ينتشر بكولونيالية جديدة تدعمها المراكز العالمية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسميات خطاب الليبرالية الرأسمالية والديمقراطية السياسية العالمية، والذي يزعم أنه يمثل قيما عالمية يجب أن يتم نشرها في كل العالم وبكل الوسائل.

لقد سعى المفكرون أمثال "غرامشي" إلى اكتشاف العالمية الامبريالية بمنهج تحليلي نقدي، حيث نظر إلى الآثار التي خلفتها الكاثوليكية في العصور الوسطى على المجتمع والدولة، وبعدها حلّل الحركة الإنسانية في عصر النهضة التي دشنت مفهوما جديدا للعالمية انتكس مع صعود الرأسمالية الصناعية الطامحة نحو الاستعمار والتوسع.

تسعى العالمية المعولمة إلى الاستحواذ على التراث الإنساني عبر خطابات النهايات السطحية، كما تسعى إلى استفزاز الآخر والصدام معه وتنتصر بزهو لا يخلو من العجرفة على خطاب الأنثربولوجيا العرفية المركزية، حيث تتوحد الخطابات الكونية عند المثقفين الأمريكيين والسياسيين المتأثرين بالقوة في لغة واحدة تدعي حتمية أن تقود أمريكا التحولات العالمية بوصفها الأمة المختارة القادرة على إدارة الشؤون العالمية والأمة المخولة بترويج وفرض رؤيتها على العالم.

وفي المقابل هناك فئة من المفكرين النقديين الجدد الذين يرون أن القيم الليبرالية التي يجري محاولة فرضها عالميا تتضمن قيما ذات صدقية أخلاقية وإنسانية عالمية ويرفضون مناهاة المحتوى الكوني للقيم البشرية على أحكام الخطاب الغربي العدائي، حيث من الخطأ الافتراض بوجود إجماع عالمي على القيم الغربية الرأسمالية في صورتها الاستقلالية المتوحشة، هذه الاستراتيجية العالمية الغربية ستدفع بالثقافات القومية والدينية إلى التحصن بخصوصياتها والتمسك بنظرة كزمولوجية عالمية مغلقة تجعلها أسيرة هويتها الخصوصية.

إن وهم العالمية الأحادية لا يكشف فقط عن غرور امبريالي ونزعة مركزية فحسب، بل يعكس ضعفا متعاظما في فهم حركة التاريخ وقوة التضامن بين الشعوب مما يؤدي إلى فشلها في فهم النوع الثقافي لدى المجتمعات التي أغنت الوعي الإنساني وأرست قواعد الوعي الأخلاقي عبر التاريخ.[1]

1 – الكونية الجديدة والمصائر العالمية، مجهول، 21 جانفي 2005، جريدة العدد على الموقع http://www.alghod.com/m/articles/553,1982/A9

المبحث الخامس: العولمة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أدى إلى تعديل العديد من المفاهيم والعلاقات خاصة سياسات واستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، حيث أن تحركات البيئة الاستراتيجية لم تؤد إلى جعل الدول أكثر أمانا، بل لازالت الدول تحس أنها تتحول في بيئة غير مستقرة ومحددة، ولعل المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات العالمية التي زاد حدوثها مثل النمو السريع للمعاملات الدولية والاستثمار الأجنبي وزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتكامل الأسواق، والذي جعل البعض يقول أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين هما: العولمة الإنتاجية والعولمة المالية.

لقد أدت العولمة الاقتصادية التي قوت اقتصاد السوق إلى توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وانتشار الفقر والتدهور البيئي والتوزيع غير العادل للثروات، بالإضافة إلى تأثيرها على النسيج الاجتماعي للدول.[1]

لقد جاء إعلان "ريو دي جانيرو" لإيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي لكل الدول ويحافظ على البيئة.

إن كانت العولمة تحقق مكاسب مختلفة، فإنها بالمقابل تسبب العديد من الخسائر والتحديات خاصة لدول العالم الثالث، وأهم تحدي هو إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم التنمية المستدامة والتنمية البشرية العادلة، حيث أنه كلما كان هناك تكامل بين السياسات التنموية والتجارية كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة.[2]

---

1 – ضياء محمد الموسوي، **الحداثة والتنمية الاقتصادية ومعوقات التنمية**. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 34.

2 – علا محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**. الموسوعة العربية للمعرفة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص45.

العلاقة بين التنمية المستدامة والعولمة:

هناك علاقة بين التنمية المستدامة والعولمة تتجلي فيما يلي:

- العولمة والتنمية كلاهما فكر من منشأ غربي لصيق بالرأسمالية الليبرالية متمثلة في الدول التي تسيطر على العمليات الصناعية والتجارية على حساب الدول النامية.
- هناك من يعتبر أن كل من العولمة والتنمية المستدامة مجرد أدوات غربية لاختراق الدول النامية خاصة فيما تعلق بالتنمية السياسية، الاقتصادية والثقافية.
- المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة هي السياسة، الاقتصاد والمجتمع، أما العولمة فهي تشمل هذه المجالات إضافة إلى مجالات أخرى كالصناعة والتجارة، وبالتالي فكل من العولمة والتنمية المستدامة متداخلان.

هناك من يرى أن البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي وسياسات البنك الدولي واتفاقيات تحرير التجارة والخدمات المالية والمصرفية وحماية حقوق الملكية الفكرية هدفها الأساسي هو خلق الظروف المناسبة اقتصاديا، نقديا ماليا وتشريعيا داخل الدول من أجل مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات لتكريس مبدأ تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، خاصة مع ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل وفتح الحدود ودور منظمة التجارة العالمية حيث أن العولمة في شقها الاقتصادي قد ساهمت بشكل كبير في تطوير مفهوم التنمية المستدامة من خلال فكرتين، فكرة الاقتصاد الحر وفكرة توزيع الثروات.[1]

حيث أنه ومع بداية الألفية الثالثة دخلت العولمة في طور جديد واجهت فيه صعوبات عديدة عرقلت تقدمها السابق خلال التسعينات، فلقد كشفت التطورات السياسية والأمنية والعسكرية عن حجم المبالغات حول مسائل مهمة مثل تقلص دور الدولة في التنمية، وتم تجاهل فكرة أن العولمة ليست تطور طبيعي في مسار الرأسمالية العالمية بقدر ما هي نتيجة

1 – غربي محمد، **تحديات العولمة وآثارها على العالم الغربي**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص67-68

سياسات مقصودة ومدبرة وبرامج وطنية وتحالفات إقليمية ودولية بحيث أن أي تطور يحصل في دول المركز سيكون له تداعيات حساسة على مسار العولمة والتنمية.[1]

وكما أشرنا سابقا لا زال هناك جدال كبير حول تحديد مفهوم العولمة وضبط مستوياتها بل هناك تداخل كبير بين من يرى العولمة حلا وبين من يراها مشكلة.

لكن ما يمكن استخلاصه في علاقة العولمة بالتنمية المستدامة هو أن العولمة عبارة عن ظاهرة تحتوي الجانب الإيجابي والسلبي في علاقتها بالتنمية المستدامة.

لقد سمحت العولمة في مجال التنمية بإعادة بناء الكثير من الدول واقتصادياتها والتأثير على حياة الناس ليس فقط كتوسع اقتصادي كمي بل كعملية ديناميكية ونقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي وعلامة تحول تاريخي شهده العالم الرأسمالي.

فهي قد ساعدت على إيجاد اقتصاد عالمي غني وشجعت التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتبني مشاركة سياسة عالمية وتشجع الاستثمارات، وبالتالي فالعولمة ليست خاصة بعصرنا الحالي بل هي رؤية لتنظيم العالم.[2]

بالتالي فإن الذي يسعى إلى توظيف العولمة لخلق تنمية مستدامة سيجد بالتأكيد العديد من المزايا في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والتطور، فلقد حولت العولمة اليوم العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة وجعلت من الإنسان ركيزة لكل سياسة تنموية ناجحة، حيث لا تستطيع أي دولة في العالم أن تتحرك لوحدها في السوق العالمية دون الدخول في نسق العولمة.

يقول الدكتور "عصام الزعيم": "أن حق التنمية المستدامة هو بمثابة الحلقة المفقودة بين التجارة وحقوق الإنسان، وأن العولمة المتوحشة تتناقض مع عالم أفضل وهو ما تمثله التنمية

---

1 – عبد الحليم فضل الله، العولمة والتنمية في العالم العربي، أزمة الاندماج: 2007/3/21.

http://www.dirasat.net/kilalat_deterails php170.type3

2 – تيوتو، وبيرتسإي هيهايت، **تنمية سعر التشكيلي: من الحداثة إلى العولمة**. الجزء (2) سلسلة المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 310، الكويت، 2004، ص 144.

المستدامة التي لن تتحقق إلا بعولمة ذات وجه إنساني واجتماعي، حيث يشير أن التنمية المستدامة تأثرت تاريخيا في البلدان النامية بالدول الرأسمالية وسيطرت الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تأثر البيئة بالتطور الهائل للتكنولوجيا الصناعية.

كما أنه يعتبر أن المركزية العولمية هي السائدة وهي من المفاهيم المغالية للعولمة التي برأيه تعبر عن تجدد النظام الرأسمالي المسيطر والمعرقل لسياسات التنمية المستدامة المحلية.

لقد تزامن مفهوم التنمية المستدامة المتكاملة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) مع بروز المفهوم المعاصر للسوق والمنهج الليبرالي في الإصلاح والنمو الاقتصادي، حيث يطرح سؤال مهم هو "هل سيسمح النمط الرأسمالي المتجسد في نظام اقتصاد السوق الرأسمالي باستخدام واستغلال الموارد الاقتصادية مستندا ومستخدما بيئيا"؟ خاصة حسب قولهم أن طبيعة السوق الحر تنفي حكما إمكانية ثبات النمو وتواصله دون انكفاء وتحتمل ظهور أزمات اقتصادية متكررة.

يرى الكاتب "عصام الزعيم" : أن إعطاء دور للدولة سيسمح بتحقيق التناقض بين العولمة والتنمية المستدامة وذلك حسب أمرين:[1]

1-جوهري: يتعلق بتدخل الدولة الممنهج في عمل اقتصاد السوق بما يؤدي إلى التقريب بين ما هو أعلى وما هو أدنى في العملية الاقتصادية المحددة بنظم اقتصاد السوق.

2-حسابي: يقوم على احتساب معدل النمو الاقتصادي، بحيث يكون عاليا ومائلا إلى الاستقرار النسبي خلال فترة معينة.

فالعولمة يمكن أن تساعد وتسرع من التغيير الهيكلي ومن ثم تغيير الهياكل الصناعية في الدول، وذلك باستخدام الموارد ومستويات التلوث وتشويش السياسات الاقتصادية.

1- عمار ديوب، قراءة في التنمية المستدامة. الحوار الممتد من 2007/02/12،

http://www.m.ahewar.org/s.ap?and=88509

كما أن العولمة ترفع من معايير الإنتاج العالمي بالشكل الذي يجعل المعايير البيئية منتظمة بصورة كبيرة في أسواق السلع، كما قد تؤدي إلى ضعف القدرات التنافسية لبعض القطاعات الاجتماعية بسبب الممارسات التجارية غير العادلة، حيث تعد سياسات تحرير التجارة أبرز سمات العولمة بالإضافة إلى توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى السيطرة على الموارد والناتج من الأرباح، وبالتالي تعميق الفقر وعرقلة مسار التنمية المستدامة في العديد من الدول.

أثر العولمة على التنمية المستدامة:

تواجه التنمية المستدامة في سبيل تحقيقها تحديات ومعوقات أهمها: الأنظمة الاستبدادية، الفقر، التلوث البيئي...الخ والتي هي في الحقيقة مؤشرات تترجم قوة الضغوط التي تمارسها العولمة على التنمية.

لقد سعت التنمية المستدامة إلى إيجاد استراتيجيات إصلاحية تقوم على تحسين الظروف العالمية خاصة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو.[1]

هناك من يقول أن " العولمة لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة بل فاقت مشاكل الدول النامية وأدت إلى الفقر وزيادة المديونية الخارجية والقضاء على صناعتها الناشئة واستنزاف مواردها.[2]

من خلال ما سبق سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم أثار العولمة على التنمية المستدامة.

---

1 – يحي مسعودي، **إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث**. حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية وتسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 4.

2 – عبد الأمير صقصف الستلاء: العولمة رؤى تحليلية نقلا عن موقع:

http://www.althakafaaljadeda.com/3/2/shank.htm

لقد أدت العولمة إلى توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء وانتشار الفقر وتدهور التنمية، وترسيخ نظام اقتصادي غير عادل في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واختلالات علاقات القوة.

ستضل التكنولوجيا تغير النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للبلدان والمجتمع العالمي، وعلى ذلك فإن الاستعمال الأنجع للتكنولوجيا سيتيح عنه فرصا واسعة لرفع الإنتاجية وتحسين الصحة، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية في تطوير مبدأ التنمية المستدامة على الصعيد الدولي وذلك من خلال عقد مؤتمرات وندوات للحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية...الخ.

1/ أثار العولمة على الفقر وتوزيع الدخل والنسبة:

يعد الفقر من المعضلات الكبيرة التي تواجه الدول من خلال تكريسه لمبدأ اللامساواة فلقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم لكنه اتسع مع الطبيعة المربحة للعولمة في الآونة الأخيرة.[1]

حيث ارتفع عدد الفقراء من أربعمائة مليون عام 1970م إلى ألف مليون عام 1992م ويتجاوز حاليا سبعمائة مليون نسمة تعيش تحت خط الفقر.

كما أن الغالبية من الفقراء يعيشون في مناطق تشهد تدهورا سبب كثيرا في منطقة جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء وأمريكا الوسطى والبرازيل.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين (ق21) وبعد خمسين عاما تقريبا عن انطلاق السياسات التنموية على الرغم من التطورات الحاصلة على صعيد العلم والتكنولوجيا غير أن الفروق الاقتصادية واللامساواة بين الدول حيث تتجلى مظاهر الفقر في مؤشرات كثيرة منها:

1 – ضياء محمد الموسوي، **الحداثة والتنمية الاقتصادية ومعوقات التنمية**. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 34.

- إن التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخبرات وبالمقابل لا يفتح مناصب شغل جديدة بل قد يؤدي إلى القضاء على بعضها، نتيجة القوى المتعاظمة للاقتصاد القائم على الاحتكار التكنولوجي، المالي والمعلوماتي مما جعل الكثير يرى أن العولمة هي العدو الأول للعمال.
- إن أثرياء العالم ومسؤولي الشركات المتعددة الجنسيات يسعون إلى مزيد من التقنيات التي توفر لهم الثروة والحماية من المخاطر بسبب غياب قواعد المنافسة العادلة.
- العولمة بمفهومها الليبرالي تزيد من تكريس ظاهرة الفقر بسبب القضاء على الصناعات المحلية.

وبالتالي فإن للتخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة حيث هناك علاقات كثيرة بين الفقر والتدهور البيئي والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن الاستعمار والتبعية للغرب.[1]

***العولمة وتوزيع الدخل:**

لقد أثارت العولمة جدلا واسعا في العديد من المجتمعات فيما تعلق بقضايا المساواة في توزيع الدخل مع صعوبة إيجاد علاقة خاصة بين العولمة وبين عدم المساواة في توزيع الدخل لأن العلاقة غير مباشرة من خلال تأثير العولمة على الدخل القومي لكثير من الدول بالإضافة إلى العلاقة بين تحرير التجارة وعولمة الأسواق من جهة وبين معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ناحية أخرى.

كما أن عدم المساواة في توزيع الدخل ينعكس على النسبة المئوية للمساهمة الخاصة أما بالدخل أو بالاستهلاك التي تؤول بشرائح السكان.[2]

---

1 – زينب صالح الأستوح، **الأفراد والبيئة ومداواة البطالة**. دار غريب للنشر، القاهرة، 2003، ص 17.

2 – عبده محمد وهب الله، **النزعة عن البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم**. مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، مصر، 2000، ص 69.

وبالتالي يمكننا القول أن العولمة وإنتاج السوق لا تؤدي إلى تزايد معدلات النمو في البلدان التي تندمج فعلا في تيار العولمة ولكنها قد تؤدي أيضا إلى تزايد الفجوة والتباين بينها وبين البلدان التي تتبع سياسات مفيدة للتجارة الحرة.

لقد أوضحت دراسة عن النمو وانخفاض عدد الفقراء (80 بلد صناعي وكامن) أن السياسات الاقتصادية الأمثل هي استقرار السياسات التصديرية والانفتاح على التجارة والحكومة الراشدة حيث أن النمو يسام في انخفاض التفاوت في توزيع الدخل.[1]

***العولمة والتدهور البيئي:**

إن التحديات البيئية ليست وليدة اليوم غير أننا كنا نفهمها على أن التنمية هي التي تؤثر سلبا على البيئة واليوم نحن بحاجة إلى أن نفهم أن التدهور البيئي يؤدي إلى إضعاف التنمية الاقتصادية في ظل العولمة.

إن تأثير العولمة نتج عنه زيادة استنزاف الموارد البيئية من خلال التفاعل الديناميكي بين العوامل التكنولوجية، الاقتصادية، البشرية والثقافية وهناك بعض الدراسات التطبيقية التي قد درست أثر العولمة على التدهور البيئي مثل منحنى "**كوزنتيسي**" البيئي والذي يوضح العلاقة بين متوسط الدخل الفردي كمؤشر لمرحلة النمو وبين التدهور البيئي العام والخاص المرتبط بطبيعة التكنولوجيا التي يتم استخدامها في العمليات الإنتاجية.[2]

يتم التفريق بين نوعين من التدهور البيئي أولها التدهور البيئي في الأرياف والثاني التدهور البيئي في المدن والمناطق الحضرية.

---

1 – معوشي بوعلام: **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، كلية العلوم الإنسانية الشف، 17-18 أفريل 2006، ص355.

2 – عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 183.

ويزداد التدهور البيئي في الدول النامية بشكل متسارع بسبب زيادة معدلات النمو ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

والتدهور البيئي الراهن هو نتيجة من النتائج السلبية للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان ولا يزال يستنزف الموارد الطبيعية ويحصد البيئة ويضر بالحياة.

ولكن مشكلة تدهور البيئة لا تزال قائمة وصعوبة مواجهتها لا تزال ماثلة لأن نظرية التنمية المتواصلة وإن نجحت في بيان القروض التي يتحقق في ظلما تواصل النمو فإنها لم تبين كيفية تحقيق تلبية الحاجات الأساسية.[1]

وبالتالي فإن أساس تحقيق التنمية المستدامة هو تخفيض التدهور البيئي توازنا مع النمو السكاني والسعي إلى زيادة الدخل الفردي.

لقد أصبحت التنمية المستدامة هي الأرضية المشتركة بين علوم الاقتصاد والبيئة وبالتالي فإن تحسن الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لن يكون ناجحا دون الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

***التفاعل مع التكنولوجيا والتقليل من المخاطر:**

إننا نجد بين أيدينا الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ليس كمفهوم تجريدي بل كواقع ملموس.[2]

وخلال "ندوة ريو" اعتبر الحاضرون أن نقل التكنولوجيا بين بلدان الشمال والجنوب أحد مفاتيح التنمية المستدامة في البلدان النامية من أجل التحسين الإيكولوجي ومواجهة مشاكل الإنتاج والصناعة.

إن تحقيق جميع هذه المهام يتطلب إعادة توجيه التكنولوجيا من خلال:

---

1 – محمد عبد البديع، **اقتصاديات حماية البيئة**. دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 327.

2 – مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المنتدى البيئي الوزاري والعالمي**. بيان السياسة العامة عن المدير التنفيذي، كولومبيا، 15/13 فيفري 2002، ص 1.

- أنه من الضروري تعزيز القدرة على الإبداع التكنولوجي إلى حد كبير في البلدان النامية من أجل جعل التنمية المستدامة أكثر فعالية.
- ينبغي تغيير اتجاه التنمية التكنولوجية من أجل اهتمام أكثر بالعولمة من خلال تعديل التكنولوجيا الصادرة من الدول المتقدمة خاصة توسيع الاهتمام بالمجال العلمي وتطوير البحث.

يجب الاستفادة من العولمة في توليد التكنولوجيا البديلة وتحديث التكنولوجيا التقليدية وجعل التكنولوجيا تهتم بالموارد البيئية، وتشجيع براءات الاختراع.[1]

وبالتالي لابد من استخدام التقدم التكنولوجي والاستنتاجات العلمية النافعة للبشرية جمعاء على أن نضع في الاعتبار ضرورة الحذر إذا كانت معرفتنا غير كاملة أو ذات طابع أولي، حيث أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد في إيجاد حل إذا كانت المعلومات متاحة شرط نقلها.

- إن نصيب المخاطر الناجمة عن القرارات التكنولوجية أو التنموية أفراد ومناطق لا يملكون سوى القليل من التأثير في اتخاذ القرارات ولا يملكون أي تأثير إطلاقا ويكون التحدي الحقيقي في إيصال التكنولوجيا الجديدة لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها بالتغلب عن مشاكل الفقر المعلوماتي والعجز التكنولوجي.

يمكن إجمال الأثار المختلفة للعولمة على مسار التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- اتساع تفاوت الدخل وتزايد الثورة بين الدول وداخل الدولة نفسها وهو ما حذر منه الكاتبان "هانز مارتن وهيرالد ستومان" في كتابيهما "فخ العولمة" حيث أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم قسمتها بالعدل بين الدول.
- عولمة الفقر والذي يعني انتشار الفقر في معظم دول العالم.

1 – **المرجع السابق**، ص 89.

- تفشي ظاهرة البطالة التي أثرت على اقتصاديات الدول وزادت معدلات الفقر حتى أنها ارتفعت في المراكز الرأسمالية ووصلت إلى أرقام مرتفعة هي 25% في دول مثل اليونان وإسبانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي فالأمر يعني وجود أزمة حقيقية وشكلية تمس أسس وأسلوب الإنتاج الرأسمالي حيث حلت الآلة محل الإنسان.
- العمالة الرخيصة وجه آخر من وجوه أثر العولمة السلبي على التنمية المستدامة وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة والفقر.
- أدت عمليات تحرير الخدمات المالية وإلغاء الحضر على المعاملات المالية إلى تعرض الأجهزة المصرفية للأزمات المالية والمضاربات وغسيل الأموال.[1]

1 – حسن عطا الرضيع، **العولمة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية**. الحوار المتمدن، العدد 4104، 2015/5/26، http://www.ahewer.org.

المبحث السادس: العالمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

منذ سنة 1945 كان السعي إلى تحقيق التعاون في حل المشاكل العالمية ذات الأبعاد الإنسانية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز احترام حقول الإنسان والتشجيع على الحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العرف أو الجنس أو اللغة أو الدين، وتغيير الفهم العالمي للتنمية بالفعل خلال العامين الماضيين وعلى الدول الآن الاتفاق على التنمية المستدامة التي تعزز الازدهار والفرص الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة والبحث عن أفضل السبل لتحسين حياة الناس.

سنحاول في هذا المبحث معرفة آليات تطبيق التنمية المستدامة وفق منظور عالمي في ظل موجات العولمة المتلاحقة.

لقد أدت الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدتها الدول الكبرى خلال العقود الأخيرة إلى تشكيل واقع يتناقض مع أهداف التنمية المستدامة بدون السعي إلى تحمل المسؤولية الدولية في دفع عجلة التنمية المستدامة عالميا وبالتالي صار الكلام عن تحقيق تنمية مستدامة شاملة أمرا غير واقعي دون إشراك الهيئات والمنظمات العالمية وتحمل الدول الكبرى لمسؤوليتها.

لقد كان نتاج ذلك عدم الاستقرار وتراجع التنمية المستدامة سبب الحروب والصراعات والكوارث وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة شاملة تتوقف عند تأسيس أوضاع جديدة تقوم على تأسيس منهج جديد للشراكة بين الشمال والجنوب فضلا عن تأمين التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية بإسناد استراتيجي سياسي والحاجة لمنظومة من القيم والمرتكزات الاستراتيجية التي تحكم عمليات التخطيط نفسه.

وقد واجهت عملية التنمية المستدامة الكثير من المعوقات والتحديات العالمية نذكر منها:

1- عدم مراعاة الاستراتيجيات والسياسات التي تطرحها الدول الكبرى لصالح الدول النامية بشكل كاف.

2- الخلل في الإسناد الاستراتيجي السياسي في الدول النامية وهشاشة البناء السياسي.

3- الخلل في العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب لصالح دول الشمال خاصة مع ظاهرة العولمة.

4- الصراع الاستراتيجي المتواصل حول الموارد الطبيعية خاصة النادرة منها.

5- زيادة السكان في ضل نقص الموارد وهذا مدخل لأهمية مسألة استراتيجيات إدارة موارد العالم الطبيعية وتنميتها وتنويعها وهذا له صلة وثيقة بالغذاء والمياه.

6- الاهتمام بزيادة الدخل القومي دون الاهتمام بتوزيعه مع فشل السياسات العالمية في حسن توزيع الدخل القومي بما يضمن حقوق صغار المنتجين والمواطنين.

7- الاهتمام بزيادة الإنتاج دون الاهتمام بالمحافظة على البيئة وحسن استغلال الموارد.

8- التهديد البيئي المتزايد والذي صار خطرا حقيقيا للعالم أجمع.

9- تطبيق العولمة في ظل ضعف القدرات التنافسية للدول النامية.

10- ضعف الثقافة العالمية اتجاه مطلوبات تحقيق التنمية المستدامة.[1]

التنمية المستدامة في بعدها العالمي يصعب تعريفها لافتقارها إلى أسس ثابتة وموحدة وتطوير أساليب المعيشة لكل الناس بما يشمل المساعدات الخارجية والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر وتجنب الكوارث وتطوير البنية التحتية وتحديث أساليب حماية حقوق الإنسان والاهتمام بقضايا البيئة.

وبالتالي فمشروع التنمية المستدامة هو بالأصل مشروع عالمي يسعى إلى خير كل الأفراد دون تمييز أو عنصرية.

---

1 - محمد حسين أبو صالح، **المنظور الاستراتيجي الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة**. معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، أم درمان، 2012، ص 3 http://www.strategy.sd/der.htmil

وبما أن العالمية هي التي تغذي الرأسمالية المعولمة والتي تسعى إلى جعل مبادئ السوق الحر والرأسمالية الغربية نموذجا حضاريا للعالم وأثر ذلك على مشاريع وسياسات التنمية المستدامة.

وبما أن العالمية خلق وقيم والعولمة سلوك وأداء، العالمية تقنين وترسيم لمصالح الناس والعولمة تفعيل وتنفيذ لتلك المصالح، وبالتالي فإن التنمية المستديمة تتأثر بكلا الظاهرتين معا كأمران متلازمان.

إن التحولات العالمية التي تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وحتى الإعلام لها صلة وثيقة بتطور الرأسمالية العالمية بالإضافة إلى أن اقتصاد السوق الذي ينتجع الخوصصة والتطور التكنولوجي والتقني والليبرالية الاقتصادية بشكل عام لها صلة وثيقة بالليبرالية السياسية والثقافية.

إن مفهوم التنمية المستدامة يتميز بالشمولية غير أن أساس هذا المفهوم هو أن الإنسان هو محور التنمية ويمكن استثماره بشكل طبيعي حتى يصل العالم إلى المستوى المطلوب من التطور والازدهار.

وبالتالي فعلى التنمية المستدامة من المنظور العالمي أن تتجاوز الإطار البيئي والقضايا القانونيه وتشمل التوازن بين الإطار الاقتصادي والاجتماعي أيضا وأن تكون قنوات الحوار العالمية مقسومة بين القطاعات المختلفة من التركيز على القطاع الخاص والمدني وبالتالي فإن المهم معرفة أن مسار البناء ومسار التنمية قد لا يلتقيان معا بل يجب على مسار التنمية المستدامة أن يراقب مسار النماء العالمي دون وجود تنازلات من جانب التنمية المستدامة لصالح النماء العالمي والتصوير على السعي إلى وضع ضوابط أخلاقية وإنسانية على العولمة الرأسمالية.

وبالتالي التنمية المستدامة بمنظور العالمية هي تزويد الأجيال القادمة بجموع الفرص بقدر مماثل أو أكثر مما تم تزويد الأجيال الحالية به.[1]

وبما أن التنمية المستدامة وفق المنظور العالمي رهينة الأمم المتحدة تتطلب منظورا طويل الأجل ومشاركة واسعة القاعدة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات من خلال تقاسم الأدوار والأعباء، وتفعيل الشراكة بين الشمال والجنوب بعيدا عن الاستغلال والعنصرية بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تتسم بمزيد من الفعالية والديمقراطية والمساءلة حيث أتاح مؤتمر الأمم المتحدة المهتم بالبيئة والتنمية الذي عقد في "ريو دي جانيرو" 1992 المبادئ الأساسية لبرنامج التنمية المستدامة المنشودة في العالم.

إن ممارسة الحكم الراشد التي تسعى المؤسسات الدولية إلى نشرها تعد شرطا أساسيا للتنمية المستدامة فعلى الصعيد الداخلي تعد السياسات البيئية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات الديمقراطية التي تلبي احتياجات المواطنين وسيادة القانون ومكافحة الفساد والمساواة ومحاربة العنصرية تعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة العالمية تهدف إلى الاستثمار في الإنسان كوسيلة وهدف وغاية بنفس الوقت من خلال تعزيز السلام العالمي وتوثيق مبادئ الحرية والقضاء على المشاكل العالمية وعلى رأسها الفقر الذي زادت حدته كثيرا في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى اتساع الفجوة أكثر بين الشمال والجنوب. إن التنمية المستدامة في بعدها العالمي تواجه تحديات كبيرة ومختلفة، حيث أن ملايين الناس يعيشون تحت خط الفقر والحرمان من الحياة الكريمة بالإضافة إلى عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها والفوارق المتزايدة في الفرص والثروة والسلطة ومشكلة البطالة في صفوف الشباب والتي تمثل تحديا خطيرا لسياسات التنمية حتى

1 – الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، **المكتب الإقليمي منطقة غرب آسيا/ الشرق الأوسط:** تقرير حول مستقبل الاستدامة في الوطن العربي، رؤية من الجنوب: مكتبة الإسكندرية، مصر، 2008، ص 13 – 15.

في الدول المتطورة بالإضافة إلى المشاكل الضخمة المتزايدة من خلال انتشار الفيروسات والأوبئة الفتاكة والمشاكل البيئية وتغير المناخ العالمي.[1]

إن التنمية المستدامة جاءت تحديدا لمفهوم التنمية المتكاملة الذي كان قاصرا على تلبية حاجات العالم في الوقت الراهن، حيث صارت التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون أن يؤثر ذلك على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.[2]

هيئة الأمم المتحدة ودورها في جعل التنمية المستدامة عالمية

لقد شكل الإنسان أساس التعريفات المقدمة لمفهوم التنمية المستدامة والتي تضمنت تنمية بشرية قائمة على مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي حيث أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبحث "برونتلاند" إلى أن التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجيات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وبالتالي فهي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة حيث تهدف إلى الوصول إلى عالم يزول فيه الفقر إلى الحد الأدنى وتختفي العنصرية ويتم الاهتمام بالبيئة وتنتشر التكنولوجيا.

وبالتالي جعل التنمية المستدامة الضابط الرئيسي للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبرالية في تعاملها مع الإنسان والبيئة والثروات الطبيعية والتي هددت أمن الإنسان واستقراره.[3]

ومع استقرار قوى العولمة المتزايدة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنفوذ عبر الحدود واستقرارها في تحقيق فوائد مضاعفاته يوما بعد يوم يتزايد من ناحية أقوى الإدراك بأن

1 – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **تحويل عالمنا...: التنمية المستدامة لعام 2030** بتاريخ 21 أكتوبر 2015، الدور 700، ص 6.

2 – سعاد عبد الله العوضي، **البيئة والتنمية المستدامة**. الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ص 7.

3 – أمار بياض، **التنمية حرية**. ترجمة شرقي جلال، عالم المعرفة: مطابع السياسة، الكويت، 2004، ص 7–10.

عجلة التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي لا يصل إلى ملايين البشر وفي مناطق مختلفة من العالم حيث أن ثلاثة مليار شخص دخلهم لا يتجاوز اثنين دولار يوميا وما يزيد عن مليار شخص يعيش تحت خط الفقر.

وإن كانت العولمة حسب تصريح "كوفن أنان" الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة بالنسبة للكثيرين العولمة ليست عامل يؤدي إلى التقدم بل هي قوة مسببة للاضطراب تشبه الإعصار في قدراته على حصد الأرواح وتصنيع الوظائف وهدم التقاليد وذلك ما يدفع الكثيرين على مقاومة تلك العملية والاحتماء فيما هو محلي.[1]

أ / قمة نيويورك 2000:

ولهذا كانت العالمية كتهذيب وتحسين لمساوئ العولمة خاصة فيما تعلق بمسألة التنمية المستدامة حيث دفعت الاحتجاجات المتزايدة ضد العولمة في مؤتمر "**سياتل**" **سنة 1999** والذي دفع رؤساء الدول والحكومات (189 دولة) المجتمعين في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في "نيويورك" من 06 إلى 08 سبتمبر 2000 إلى تبني مشروع الأمم المتحدة للدفع بالتنمية المستدامة عالميا بحلول 2015 مع التزامهم مع دولهم.

بالبدء بمعالجة نقص المداخيل والجوع المتزايد والتدهور البيئي والاستعمار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة.

بالإضافة إلى دعوة البلدان الغنية الالتزام بتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل الثقافة إليها.[2]

وأما ما جاء في "قمة الأرض": العمل على تحقيق الأهداف التالية.

---

1 - *Charles Albert Michalet «quest_ce que la mondialistation » Edition la découverte. Paris*. 2002. P 54 -58.

2 – التقرير السنوي للأمين العام عن العمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة بنيويورك 2001، ص 47.

1- استئصال الفقر والجوع الشديدين من خلال إنقاص من يقل دخلهم عن دولار يوميا والذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015.

2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال في كل مكان القادرين على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية بحلول عام 2015.

3- الحث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال إزالة الفوارق بين الجنسين وتمكين النساء من التعليم في مختلف مستوياته في غضون سنة 2015.

4- تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 30%.

5- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة وبقية الأمراض الفتاكة.

6- ضمان الاستدامة البيئية وتركيز الغايات على دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد.

7- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية بهدف تطوير نظام تجاري مالي منفتح من خلال إجراءات نقل التكنولوجيا والمعرفة المعاصرة وعدم محاربة الصناعات المحلية.

8- تهيئة الدعم الوطني والدولي للنهوض بالبحوث التطبيقية وبناء قدرات وتقديم المساعدات المالية والتقنية من أجل التنفيذ الفعال للتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.[1]

ورغم مرور الوقت وبذل الكثير من الجهود الدولية والمحلية إلا أن القليل فقط تحقق من الأهداف السابقة.

خطط التنمية المستدامة من منظور عالمي لما بعد سنة 2015:

في مؤتمر "ريو دي جانيرو" صدر عن اتفاق رؤساء الحكومات والدول العديد من القرارات التي تخص التنمية المستدامة والتي نلخصها في النقاط التالية:

أو ما يسمى الوثيقة الختماية "**المستقبل الذي نصبو إليه**".

1 – التقرير السنوي للأمين العام عن العمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة بنيويورك 2001، ص 47.

- الحاجة إلى التعددية الدولية لتسريع وتيرة التنمية المستدامة في العالم.
- السعي إلى توجيه العالم نحو تحقيق التنمية المستدامة وسط توترات عالمية وإقليمية عالية.
- إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- وضع خطوات لتحديد أهداف عالمية للتنمية المستدامة في إطار تحديد الالتزام بالأهداف الإنمائية الموضوعة للألفية بعد سنة 2015.
- الإقرار بالجهود الإقليمية لتعزيز التنمية المستدامة في الكثير من المناطق الفقيرة.

في حين تم تقديم عناصر خطة شاملة للتنمية بعد سنة 2015 نلخصها في النقاط التالية:

1-الرؤية الثانية للمستقبل من خلال رصد كل الإمكانيات والجهود العالمية والمحلية لتجنب الكوارث والتقليل من الأزمات الموجودة عالميا.

2-وضع إطار تشاركي للرصد وإليه صارمة وواضحة لمساءلة جميع أصحاب المصلحة في دفع عجلة التنمية المستدامة من داخل الدول وخارجها.

3-تأسيس شراكة عالمية لجمع وتعبئة وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4-وضع مجموعة محددة وملزمة من الأهداف الموضوعية والشاملة للعالم في التنمية المستدامة[1].

1 – ريم النجداوي، **التنمية المستدامة**. مؤتمر الخليج 11 للمياه، مسقط، سلطنة عمان، 22 أكتوبر 2014، ص 5 –6.

المبحث السابع: العولمة والعالمية صراع أم تكامل

يتقارب المفهومين في اللفظ والجذور ويختلفان في الدلالة والمفهوم بين التكامل والاختلاف المطلق، فهناك من يرى أن العالمية هي إدراك الوجود الإنساني وانفتاح على الآخر مع الحفاظ على الانتماء والهوية الوطنية من خلال الاعتراف المتبادل بالكيانات والقوميات والديانات والثقافات بدون فرض أحدها أو هيمنته.

في حين أن العولمة يصعب تفسيرها وضبط مفهومها غير أنها تعتمد على الهيمنة وتجاوز القوميات والحدود الخاصة بالثقافات المحلية فالهدف منها إحلال سيطرة نموذج على بقية النماذج وهو النموذج الرأسمالي الامبريالي من خلال إيديولوجية الاقتصاد الحر والعولمة الثقافية فهي تسعى إلى نشر القيم الغربية وتوحيد الاقتصاد العالمي وبصورة أخرى أمركة العالم إلى أبعد حد من خلال المنظمات الدولية والشركات المختصة.[1]

إن العالمية تقوم على المساواة والندية بين الثقافات المختلفة بينما العولمة تقوم على الهيمنة والاختراق وإفراغ الثقافة من مضمونها ونشر نموذج واحد دون بقية النماذج غير أن الملاحظ أن التعريف الغربي لمفهوم العالمية والعولمة يجعلهما متقاربان جدا من حيث المفهوم والدلالة، فالتعريف الغربي يجعل العالمية تعني المركزية اللصيقة بالنموذج الحضاري الغربي ووحدة التطبيق لها بسبب التطورات الجديدة فيه وعلاقة العالم الغربي بغيره الذي يسعى إلى تطوير العالم اقتصاديا، سياسيا، قيميا، ثقافيا وعسكريا داخل قوالب غربية لهذا ظهرت كتب مثل نهاية التاريخ وصدام الحضارات وغيرها.

العولمة فعل مفروض يتطلب انصهار الجميع في بوتقة واحدة في حين تعني العالمية الخروج طواعية من قوقعة المحلية والانفتاح عالميا.

يقول العالم الاقتصادي "فيكوهان" بأن العالمية يمكن أن تكون نوعا من التعاون المتبادل لو اقتصرت على تبادل المنافع لكنها الآن تسعى إلى تقريب المسافات وإلغاء

1 – عمر عبد الكريم: **عالم ثالث على أبواب قرن جديد**. المنار الجديد، العدد 13.

الحدود ولهذا يتم الخلط بين العالمية والعولمة مع هذا يمكن وضع بعض نقاط الاختلاف فيما بينهما:

- بدأت العالمية باستعمال الغرب الثروة الصناعية ليتوسع ويهيمن على أسواق العالم لكن العولمة ظهرت بعد الصناعة وما بعد الحداثة.
- العالمية مصطلح ومضمون تعلق بالأرض والإنسان لكن العولمة مصطلح ارتبط بالكونية سواء في الأرض أو الفضاء.
- العالمية دعوة امبريالية تدعو إلى التعاون في ظل نموذج غربي بينما العولمة نموذج ودعوة غربية ليبرالية تعتمد على الاقتصاد.
- العالمية تضع الكثير من الحدود حفاظا على الثقافات والحريات بينما العولمة تسعى إلى هدم الحدود واختراق السيادة.
- العالمية منفتحة على العالم وتعترف بالتبادل مع الآخر بينما العولمة هي احتواء العالم ومحاولة عولمته حسب المعتقد الأمريكي.
- العالمية طموح بالارتفاع بالخصوصية بينما العولمة إرادة للهيمنة أي أن العالمية عصر المنطلقات العلمية والاجتماعية والحتميات العلمية حيث كانت اللاحقة (ism) هي التعبير عن هذه المنطلقات مثل الماركسية (marxisme) والإنسانية (Humanisme). بينما العولمة أصبحت عصر الممكنات والاحتمالات المفتوحة وسقوط المنطلقات وجاءت باللاحقة (isation) وهي تعتمد على التحويل من الخارج وليس من الداخل اعتمادا على الدينامية الذاتية.[1]

وبالتالي فالعولمة تطور كيفي في تاريخ النظم السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، تستخدم وسائل جديدة للسيطرة مثل الشركات المتعددة الجنسيات، حيث شكلت

1 – رضا عطار، ما الفرق بين مفهوم العولمة والعالمية، صوت العراق، 17. 12. 2013، على الموقع
http://www.sotaliraq.com/mobche_itemphp?=149367

الاختراق الأول للحدود القومية للدول المرتبطة بالعالمية (الاقتصادية والسياسية) ثم الاختراق الثاني الذي تضمن تجليات العولمة (الاجتماعية والثقافية) من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا.

المبحث الثامن: أثر العولمة والعالمية على التنمية المستدامة

منذ أن نشرت اللجنة الأممية للبيئة والتنمية تقريرها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" عام 1987 والذي تكلمت فيه عن موضوع التنمية المستدامة لأول مرة جذب هذا الأخير اهتمام السياسيين، الاقتصاديين والباحثين الأكاديميين الذين نشروا الكثير من الأبحاث والدراسات والمجلات العلمية التي حملت اسم التنمية وتهتم بالمواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة ومع هذا فرغم شيوع استعمال المصطلح على نطاق واسع حتى في المنظمات الدولية والمنابر العالمية والاعتراف بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الحقيقية في كل المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.[1]

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأثر حركية العولمة والعالمية عليها لأنها تفاعلات متشابكة وشديدة التعقيد.[2]

يعود سبب الاختلاف إلى أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم دينامي وليس ثابت أن تكريس التنمية المستدامة لعنصر المال في نجاحها وتفعيلها فهو تقدير سيء نتج عن فشل التنمية في تحقيق هدفها المنشود رفع المستوى المعيشي للإنسان أينما كان حيث كان التركيز منصب على الإنسان الممثل للقوى العاملة وجعل الإنسان قوة اقتصادية منتجة فقط دون النظر إلى ما يحتاجه الإنسان الذي يختلف عن الآلة.[3]

لذلك ومع بداية موجة العولمة بدأت الدوائر الأكاديمية المهتمة بالتنمية المستدامة تهتم بمجالات الصحة، التعليم، السكان، المياه، والحاجات الأساسية التي تتعلق بالإنسان

---

1 – عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **إشكالية التنمية المستدامة في ضل الثقافة الاقتصادية السائدة**. دراسات العلوم الإدارية: الجامعة الأردنية، السنة 35، العدد 1، 2007، ص ص 172 –180.

2 – *Jon Pasqual and Guadalupe souto: sustairalrlity :in natural resources management: Eco logical Economics. Vol.46.NO.1 (August), 2003, pp 47-59.*

3 – هدى رزق: الثقافة والتنمية البشرية: مقال على الانترنت:

www.Mamsadmews.net/archive/news/1990/991/11.12html

واعتبرتها مؤشر للنمو الاقتصادي والتنمية المستقلة أطلق عليه اسم "**الحاجات الأساسية للتنمية Basic needs for développement**" وذلك من أجل التقليل من الفقر وما ينتج عنه من جهل ومرض وأزمات.

وكما أسلفنا في المباحث السابقة هناك تداخل كبير بين العولمة والعالمية وبالتالي فإن أثرها على عملية التنمية المستدامة يصعب وضع حدود فاصلة فيه.

فبغض النظر عن الخلاف في الرأي بين الباحثين حول مفاهيم التنمية وهل هي مستقلة كما جاء في مؤتمر السياسات البديلة للتنمية أو أنها عبارة عن ظاهرة عالمية في ظل الليبرالية التي فرضتها موجات العولمة السائدة ويبقى المحل هو هل الوسائل التي تتبعها الدول في تحقيق التنمية فعالة أو لا لتحقيق الأهداف التي لا خلاف بشأنها وهي أن تؤدي إلى ترقية حياة الناس وتحسين نوعية الحياة في كل الدول.[1]

لقد اكتسبت العولمة قوتها من خلال أنها أصبحت ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة وبالتالي امتدت لتفرض سيطرتها على الناس وأصبح لها تأثير من خلال العملية العالمية للتنمية المستدامة التي تهدف إلى إعادة بناء الدولة واقتصادياتها وهذه ليست مجرد توسع كمي في اقتصاديات الدول بل هي نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي وعلامة تحول تاريخي شهده العالم الرأسمالي.[2]

إن التنمية المستدامة ذات البعد العالمي هي التي تشمل جميع الميادين المتعلقة بحياة الإنسان هي أكبر التحديات التي تواجه دول العالم، وليس ثمة شك فيه أن لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجهها ولعل أهم هذه

---

1 – محمد عبد الفتاح محمود، تحديات التنمية في عصر العولمة:

http://kenanaonline.com/users/mohamedmahmudali/prts/106861

2 – تيوفزر ويرش المي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**. ترجمه سمير الشيتيكلي، الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 310، 2004، ص 144.

العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستعارية وخطط التنمية الشاملة وتعد مداخيل تصدير الثروات الطبيعية من أهم مصادر تمويلها بل المحرك الأساسي فيها، وتميز التنمية التي تعتمد كعامل أساسي على هذا النوع من التمويل.

لقد صار في ظل العولمة المتسارعة البحث عن أطر لتنمية مستدامة ذات بعد عالمي بالبحث عن مصادر تمويل دائمة باعتبار الثروات الطبيعية سائرة نحو الزوال ومن أجل الحفاظ عليها للأجيال القادمة وتحقيق تنمية شاملة وتوزيع عادل للثروة يصبح اليوم لزاما على هذه الدول البحث عن طرق جديدة لتمويل الاتفاق العمومي وتمويل المشاريع التنموية والاعتماد على استراتيجية عالمية مهيكلة.[1]

التنمية المستدامة بين العولمة والعالمية:

إن العولمة لم تعد مجرد فكرة بل أصبحت حتمية مفروضة وعملية مستقرة تنمو وتتطور ولها تأثيراتها الكمية والكيفية في كافة المجالات، حيث أن مفهوم العولمة يدعو في ظاهره إلى توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة للفهم المتبادل وفي ظلها تحول منظور التنمية من كونها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخيرات ممن يملكونها إلى من لا يملكونها إلى مفهوم أرحم يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه.[2]

إن التنمية المستدامة ذات البعد العالمي تهدف إلى بناء اقتصاد وطني وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحقيق جملة من الأهداف الشاملة منها:[3]

- العمل على التخلص من مظاهر الفقر والتخلف المنتشر في العالم.

---

1 – مسعودي رشيدة، **العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص 70.

2 – بطرس بطرس غالي، **خطط السلام والتنمية الديمقراطية**. بيروت، لبنان، دار النهار، 2003، ص 150.

3 – نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية (الأسس– النظريات–التطبيقات– العملية)**. عمان، الأردن، دار الزهران للنشر والتوزيع: 2009، ص 38.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تحفف معدلات البطالة والتضخم.

لقد جعلت العولمة عملية التنمية ذات بعد عالمي حيث رافق العولمة زيادة في حجم الاستثمار الترفيهي الذي عززت منه الآلة الإعلانية الكبيرة للشركات الكبرى وبسببه تغير شكل التنمية في الدول حيث تحولت التنمية إلى الاعتماد على الاستثمارات الخارجية وتعمد إهمال الكثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية وتتمثل أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في ظل النظام العالمي الجديد المعولم فيما يلي:

التحديات الثقافية: والتي كانت من أهم تحديات العولمة ولها تأثيرات كبيرة في صياغة محددات جديدة للتنمية وهي:

- انكماش المكان: حيث أصبحت نماذج التنمية واحدة أي ما يصلح في دولة يصلح في دولة أخرى.

- التفاوت الثقافي: حيث يتركز التطور التكنولوجي والإعلامي في الدول الغربية مما يشكل نشوء فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب.

- تكنولوجيا الاتصال: ثقافة العولمة ليست ثقافة مكتوبة بل هي مزيج من انبهار الفضائيات والمعلومات وفضاءات الانترنيت مما يؤثر على التنمية من خلال سيادة أنماط استهلاكية غربية على حساب المحلية.

- الانكماش الزماني: فمادامت الاحتياجات والمشكلات تتشابه فإن نماذج العمل التنموي تتقارب وتتماثل مما يؤثر ويعرقل عمليات التنمية.

- اختفاء الحدود: لأن مفهوم العولمة بالمعنى الواسع يعني إلغاء الحدود الوطنية ليس أمام التجارة ورأس المال والمعلومات فقط بل أمام الأفكار والمعايير والخلافات الثقافية.

التحديات البيئية: إن العلاقة بين التنمية والبيئة تكمن في أن التنمية بحد ذاتها وسيلة للارتقاء بمستوى الإنسان لأن الموارد الطبيعية والبشرية هي مدخلات التنمية ومخرجاتها في

نفس الوقت وبوجود تحديات جديدة للبيئة استوجب إيجاد مفهوم جديد للتنمية يجمع بين التنمية والبيئة وهو التنمية المستدامة.

التحديات الاقتصادية: إن النمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول واقتصاديات القومية في الوحدة والأسواق المالية من التجليات المعبرة عن المحددات الاقتصادية التي تعتبر إحدى محددات التنمية المستدامة في عصر العولمة والممثلة في ما يلي:

- ظهور طبقات اجتماعية جديدة تؤثر على بنية المجتمع.
- انخفاض أجور العمال المحليين مقارنة بالأجانب.
- تقليص نسبة الأيدي العاملة بسبب سياسات الخصخصة والمصانع والشركات الكبرى.

التحديات الاجتماعية: إن الدور الذي تلعبه العولمة الاجتماعية في تشكيل عمليات التنمية وضبطها لمحددات اجتماعية صارمة تؤثر بشكل أو بآخر على محتوى ومضمون العملية التنموية في البلدان النامية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الشخصية التنموية تميل إلى التقليد والمحاكاة تعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة أو يجب أن تركز جهود التنمية على بناء وتنمية شخصية التنمية بمقوماتها المختلفة والقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.
- تؤدي العولمة إلى إضعاف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التفكك مما يضعف المقومات الإيجابية للشخصية التنموية وإضعاف المشاركة في صنع أساسيات التنموية.[1]
- من أخطر تأثيراتها على التنمية أنها تعمل على تعزيز قوى ليست مؤهلة غالبا لصنع سياسات التنمية والتي تعمل على توجيه هذه السياسات لصالح مصالحها الشخصية.

1 – أنطونيو لبطيخي وآخرون، **أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة**. عمان، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2009، ص 27.

التحديات السياسية: والتي ترتبط بشكل كبير بالتحديات الاقتصادية والتي تتمثل في تراجع الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي حيث يتم الانتقال الحر للقرارات السياسية والتشريعات عبر القارات بأقل قدر من القيود والضوابط.

بالإضافة إلى سياسات التنمية في المجتمعات المختلفة تتأثر بالقرارات السياسية غير النابعة من المجتمع الذي تمارس فيه هذه السياسات بمعنى آخر تحديد مجالات التنمية التي تحددها سياسات العولمة والتي تفرضها على الدول الأقل نموا وتقدما وهو ما يعرف بالتنمية المشروطة.[1]

لقد تبين للجميع أن التنمية الاقتصادية المعولمة لم تحقق وعدها برفع الإنسانية من الفقر ولم تحسن الأوضاع الاجتماعية للسكان بل صار لها نتائج سلبية كثيرة انعكست على السكان المحليين في الدول النامية حيث اتسعت دائرة الفقر وتدهورت القدرة المعيشية لملايين الناس بالعالم وهذا ما جعل التنمية في بعدها العالمي تنتقل من المفهوم الضيق القائم على الكم الاقتصادي إلى المفهوم الواسع القائم على محورية الإنسان.

حيث أن توسع مفهوم التنمية جاء ليشمل مختلف الجوانب المتعددة للتنمية ولو كانت متناقضة (الاقتصاد والبيئة) وجاء ليستوعب مبدأ التكامل والترابط بين حقوق الإنسان واكتسابه الشمولية التي تقتضيها الحاجات الإنسانية الآنية والمستقبلية ولمراعاة حقوق الطبيعة أو حماية النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة من أجل العيش بكرامة والسعي للتحرر من العوز والخوف لأن التنمية تتمحور حول جدليتين فمن جهة (الفرد، الإنسان المجتمع) ومن جهة جدلية (الجيل الحاضر، الأجيال المستقبلة) ارتباطا بفكرة الاستدامة التي تعني حفظ حقوق الأجيال القادمة.[2]

---

1 – **المرجع السابق**، ص 28.

2 – سقلي فاكية، **التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان**. رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 3.

لذلك جاءت العديد من المبادرات العالمية لتفعيل مبدأ عالمية التنمية المستدامة نذكر منها:

قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 والتي كانت تحت شعار تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب وجمعت أكثر من 150 من قادة العالم وأطلق على الخطة التي وافقت عليها 193 دولة عضو بالأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة سنة 2030 وتظم سبعة عشر هدف للتنمية المستدامة و169 غاية لمتابعة وقياس تنفيذها، وتتمثل هذه الأهداف في:[1]

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

2- توفير الرعاية الصحة الجيدة وتحقيق الرفاه.

3- ضمان التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

4- تحقيق المساواة بين الجنسين.

5- توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

6- ضمان حصول الجميع على خدمة عمومية لائقة بتكلفة ميسورة.

7- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل للجميع.

8- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز المصانع والتصنيع للجميع وتشجيع الابتكار.

9- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

10- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

---

1 - أهداف التنمية المستدامة، مركز الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة، على الموقع:

http://www.unic.eg.org/16/31 .

11- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

12- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره على التنمية.

13- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية مع استخدامها على نحو لتحقيق التنمية المستدامة.

14- حماية النظم الإيكولوجية وتعزيزها وإدارة الغابات ومكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي.

15- السلام والعدل والمساواة.

16- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

مؤشرات التنمية المستدامة

لقد وضعت هيئة الأمم المتحدة قائمة بعشرون مؤشرا أساسيا للتنمية العالمية لتتفرع إلى مؤشرات فرعية بحيث يشير إجمالي هذه المؤشرات إلى مستوى التنمية في كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ويصدر تقرير سنوي يحدد ترتيب البلدان اعتمادا على المؤشرات التنموية ونذكر منها:

1-الزراعة والتنمية الريفية: حيث أن الزراعة تمثل المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل ل 70% من فقراء العالم وقد تأثرت كثيرا بالعولمة الاقتصادية من خلال التصحر ونضوب الموارد المائية وقلة الإنتاج الزراعي.

2-تغير المناخ: يتوقع أن تكون الدول النامية الأكثر تضررا من تغير المناخ لاعتمادها بشكل كبير على الزراعة بسبب ارتفاع درجة الحرارة وقلة تهاطل الأمطار وتواتر الكوارث الطبيعية مما يؤخر كل الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والمجاعة فمواجهة تغير المناخ تستلزم تعاونا عالميا متداخلا.

3-فاعلية المعونة: ونقصد بها التأثير الذي تحدثه المعونات المقدمة للحد من الفقر وعدم المساواة وزيادة معدلات النمو وتسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية التي وضعها المجتمع الدولي.

4-الاقتصاد والنمو الاقتصادي يعد عنصرا أساسيا للتنمية حيث أن نمو الدخل القومي ينعكس على الدخل الفردي وعملية التنمية المستدامة.

5-التعبير: وهو أكبر وأقوى الأدوات التي يستعان بها في الحد من الفقر وعدم الإنصاف ويبنى أساسا للنمو الاقتصادي المستدام.

6-الطاقة والتعدين: حيث أن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى كميات متزايدة من موارد الطاقة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر.

7-البيئة: تشكل أساسا قويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتخطى الحاجة لحماية هذه الموارد كافة الحدود الدولية.

8-الديون الخارجية: والتي تركز على حجم الديون للدول النامية والديون الخارجية للبلدان عالية الدخل من أجل فهم التدفقات المالية العالمية.

9-القطاع المالي: والتي تعير الأسواق المالية عمود الاقتصاد المحلي حيث تساهم كثيرا في تفعيل التنمية الشاملة خاصة النظم المصرفية والبنكية.

10-الصحة: إن الصحة العامة والرعاية الصحية لها دور في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان وقد ازداد الاهتمام العالمي بالصحة مؤخرا بسبب انتشار الأوبئة وعودة الأمراض القديمة للانتشار مما أثر على عمليات التنمية المستدامة عالميا.[1]

1 – ما هي مؤشرات التنمية العالمية: الباحثون السوريون بتاريخ 2015/10/20 على الموقع:

www.syr.com/subcat/2htmil

الفصل الثاني

الاستراتيجيات والعوامل المؤثرة
في بروز النموذج الكوري الجنوبي

لقد شكلت كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية حيث استطاعت هذه الدول وخلال فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز الثلاثة عقود من أن تحقق نموا هائلا وتطورا كبيرا، إذ انتقلت كوريا من بلد متخلف لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه 100 دولار عام 1965م إلى بلد متطور وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى أكثر من 10.000 دولار عام 1995م، ولهذا ليس من المصادفة أن يصفها البعض (النمر الآسيوي) وهذا بسبب نموها الاقتصادي السريع، كما أطلق عليها لقب (معجزة نهر الهانغ كانغ) منذ فترة السبعينات من القرن العشرين.

ونتيجة لذلك فقد أصبحت اقتصاديات تلك الدول محط أنظار معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي في كافة أنحاء العالم، وخصوصا من قبل اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين رأوا فيها نموذجا يجب على الدول النامية السير على خطاه والاقتداء به إذا ما أرادت تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى ما حققته كوريا الجنوبية.

من هنا جاء اختيارنا الاستراتيجيات والعوامل المؤثرة في بروز النموذج الكوري الجنوبي كعنوان لهذا الفصل وذلك لدراسة هذه التجربة بهدف الاستفادة من معطياتها.

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

كانت السياسة التجارية لكوريا في سنوات الخمسينات معتمدة على إحلال الواردات وإصدار رخص الاستيراد، للصادرات، أما العجز في الميزان التجاري فكان يتم من تمويله من المساعدات الأمريكية، ومن خلال فرض المزيد من القيود على الاستيراد وكان نتيجة ذلك ارتفاع الأسعار في السوق المحلي، لذلك قامت كوريا باتخاذ الاستراتيجيات التنموية التالية:

1_ إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات (1953 _ 1965م):

"Economic Reconstrucion . Import Substitution Policy "

في المرحلة المبكرة لتطورها الاقتصادي تبنت كوريا خلال الفترة من خلال 1953 _ 1965م نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا بميزة نسبية فيها، مثل صناعة الملابس، والنسيج وصناعة الأحذية والجلود والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب عدد أكبر من القرى العاملة العاطلة عن العمل[1].

خلال هذه الفترة بقيت الصادرات تافهة، لا تتجاوز نسبتها 3.3% من الناتج القومي الإجمالي وكانت أغلب السلع المصدرة سلعا أولية، مثل المنتجات الزراعية والسمكية والخامات المعدنية، وخلال هذه الفترة تلقت كوريا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة[2] .

1- *Hanan S.Phang and kee-chul shin, (A Reform Proposal for Korean Pension System): Coordinated Development of Public-Private Pensions, Paper Presented to the oucd / inprs/ korea Conference on private pensions Asia, 24-25 October, Seoul, P 5.*

2 – سمير زهير الصوص، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**. قلقيلية: قسم السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2006، ص 44 – 45.

وتم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية 1962 _ 1966م والتي كان هدفها إحراز التقدم الصناعي وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم. وبانتهاج سياسة إحلال الواردات شجعت الحكومة إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الإسمنت، صناعة البتروكيماويات، وتكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات، وخاصة المجمعات الصناعية (الشيبول Chaebol) للاستثمار في هذه الصناعات، إيمانا من الدولة أن هذه الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية (Bachkward and forward linkages) داخل القطاع الصناعي، والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أبرز السياسات التي اتبعتها كوريا خلال هذه الفترة ما يلي[1] :

_ تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة والطويلة الأجل في القطاع الخاص.

_ الاحتفاظ بسعر التبادل الرسمي للعملة الكورية عند مستوى عالٍ (اصطناعيا).

إتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافئ المصدرين، ويعاقب المستوردين.

_ اتخاذ إجراءات حمائية (Protective Measures) للصناعات المحلية تمثلت في فرض تعريفة جمركية عالية، وتحديد حصص للاستيراد، ومتطلب استصدار رخصة استيراد من الجهات المختصة.

_ وضع القيود على الواردات باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تماشيا مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية [2].

---

1 – سمير زهير الصوص، المرجع السابق، ص 45 –46.

2–http://www.oecd.org/dataoecd/51/33/2763666.pdf visited on: may 4th, 2013

ونجحت سياسة إحلال الواردات إلى حد ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام)، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات، وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل (Inward–looking policy) كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع، لكن سياسة إحلال الواردات لم تنجح في جعل القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي، فقد بقيت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والتصدير والتوظيف، محدودة للغاية بالمقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، ومع ذلك وضع الاقتصاد بنجاح الأساس للتصنيع، وكان قد أُعد جيدا للانطلاق إلى المرحلة الثانية.

2_ سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع (1966 – 1972م):

Policy Reforms & Export–led Industrialization Policy

في المرحلة الأولى من سياسة تشجيع الصادرات الصناعية عملت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو الصناعات إحلال الواردات، ونظرا لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات، كان لابد من التوجه إلى السوق العالمية.

تحولت الحكومة الكورية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير، وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية 1967 _ 1971م، وركزت الحكومة في هذه الفترة على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. وتم استصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وهو ما أدى

إلى توفير تسهيلات تمويلية، وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير[1] .

ولم يكن السبب الرئيسي لتبني الحكومة سياسات تشجيع الصادرات ناجم عن إيمان الرئيس "**(بارك)** بمنافع التوجه إلى الخارج، بل أن تبني سياسة تشجيع الصادرات كان ردا طبيعيا على انخفاض المساعدات الخارجية، وتوسع الطلب على العملات الأجنبية، كانت محصلة تبني إستراتيجية التوجه للخارج (Outward-Looking Strategy) أن ساهمت في عملية التصنيع. هذه الإستراتيجية كانت مناسبة بشكل جيد في ذلك الوقت بسبب قلة المصادر الطبيعية في كوريا الجنوبية، وانخفاض نسبة الادخار وصغر السوق المحلي[2] .

وشجعت هذه الإستراتيجية النمو الاقتصادي اعتمادا على صناعات التصدير كثيفة العمل (Labor-intensive Manufactured Exports) التي يمكن لكوريا أن تتمتع فيها بميزة تنافسية، مثل المنسوجات، والأحذية، والسلع الغذائية والخشب المصفح (الأبلاكاج Plywood) التي كانت ذات قدرة تنافسية عالمية، بسبب تكاليف العمل الرخيصة وكانت قادرة على استيعاب الموارد البشرية المعطلة[3] .

لعبت المبادرات الحكومية دورا مهما في هذه العملية، فشجعت تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الادخار المحلي، ومكنت هذه الجنود كوريا الجنوبية من تحقيق نمو سريع في الصادرات وزيادات متتالية في الدخل.

وبدأت الحكومة حلال هذه الفترة بتنفيذ سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز نمو أعلى وللانتفاع من الميزة النسبية التي تتمتع بها كوريا في الصناعات كثيفة العمالة من أجل التصدير وتدخلت بشكل إيجابي لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير.

---

1 - *Clifford, Mark,l, troubled tiger, Businessen, Bureacrats, and Generals in south Korea, New York : m.b.sharpe. 1998, p 152.*

2 -*Ibid, p 153.*

3 - سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 46.

من الوسائل التي استخدمتها الدولة لتشجيع الصادرات الصناعية هي:

_ قامت الحكومة بتأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات التي تنتج لغرض التصدير. وكانت تمنح القروض وبأسعار فائدة متدنية، بل كان بإمكان أي منشأة صناعية أو زراعية.

_ نجحت هذه الإستراتيجية في زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في مجمل الصادرات كما ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمال.

_ قامت الدولة بالاقتراض من الخارج، كما أذنت للمؤسسات الخاصة القيام بذلك.

_ تبني الحكومة لسياسة المعدلات العالية للفوائد على أموال الإيداع من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال تشجيع الادخار، وشجعت الحكومة تدفق الاستثمار الأجنبي.

لجوء الحكومة إلى الادخار الإجباري للموظفين الحكوميين، وإجبارهم على فتح حساب توفير.

_ خلق وعي أفضل بدور الاستثمار في توفير فرص العمل وهذا طبقا للضمان الاجتماعي الأخير الصادر في كوريا عام 2000م[1] .

_ إنشاء الحكومة الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات وأوكلت مهمة تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات اللازمة للمصدرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات توزيع في البلدان الأجنبية.

_ إعفاء المواد الخام والوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعات المصدرة من أية رسوم جمركية.

1 -*Shim Yung seop: < Building a New Open Trading Economy>, korea focus, no 2 March-April, 2001, p 115.*

_ وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية، يستثنى منها الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعة التحويلية.

_ تخفيض قيمة العملة الكورية (الوون Won) مقابل الدولار الأمريكي لزيادة الصادرات.

_ تنفيذ العديد من البرامج والحوافز لتشجيع أنشطة التصدير، مثل _تخفيض الضريبة المفروضة على دخول المصدرين، دفع بدل الفاقد من المواد الخام المستوردة، تسهيل الحصول على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، الإعفاء الجمركي للمستوردات من السلع الرأسمالية.

_ تم تحديد عددا من الصناعات الهامة، والتي تتمتع بميزة نسبية ومنحت مختلف الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في النتاج المحلي الإجمالي وزادت نسبة التوظيف فيها، كما قامت بتحسين التصنيف الائتماني لكوريا إلا أنه مازال دون المأمول ومازال هذا التصنيف ضعيف منذ أزمة 1997م[1] .

لقد قامت الحكومة بعمل لوائح وقوانين لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها، كما قامت بحث المصارف التجارية على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة متدنية وبدل عمولات منخفضة لهذه الصناعات.

وبعدما أصبحت المؤسسات الكورية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، قامت الدولة بتحرير بعض الواردات سنة 1967م، وتم تغيير اللوائح المنظمة للواردات ، حيث حلت قائمة السلع الممنوع استيرادها السلع المسموح استيرادها، أي نقلتها من القائمة السلبية إلى القائمة الإيجابية[2] .

1- *Shim Yung seop, op.cit, p 118.*

2- *Ibid, p 119.*

وقرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا، وبكفاءات محلية، عليه في عام 1970م، تم إنشاء المعهد الكوري للتنمية بغرض مساندة الحكومة الكورية.

لقد اتبعت الحكومة استراتيجية تشجيع الصادرات، وذلك إيمانا منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق إلى الخارج.

إلا أن عملية تشجيع الحكومة لعدد من الصناعات الاستراتيجية وتقديم الحوافز لها وتفضيلها على غيرها من الصناعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، أدى إلى تضخم الاستثمار في هذه الصناعات فيما بعد وكذلك تمركز القوة الاقتصادية في أيدي فئة محدودة من المستثمرين، وحرم الآخرين من الاستثمار في هذه الصناعات.

في أوائل السبعينات بدأ قطاع الصناعة بمواجهة مشاكل ذاتية، حتى ذلك الوقت كان الهيكل الصناعي يعتمد على القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات كثيفة العمل، والتي واجهت منافسة متزايدة من الدول النامية الأخرى، كما أن سياسات الحماية التي تنفذها الدول الأخرى أدت إلى تخفيض الصادرات الكورية الجنوبية[1] .

وأشارت الإحصائيات الرسمية إلى النمو الاقتصادي السريع لجمهورية كوريا، حيث تحققت نجاحات كبيرة خلال فترة خطتي التنمية الاقتصادية الأولى والثانية، ونما قطاع الصناعة المحفز بنسبة 15% و 21% ، على التوالي أثناء الخطتين، كما نمت نسب الادخار المحلي وتوسعت الصادرات بشكل ملحوظ، كما اتبعت الحكومة خلال هذه الفترة استراتيجية اقتصادية جديدة تؤكد على التنوع في الإنتاج (Diversification) أثبتت نجاحها في عقد السبعينات[2] .

---

1 – سهة جونجي، **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي**. المملكة العربية السعودية، 2011، ص 8.

2- *Lacocca, lee, Lacocca, an Autobiography, New York: Bantam books, 1984, imd (institute for management development), the world competitiveness yearbook 2001, lausanne, Switzerland: DAD. 2001, P 170.*

3_ سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (1973 _ 1979م):

في أوائل السبعينات، واجهت كوريا مناخا جديدا من الحماية، التي انتشرت بسرعة وتزامنت مع الكساد العالمي، الذي سببته الأزمة النفطية العالمية الأولى في عام 1973م ومنافسة شديدة قد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل labor-intensive-light industries منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على تعديل هدفه الاستراتيجي.[1]

لقد اقتنعت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل بناء السفن، وصناعة الحديد والفولاذ، وصناعة السيارات والمكائن والصناعات البتروكيماوية، في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية، وأعلن الرئيس **(بارك)** في خطابه الموجه إلى الأمة الكورية في بداية عام 1973م أن الدولة ستمضي قدما في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية وتوخت الدولة من وراء تطوير الصناعات تحقيق ثلاث أهداف[2]:

_ التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة، نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت.

_ رغبة الرئيس **(بارك)** في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي.

_ إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

التحول من الصناعات كثيفة العمل إلى الصناعات كثيفة رأس المال

Shit to capital-intensive industries labor-intensive

1 – سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 49.

2 – المرجع نفسه، ص 51– 52.

أعلنت الحكومة "خطة الصناعات الثقيلة والكيماوية وتقدمت ببرامج هائلة للاستثمار في الصناعات، وعملت الحكومة في هذه الفترة على تعميق وتنويع الصناعات ومن خلال إنشاء قاعدة صناعية تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة وذلك بالتركيز على الصناعات البتروكيماوية والثقيلة لأن مخرجات هذه الصناعات تستخدم كمدخلات في صناعات أخرى، كما أن هذه الصناعة تحقق قيمة مضافة عالية، وتساهم في تقليل استيراد المواد الوسيطة والرأسمالية، مثل الماكينات والآلات والمعدات والمحركات.... وغيرها، مما يعمق الترابطات الأمامية والخلفية في قطاع الصناعة، وبين الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن الأساليب التي انتهجتها الحكومة لحماية الصناعات الإستراتيجية هي التخفيف من حدة المنافسة فيما بين هذه الصناعات، من خلال مطلب موافقة الحكومة المسبق على إقامة أي نوع من هذه الصناعات، فكان على المستثمر التقدم بطلب إلى الحكومة للسماح له بالاستثمار في هذه الصناعات ومن أجل تشجيع هذه الصناعات الإستراتيجية منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول إلى الأسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة[1] .

كما دفعت الحكومة 3.5 تريليون وون لرد الودائع المصرفية بينما أغلقت 19 بنكا تجاريا وفي نفس الوقت وضعت الحكومة قيودا على القطاع الخاص للاقتراض

إن الهدف من وراء إنشاء أي شركة في الغرب هو تحقيق الأرباح للمؤسسين، ولكن في كوريا كان الهدف من إنشاء الشركات هو بناء الدولة. هذه هي العقيدة التي رسخها الرئيس (بارك) في عقول الكوريين، وآمنوا بها.

1- *Jung chank yung, < Rational and Direction of korea's Economic Reform Policy>, korea focus, no 4, Jul-Aug 1999, p 89.*

من الخارج، وربطت عملية الاقتراض بموافقتها المسبقة، الأمر الذي أدى إلى استفادة الصناعات الإستراتيجية من هذه السياسة[1] .

كما وضع الرئيس **(بارك)** مجموعة معقدة من النظم بحيث تضمن تحقيق هذا الهدف، وأول هذه النظم هو منع الشركات الصناعية من الاستثمار في المجال المالي إلا في حدود 8% فقط من هذه المؤسسات، وإذا أراد أي مستثمر قرضا من أجل التوسيع أو بناء مشروع جديد فهو لا يستطيع التوجه إلى أي مصرف ولكن عليه أن يتوجه إلى البنك المركزي للحصول على موافقة الحكومة على المشروع أولا، وعلى هذا البنك أن يطمئن إلى أن هذا المشروع يصب في مصلحة بناء الدولة أولا وأخيرا، حتى وإن كان القرض سيتم الحصول عليه من مصادر تمويل أجنبية وينسحب هذا الأمر على كل المشروعات بدون تمييز، وهكذا فإن إدارات البنوك لا يتحملون مسؤولية القروض السيئة لأن الحكومة _ ممثلة في البنك المركزي _ هي التي تتحمل مسؤولية هذه القروض، وهذا ما شجع الشركات على الدخول في مشروعات جديدة لم تعمل بها من قبل[2] .

وفي ظل الخطة الخماسية الثالثة 1972 _ 1976م، تحركت الحكومة بشكل جريء لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، والمكائن، وبناء السفن وصناعة الإلكترونيات، والموارد الكيماوية، والمعادن اللاحديدية (nonferrous metals) وقد باتت قدرات كوريا الجنوبية في صناعة تكرير النفط وإنتاج الفولاذ بشكل خاص، وبدأت بتصدير السيارات إلى بعض الأسواق، وقد هدفت خطة التنمية الاقتصادية

1 – *Meler Gerald M and James E. Rauch, Leading Issues in Economic Development, 7th oxford: oxford University press, 2000, p 147.*

2 – نبيل جعفر، "**تقييم التجربة التنموية في اقتصاديات النمو الآسيوية**". أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2002، ص 29.

الثالثة إلى تهيئة كوريا الجنوبية بشكل أفضل للمنافسة في الأسواق العالمية، ولتسهيل الإنتاج المحلي من الأسلحة لتكون كوريا أيضا دولة قوية عسكريا، وقادرة على الدفاع عن نفسها[1].

وقد لعبت الدولة دورا كبيرا في تطوير هذه الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في هذه الصناعات الجديدة، والتي تمثلت فيما يلي:

_ قيام الدولة بتحديد حجم وقدرات الإنتاج لكل فرع من الفروع الصناعية المنتقاة، كما اختارت التكتلات الخاصة (الشيبول) التي أوكلت إليها بعض الصناعات، مثل هونداي التي أوكلت إليها صناعة السفن، ومنح القروض المسيرة لهذه التكتلات وتسهيل حصولها على تراخيص للاستيراد.

_ تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة، فقد بلغ معدل الضريبة الفعلي 20% في الصناعات الثقيلة مقابل 50% في الصناعات الخفيفة.

_ توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار.

_ ضاعفت الدولة في إنفاقها على المؤسسات التعليمية والمهنية وأنشأت الكثير من المعاهد المتخصصة، بقصد توفير الكوادر المطلوبة للصناعات من المهندسين والفنيين.

_ إيجاد ترابط قوي بين الحكومة ومنشآت الأعمال والجامعات، وكان الهدف في هذه المرحلة هو استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة على مستوى المشروعات دون الارتكان إلى أنظمة التكنولوجيا المستوردة.

_ الاتفاق الكبير على البحث والتطوير القومي (R&D) والذي وصل في ذلك الوقت إلى 2% من الناتج الإجمالي.

---

1 – مختار الجمال، " **نماذج التنمية في شرقي آس**يا". أوراق آسيوية، العدد 3، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، أوت 1995، ص 27.

_ ولقد اهتم الرئيس **(بارك)** ومن جاء بعده بالتركيز الموارد في عدد قليل من الشركات (الشيبول) كأساسات للنمو الاقتصادي القائم على التصدير، وخلق وظائف جديدة من خلال النمو الاقتصادي[1] .

_ دفعت الحكومة بالعديد من المجتمعات الصناعية (الشيبول) للدخول في تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات، وقد أثمرت هذه العلاقات التعاونية عن قيام المهندسين في هذه المجتمعات، مثل سامسونغ، بزيادة عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي لصناعة أشباه المواصلات.

_ عقد لقاءات دورية بين المسؤولين في الدولة وأصحاب هذه التكتلات، بحيث أصبحت هذه التكتلات تقرر السياسة الاقتصادية للدولة[2] .

وقد رافق ذلك تطور كبير في المستويات التعليمية، إذ ازداد عدد المهندسين الذين ساهموا في كفاءة تشغيل المصانع الكورية، وارتفعت خلال فترة السبعينات إعداد المتخصصين في حقل الإلكترونيات، وأرسلت أعدادا كبيرة من المهندسين للتدريب في المصانع المشابهة في اليابان.

_ وفي عام 1974 م طلبت الحكومة من المؤسسات طرح رأس مالها في البورصة حتى تحد من تركيز الثروة في يد عدد محدود من التكتلات الصناعية (الشيبول) وتوزع بالتالي ثمار النمو الذي مولته الدولة.

_ وبلغ نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينات، ثم ارتفع إلى 64% في أواسط السبعينات.

---

1 – ماجدة إيمان، **السياسات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي**. من كتاب: فادية محمد عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية – ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008، ص 241 – 242.

2 – **المرجع نفسه**، ص 243.

_ اعتمد الاقتصاد الكوري خلال هذه الفترة بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية[1] .

وقد نمت الصناعات الثقيلة والكيميائية بشكل متسارع خلال الخطة الاقتصادية الثالثة، حيث تم تطوير الصناعات الكيميائية، وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية بشكل ملحوظ.

وقد وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيماوية إلى نسبة 50% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية عام 1980، بالمقارنة مع 33% و41% عام 1971 و1975م.

الجدول رقم (1): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية وحدة القياس: النسبة المئوية %

نوع الصناعة	1971	1975	1980
الصناعات الثقيلة	33	41	50
الصناعات الخفيفة	67	59	50
المجموع	%100	%100	%100

المصدر: الصوص سمير زهير، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قليقلية: وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006م.

وقد أحدث الاستثمار الزائد في هذه الصناعات تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.

وكان من الآثار الجانبية الخطيرة لاستراتيجية النمو الاقتصادي الموجه، التي تؤكد على تشجيع الصادرات، أن حدث نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية الذي تفاقم

1 – ماجدة أيمان، **المرجع السابق**، ص 244.

بسبب ارتفاع الأجور والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد، وكان نتيجة فرض الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية أن ثبط منتجي السلع الاستهلاكية وأعاق بالتالي إنتاجها[1] .

ومن أجل معالجة هذه المعوقات قام الرئيس **(بارك)** باستبدال الفريق الاقتصادي في الوزارة في كانون الأول من نفس العام 1978م وتبنى الإجراءات لتخفيض معدل النمو تمثلت فيما يلي [2]:

_ إتباع سياسة مالية صارمة تمثلت في صعوبة الحصول على قروض جديدة.

_ تحويل رؤوس الأموال التي كان مخططا استثمارها في الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية.

_ تخفيض الرقابة على الأسعار لتشجيع زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية.

_ لقد اعتبرت الدفعة الكبيرة (Big Push) للصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية فشلا في السياسات تدخل الحكومة في الاستثمار الهائل تسبب في طاقات إنتاجية فائضة (Hugeexcess Capacity) في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وتراكمت الديون غير المدفوعة للمؤسسات المالية والناجمة أصلا عن القروض الممنوحة إلى هذه الصناعات.

4_ إعادة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح (1980 -1996م):

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل: صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة، ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام

1 – المصدر، وزارة التجارة والصناعة والطاقة، 2013/05/15، http://www.korea.net .

2 – سعيد رشيد عبد النبي، "**التجربة الكورية في التنمية**". دراسات دولية، العدد 38، الرائد العربي، ص 42.

1979م تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل: صناعة النسيج وبناء السفن.

ينبغي أن تتطور كوريا إلى مركز لوجستي في شمال شرقي آسيا من خلال التوسع في خدمات الموانئ[1] .

لقد واجهت الصناعات البتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979م، وأعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي، كما أن كارثة المحصول الرئيسي الضعيف في ذلك العام، وتباطأ معدل نمو الصادرات أضر بالاقتصاد الكوري، وبسبب اعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة كان هناك عجز دائم في الحساب الجاري، ونتيجة لذلك، زاد الدين الخارجي بشكل سريع على مدار السبعينات، ليصل إلى 25$ مليا في عام 1980م، أي حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقمت المشكلة بصورة أكبر بسبب الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي أعقب اغتيال الرئيس **(بارك)** في تشرين الأول عام 1979م، وللمرة الأولى منذ 1957م، عانت كوريا من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.7%، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 22.4% في عام 1980م [2].

بالرغم من أن هذه النكسات أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير في عام 1980م، فقد تعافى الاقتصاد بسرعة، بسبب تحسن الحصاد وبسبب سيادة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية تحت قيادة الجنرال (Chun Doo Hwan)، وكان من أهم مهام الحكومة الجديدة وضع الأولوية لاستقرار

1-*Kim Jae-Chul, < new trade strategy for the 21st. century>, in korea focus, no3, May-June 2000, p 103.*

2 – البنك الدولي لبحوث السياسات العامة معجزة شرق آسيا، **النمو الاقتصادي والسياسات العامة**. ترجمة: عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص 441- 442.

الاقتصاد، وإعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق، من خلال التقليل إلى الحد الأدنى من تدخل الحكومة في نظام السوق، وتشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وتحرير السياسات المتعلقة بالاستيراد والاستثمار الأجنبي من أجل تشجيع المنافسة، وتخفيض عدم التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية، وتبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية مشددة من أجل السيطرة على التضخم[1] .

وسعت حكومة سيؤول إلى الاستثمار في المشاريع العامة، مثل الطرق ووسائل الاتصالات بينما شجعت إلى حد كبير على مكننة الزراعة، وقد أدرك صانعو السياسات أن تحرير الواردات (أو تخفيض القيود عنه) سيجعل المنتجات المحلية تواجه منافسة دولية بعد أن كانت محمية[2] .

وقد استعاد الناتج المحلي الإجمالي معدل نموه ووصل إلى 6.2% في عام 1981م وتحسن ميزان المدفوعات بشكل بطيء، وهبطت نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي (Current Account Deficit–GNP ratio) من 8.5% في عام 1980م إلى 1.9% في عام 1983م، واستقر الاقتصاد أيضا بسرعة، وهبطت نسبة التضخم من 17.7% في 1981م إلى 6.6% في 1982م [3].

وفي عام 1983 م كان أداء الاقتصاد الكوري جيدا حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%، وسجل استقرارا جيدا في الأسعار، وانخفض مستوى التضخم بشكل مثير إلى أقل من 4% للسنوات الخمس التالية حتى عام 1982م، ولمواصلة سياسة استقرار الأسعار، تقدمت الحكومة بسلسلة من الإجراءات النقدية والمالية المشددة، وقد انخفض عجز ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي GNP من 4.7% في عام 1981م إلى 1.0%

1 – البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **المرجع نفسه**، ص 443.

2 – مصطفى قصباوي، كوريا الجنوبية – البلد حديث النمو، **المرجع السابق**، ص 15.

3 – البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **المرجع السابق**، ص 445.

عام 1985م، أثناء هذه الفترة بدأت الحكومة بتشكيلة واسعة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق (Market Liberalization) ، والمرتبطة مع برنامج استقرار الأسعار، وبسبب إدراكها لنتائج أخطائها في سياستها الصناعية السابقة أثناء السبعينات، فقد تحولت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر، وعجلت بتحرير الاستيراد، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة، وأزيلت في النهاية وفقا لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية، كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية [1].

هذه الإجراءات، التي اقترنت بتحسينات هامة في الاقتصاد العالمي، ساعدت الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعين زخمة المفود (regain its lost momentum) في أواخر الثمانينات 1980م، فقد أحرزت كوريا الجنوبية نموا حقيقيا بمعدل 9.2% سنويا بين الأعوام 1982 م و1985م، و12.5% بين عامي 1986م و1988م.

وفي عام 1986م سجل الحساب الجاري فائضا بقيمة 4.3 مليار دولار $. ونتيجة للتحسن في الحسابات الجارية، فإن مجمل الدين الخارجي قد انخفض بشكل تدريجي[2] .

كما صدر قانون جديد في 1986م لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة، كما هدف القانون المذكور آنفا إلى دعم التنمية التقنية في القطاع الصناعي وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دوليا، ومع نهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيماوية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية.

في أواخر الثمانينات، أصبحت السوق المحلية مصدرا متزايدا للنمو الاقتصادي، فقد زاد الطلب المحلي على السيارات والسلع المصنعة لأن المستهلكين الكوريين الجنوبيين، الذين كانت مدخراتهم مدعومة بالزيادات السنوية في الأجور منذ عام 1987م، والذين أصبح

---

1 – **المرجع نفسه**، ص 446.

2 – المصدر، وزارة التجارة والصناعة والطاقة، http://www.korea.net.

متوسط أجورهم في عام 1990م نحو 50% أكثر مما كان عليه في نهاية عام 1986م، أصبح لديهم لأول مرة المال الكافي لشراء سلع الرفاه (Luxury Items)، والتمتع بمنجزات الاقتصاد الكوري.

وكانت النتيجة إعادة التوجيه التدريجي للاقتصاد الكوري، من الاعتماد الشديد على الصادرات إلى التأكيد الأكبر على تلبية حاجات البلاد التي كان عدد سكانها في ذلك الوقت نحو 43 مليون نسمة، وقد أشارت التحولات في الطلب إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية تأخذ مجراها، حيث أن الاستهلاك المحلي كان يزداد بينما كان ينخفض الطلب الخارجي، من جانب العرض، فإن النمو الكبير في الخدمات كان يعكس طلب احتياجات المواطنين إلى المزيد من السلع، وخصوصا من الواردات، وكذلك المزيد من الخدمات المتنوعة[1] .

أدت النهضة الاقتصادية التي عرفتها كوريا الجنوبية إلى أن يصبح النموذج الكوري للتنمية مثلا يحتذى به، وهو ما يمكننا الإشارة إليه من خلال بعض المؤشرات التنموية والبشرية الدالة على صحة ذلك والتي من أهمها ارتفاع الناتج القومي المحلي (GDP) من 3810 مليون دولار عام 1960 ليصل إلى 236400 مليون دولار 1990م [2].

بحلول عام 1990م كان هناك مؤشرا على أن معدلات النمو العالية لعقد الثمانينات سوف تتباطأ في أوائل التسعينات، ففي عام 1989م كان معدل النمو الحقيقي نحو 6.5%.

ومن إحدى أسباب هذا التطور كان إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت في أواخر الثمانينات، ومن ضمنها النمو البطيء لصناعات التصدير الرئيسية التي لم تعد قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية (مثل صناعة الأحذية والجلود)، وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسيع في صناعة الإلكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وخلال الفترة ما بين 1993 – 1999م

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 42.

2 – طه عبد العليم، **المرجع السابق**، ص 9– 10.

تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71.7% في 1993م إلى 77% في 1999م، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من 28.3% عام 1993م إلى 23% عام 1999م [1].

الجدول رقم (02): تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية.

وحدة القياس: النسبة المئوية %

نوع الصناعة	1980	1990	1993	1999
الصناعات الثقيلة	50	65	71.7	77
الصناعات الخفيفة	50	35	28.3	23
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قليقلية: وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006م.

واستجابت لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقات منظمة التجارة العالمية، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية.

5_ الأزمة المالية وسياسات الإصلاح في كوريا (1997 _ 2003م):

Financial Crisis & Policy Reforms In Korea

بالرغم من نجاح التصنيع الموجه للتصدير والذي حول كوريا إلى دولة صناعية حديثة، فإن الضعف الهيكلي ظهر في عملية النمو المركز، هذا الضعف انكشف فجأة وبشكل خطير في نهاية عام 1997م، عندما عانى الاقتصاد الكوري من أزمة نقدية، وواجه

1- *Korea Bank, economic statistics Yearbook, (1960-2002), south Korea, 2002, p 125.*

صعوبات مالية حادة، ومن أجل معالجة الضعف الذي أدى إلى الأزمة النقدية كان على كوريا أن تجري إصلاح هيكلي شامل لاقتصادها[1] .

قبل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في عام 1997م، تمتع الاقتصاد الكوري بنمو عال وبطالة منخفضة، وتضخم معتدل نسبيا، فمن ناحية الأرصدة الخارجية، كان هناك علامات تشير إلى وجود عدد من المشاكل الخطيرة، كان أكثرها بروزا الارتفاع السريع للعجز التجاري في التسعينات، حيث وصل العجز التجاري إلى أكثر من 10 مليار دولار في عام 1995م، وبلغ الذروة بأكثر من 20 مليار دولار في عام 1996م، ومع أن كوريا خفضت إجراءات تجارتها عبر الحدود بشكل كبير خلال عقد التسعينات، فإن معظم الزيادة في الواردات الكورية في عام 1995م و 1996م، يمكن أن تنسب إلى الزيادة السريعة في تدفقات رأس المال الأجنبي، التي عملت على زيادة قيمة العملة الكورية الـ "وون Won وفي عام 1997م وقعت أزمة مالية شملت معظم دول شرق آسيا، ومن ضمنها دولة كوريا الجنوبية.

كان الدين السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدول تعاني من أزمة مالية، لقد استمروا جميعا في اقتراض الأموال لتعزيز صناعاتهم السريعة النمو، وكان الكثير من هذه القروض بالدولار الأمريكي، بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض بالدولار[2] .

وحتى منتصف عام 1995م كان كل شيء على ما يرام، عندما بدأ الدولار الأمريكي بالارتفاع مقابل العملات الأخرى في العالم، وهذا يعني أن الصادرات الآسيوية من السلع والخدمات أصبحت أعلى ثمنا، وأقل تنافسية.

---

1 – سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 57.

2– *Hiro kojima, sustainable Urbanisation Women's status and Religion in south East Asia, Tokyo: National institute of population and Social Security Research, 2000, p 155.*

وبحلول شهر آذار عام 1997م، كان واضحا أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله هذه البلدان هو تخفيض عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وتسبب هذا الإجراء في معاناة لكل الشركات التي حصلت على قروض بالدولار الأمريكي، لأنه كان واضحا أن أغلبية الشركات لن تكون قادرة على سداد هذه القروض، وسبب هذا هبوطا حادا في الأوراق المالية.

وكانت كوريا من الدول التي عانت كثيرا من الأزمة المالية، لأن التكتلات الكبيرة اعتمدت كثيرا على هذه القروض الرخيصة إلى حد كبير، وكما ذكر أعلاه فإن الحكومة شجعت التكتلات على أخذ هذه القروض الرخيصة من أجل التوسيع في صناعاتها (To take up these cheap loans in order to expand)[1].

وهذا يعني أن بعض التكتلات الكبيرة قد أفلست تقريبا عام 1997م، وكان من بينها مجموعة (Kia Group) ، التي خضعت إلى الرقابة الحكومية سنة 1997م، وفي نهاية 1997م عانت كوريا من أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الكورية، فبينما رفض الدائنون الأجانب تجديد الاقتراض قصير المدى للشركات والبنوك الكورية، وسحبوا أرصدتهم من كوريا، نفذت على إثر ذلك احتياطات كوريا من النقد الأجنبي بشكل سريع، ونتيجة لهروب رؤوس الأموال انخفضت بسرعة قيمة العملة الكورية (إلى أكثر من النصف) مقابل الدولار الأمريكي.

وفي عام 1997م تقدمت الحكومة الكورية بالتماس إلى صندوق النقد الدولي (IMF) للمساعدة، وافق صندوق النقد الدولي على عمل ترتيبات احتياطية، لإمداد كوريا بسرعة

1- *Melted Ross H and Ross Garnaut, East Asia in crisis, from Being a Miracle to Needing one, London: Routledge, 1998, p 151.*

بالسيولة المطلوبة لسوق العملات الأجنبية فيها، ووقع اتفاقية لإقراض كوريا 58 مليار دولار أمريكي[1] .

كان هذا الوقت الذي عانت فيه كوريا أشد المعاناة من الأزمة المالية، لكن كوريا مع ذلك لم تستلم سوى 19.5 مليار دولار من شهر كانون الأول 1997م إلى شهر أيار 1999م، وعندما وصلت الأزمة ذروتها في شهر كانون الأول من عام 1997م لم تتجاوز احتياطات كوريا من العملات الأجنبية مبلغ 8.87 مليار دولار، وأفلس العديد من التكتلات الصناعية والتي تسمى (الشيبول) أثناء تلك الأزمة.

إن حصول كوريا على قرض من صندوق النقد الدولي يعني أن تخضع برامج كوريا الاقتصادية للرقابة من قبل الصندوق الدولي، أي أن كل السياسات والإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، يجب أن يصادق عليها من قبل (IMF) قبل تنفيذها.

منذ بداية الأزمة وفي معظم أشهر عام 1998م، عانى الاقتصاد الكوري من كساد خطير في كافة النواحي، فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% في عام 1998م. وارتفع معدل البطالة، ووصل إلى 8.6% عام 1999م، وقد أثرت الأزمة على قطاعات الصناعة التحويلية، البناء، والخدمات، وسببت هبوط الاستهلاك الخاص إلى حده الأدنى ونتيجة لذلك انخفض أيضا حجم التجارة الخارجية بشكل مثير[2] .

في أواخر عام 1998م، بدأ الاقتصاد الكوري بإظهار علامات التحسن، نتيجة لجهود الحكومة الكورية لاستقرار الاقتصاد، وبحلول عام الـــ 1999م، أظهرت المؤشرات أن الاقتصاد عاد إلى مستوياته قبل الأزمة، فعلى سبيل المثال، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي

---

1 – نزيرة الأفندي، **انعكاسات العولمة المالية أزمة 1997م**. من كتاب: مدحت أيوب، كوريا والعولمة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 96.

2- *O.Yul kwon, korean's economic policy frame work in the Golbalization Era in: Edward Elger (eds) korea's new economic strategy in the Globalization Era: USA, Massachusets 2001, p 32.*

الحقيقي بنسبة 10.7% في عام 1999م، وهبط معدل البطالة إلى 4.8% بحلول شهر ديسمبر 1999م، كما ارتفعت قيمة العملة الكورية مقابل الدولار وبقيت مستقرة في حدود Won1.2/ دولار طوال 1999م وقد تكبدت تجارة كوريا خسائر فادحة بسبب الأزمة الاقتصادية، ففي عام 1998م، هبطت قيمة الصادرات الكورية بنسبة 2.85%.[1] وعلى الرغم من الانخفاض الهائل في قيمة العملة الكورية، لم تزد صادرات كوريا بسبب الكساد الواسع الانتشار في الأسواق الآسيوية الأخرى، والتي عانت أيضا من الأزمة المالية التي ألمت بالمنطقة، وكانت هذه الأسواق تشكل حصة كبيرة من صادرات كوريا الكلية، وانخفضت الواردات الكورية بحوالي الـ 35.3% متسببة في فائض تجاري هو الأعلى في تاريخ كوريا 40 مليار دولار، وأشار هذا الفائض إلى وجود اقتصاد ضعيف بدلا من اقتصاد قوي لأنه ناجم أصلا عن الانخفاض الكبير والمفاجئ في الواردات أكثر مما هو زيادة في الصادرات [2].

6- الأسباب الرئيسية للأزمة المالية:

لجأت المنشآت الكورية إلى القروض المصرفية المحلية بدلا من الاعتماد على التمويل على حقوق الملكية (الأوراق المالية كالأسهم والسندات) من خلال طرها في سوق رأس المال (لأن سوق الأسهم والسندات لم يكن متطورا في ذلك الوقت) [3] ، ولما كان الادخار المحلي يعجز عن تمويل المعدلات المرتفعة للاستثمار بسبب اقتحام العديد من الشركات ميدان صناعات التصدير وحاجاتها إلى موارد مالية كبيرة، توجهت هذه الشركات إلى

1- C.seliot kang, the devlopmental state and democratic consolidation in the south Korea, in: samuels, kim, korea's dimocratization, cambridge University, 2003, p 230.

2-June-Deng kim and gong-il kim, korea's liberalization of trade in services and its impact on productivity, in: o-yul kown and yung-taa (eds), korea's New Economic strategy in the Globalization era, USA: Massachusetts, 2001, p 63.

3 - سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 59.

الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، ولقد أدى ذلك إلى تحقيق الاقتصاد الكوري لمعدلات نمو مرتفعة خلال فترة وجيزة[1] .

كان نتيجة سهولة الحصول على الائتمان المصرفي بشقيه المحلي والأجنبي، أن دفع بالعديد من التكتلات الصناعية – المدعومة من الحكومة – إلى التوسيع في الاستثمار بمعدلات غير مسبوقة بهدف السيطرة على النصيب الأكبر من السوق ودون اعتبار للربحية، حيث كان النمو والسوق هو الهدف.

وتميزت منشآت الأعمال بارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطات)، بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى المتقدمة أو النامية، ووصلت نسبة الدين إلى حقوق المساهمين إلى 35.5%.

كما أن القطاع المالي لم يكن متطورا بسبب غياب المنافسة الدولية، وكان المصدر الرئيسي لضعف القطاع المالي هو الهيمنة الحكومية على قطاع البنوك وتدخلها في عمليات الائتمان فلم يؤدي القطاع المالي وظائفه الأساسية في الغربلة (Screening) (استثناء الغير مؤهلين للقروض) والرقابة (Monitoring) على القروض الممنوحة للمشاريع، حيث أدت هذه الممارسات إلى المنح المفرط للقروض والاستثمار الزائد (Overinverstment) من قبل مؤسسات القطاع الخاص، فالقطاع المالي كان غير كفء وضعيف من مهام الرقابة والتنظيم، كما أن الحكومة لم تنظم نسبة الدين إلى الملكية (debt-to-equity) إلى المستوى الحقيقي[2] .

ولم تكن لدى البنوك توازن بين مجهوداتها والتزاماتها (Assets and liabilities) فالبنوك تقترض من الخارج قروض طويلة وقصيرة الأجل، وتعيد إقراضها إلى الشركات

1-Kyung-Tea lee, and Jun-Gu kang, korea's foreign trade strategy in the new millennium in: o.yul kwan, and kyung-tra lee (eds), korea's new economic stratgy Globalalization eea USA: Massachusetts, 2001, p 51.

2 – سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 60.

المحلية، وكانت التكتلات تنوع وتوسيع أعمالها الإنتاجية باللجوء إلى زيادة رأسمالها عن طريق الاقتراض من البنوك وليس من خلال طرح الأسهم في أسواق الأوراق المالية (Stock markets) وكانت الحكومة تضمن هذه التكتلات في حال الإفلاس أو عدم القدرة على السداد وكانت هذه التكتلات تقوم بالاستثمار في المشاريع ذات المخاطر العالية، فإفلاس شركة ومجموعة (KIA) لصناعة السيارات كانت حالات مفاجئة وغير متوقعة، إن تحرير رأس المال وحفز حركة رأس المال قصيرة الأجل، حيث أن رأس المال قصير الأجل يبحث عادة عن العوائد العالية[1] .

وعندما حدثت الأزمة في عام 1997م قام المستثمرين الأجانب وبشكل سريع بسحب أموالهم من كوريا، للتقليل إلى الحد الأدنى من الخسائر والمحافظة على السيولة النقدية، وقد أدى سحب رؤوس الأموال من قبل المستثمرين الأجانب إلى تفاقم الأزمة المالية وزادها خطورة بسبب انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية في كوريا[2] .

أبرزت الأزمة الاقتصادية ضعف هيكلي تحتي في اقتصاد كوريا الجنوبية، فالارتباطات الوثيقة بين الحكومة والبنوك، والتكتلات، شجعت على الاقتراض بشدة من المؤسسات المالية المحلية لمساعدتهم في تمويل استثمارات ذات مخاطر عالية (High-risk investments) وكانت نتيجة ذلك أن تراكمت ديون كبيرة جدا على هذه التكتلات مما أدى إلى إفلاسها وانهيارها ،وقد أدى عدم الوفاء بالديون للبنوك الدائنة إلى دمار القطاع المصرفي، في هذه الأثناء هبطت قيمة العملة الوطنية إلى أكثر من النصف في نهاية سنة 1997م، وارتفاع نسبة التضخم والبطالة العمالية[3] .

1-Kyung-tea lee, op.cit, p 52.

2 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 58 – 59.

3 – **المرجع نفسه**، ص 59.

في ديسمبر من عام 1997م قبلت كوريا الجنوبية واحدة من أكبر برامج المساعدات التي رتبت مع صندوق النقد الدولي (IMF) وطلبت شروط برنامج المساعدات لكوريا الجنوبية السعي الحثيث للإصلاح الاقتصادي في البلاد، وتضمن ذلك إعادة هيكلة القطاع المالي والشركات، فقامت الحكومة الكورية بتحويل أصول وممتلكات حكومية إلى القطاع الخاص وفتح السوق المحلية إلى المنافسة من خلال إزالة القيود، وإن تقوم التكتلات (الشيبول) بتخفيض نسبة الدين إلى الملكية[1] .

ومنذ الأزمة وفي معظم أشهر عام 1998م عانى الاقتصاد الكوري من كساد خطير في كافة النواحي، فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% في عام 1998م، وارتفع معدل البطالة، ووصل إلى 8.6% في عام 1999م، وفي ذروة الأزمة، استنفذت احتياطات كوريا من النقد الأجنبي، وهبطت بشكل خطير ووصلت إلى 3.9 مليار دولار فقط، أثرت الأزمة على قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والخدمات، وتسبب في هبوط الاستهلاك الخاص إلى حده الأدنى، ونتيجة لذلك انخفض أيضا حجم التجارة الخارجية بشكل مثير[2] .

7 _ إصلاح القطاع المالي:

قامت الحكومة بتنفيذ برنامجان إصلاحيان هدفت إلى إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات في نفس الوقت، وكان برنامج القطاع المالي قد صمم لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال في القطاع المالي.

في المرحلة الأولى بعد أزمة عام 1997م قامت الحكومة بما يلي:

_ إعادة هيكلة القطاع المالي .

_ الرقابة الحكومية الصارمة على أعمال البنوك.

---

1 – نزيرة أفندي، **المرجع السابق**، ص 97.

2 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 58–59.

_ تحرير وزيادة أسواق رأس المال.

_ تخفيض أعداد البنوك من 33 إلى 22 من خلال الدمج أو التأميم أو الإغلاق.

وفي المرحلة الثانية من أواخر عام 2000م، ومع إنشاء الشركات المالية القابضة قامت الحكومة بضخ 40 تريليون (وون Won) في قطاع البنوك، وشجعت الحكومة كذلك الاندماج بين البنوك ذات الأداء الجيد لزيادة حجمها وتقوية قدرتها التنافسية[1] .

8 _ التعديل الهيكلي لقطاع المنشآت:

بدأ برنامج الإصلاح في قطاع الشركات خلال فترة قصيرة بعد الأزمة المالية، وركز البرنامج على ثلاثة أوجه:

_ تحسين الشفافية في الإدارة وفي هيكل إدارة الشركة.

_ السماح للمؤسسات المالية أن يكون لها الدور الريادي في إعادة هيكلة قطاع الشركات.

_ إعادة هيكلة التكتلات (Chaebols) [2] .

ومن أجل تنفيذ التعديل الهيكلي في الشركات، شجعت الحكومة الشركات العملاقة لتبادل بعض الصناعات فيما بينها، بحيث أنها تتخصص في الصناعات التي تحقق فيها الكفاءة التنافسية.

وتقوم الحكومة حاليا بتشجيع الشركات على تخفيض نسبة الدين إلى الملكية وتسهيل عمليا الاندماج فيما بينها، ويطلب من الشركات العملاقة بأن تقدم تقارير مالية للجهات الحكومية، كما أن الحكومة حاولت تعزيز الشفافية والمحاسبية لإيراداتها.

1 – سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 61– 62.

2 –**المرجع نفسه**، ص 63.

كما تعززت الرقابة على الائتمان المصرفي، وتم إجبار الشركات المدينة للمصارف على الإغلاق في عام 2000م، كما قامت الحكومة بوضع خطط لـ 52 شركة كانت على حافة الإفلاس[1] .

تكاليف التعديل الهيكلي ودور الحكومة:

وصلت تكاليف التعديل إلى مبالغ طائلة، مولت جزئيا من قبل الشركات الضخمة وقطاع البنوك على التوالي، لكن لم تكن كافية لحل مشاكل التعديل لهذا السبب، قامت الحكومة بتغطية المبالغ المطلوبة من خلال القرض العام عن طريق إصدار السندات الحكومية، وبيع المنشآت العامة (ذات الملكية العامة) [2] .

9 _ دمج الشركات المحلية والمؤسسات المالية:

منذ حدوث الأزمة المالية عام 1997م استولى المستثمرون الأجانب على العديد من الشركات المحلية والمؤسسات المالية بأسعار زهيدة، من خلال شراء أسهم هذه الشركات التي هبطت على الشركة قيمتها إلى مستويات متدنية جدا، وبعد أن هدأت الأزمة، وبدأت أوضاع هذه الشركات بالاستقرار، ارتفعت نتيجة لذلك أسهم هذه الشركات، وقام المستثمرون الأجانب بإعادة بيع أسهم هذه الشركات بأسعار عالية، وحققوا بذلك أرباحا طائلة [3].

وفي أواخر عام 1998م، بدأ الاقتصاد الكوري بإظهار علامات إيجابية على التحسن نتيجة لجهود الحكومة الكورية الحثيثة لاستقرار الاقتصاد، وبحلول عام 1999م، أظهرت المؤشرات بأن الاقتصاد عاد إلى مستوياته قبل الأزمة، على سبيل المثال ارتفع الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.7 % في عام 1999م، وهبط معدل البطالة 4.8% بحلول شهر ديسمبر 1999م، وارتفعت قيمة العملة الكورية مقابل الدولار وبقيت مستقرة في حدود

1-*Uk Heo and sunwoong kim, <Financial crisis in south korea failure of the Gouvernement-led development> paradigm, Asian Survey, No3, May-Gun, 2000, p 495.*

2 - سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 63.

3-*Uk heo and sunwoong kim, op, cit p 496.*

1.200 (وون Won) لكل دولار طوال عام 1999م، وسجل حساب كوريا الجاري فائضا بقيمة 40 مليار دولار في عام 1998م، و 25.2 مليار دولار عام 1999م[1] .

والأهم من ذلك كله أنه بحلول منتصف عام 2001م استطاعت كوريا الجنوبية إعادة دفع كل القروض الطارئة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي، وبذلك تحررت من كل القيود التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي مقابل تلك القروض ووصل الناتج القومي الإجمالي إلى 422.2 مليار دولار عام 2001م [2].

المبحث الثاني: الإرادة السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

وتختلف العوامل المتحكمة في دور الدولة المنتحل في الاقتصاد من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى من خلال مجموعة من المحددات وكوريا الجنوبية ليست استثناءا بل تمكن تحديد العوامل المؤثرة في دورها في عملية التنمية فيما يلي: سيطرة العسكريين، رؤية القيادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، العاملة والقادة الكونفوشيوسية [3].

1 _ سيطرة العسكريين:

لقد كانت الحرب الكورية هي بداية الانطلاق في دخول العديد من الضباط الساميين في الجيش الكوري لمعترك الحياة السياسية، فبالرغم من أن كوريا الجنوبية قامت أساسا وفق منظور ليبرالي ديمقراطي غير أن الغياب الأساسي لطلب فكرتي الليبرالية والديمقراطية ساهم في تحويل عهد سينجمان ري أول رئيس كوري 1948م – 1960م أغلى عهد سلطوي بامتياز حيث عطلت فيه كل آليات الديمقراطية والليبرالية إلى أن وقعت الانتفاضة الطلابية في أبريل عام 1960م، وحتى مع مجيء رئيس آخر كان الاعتقاد السائد أن هذا الأخير

1-*Ibid, p 497, p 49*

2- *Ibid, p 497.*

3 – جابر سعيد عوض، **المرجع السابق**، ص 97 – 98.

سيعمل على ترسيخ معالم الديمقراطية إلا أن هذا حصل سبب الفوضى السياسية والاضطرابات الاجتماعية التي حدثت آنذاك[1] .

لقد أدى هذا الوضع المعقد إلى سعي العسكريين للاستحواذ على الحكم وهو ما تم فعلا على اعتبار أن فئة العسكر هو الأكثر تأهيلا وملائمة وفهما للوضع وبالتالي تولى مقاليد الحكم في كوريا الجنوبية وأيضا فإن القطاع العسكري هو الأكثر تطورا عكس قطاعي البيروقراطية والجامعات مما أدى إلى حدوث انقلاب عسكري بقيادة الجنرال **(بارك تشونج هي)** عام 1961م [2] .

2 _ رؤية القيادة:

إن الانقلاب العسكري الذي كان في عام 1961م قد وضع حدا للصراع السياسي بين القوى المختلفة، إلا أن الضباط الذين قاموا به لم يكن لديهم إيديولوجية واضحة، أو رؤية سياسية يطبقونها حال استلامهم مقاليد الحكم.

لا شيء سوى فكرة معاداة الشيوعية ومصطلحات غير واضحة لقد حكم العسكريون كوريا لمدة عامين تحت مظلة المجلس الأعلى لإعادة البناء الوطني، وقد حاول العسكريون تحويل النظام إلى شبه مدني من خلال تشجيع السياسة الحزبية وقلد قادة الانقلاب مناصب سامية في الدولة مما سمح للجنرال **(بارك)** بمضاعفته قوته وتحكمه في الدولة ودواليب الاقتصاد[3] .

لقد اتبع **(بارك)** رؤية خاصة حول الحكم في كوريا حيث قال: إنه ليس من قبل المبالغة القول بأن عشر سنوات من الحكم الليبرالي وعام من الحكم الديمقراطي خلفت ورائها، آثار مفزعة فالفوضى الداخلية وما صاحبها من تهديدات الغزو الشيوعي كانت كفيلة بتدمير

---

1 – **المرجع نفسه**، ص 99.

2 – جابر عوض، **المرجع السابق**، ص 100.

3– *Yung, Nyung Kim, patterns, of military rule and prospects for democracy in south Korea, published by ANU E' Press, 2004, p3-4.*

المجتمع، ثم أردف قائلا في كتابه الدولة والثورة وأنا على ضرورة إتباع الديمقراطية التي تناسب ظروفنا السياسية والاجتماعية ولذلك فنحن ننادي بديمقراطية إدارية.

ولقد أكد أيضا: أنه إن لم يتم حماية وضمان المساواة الاقتصادية من العناصر الرجعية من أجل إعادة بناء الأمة وبناء اقتصاد مستقبل مما يعني تحقيق دولة الرفاهية في كوريا [1].

2 _ 1 _ دور الدولة في التنمية الاقتصادية:

يمكن من خلال استقراء تاريخ الدولة الكورية ودورها في تفعيل عجلة التنمية الاقتصادية قدما أن نقسم هذا التدخل إلى مرحلتين:

2 _ 2_ مرحلة الاقتصاد الموجه والتدخل المباشر للدولة:

يقدم (Young Kyncho) تفسيرا لاتجاه الدولة الكورية في تعزيز اتجاه التضييع وقيادة عجلة التنمية الاقتصادية والاهتمام بالتصدير إلى ثلاثة أسباب هي:

أ_ ندرة الموارد الطبيعية التي تعاني منها كوريا الجنوبية خاصة فيما يتعلق بالحديد، الفحم وانعدام البترول على أساس أنها أهم الموارد المستخدمة في الصناعة.

ب_ البحث عن التراكم الرأس مالي سبب قلة المدخرات المحلية سبب تدني، مستوى الدخل وبالتالي فالمساهمة الفعالة في الاقتصاد لا بد أن تكون من مصادر خارجية.

لأجل هذا كان تدخل الدولة من أجل الموازنة بين حماية الاقتصاد الكوري والبحث عن أموال لتطويره.

ج_ محدودية السوق الكوري المحلي: سبب الندرة الشرائية للكوريين لهذا وجب التوسع الإنتاجي للمنافسة في الأسواق الدولية[2].

1 – جابر سعيد عوض، **المرجع السابق**، ص 102– 103.

2 – جابر عوض، **المرجع السابق**، ص 105.

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول المفاجئ والذي صاحب أيضا ارتفاع أسعار العمالة إلى قيام الحكومة بتعديل الخطط التي وضعتها لتنمية الاقتصاد الكوري، حيث كانت نتيجة إلى النمو السريع 1980 م بلغت النسبة 29%.

ومع هذا لا يمكننا إرجاع التقدم الاقتصادي الكوري إلى الخطط الخماسية التي سنذكرها في المبحث القادم بل إلى سيطرة الدولة الكورية على النظام الاقتصادي والأسواق المالية الكورية[1] .

وفي إطار رغبة الحكومة الكورية في السيطرة على الاقتصاد الكوري وتدفقات رأس المال الأجنبي اتبعت سياسة صارمة أطلق عليها سياسة الحوافز الموجهة للاستثمار الأجنبي في الستينات والسبعينات، والتي تقوم على أسلوبين هما الطابع التنفيذي والطابع الانتقائي.

2 _ 3 _ الطابع التنفيذي:

والذي يظهر في نصوص قانونية تشجع رأس المال الأجنبي (F.C.IA) عام 1966م والمعدل سنة 1973م، وقد وضع هذا القانون والهيئات المسؤولة عن تنفيذه إجراءات صارمة للاستثمار والاقتراض، ونقل التكنولوجيا من الخارج إلى كوريا وفق أساس واحد هو الأثر الاقتصادي والتكنولوجي على الاقتصاد الكوري واستقراره.

وتم العمل على مراقبة نسب الملكية في رأس المال للشريك الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المختلفة، حيث سعت الحكومة دائما إلى زيادة نسب الشريك المحلي في هذه المشروعات من خلال صيغة المشروع المشترك مع إعطاء أفضلية للمشروعات المشتركة التي تكون فيها نسبة مشاركة الشريك الأجنبي أقل أو يساوي 50% [2].

1 – **المرجع نفسه**، ص 109.

2 – جابر سعيد عوض، **المرجع السابق**، ص 113.

جدول رقم (01): نسبة مشروعات الاستثمار الأجنبي.

دون نسبة 25% من الأسهم	5.3% من المشروعات
تمتلك نسبة 25 ← 49% من الأسهم	37% من المشروعات
تمتلك نسبة 50% من الأسهم	31.3% من المشروعات
51% ← إلى 99% من الأسهم	13.3% من المشروعات
المجموع 100% من الأسهم	13.3% من المشروعات

المصدر: عبد الشفيع عيسى، **دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الكورية** في: محمد السيد سليم النموذج الكوري للتنمية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1956 ، ص 547-551.

كما أعطت الحكومة الكورية الاهتمام الكبير بالصناعات المختارة مثل الصناعات الإلكترونية، وصناعة الآلات، وعملت على شراء نصيب الشريك الأجنبي حيث بلغ مجموع ما تم شرائه من 1962م إلى 1983 حوالي 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

وقد احتلت كوريا الجنوبية المراتب الأخيرة بين الدول التي يجري فيها الاستثمار الأجنبي بنسبة 0.01% معينة لشركاء محليين مما سمح لها بالتدخل المباشر والقوي في عملية صنع القرارات الإدارية المهمة.

فالمخطط الكوري في سياق التقليل من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أعطى الأنظمة أما كل من رأس المال المحلي والأجنبي لعقد اتفاقيات ترخيص تكنولوجي مع موردي التكنولوجيا الأجانب.

حيث وضعت السلطات الكورية شروطا تتضمن تقنين نقل التكنولوجيا وذلك من خلال:

_ ضرورة قيام الشريك الأجنبي بضرورة الكشف عن التصميمات وأسرار الصناعة للكوريين المختصين.

_ أن يلتزم الأجانب بتدريب المهندسين الكوريين على أحداث التكنولوجيا الصناعية والتفصيلية.

_ الحث على مشاركة المهندين الكوريين في جميع مراحل عمليات الإنتاج والتصميم وأن يأخذوا مكان العمال الأجانب في أسرع وقت [1].

2-4- الانتقائية:

وهي موضحة في ثلاثة أهداف[2]:

2-4-1- انتقائية الهدف: (التكنولوجيا):

حيث لم تركز الحكومة الكورية على استقبال نسبة كبيرة من الاستثمار بل عملت على قيود نسبة قليلة وتوجيهها إلى قطاعات مختارة مسبقا وبالتالي فالتكنولوجيا وليس رأس المال هو ما كانت تسعى إليه الحكومة الكورية من الاستثمار، لهذا قررت الحكومة أساسيات معينة أمام المستثمر المحلي للحصول على التكنولوجيا الأجنبية وكان الاستثمار آخرها.

كما وضعت الحكومة أيضا خطة فك الحزمة التكنولوجية (Unpackageng) والتي تعني عدم اعتماد المستثمر المحلي على الشريك الأجنبي في الوصول إلى كافة مصادر التكنولوجيا بل السعي إلى الاستغناء عنها إلى أقصى حد ممكن[3].

2-4-2- انتقائية التوزيع الإقطاعي:

لقد حددت كوريا في السبعينات ستة قطاعات مهمة وجعلتها في المقدمة من أجل إرساء التنمية الاقتصادية الناجحة، وعند اتخاذ القرارات للموافقة على مشروعات الاستثمار والمعدات الإلكترونية، البترول، الكيماويات، معالجة المعادن، المنسوجات.

1 - جابر سعيد عوض، **المرجع السابق**، ص 114- 115.

2 - محمد عبد الشفيع عيسى، **المرجع السابق**، ص 547 - 551.

3 - **المرجع نفسه**، ص 551.

2-4-3- انتقائية التوجه:

حيث ركزت الدولة الكورية على الاستثمار في الصناعات والعمليات الصناعية التي توجه سلعها إلى التصدير للسوق العالمية، وبالأخص السوق الأمريكية مما جعل هذه الأخيرة في الستينات المستثمر الأول في كوريا.

يمكننا ملاحظة أمرين هنا حول الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الكوري:

_ قبول المستثمرين الأجانب للخطوط الأساسية في السياسة الاقتصادية الكورية.

_ رغم ضعف نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه احتل مكان مهم في الهيكل الصناعي الكوري والتجارة الخارجية حتى السبعينات.

وبالرغم من أن الحكومة الكورية قد وضعت يدها تقريبا على معظم المجالات الاقتصادية حتى القطاع الخاص، إلا أنها لم تهمل الواقع الاقتصادي المعايش فقامت بدمج رجال الأعمال بصفتهم شركاء مهيمنين على صناعة السياسة الاقتصادية [1].

هدف الرئيس **(بارك)** وحكومته من خلال هذه الإجراءات إلى تطوير الاقتصاد الكوري من خلال وظائف جدية.

3- المرحلة الانتقالية:

حيث اجتمعت العديد من العوامل الداخلية والخارجية ومهدت الطريق إلى تغيير كبير في دور الدولة الكورية في التنمية الاقتصادية ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

3-1- ظهور (الشيبول Chaebol) كقوة اقتصادية وسياسية في البلاد:

لقد صارت (الشيبول) بقوتها تنافس سيطرة الدولة على الموارد الرئيسية بالبلاد وأحيانا تفوقت عليها مما جعل الدولة تلجأ إلى تنمية قوه هذه المؤسسات لسنوات طويلة.

1-Taut *Yan kong, the Politics of Economic Reform in south Korea, a farail Miracle, New York: Routledge, 2000, p 29.*

3-2- الكساد المالي:

لقد نتج عن قفزة التصنيع الثقيل آثار سلبية بالغة الخطورة حيث تزايدت خدمة الدين وانكمشت الصادرات سبب ارتفاع قيمة الوون والسياسة الحمائية وهنا أدى إلى ارتفاع مستوى الطاقات العاطلة لدى الكثير من الشركات[1] .

وأرجع الكثير السبب لتأثير الصدمة البترولية الثانية التي فاقت آثار الكساد.

لهذا قامت الحكومة بإحداث تغييرات كبيرة حيث أعلنت الحكومة عن إجراءات شاملة تهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي وذلك عام 1978م، ولقد لجأت حكومة **(بارك)** إلى صندوق النقد الدولي ليساعدها في وضع خطة مناسبة من خلال: تجميد الجور، خفض الدعم الموجه على قروض رأس المال الموجهة للمشروعات الكبرى وتقليص الدعم الزراعي.

3-3- الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البلاد:

انتشرت مطالب شعبية واسعة من أجل الحد من تفاوت وتوزيع الناتج القومي والسعي إلى تحقيق قدر من العدالة التوزيعية، أدى هذا إلى اضطرابات عمالية ودعم استقرار سياسي وانقسمت النخبة السياسية[2] .

وكانت النتيجة اغتيال **(بارك)** من طرف رئيس مخابراته وانتخب **(Choi Kyn Mah)** رئيس عام 1979م حتى 1980م، مما أدى إلى نوع من التحرر الديمقراطي المؤقت[3] .

3-4- العوامل الخارجية:

هناك ظروف خارجية أيضا أقرت على دور الدولة الكورية في تنمية الاقتصاد الكوري منها:

---

1 - جابر سيد عوض، **المرجع السابق**، ص 118.

2 - **المرجع نفسه**، ص 119.

3 - محمد عبد الشفيع عيسى، **المرجع** السابق، ص 560.

- انهيار النظام المالي ومؤسساته **(بريتون وودز)** وإنهاء العمل بقاعدة الذهب وتحديد أسعار الصرف بالدولار الأمريكي.
- تصاعد مفهوم الحمائية في السياسة الاقتصادية الكورية.

وبسبب كل ما سبق عانت التجربة الاقتصادية الكورية منذ انطلاقها من معدل نمو سلبي (-6.2 %) سنة 1980م مما يعني فاصل بـ 20 عام من النمو الإيجابي المتواصل.

وهذا ما أجبر الحكومة الكورية على إدخال تعديلات كثيرة على الخطة الخماسية 1980م _ 1985م من خلال ما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص وتقديم الحماية المطلوبة له عن طريق وضع الحماية الجمركية لبعض الشركات التي تفوقت في الإنتاج، وتسهيل قروض الإنتاج، تشجيع قطاعات معينة (النسيج، الغزل، قطاع لعب الأطفال).
- السعي للحصول على المزيد من القروض الأجنبية لافتقار كوريا للمدخرات اللازمة واستخدام هذه القروض في أمرين هما مشروعات بناء البنية الأساسية وتقديم المساعدة للصناعات التصديرية [1].

3-5- قواعد العمل الأساسية:

تضمنت الخطة الخماسية عدة نقاط أساسية لتحديث الاقتصاد الكوري منها:

1-تسهيل عملية الاستيراد لكافة مستلزمات الإنتاج خاصة الصناعات التقليدية.

2-فتح مجالات متنوعة لاستقدام رأس المال الأجنبي الموجه للاستثمار.

3-إصلاح النظام الضريبي مما يحفز المواطن الكوري على الإنتاج وتحقق عدالة في توزيع العائد لكل من المستثمر المحلي والأجنبي.

1 - جابر سعيد عوض، **المرجع السابق**، ص 122.

4-تحويل القطاع العام كله إلى قطاع خاص وإبعاد كافة صور التحكم الحكومي وجعل دور الدولة ينحصر في مجالين هما:

- تقديم حوافز الإنتاج للمشروعات الناجحة.
- إزالة العقبات أمام المشروعات الجزئية.

لقد تغيرت الظروف الداخلية والخارجية مما أدى إلى تغيير دور الدولة في توجيه الاقتصاد وعجلة التنمية في كوريا خاصة مع موجة العولمة وضغوطات منظمة التجارة العالمية حيث قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الخاصة وفق المعايير الدولية، حيث تم الإعلان عن خطة جديدة تتضمن تطويرا وتحديثا للتكنولوجيا الصناعية، تعزز صناعة الماكينات والمعدات [1].

5_ الأزمة الاقتصادية وسبل محاربتها:

سببت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997م في تأثير كبير على الاقتصاد الكوري حيث نتج عنه إفلاس عدد كبير من الشركات والمؤسسات المالية.

لقد اتبعت الحكومة سياسات مالية صارمة للتخفيف من حدة التضخم المالي من خلال الاعتماد على خطة صندوق النقد الدولي التي كانت في ثلاث سياسات هي[2]:

- خفض النفقات وزيادة الضرائب للحصول على فائض صغير في الموازنة.
- رفع أسعار الفائدة مع وجود الوقاية الحكومية.
- زيادة وتيرة التحذير والكامل للأسواق المالية والسماح للاستثمار الأجنبي في المؤسسات المالية المحلية.

---

1 - أشرف السيد حنفي، **تجربة كوريا الجنوبية من دولة متخلفة إلى دولة التقدم.** دراسة سوسيولوجية في التنمية الصناعية والتغير الاجتماعي، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2010م، ص 40-41.

2 - إيمان فخري أحمد، "**تطور الدور الإنمائي للدولة في كوريا الجنوبية 1961-2007**". أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 100.

• لقد تم انتقاد سياسات التحرير التي قامت بها الحكومة الكورية في إطار اتباع خطط صندوق النقد الدولي حيث أكد بعض الخبراء الاقتصاديين أن كوريا الجنوبية والمنطقة كلها لم تكن بحاجة لمثل هذه الإجراءات القاسية.

• ومع هذا يمكن القول أنه رغم صرامة السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي إلا أن الحكومة الكورية ظلت تلعب دورا تنظيميا لهذه العمليات وتضخ الأموال في الأسواق لشراء الأسهم الفاشلة [1].

•وفي سنة 1999م كانت كوريا قد بدأت تشق طريقها نحو معجزة جديدة حيث حقق الاقتصاد الكوري معدل نمو 10.7% ويعود الفضل في هذا إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات من خلال توجه كوريا إلى الصناعات المتعلقة بالتكنولوجيا كصناعات الحواسيب الآلية والهواتف المحمولة.

• وفي سنة 2008م جاءت الأزمة المالية حيث تم سحب 65 مليار دولار من كوريا وقام المستثمرون الأجانب ببيع 29.59 مليار دولار من الأسهم في 2008م وهو الرقم الأكبر منذ فتح سوق الأسهم الكورية عام 1992م، وانخفض مؤشر النشاط الصناعي بنسبة 0.8% عام 2008م.

وكانت الصادرات الكورية هي أكثر تأثر على الإطلاق حيث انخفضت من 386.6 مليار دولار عام 2007م إلى 383.3 مليار دولار عام 2009م كما أن الاقتصاد الكوري حقق نموا بالسالب سنة 2008م [2] .

1 – **المرجع نفسه**، ص 100.

2– *Martin Facher, "Global Financial Crisis Upends the Plans of Many south korean's to study abroad" at* http://www.mytimes.com/2009/01/10.

وعلى هذا فإن الخبرة الكورية من خلال تحفيز الاقتصاد بضخ 7.4% من قيمة الناتج القومي الإجمالي في الأسواق المالية مما أدى إلى استقرار أسعار صرف الوون كما استعملت كوريا خطة التحفيز الصيني حيث ارتفعت صادراتها نحو الصين [1].

أدت هذه الإجراءات إلى استعادة الاقتصاد الكوري نموه الإيجابي في الربع الأول 2009م وذلك بسبب خطة التحفيز التي أقرتها الحكومة والتي تعد الأكبر في تاريخها حيث أقرت بضخ 11 بليون دولار أي (14 تريليون وون كوري) من أجل تحسين البنية التحتية وفي مجال تمديد الإعفاءات الضريبية وإمداد البنك المركزي وهناك عامل أخر هو التعافي السريع للصادرات الكورية حيث ارتفعت سنة 2011م إلى 466.3 مليار دولار مقارنة بـ 373.6 مليار دولار عام 2009م[2].

وبالنسبة للجانب المالي لم تترك الأزمة المالية آثارا سلبية بسبب الإجراءات التي اتبعتها حيث قدمت ضمانات جديدة للقروض لمدة ثلاث سنوات وضخت 30 مليار دولار في قطاع البنوك وتوقيع اتفاقيات مع اليابان بـ 20 مليار دولار والصين 27 مليون دولار.

كما قامت الحكومة بالحد من استخدام القروض المصرفية بالعملة الأجنبية وشددت القبضة على نسبة السيولة بالعملة الأجنبية، وخفضت سعر الفائدة ليصل 2% وهو الأدنى في تاريخ كوريا لأجل تحفيز الطلب المحلي.

إن هذه الجهود وغيرها ظهرت في تقرير البنك المركزي الكوري الذي أكد أن الناتج المحلي الإجمالي لكوريا ارتفع بنسبة 1.8% عام 2010م[3].

1-*Aln Ho Young, Cho Suck Rai, the Global financial crisis, a view from, seol, Thursday, 18 June 2009 in (al http://www.We forum. Org/ sessions/ summary/ global-financial crisis – view-seol? fo1).*

2 - إيمان فخري أحمد، **المرجع السابق**، ص 108- 109.

3- *South Korea Economic Grouth slows, ab: [http://www. Bbc-co-uk/ news]/26/1/2011.*

وقد صرح الاقتصادي الكبير للبنك الكوري يونغ يونغ تيك في 2011/01/26م أن الاقتصاد الكوري قد يشهد ارتفاعا ونموا خلال 2011 في إشارته إلى تعافي كوريا من الأزمة المالية، حيث حقق الاقتصاد الكوري قدر بـ 6.1% عام 2010م.

لقد استطاعت الدولة الكورية أن تتخطى آثار الأزمة المالية العالمية وذلك يتدخل موجه من الدولة التي أقرت الخطوات اللازمة للخروج من الأزمة خاصة تدخلها في القطاع المالي وإنقاذ البنوك من الانهيار وخلق وظائف جديدة [1].

لقد لعبت المؤسسات السياسية في عملية التنمية الكورية الدور المحوري في تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي من حيث التخطيط والتنفيذ سواء كان التخطيط استراتيجيا أو على مستوى القطاعات، رغم أن الاختلاف يظهر جليا في دورها في مرحلتي الدولة في الفترة التسلطية وفي مرحلة التحرير والتحول الديمقراطي.

إن نجاح النموذج الكوري في التنمية قد أثار جدلا واسعا حول أفضلية النمو على هذا النسق أو ذاك، النسق الغربي الذي بقي قرنين من الزمن لعبور فجوة التنمية، لكن المقارنة أن النموذج الكوري قد ارتبط بتأخير عملية التحول الديمقراطي لأكثر من عقدين، فشرعية النظام السياسي كانت تعتمد على الإنجازات في مسار التنمية الاقتصادية، كما أن مؤسسة الرئاسة التي سيطر عليها العسكر لأكثر من ثلاث عقود لعبت الدور الأساسي في هذا النظام وكسبت التأييد من خلال تحويلها المجتمع الكوري إلى مجتمع اقتصادي تمكن من اللحاق ومنافسة الدول الصناعية الكبرى في فترة قصيرة [2].

1- إيمان فخري أحمد، **المرجع السابق**، ص 111.

2- *Marus Noland, op.cit, p 123.*

المبحث الثالث: المؤسسات السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

إن الدور الذي لعبته مؤسسات الدولة في كوريا الجنوبية في دفع مسار عملية التنمية الاقتصادية قد أثر كثيرا على الأوضاع السياسية حيث أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لم يقتصر على حماية آليات السوق من الفشل حيث تعاملت مؤسسات الدولة كشريك قوي للقطاع الخاص.

وقامت بفرض السياسات الاقتصادية بالقوة عليه وقد تزامن هذا الأسلوب التدخلي للدولة مع نمط آخر للتدخل على المستوى السياسي حيث أن الدولة الكورية أثناء توجيهها لآليات السوق قامت بواسطة مؤسساتها السياسية والإدارية بضبط المجتمع المدني والسيطرة عليه خاصة مع كون النخب الحاكمة عسكرية[1] .

ولقد اعتمدت الدولة في تجربتها التنموية على آليات السوق وسياساته رغم تدخلاتها المستمرة للحد من السيطرة مما أدى إلى تكون طبقة بورجوازية تزايدت أهميتها وصارت تلعب دورا ضاغطا على مؤسسات النظام السياسي حيث صار هذا الأخير يعمل في ظل ثنائية مزجت بين التسلطية (authoritorianism) والحفاظ على مصالح قطاع الأعمال (corporatism) .

لقد عملت مؤسسات الدولة الكورية على تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل نتاج للتنمية الاقتصادية وليس توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث جمعت بين سياسات النمو الاقتصادي والحد من عدم العدالة التوزيعية.

وهذا من أجل تبني برامج تساعد على تأمين التوزيع العادل لعائد التنمية الاقتصادية مثل الإصلاح الزراعي، الإسكان العام، توفير مناصب العمل.

---

1 – محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**. القاهرة: مركز الدارسات الآسيوية، 1997، ص 195.

وقد ساهمت الخيارات التي اتبعتها مؤسسات الدولة الكورية مثل التصدير وتنمية الطلب على العمالة ساهمت في زيادة فرص العمل وارتفاع الأجر انخفاض البطالة، تقليص العدالة التوزيعية، وبالتالي توسع إطار الطبقة الوسطى وتقلص نسبة الفقر[1] .

لقد أدت سياسات التنمية المتبعة والتي سهرت على تطبيقها مختلف مؤسسات الدولة الكورية إلى تكوين طبقة وسطى فاعلة ومنتجة ومندمجة اقتصاديا.

كما عملت الدولة من خلال مؤسساتها على إحكام السيطرة على طبقة العمال والتحكم في عمل النقابات الخاصة بهم خاصة تقويض الدور السياسي لها مما سمح باستيعاب الحركات العمالية والتحكم في العملية الاقتصادية وقد أدت هذه السياسات إلى إحداث نوع الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي إبقاء عملية التنمية الاقتصادية بعيدا عن موجات العنف [2].

1 _ مراحل تدخل مؤسسات الدولة في التنمية الاقتصادية الكورية:

1 _ 1_ مرحلة الدولة التنموية التسلطية (1961 _ 1979م):

وبدايتها بالانقلاب الذي قام به الجنرال **(بارك سونج)** في 16 ماي 1961م ضد حكومة الرئيس المنتخب **(يون بو سيون)** وقد قام الجنرال **(بارك سونج)** بإقامة نظام الجمهورية الثالثة في عام 1963م ثم أعاد النظام الرئاسي لكوريا.

وحاول من خلال هذا تحويل كوريا إلى بلد صناعي متطور من خلال تحديث المؤسسات ورفع مستوى المعيشة وقد حاول **(بارك)** إضفاء شرعية مؤسساتية من خلال تحقيق مزيد من استقلال كوريا وتطورها الاقتصادي وفق برنامج صمم للتنمية الاقتصادية.

1-*Nancy Burdsall and David Respond," Inequality and Growth reconsidered, Lessons, from East Asia", the World Bank Economic Review, no3, September, 1995, p 479-480.*

2 – عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، " **من إحلال الواردات إلى التصنيع إلى التصدير**. عوامل النجاح الكوري": دراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد 15، ماي 1993، ص 14.

لقد استمر احتكار المؤسسة العسكرية لمنصب رئيس الجمهورية حتى عام 1993م حتى تولاه المدني كيم يونج.

لقد استفادت إدارة **(بارك)** مما حققته الجمهورية الأولى 1948 _ 1960م والتي استفادت من الدعم الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات من أجل تجديد البنية الأساسية بواسطة وزارة التعمير مما سمح لكوريا بامتلاك قوة عاملة فنية متعلمة جيدا أو بنية أساسية حديثة سمحت بوجود أساس متين للنمو الاقتصادي في عهد **(بارك)** [1].

لقد رأت إدارة (بارك) أن المؤسسات الكورية عليها أن يكون لها دور كبير ومحوري في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك لغياب مؤسسات أخرى في كوريا تمتلك القدرة والموارد التي تمكن أن توجه من أجل إحداث التغيير المنشود في فترة محددة.

يمكن القول أنه بفضل هذه الرؤية الحكومية أنه في بداية الستينات كان النموذج التنموي الكوري يكاد يتبع نفس المنهجية التي اتبعتها اليابان منذ 50 سنة بعبارة أخرى التصنيع من أعلى باستخدام جهاز بيروقراطي قوي من خلال مؤسسات يضع وينفذ سياسات اقتصادية وبنظام تعليمي قوي وصعود حكومة تسلطية تشمل مزيج من المدني والعسكري[2].

بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ برامج اقتصادية شاملة من قبل الدولة والسيطرة البيروقراطية عليها وتلك العلاقة بين الحكومة المسيرة وقطاع الأعمال وتطوير الصناعات عن طريق المؤسسات العائلية الكبيرة (الشيبول) [3].

وقد نتج عن هذه السياسات نظام اقتصادي يتضمن خليطا من الرأسمالية للدولة والمشروع الحر للقطاع الخاص، لقد سيطرت على هذا الاقتصاد مجموعة (الشيبول) ودعمه

1 – هدى ميتكيس، **المرجع السابق**، ص 32– 33.

2 – **المرجع نفسه**، ص 34.

3 – **المرجع نفسه**، ص 33.

عدد من المشروعات العامة في مجال الحديد والصلب والمرافق العامة والاتصالات والصناعات الثقيلة.

كما سيطرت مؤسسات الدولة على القطاع الصناعي من خلال إتباع سياسات مختلفة منها وضع أهداف للإنتاج والصادرات، السيطرة على مجال الائتمان البنكي.

كما سعت لأخذ ميزة التكنولوجيا القائمة لأن تصبح منافسة في جميع المجالات التي حققت فيها البلدان الصناعية تقدما انطلاقا من قوة عمالها المتعلمة والتي يمكن أن تنتج بأكثر جودة وأقل تكلفة بما يمكنها من النفاذ إلى أسواق البلدان الصناعية والأرباح الناتجة يعاد استخدامها في التوسع الرأسمالي مما يؤدي إلى فرص عمل جديدة.

وفي عام 1961م تم إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي كانت مهمته التخطيط الناجح مما سمح لحكومة **(بارك)** بإقامة نظام اقتصادي معتمد على نفسه ومستقل عن المعونات الأمريكية التي ميزت فترة **(سنجمان ري)**.

كما استندت إلى سياسة تقوية الصناعات الرئيسية وزيادة التشغيل وتطوير نظام إدارة حديثة، واستمرت الحكومة في تبني سياسة تشجيع الصادرات حتى الثمانينيات [1].

وتعد سنة 1980م نقطة فارقة في تاريخ الاقتصاد الكوري بعد الحرب فقد أصبح النمو الاقتصادي سلبيا متأثرا بصدمة النفط الثانية 1979م وسوء محصول الأرز والفوضى السياسية السائدة بعد اغتيال الرئيس **(بارك)** وارتفاع المديونية.

هذه الظروف دفعت بالدولة إلى إعادة هيكلة مؤسساتها الاقتصادية والسياسية وتبني سياسة التحرير واختيار مجموعة من الصناعات الإستراتيجية لدعمها شملت صناعة الإلكترونيك بناء السفن والسيارات، أما الصناعات الأخرى الجديدة فتم دعمها من خلال خلق ظروف مناسبة لتصديرها مثل حوافز التصدير، تخفيض الضرائب، الإعفاء من الرسوم

1- *Satour kud, "Industrialization policies of Korea and Taiwan" the Developing Economic, no 35, 1997, p 361.*

الجمركية على واردات المواد الأولية لغرض التصدير وإعفاءات من ضريبة الأعمال، هذه السياسات مكنت كوريا من أن تصبح في السبعينات من أكبر اقتصاديات العالم [1].

1-1-1-المشروعات العامة:

لقد شكلت شركات القطاع العام أهم آليات الحكومة الكورية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في الستينات في ظل ضعف قدرة القطاع الخاص لذلك ارتأت الحكومة أن تقوم من خلال مؤسساتها بإنشاء مشروعات وإدارتها خاصة في المجالات الإستراتيجية.

كانت أهم المجالات المستهدفة الكهرباء والبنوك والاتصالات والمجالات الصناعية وفي الثمانينات بادرت المؤسسات الكورية بالتوجه نحو خصخصة بعض المشروعات وبيع أسهمها مع احتفاظها بكونها المساهم الرسمي في كل شركة، وفي 1985م كان القطاع العام يتكون من 90 شركة[2] .

2-1-1-التخطيط الاقتصادي:

لقد أدارت الحكومة الكورية العديد من خطط التنمية الاقتصادية حيث عمدت إلى حشد رأس المال الأجنبي من خلال تشجيع الادخار، أي أن مؤسسات الدولة تولت عملية التنمية باعتبارها الوظيفة الأساسية لها حيث قامت بإعادة هيكلة الصناعات مثل صناعة النسيج[3] .

كانت هذه الخطط على أساس خماسي هدفت لبناء الاقتصاد بحيث:

- **الخطة الخماسية الأولى من (1962م- 1966م):**

هدفت لبناء قطاع صناعي غير موجه للاستهلاك وغير معتمد كثيرا على النفط.

- **الخطة الثانية (1967م – 1971م):**

1- *Satour kud, op,cit, p 361.*

2-*Ibid, p 362.*

3- *Ibid, p 363.*

وسمحت إلى تحديث القطاع الصناعي وسرعة إنشاء صناعات إحلال إلى الواردات وركزت على صناعة الصلب والآلات والمعدات والصناعات الكيميائية.

- **الخطة الثالثة (1972م – 1976م):**

حققت نموا كبيرا في بناء الصناعات الموجهة نحو التصدير وتشجيع الصناعات الثقيلة والكيميائية واتجه منظرو الصناعات الثقيلة والكيماوية لإمداد الصناعات الجديدة بالمواد الخام والسلع الرأسمالية من أجل الاستغناء عن الرأسمال الأجنبي.

- **الخطة الرابعة (1977م – 1981م):**

تهدف إلى تطوير الصناعات المصممة للتنافس بكفاءة في السوق العالمي مثل الإلكترونيات وبناء السفن وتعزيز الصناعات الثقيلة حيث بلغ نمو الصناعات نسبة 51.8% وزادت صادراتها بـ 45.3% إجمالي إنتاجها.

- **الخطة الخامسة (1982م – 1986م):**

هدفت إلى تحويل اهتمام من الصناعات الثقيلة والكيميائية إلى صناعات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

سارعت المؤسسات الحكومية إلى تحرير إلى إرادات وإزالة عن القيود للتوسع النقدي والتأخير في إعادة هيكلة القطاع الصناعي وهذا وفق الخطة السادسة (1987م – 1991م) [1].

3-1-1-تطور أولويات الدولة التنموية:

إن دراسة فترة الدولة التنموية التسلطية يبرز لنا مرحلتين من عمل مؤسسات الدولة:

- الأولى 1961م – 1976م وهي مرحلة نمو يقوده التصدير.
- الثانية 1973م – 1979م مرحلة قيادة الصناعات الثقيلة والكيماوية للنمو [2] .

---

1 – هدى متيكيس، **المرجع السابق**، ص 41– 42.

1–*Sunghee jwa and Gkim, Globalization, and Domestic Adystnents in Korea, development instute, March no10, 1977, p 08.*

منذ 1973 م قامت الحكومة بتبني سياسة تنمية الصناعات الثقيلة والكيماوية من أجل دعم القدرة الدفاعية لكوريا حيث بلغت الأرصدة الموجهة لهذه الصناعات 70.6% من كل القروض التي قدمها القطاع المصرفي.

4-1-1-التطور التشريعي:

لقد أدى صعود الدولة التنموية التسلطية إلى نشاط تشريعي مكثف من أجل عكس البنية الاقتصادية والقانونية الجدية مثل تعديل قوانين العمل بشكل جوهري وقد جرى تطبيق هذه القوانين بشكل غير تميزي دون اللجوء إلى جماعة معينة وخلال السبعينات شددت الحكومة قبضتها على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال التشريعات القانونية ممثلة في (استقرار أسعار المنتوجات وفق ما يلاءم الوضع القائم العمل).

لقد شهدت الفترة (1975م – 1979م) تشديد الحكومة سيطرتها على بنية الاقتصاد من خلال تبني سياسة ضبط الأسعار بشكل موسع ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر النفط وارتفاع التضخم لذا تم وضع قانون استقرار الأسعار والتجارة العادلة (pric stabililsation and faire tarde act) بالإضافة إلى تعديل قانون حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

1_2_ مرحلة التحرير (بعد سنة 1980م):

لقد أدى شكل القوى الليبرالي في المؤسسة الجديدة في أواخر السبعينات والذي شكل سبب تحالف الفصيل اللبرالي في المؤسسة البيروقراطية وغالبية المجتمع الثقافي وقوى (الشيبول) المتصاعدة – أدى هذا التحالف الجديد إلى كسر سيطرة مؤسسات الدولة على الاقتصاد الكوري خاصة بعد اغتيال **(بارك سونج)** في 1979م على يد رئيس المخابرات مما أدى إلى خلل في عمل هذه المؤسسات سبب الفراغ السياسي.

لقد قام الجنرال ستون دو هوان الذي كان ليبراليا وتحالف مع الليبرالية الديمقراطية، حيث فقد العديد من الإصلاحات المؤسسة معلنا بداية الهجوم النيوليبرالي على نموذج

1 – هدى ميتكيس، **المرجع السابق**، ص 42.

وهياكل الدولة التنموية حيث قام بخصخصة العديد من البنوك وتبنى خطابا مضادا للتضخم في تعامله مع الضغوط التضخمية وإصدار قانون التنمية الصناعية 1985م والذي تخلى عن انتقائيته في سياسة تشجيع الصناعات[1] .

لقد أخذت اللبرالية الجديدة تطرح نفسها كبديل للدولة ومؤسساتها وعززت نفسها كإيديولوجية ساندة وسط النخبة الكورية أواخر الثمانيات وبداية التسعينات.

كما أخذت مؤسسات (الشيبول) تطرح وجهة نظر تقول أن الدولة الكورية قد أصبحت بيروقراطية مؤسساتها عبئا على تنافسية هذه الشركات عالميا، وفي التسعينات أصبحت هذه الشركات تلح أكثر فأكثر على انسحاب مؤسسات الدولة من إدارة الاقتصاد الكوري خاصة بداية التسعينات وما بعدها حيث تم إنشاء وحدة لجنة لهذا الغرض (Korea center for free Enterprise) .

كان أكبر هجوم للنيوليبراليين هو تقرير السياسة النيوليبرالية الذي نشره اتحاد الصناعات الكوري نادي (الشيبول) في1997م حيث دعا صراحة إلى إنهاء دور الدولة في الاقتصاد وإلغاء كل وزارات الحكومة مع وزارة الدفاع والشؤون الخارجية وتخفيض حجم البيروقراطية بنسبة 90%[2].

كما ساهم في مضاعفة هذا الهجوم المستمر على سياسة الدولة التنموية كبار الأغنياء والطبقة الراقية وسبب بيروقراطية وصرامة المؤسسات الحكومية وقانون المحاسبة ومنعهم من التمتع بثرواتهم بهذا سعوا إلى محاصرة دور الدولة التنموية وتغيير قانون المحاسبة مما سمح لهم بالاستحواذ على السلع الاستهلاكية في الأسواق الداخلية والخارجية.

1-*Ha-Jon chang, <<the role of institution in economic change>>, paper for the meeting of the other canan venice, Italy, Jan 13-14.2000, P 35.*

2-*Ha-Jon chang, op,cit, p 36.*

بالإضافة إلى تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة التي حاولت دفع كوريا إلى ترك السياسات الكامنة وتبني سياسات التحرير وفتح الأسواق حيث قرر كيم يونج سام الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في 1996م[1] .

لقد ساهمت هذه التغيرات في هيكل المؤسسات الحكومية إلى الأزمة المالية 1997م حيث تم التخلي عن السياسة الصناعية والقيام بالتحرير المالي وإبرام كوريا اتفاقات في السوق المالي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الحكومة الكورية بإلغاء مجلس التخطيط الاقتصادي ودمجه مع وزارات أخرى أهمها وزارة المالية.

وبهذا يمكن القول أن نموذج الدولة التنموي قد انتهى في عهد **(كيم يونج سام)** 1995م أي أن الدولة التنموية عملت من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وتوفير فرص العمل المنتج مع ضمان العدالة في توزيع العائد[2] .

يمكن القول أن اعتماد الدولة الكورية على القطاع العام في تسيير عجلة التنمية ليس وليد ونتاج دوافع إيديولوجية سياسية بل لظروف واقعية وفي إطار محدود واضح[3] .

كما نلاحظ أن من بين أهم التطورات المؤسسية الهامة نجد إضعاف النخبة البيروقراطية على اعتبار أنها مؤسسة للفساد وعدم الكفاءة وقد بدأ **(كيم داي يونج)** في هدم نموذج البيروقراطية القائمة لصالح توجه الحكومة الكورية نحو نموذج البيروقراطية الحكومي وقد استفادت من هذه التغيرات الحاصلة داخل مؤسسات الدولة الكورية شركات (شيبول) التي تحول إليها كفاءات الجهاز البيروقراطية خاصة من وزارة المالية والاقتصاد.

---

1 – هدى ميتكيس، **المرجع السابق**، ص 42.

2- *Han sang Jun, <<economic development and democracy, Korea as à new model>> Korea journal, no 2, summer 1995, p 10.*

3-*Hela Hand ausa, the Korea model of development and its relevant to the Arabe world: in Mohamed el Sayed Selin, (ed) the Rals and the Koreans comqaratner, perspectives, on new Issues, Cairo: center, of Asian studies 1995, p 40- 41.*

ومن الخطوات التي اتبعتها الدولة في مرحلة التحرير نجد ما يلي:

1_2_1_ رفع القيود عن معدلات الفائدة: وذلك من خلال إتباع ما يلي:

_ 1982م تم إلغاء سقف الائتمان وانحصار نطاق نشاط الائتمان الموجه وأيضا القيام بإلغاء معظم معدلات الفائدة.

_ في 1984م تطبيق حدود قصوى ودنيا لمعدلات الفائدة الموجهة وإلغاء القيود على معدلات الفائدة في معاملات القروض.

_ في 1986م تحرير معدلات الإقراض ومعدلات الودائع طويلة الأجل في معظم المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

1_2_2_ في مجال تحفيز المنافسة من خلال:

خصخصة مصارف تجارية حكومية والسماح بمشاركة مصارف محلية أجنبية حيث زاد عدد المصارف الأجنبية المتواجدة في كوريا والممتدة من 18 مصرف عام 1979م إلى 64 مصرف عام 1990م[1] .

1_2_3_ مجال تنمية الأسواق المالية:

في عام 1981م تم تأسيس سوق أوراق تجارية وإنشاء صناديق استثمار غير محددة من أجل تسهيل مهمة عمل المستثمرين الأجانب، وفي عام 1987م تم إنشاء سوق تعامل حرة لطلب رؤوس الأموال وفتح مناصب عمل جديدة، وفي عام 1989م التصديق على تشريع خاص بتحويل شركات مخصصة بالاستثمار إلى مؤسسات ضمان[2] .

في عام 1991م قامت الحكومة الكورية بتخفيض القيود على مؤسسات الإيداع بالعملات الأجنبية.

---

1 – مركز الدراسات والبحوث الاشتراكية، **معجزة شرق آسيا الاقتصادية والسياسات العامة**. أبو ظبي: مقررات المركز، 2000، ص 44.

2 – **المرجع نفسه**، ص 45.

1_2_4_ في مجال إصلاح نظم اللوائح والرقابة:

حيث قامت الحكومة بمحاولة إصلاح النظم واللوائح المنظمة لآليات السوق من خلال:

1982م: تأسيس مشروع تأمين على الودائع.

1983م _ 1991م: مراجعة القوانين المصرفية لتعزيز القدرات الاستشرافية ولجلب الرأسمال والاستثمار الأجنبي.

بالرغم من أن الأزمة المالية 1997م كانت نتاج عوامل خارجية أكثر منها عوامل داخلية إلا أنها في الحقيقة كانت نتاج خلل داخلي.

هذا ما دفع بالدولة الكورية إلى التخفيف من حدة الأزمة وآثارها على صعود الاقتصاد الوطني الكوري وذلك من خلال ضخ 155 تريليون 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الجهاز المصرفي والمؤسسات التمويلية الأخرى، كما قامت بتعليق 498 مؤسسة تمويلية وخفض عدد المصارف إلى 11 وتخفيض العمالة في القطاع التمويلي بنمو السكة [1].

ويصل الدين العام في حدود 25% من الناتج المحلي الإجمالي رغم وصول الدين الخارجي إلى أعلى معدلاته علم 2003م [2].

كما أن السياسة المالية الحكومية المتجهة نحو الاستقرار كانت عاملا في كبح الاتجاه البترولي لمعدل النمو وأدت إلى زيادة الاستثمار الثابت والصادرات إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7% في 2003م بعد أن كان 3.8 في 2001م وحققت الصادرات معدل نمو 20.9% في 2003م بعد أن كان7.9% في 2002م وبلغ معدل

2- *Marus noland, economic reform in south korea << korea as 21th century power cambridge ; University of campbridge, April, 2002, p3-6.*

3-*sanogho chun, manufactoring experiance and economic development, south Korea: 2008, p 11.*

الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي 29.4% في 2003م بعد أن كان 21% في 2002م [1].

وقد عزز الاتجاه التحرري في تنمية الاقتصاد الكوري التطور الديمقراطي في المؤسسات السياسية الكورية (اللامركزية) خاصة بعد الانتخابات التي أسفرت عن فرز أول مدني إلى الحكم في كوريا عام 1993م بعد ثلاث عقود كاملة من سيطرة المؤسسة العسكرية.

وفي فترة حكم كيم يونج سام استمرت الإصلاحات الديمقراطية داخل المؤسسات الخاصة فيما يكن بعلاقة المؤسستين المدنية والعسكرية حيث مثل صعود **(رو مو هيون)** إلى سدة الحكم سنة 2002م دخول جيل جديد من السياسيين إلى قمة صناعة القرار في النظام السياسي الكوري[2].

وهناك من يرى أن العلاقة الوثيقة بين البيروقراطية وقطاع الأعمال هي المسؤولة عن تأخير إعادة هيكلة (الشيبول) وهو ما وضع الدولة الكورية ومؤسساتها في مقدمة البلدان من حيث مؤشرات الفساد حيث جاء ترتيب كوريا (42) من بين (91) بلد متأخر، وفي مؤشر الرشوة في قطاع البيروقراطية وقطاع الأعمال، وجاءت كوريا في المرتبة 18 من أصل 19 بلد، مما أدى إلى خلل في تطور الاقتصاد وتباطؤ في الاستثمار الأجنبي لكوريا.

1- *Jon Unms, " the labour movement in south Korea" labour history no 81, 2001, p 188.*

2 – صادق رياض، **النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته**، في، فادية عبد السلام، التجار التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، استراتيجيات والسياسات الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008، ص 68.

غير أن اجتهاد المؤسسات الكورية ورغبتها في استعادة مكانتها في الاقتصاد الدولي خاصة في فترة 2001م – 2005م قد نتج عنه تطورات اقتصادية هامة خاصة في مجال التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية[1].

وتمت عملية الخصخصة وبيع المصارف المملوكة للحكومة والمشروعات العامة وسعت الحكومة لتخفيض التركيز الاقتصادي الذي وصلت إليه (الشيبول) أثناء مرحلة التحرير الاقتصادي.

أما على المستوى النقدي تم السيطرة على التضخم في الحدود المستهدفة من 2.5% إلى 3.5% غير أنه في عام 2001م شهدت زيادة وصلت إلى 4.1% وفي 2003م وصلت إلى 3.6% ويعود إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ارتفاع سعر المنتجات الزراعية والخدمات[2] .

لقد عملت مؤسسات الحكومة في عهد **(رو مو هيون)** على استهداف أن إصلاح نظام اقتصاد السوق وتحسين إدارات العمل القائمة على الاندماج الاجتماعي ومبادرات قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقوية البنية الأساسية ودعم الأسر الفقيرة وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المواد الخام[3].

كما عملت المؤسسات الكورية على إصلاح نظام السوق ومراجعة السياسات القائمة اتجاه شركات (الشيبول) وإصلاح النظم المرتبطة بها للحد من تراجعها والعمل بمقتضى آليات السوق.

1- *Pang, eul soo, "the financial cris of 1997 and 1998, and the end of the Asian contemporany", south east Asia, no 3, 3/12/2000, p 571-572.*

2- *Beelski Albert, "state reform and democracy in south Korea" Asian affairs, no1, 1997, P10.*

3- *Lauri Dsen, Developmental State in East Asia, Organization Transformation, Explanation East Asia, Seminar in Roskilde University, 2009, p 2.*

سعت إدارة (رو) أن تجعل كوريا في المدى المتوسط مركز أعمال شمال شرقي آسيا من خلال استغلال الموقع الجغرافي ومواردها البشرية والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات من خلال توسيع القدرات الكورية في التسهيلات اللوجستية الأساسية، وإنشاء مناطق تجارة حرة، ودعم أنشطة للبحث والتطوير[1].

ولقد شرعت الحكومة الكورية في سن وإتباع قانون خاص لتسهيل مزيد من توازن التنمية القومية الذي أنشأ صندوق خاص لهذا الغرض مما أدى إلى تطوير صناعات إستراتيجية وذلك في مواقع إقليمية، إضافة إلى إنشاء نظام إقليمي للابتكار.

كما سعت إلى إصلاح النظام الإداري الحالي من خلال تحقيق اللامركزية وإصلاح النظام الضريبي وتحقيق الحكومة الإلكترونية.

لقد أدت سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي ومن قبلها سياسات الدولة التنموية درجة عالية من التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[2].

يقول (Donald Macdonald) أنه في كوريا ومع إتباع النظام لسياسة التحرير الاقتصادي قد أوجد نوعا من عدم الاتساق بين التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام مما استدعى إجراء تغييرات في خصائص النظام السياسي ليتلاءم ويتكيف مع هذه التغييرات الجديدة حيث ظهر جليا منذ نهاية الثمانينيات أن التنمية والتقدم الصناعي لا يمكن أن يسير بنفس معدات النمو والأداء الاقتصادي الذي سارت عليه في السبعينات من حيث السيطرة المرتكزة المحتكمة للنظام أو من حيث الندرة على ضبط وتنظيم المطالب المختلفة للجماعات بحيث يتم استبعاد المطالب التي يعتقد النظام أنه غير قادر على مواجهتها[3].

---

1 – هدى ميتكيس، **المرجع السابق**، ص 49.

2-*Kin hgun-OK, Development Cause of Korea technology, Seoul: Asia Pactific foundation 1997, p 146.*

3-*Macdonald Donald stone, the Korean Contemporary Politic and society, san Francisco: West view press, 1999. P 126.*

لقد حولت النهضة الاقتصادية السريعة التي عرفتها كوريا الجنوبية إلى جعل النموذج الكوري في التنمية نشاط يسعى للاقتداء به ليس في آسيا فقط بل كأبرز النماذج العالمية التي أبانت أهمية دور الدولة الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة ويمكن ملاحظة هذا من خلال بعض المؤشرات منها، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الكوري (GDP) من 3810 ملاين دولار 1960م إلى 2364000 مليون دولار 1990م.... [1] .

المبحث الرابع: الحكومة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

في عام 1961م أطاح الجنرال **(بارك)** برئيس الدولة المنتخب **(يون بو صن)** أراد الجنرال **(بارك)** بدافع حبه للوطن تحويل كوريا الجنوبية من بلد زراعي متخلف إلى دولة صناعية حديثة، التي توفر العيش الكريم لمواطنيها، بينما تكون قادرة في نفس الوقت على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي.

وقد استفادت حكومة (بارك) من قرار إدارة **(Syngman Rhee)** باستخدام المساعدات الخارجية، وخاصة من الولايات المتحة في فترة الخمسينات 1950م لإقامة البنية التحتية والتي تضمنت شبكة من المدارس الأساسية والثانوية وبعض المراكز المهنية وكذلك الطرق وشبكة الاتصالات الحديثة، وكانت النتيجة أنه بحلول عام 1961م أصبح لدى كوريا الجنوبية قوة عاملة شابة حسنة التعليم، وهي التي وفرت للرئيس **(بارك)** قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي وأصبح على الحكومة أن تبذل المزيد من الجهد لتحقيق التماسك في البنية الاقتصادية وزيادة درجة المنافسة في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية القائمة على مبادئ السوق[2].

1- طه عبد العليم، **نموذج التنمية الكوري:** نظرة عامة، من كتاب محمد السي سليم، النموذج الكوري للتنمية، القاهر: مركز الدراسات الآسيوية، 1996، ص9 - 10.

2-*Lee Man-woo, "Evaluation of the Economcs policy of participatory Government" Korea focus, no 3, March-April 2004. P 124-125.*

قررت إدارة الرئيس (بارك) بأن الحكومة المركزية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية لأنه لا توجد أي مؤسسة كورية جنوبية أخرى لديها القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغير القوي في مدة قصيرة، وشمل النظام الاقتصادي الناشئ عناصر كل من رأسمالية الدولة والاقتصاد الحر (Gree entreprise and state capitalism)، وتهيمن على الاقتصاد مجموعة من التكتلات الخاصة الكبيرة والتي تسمى (الشيبول)، والعاملة في مجالات صناعة الحديد والفولاذ والاتصالات، الأسمدة، المواد الكيمياوية، وصناعات ثقيلة أخرى ووجهت الحكومة الصناعات في القطاع الخاص من خلال تحقيق أهداف الإنتاج والتصدير المتتالية واستخدام الرقابة على الائتمان، واستخدام وسائل غير رسمية في الضغط والإقناع والسياسات النقدية والمالية[1] .

كانت الحكومة تأمل أن تشتغل كل ما هو متوفر من التكنولوجيا لتصبح قادرة على المنافسة في المجالات التي حققت الدول الصناعية فيها نجاحا، وافترضت الحكومة أن القوة العاملة الحسنة التعليم والمحفزة جدا يمكن أن تنتج سلعا رخيصة وذات جودة عالية، والتي يمكن أن تجد أسواقا جاهزة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بقية دول العالم الصناعي، بينما تستخدم الأرباح التي تتولد من بيع الصادرات لتوسيع الاستثمار. وتوفير وظائف جديدة، وفي النهاية سداد القروض.

في عام 1961م امتدت سيطرة حكومة **(بارك)** على الأعمال من خلال تأميم البنوك ودمج الحركات التعاونية الزراعية بالبنك الزراعي، وبعد بسط سيطرة الحكومة المباشرة على كل مؤسسات الائتمان، امتدت كذلك سيطرت **(بارك)** على مجتمعات الأعمال، فمنذ الأيام الأولى قام حلف غير معلن بين العسكريين ورجال الأعمال، فقد قربهم **(بارك)** منه منذ اليوم الأولى، ويكون للاقتصاد الأولوية على السياسة في حياتهم اليومية، ويكون تفعيل الديمقراطية غير ذي معنى، واهتم بالصناعات قائمة وكانت بعض منها من بقايا صناعة (التجمع) التي

1-*Lee man-woo, op.cit. p 126.*

أنشأتها العائلات اليابانية أثناء الاحتلال، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان اضطرت هذه الشركات إلى بيع أصولها إلى الكوريين، وبعض المؤسسات الشهيرة الآن مثل **(سامسونغ)** كانت مصانع تجميع **(لسانيو)**، وكذلك الأمر بالنسبة لـ (LG) التي كانت تسمى سابقا **(جولد ستار)** [1].

لكن الزعماء العسكريين كانوا لا يتمتعون إلا بالقليل من الخبرات السياسية والإدارية، كما كانوا يفتقرون إلى برنامج تطويري للبلاد، بحيث اتجهوا فيما بعد إلى كبار الاقتصاديين والمخططين للمساعدة، وتم تأسيس مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board) في عام 1961م، ووضع برنامج للتصنيع السريع اعتمادا على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات[2].

وشجعت سياسات **(بارك)** رواد الأعمال في القطاع الخاص، الذي أعطوا حوافز قوية للتصدير، ومن ضمنها المعاملة التفصيلية في الحصول على القروض المصرفية المنخفضة الفائدة، وامتيازات في الاستيراد، والسماح بالاقتراض من المصادر الأجنبية، وإعفاءات ضريبية وإعانات مالية، وقد تطورت بعض منشآت الأعمال وأصبحت تعرف فيما بعد بال (الشيبول)، وأصبح مجلس التخطيط الاقتصادي المركز العصبي لخطة (بارك) لتشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية، وكان يترأس الهيئة نائب رئيس الوزراء، مجهزا بطاقم من الموظفين المعروفين بقدرتهم العالية وخلفيتهم التعليمية في الأعمال والاقتصاد، وفي بداية الستينات 1960م خصصت الهيئة الموارد، ووجهت تدفق الائتمان، وصاغت كل خطط

1-*Korea National statistical. Annual Report on the Economically Active Population. 1963-2002, South korea : 2002, p 126.*

2 – روبرت جران، **ترويض النمور الآسيوية، نهاية المعجزة الآسيوية**. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 16.

كوريا الجنوبية الاقتصادية، وفي أواخر الثمانينات 1980م، أعيدت سلطة تخصيص المصادر والائتمان إلى الوزارات ذات العلاقة [1].

وفي عام 1990م اقتصرت مهام مجلس التخطيط الاقتصادي في المقام الأول على التخطيط، وغالبا ما كانت تنسق وتوجه الوظائف الاقتصادية للوزارات الأخرى، ومن ضمنها وزارة المالية، ومن الأطراف الحكومية ذات العلاقة بتوجيه الاقتصاد كان مكتب الرئيس – الذي كان ممثلا بالسكرتير الأعلى للشؤون الاقتصادية– وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة ووزارة العمل ومصرف كوريا – الذي كان تحت سيطرة وزارة المالية.

وقد تم تخفيض قيمة العملة بشكل كبير في عامي 1961م و 1994م، وتم تشجيع الادخار الخاص من خلال رفع أسعار الفائدة، وتم الاقتراض من الخارج، كما تم تشجيع الصادرات من خلال الإعانات المالية المباشرة، وأزيلت القيود عن الاستيراد وألغيت الضرائب عن الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة، التي كانت تستخدم لإنتاج سلع التصدير، فقد كانت الصناعات التصديرية –مثل المنسوجات والألبسة والمكائن والأجهزة الكهربائية– راكدة بسبب قلة المواد الأولية المستوردة، وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج فورية إيجابية[2].

تطلبت هذه البرامج التطويرية كميات هائلة من رأس المال، وبعد أن استقر مستوى المساعدات الأمريكية لكوريا اتجه نظام **(بارك)** إلى (الدبلوماسية المالية) مع البلدان الأخرى وكان لتطبيع العلاقات مع اليابان في عام 1965م آثر جيد في جلب أموال يابانية على شكل قروض ومساعدات اقتصادية، حيث تلقت كوريا في ذلك العام مساعدات بقيمة 800 مليون دولار، كما قام الرئيس **(بارك)** بزة رسمية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1964م وقدمت لكوريا مساعدات حكومية ومنحت القروض التجارية، وقد ساعد المستوى المتزايد

---

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 51–52.

2–*Chace Jin Lee,"south Korea in 1984, seeking peace and prosperity", Asian Survey no 1, 1985, p 27.*

للصادرات في رفع أهلية كوريا للاقتراض من السوق الدولية، ويعود الفضل في زيادة وثائر التصدير لكوريا الجنوبية إلى توفر العمالة المتعلمة، والسوق الخارجي، والظروف الدولية المواتية.[1]

كان هدف **(بارك)** الرئيسي –والذي كان ناجحا من بدايته– هو أن يؤسس اقتصاد صناعي متين معتمد على النفس، ومستقلا عن الموجات الهائلة من المساعدات الأمريكية التي أبقت كوريا الجنوبية هائمة على وجهها أثناء سنوات حكم Rhee، وكان تحديث الاقتصاد والمحافظة على نمو كلي مستديم من الأهداف الإضافية في السبعينات، وقد تضمنت السياسات الاقتصادية الهامة، تقوية الصناعات الرئيسية، زيادة التوظيف، وتطوير أنظمة أكثر فعالية للإدارة، ولأن كوريا الجنوبية كانت معتمدة على الواردات من المراد الأولية، مثل النفط، فكان هدف الحكومة الرئيسي أن يزيد مستوى الصادرات بشكل ملحوظ (لتغطية الواردات)، والذي يعني الضغط باتجاه جعل المنتجات الكورية ذات إنتاجية أعلى وقدرة أكبر على المنافسة الدولية.

وأكدت الخطط الاقتصادية الأولى على تطوير الزراعة والبنية التحتية، تبعها خطط وبرامج لتطوير الصناعات الخفيفة، والإلكترونيات، والصناعات الثقيلة والكيماوية، وقد أدى تنفيذ هذه الإستراتيجيات، إلى تصدير صناعات متطورة لقد جمعت الحكومة بين سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات مع سياسة التصدير الموجه. [2]

لقد اختار مخططو السياسة الاقتصادية مجموعة من الصناعات الإستراتيجية لدعم التصدير، ومن ضمنها الإلكترونيات، بناء السفن، وصناعة السيارات، وترعرعت الصناعات الجديدة من خلال جعل استيراد مثل هذه السلع صعبا للغاية، وعندما استطاعت الصناعة

1-*Chace jin lee, Op.cit, p 27-28.*

2-*http://www.aljazeera.net/nr/exeres/091bb808-85c7-43bf-bcd8-3ffe59364157.htm. visited on: April 7th 2013.*

الجديدة أن تقف على قدميها، عملت الحكومة على خلق ظروف جيدة للتصدير، فمنحت حوافز للصادرات تضمنت تخفيض ضرائب الدخل لشركات التصدير، إعفاءات جمركية على المواد الأولية المستوردة لإنتاج التصدير، وبدل استهلاك الآلات والمعدات[1].

بدأ برنامج التصدير الموجه في أواسط الستينات (1960م –mid)، وفي أواسط السبعينات (1970م –mid)، أصبح لدى كوريا الاقتصاد الأكثر إنتاجية في العالم، فقد كان معدل نمو الإنتاج الصناعي السنوي حوالي 25%، وكان هناك زيادة بحوالي خمسة أضعاف في الناتج القومي الإجمالي GNP من 1965م إلى 1978م، وزادت الصادرات في منتصف السبعينات (1970م –mid) بمعدل 45% سنوياً[2].

1_ السياسات الصناعية Industrial Policies:

القضية الرئيسية التي واجهت نظام **(بارك)** في أوائل الستينات كانت الفقر المدقع للشعب الكوري، والحاجة الماسة إلى السياسات الاقتصادية للتغلب على مشكلة الفقر في البلاد وكانت المشكلة الحاسمة هي كيفية توفير الأموال اللازمة لتبني سياسة التنمية الصناعية المطلوبة، كان للادخار المحلي منخفض جدا، وكان هناك رأس مالي محلي قليل، هذه العقبة تغلبت عليها كوريا من خلال الحصول على القروض الخارجية وعمل أسعار الفائدة المحلية الجذابة بحيث أغرت رأس المال المحلي بالدخول إلى الإنتاج، لقد بنت كوريا اقتصادها من خلال الديون الأجنبية والتي وصلت عام 1985م إلى 46.8 مليار دولار أمريكي، بحيث جعلها رابع أكبر دولة مدينة العالم[3].

أما استثمارات الشركات الأجنبية في كوريا فكانت في المقام الأول من أصل ياباني.

1- *Hirroshi kojima, sustainable development perspective, Manila: Asian development Bank, 1999, p 62-63.*

2- *Ibid, p 65-66.*

3- *http://www.bloomberg.com/news/2011-01-13/bank-of-korea-raises-interest-rate-after-government-vowod-to-damp-prices.html. visited on: March 8th 2013.*

من خلال جملته المشهورة " بالنسبة لأناس بهذا القدر من الفقر كالكوريين وعلى حافة المجاعة..." [1] .

لقد أدارت حكومة كوريا سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية، وعبأت الحكومة الرأس مال المحلي من خلال تشجيع الادخار، وتقرير أنواع الصناعات التي يمكن أن تنشأ بهذه الأموال وفحص إمكانية المنتجات للتصدير بهذا المعنى، فإن توجيه الحكومة لدفة التنمية الاقتصادية لعب دورا حاسما في إنجاح التجربة الكورية.

وكانت الحكومة تعمل على إعادة هيكلة الصناعة، لتحفيز المنافسة أحيانا، أو لتقيدها أحيانا أخرى وعلى آثر النجاح النسبي لسياسة الدولة التنموية في سنوات السبعينات قامت الدولة بتغيير سياستها، إذ كان من شأن النمو الاقتصادي الذي دفعته الدولة أن أدى إلى ظهور بعض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أن ارتفاع أسعار البترول وما تبعه من انكماش اقتصادي، ومشاكل في ميزان المدفوعات، دفع الدولة إلى التخفيف من الإجراءات التدخلية، مثل الدعم الخاص والتخفيض الضريبي الذي استفاد منه القطاع الخاص، وقامت الدولة بتنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي، ففي عان 1985م اتخذت الحكومة الخطوات التالية:

- قامت الدولة بتخفيض نفقاتها وألغت بعض الاستثمارات.
- حثت الدولة المؤسسات على تخفيض طاقاتها الإنتاجية والتخصص الإنتاجي.
- قلصت من تمويل الصادرات.
- تقليص القروض لقطاع الصناعات الثقيلة والكيماوية[2] .

1- *http://www.bloomberg.com/news/2011-01-13/bank-of-korea-raises-interest-rate-after-government-vowod-to-damp-prices.html. visited on: April 9th 2013.*

2- *south korea raises key interst rate 31/1/2011, at: http://www.channelnewsasia.com/stories/afp_asiapacific_business/view/1104402/1.html visited on: April 29th 2013*

2_ الخطط الاقتصادية:

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية عام 1962م، بعد مرور عام واحد فقط على تولي الجنرال **(بارك)** مقاليد السلطة من خلال انقلاب عسكري، وقررت السلطة العسكرية الحاكمة آنذاك أن يكون للدولة دورا نشيطا في عملية التنمية وفي هذه الفترة كانت التنمية هي الشغل الشاغل للمواطنين على أثر المعاناة من الجوع والحرمان بسبب الحرب الكورية، كما اعتبرت التنمية بمثابة الدرع الواقي من الخطر القائم في الشمال، ولذا لم تمض إلا فترة وجيزة على الانقلاب، حتى تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية أبرزها كان مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board) الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني، كما تم تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا في الحياة الاقتصادية[1].

قامت حكومة **(بارك)** بتأميم كل البنوك التجارية في نهاية عام 1962م، وبهذا استطاعت الدولة تخصيص وتوجيه الموارد المالية إلى المنشآت الصناعية التحويلية بصورة مباشرة كذلك تم إنشاء بنوك متخصصة لغرض التمويل الانتقائي لبعض المنشآت والمؤسسات الصناعية[2] .

وكانت البرامج الاقتصادية مرتكزة على سلسلة متتالية من خطط التنمية الخماسية التي بدأت عام 1962م، ويمكن إيجازها كما يلي:

2_1_ خطة التنمية الاقتصادية الأولى (1962 – 1966م): شملت الخطوات الأولية نحو بناء هيكل صناعي مكتف ذاتيا، الذي لا يكون موجها للاستهلاك، لقد تم التأكيد

1-*chace jin lee, Op.cit, p 27-28.*

2-*Ibid, p 29.*

على إقامة بعض الصناعات الضرورية مثل كهربة البلاد، صناعة الأسمدة، وتكرير النفط، وصناعة الألياف وإنتاج الإسمنت.[1]

2_2_ خطة التنمية الاقتصادية الثانية (1967 – 1971م): أكدت على تحديث الهيكل الصناعي وتبني صناعات إحلال الواردات بسرعة، ومن ضمن ذلك صناعة الفولاذ، والمكائن والصناعات الكيماوية.

2_3_ خطة التنمية الاقتصادية الثالثة (1972 – 1981م): حققت تقدما سريعا في بناء تركيب التصدير الموجه (building an export-oriented) بتشجيع الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وقد منحت بعض الصناعات عناية خاصة، مثل الحديد والفولاذ، وآليات النقل والإلكترونيات البيتية، بناء السفن، والصناعات البتروكيماوية، وطلب أصحاب الصناعات الثقيلة والصناعة الكيماوية، إمداد الصناعات الجديدة بالمواد الأولية والسلع الإنتاجية وتخفيض أو إلغاء الاعتماد حتى على رأس المال الأجنبي، وتم إقامة الصناعات المهمة في الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة، بعيدا عن الحدود مع كوريا الشمالية، وبذلك تم تشجيع التنمية الاقتصادية والتصنيع خارج منطقة الحكومة وتوفير فرص عمل جديدة لسكان المناطق الأقل تقدما[2] .

2_4_ خطة التنمية الاقتصادية الرابعة (1077 – 1981م): عززت تطوير تصاميم الصناعات لتكون قادرة على المنافسة بشكل فعال في أسواق التصدير الصناعية العالمية، هذه الصناعات الاستراتيجية الرئيسية شملت صناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة العمالة الماهرة بناء المكائن وصناعة الإلكترونيات، وبناء السفن كما شددت الخطة على الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، مثل الحديد والفولاذ والمعادن اللاحديدية، والصناعات البتروكيماوية.

1- *Chace jin lee, Op,cit, p 30.*

2-*Ibid, p 27- 28.*

وكان نتيجة ذلك أن الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية نمت بشكل مثير ووصلت إلى نسبة 51.8% من إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية في عام 1981م، وزادت صادراتها إلى 45.1% من الناتج الكلي في نفس العام، ويمكن أن تعزى هذه التطورات إلى الانعطاف الجيد في تصدير صناعات الحديد والفولاذ، وبناء السفن، والذي حدث هو أنه أصبح بالإمكان تصنيع المنتجات الرخيصة العالية الجودة في كوريا الجنوبية[1].

وقد تضاعفت الاستثمارات في توليد الطاقة الكهربائية وصناعة مكائن متكاملة، محركات الديزل، ومعدات البناء الثقيلة، وأظهرت الزيادة بشكل واضح أن الصناعات استفادت من برامج المساعدات المالية السخية للحكومة.

شهدت أواخر السبعينات كساد عالمي، بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وارتفاع معدلات التضخم.

وأصبح الهيكل الصناعي لكوريا الجنوبية غير متوازن بعض الشيء، وعانى الاقتصاد من التضخم الحاد بسبب الاستثمار المبالغ في الصناعة الثقيلة في وقت كان العديد من الزبائن المحتملين غير قادرين على أن يشتروا منتجات الصناعات الثقيلة[2] .

1 – بيونج ناك سونج، **صعود الاقتصاد الكوري**. ترجمة: عبد الله شحاته خطاب، مراجعة هدى ميتكيس، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص182– 184.

2 – بيونج ناك سونج، **المرجع السابق**، ص 182– 184.

2_5_ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخماسية (1982 – 1986م):

نقل التركيز بعيدا عن الصناعات الثقيلة والكيماوية، والتحول إلى صناعات التكنولوجيا الكثيفة (triesindus intensive technology)، مثل الآلات الدقيقة (machinery precision) الإلكترونيات (مثل أجهزة التلفاز، والفيديو، والراديوهات والمسجلات، والمنتجات ذات العلاقة بأشباه المواصلات، وتقنيات المعلومات، وتم التركيز على تكريس عناية أكثر لبناء منتجات ذات التقنية المتطورة (high–technology products) التي عليها طلب كبير في السوق العالمية[1] .

2_6_ الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السادسة (1987 – 1991م):

فقد واصلت التأكيد وبصورة كبيرة على أهداف الخطة السابقة، وقد عزمت الحكومة على تعجيل تحرير الاستيراد (import liberalization) وإزالة مختلف أنواع القيود والعوائق الجمركية على الاستيراد، سعت كوريا إلى تعجيل تطوير العلم والتكنولوجيا من خلال رفع نسبة الاستثمار في البحث والتطوير من 2.4% من الناتج القومي الإجمالي إلى أكثر من 3% بحلول عام 1991م[2] .

2_7_ هدف الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1992 – 1996م):

والتي صيغت عام 1989م، فكان تطوير حقول التقنية المتطورة، مثل الإلكترونيات الدقيقة (microelectronics)، مواد جديدة، مواد كيماوية (fine chemicals) الهندسة الحيوية (bioengineering)، البصريات (optics)، والفضاء (aerospace) [3].

---

1 – **المرجع نفسه**، ص 184.

2–*Chace jin lee ,op,cit, p 27–28.*

3 – بيونج ناك سونج، **المرجع السابق**، ص 185.

3_ دور الشركات:

خلال الفترة الاستعمارية اليابانية كان القليل جدا من الكوريين الذين امتلكوا أو أداروا شركات كبيرة، بعد مغادرة اليابانيين عام 1945م وانتهاء الحرب الكورية عام 1953م أصبحت المساعدات المالية الخارجية أكثر المصادر أهمية لإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الكوري الجنوبي، وقد ترك اليابانيين بعض المنشآت الصناعية في كوريا بعد انسحابهم منها، وقامت الحكومة ببيع أصول بعض هذه الشركات إلى رجال الأعمال الكوريين، وقد كان البعض منها عبارة عن شركات تجميعية والتي نما وتطور عددا منها وأصبحت تعرف في سنوات التسعينات 1990م بالتكتلات الصناعية (الشيبول) كان لهذه الشركات، بالإضافة إلى بعض الشركات الأخرى التي شكلت في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ارتباطات وثيقة بنظام (Rhee Syngman) أول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية، كما تساهل الرئيس (Rhee) مع بعض رجال الأعمال والشركات بالعقود الحكومة مقابل دعمهم المالي لمساعيه السياسية، وقد دام حكمه 12 عاماً 1948 – 1960م عندما اضطر للاستقالة في عام 1960م تحت الضغط الشعبي، بسبب التلاعب في الانتخابات التي جرت في نفس العام، وتم انتخاب **(يون بو سيون)** الذي دام حكمه عاما واحدا فقط عندما استولى الجيش على السلطة بزعامة الجنرال **(بارك)** والذي يعود له الفضل في نجاح برامج التنمية الصناعية في كوريا[1] .

4_ تكوين التكتلات الصناعية الـ (الشيبول Chaebol):

لم تبدأ برامج كوريا الجنوبية الصناعية الرئيسية حتى سيطر الجيش على الحكومة في 1961م، وأعلن الزعماء العسكريون بأنهم سيستأصلون الفساد الذي أصاب إدارة (Rhee) ويقضوا على الظلم في المجتمع، وقد اعتقل بعض الصناعيين البارزين واتهموا بالفساد، لكن

1-*David C-Cole, Korean Development the Intel Replay of politics and economics, London: 1972. P 155-156.*

الحكومة الجديدة أدركت بأنها تحتاج إلى مساعدة هؤلاء الرجال – أصحاب الأعمال – إذا أريد لخطط الحكومة الطموحة لتحديث الاقتصاد أن تتحقق، وتم التوصل إلى تسوية مرضية، بحيث أن العديد من أصحاب الشركات المتهمين دفعوا غرامات للحومة، مقابل تعهدهم بإعادة ممارستهم للأنشطة الصناعية، وبالتالي، كان هناك تعاون متزايد بين أصحاب الشركات والحكومة لتحديث الاقتصاد[1].

وفي مطلع الستينات عملت الحكومة الكورية على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى الّـ (الشيبول)، وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر (الشيبول) "مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعات معينة، بحيث تحتكر تلك الصناعة.

وقام **(بـارك)** بتأميم كل البنوك وبدأ بتطوير التكتلات القائمة (الشيبول) آنذاك، وبامتلاكه السيطرة الكاملة على البنوك، مما أتاح له تقرير من يحصل على القروض ولأي شيء تستخدم هذه القروض، وكان **(بارك)** يقوم بتوجيه (الشيبول) في اختيار صناعاتهم، وفي بعض الأحيان كان يأمر الـ (الشيبول) أيضا أن يقوموا بصناعة معينة، مثال على ما حدث مع شركة (دايوو) حين طلب شراء مصنع هونداي للحديد والصلب وبذلك فرض الرئيس **(بارك)** سيطرته بالكامل على الصناعات، وأخذ يحدد أية صناعة يجب أن تعمل في كوريا، ومن هي الشركة التي يجب أن تقوم بها، مثال على ذلك، شراء شركة (دايوو) لشركة بناء السفن (Hankuk)، بناءً على رغبة الرئيس **(بـارك)**، الذي حفزهم على دخول هذه الصناعة [2].

كما أملى الرئيس **(بـارك)** على الشركة هيونداي بأن تكون الشركة الأولى لصناعة السفن في كوريا رغم عدم توفر الخبرات الكافية لديها في هذه الصناعة.

---

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 52.

2 – **المرجع نفسه**، ص 53.

وبمتابعة تعليمات وأوامر **(بارك)** كان باستطاعة الشركات الحصول على القروض الرخيصة والنظام الضريبي المناسب والعديد من الفوائد الأخرى، مثال على ذلك: الشركات الأكثر أهمية أصبح بإمكانها إبداء رأيها في الاجتماعات الشهرية مع الرئيس **(بارك)** في هذه الاجتماعات أصبح الرئيس **(بارك)**، والوزراء، والسياسيين الكبار ومالكي الشركات الكبيرة (الشيبول)، هم الذين يقررون كيف يجب أن تكون سلع التصدير الأساسية، وأسواق التصدير الخارجية وكان من أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت هذه الشركات تطيع الرئيس **(بارك)** هو قانون التصرف بالثروة المجموعة بطرق غير مشروعة الصادر عام 1961م، فباستعمال هذا القانون سجن **(بارك)** العديد من رجال الأعمال البارزين في ذلك الوقت، وقام بعد ذلك بإعفائهم وإطلاق سراحهم شريطة أن يستثمروا كل أموالهم في تلك الصناعات التي تختارها لهم الحكومة.[1]

وقدمت الحكومة تسهيلات تمويلية عند معدلات فائدة منخفضة التكلفة، وتطلب من (الشيبول) إتباع الاستراتيجيات القومية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير، وبذلك أوجدت الحكومة حافزا هيكليا لشركات الـ (الشيبول) في الاعتماد على البنوك الحكومية في توفير التمويل اللازم.

ومن جانب آخر تقوم الـ (الشيبول) بخدمة الأهداف القومية للدولة، وتقدم خدمات اجتماعية من خلال توفير فرص العمل، وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال (الإسكان والرعاية الصحية والتقاعد وتكاليف تعليم أبنائهم)، فعلى سبيل المثال نجد أن العامل في مجموعة (هيونداي) يحظى بامتلاك سيارة (هيونداي)، ويتمتع بالسكن الذي توفر له، كما يحصل على احتياجاته الاستهلاكية بالتقسيط والدعم من المجموعة، وتدير مجموعة

1 – ليستربيرسون، **ماذا يجري في العالم الغني والفقير، شركاء في التنمية**. ترجمة إبراهيم نافع، مصدر، دار المعارف مكتبة التنمية والتخطيط، 1971، ص 36.

(هيونداي) العديد من المستشفيات والمدارس والمطاعم التابعة لها، ويستفيد من خدماتها العاملون فيها بشكل خاص[1] .

إن قيام مجموعات الـ (الشيبول) ساعد في إيجاد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المحلين تمت على أيديهم النهضة الصناعية الكورية.

كانت التكتلات قادرة على النمو بسبب عاملين – القروض الخارجية والمعاملة الخاصة، كما أن التكنولوجيا الأجنبية أيضا كانت ضرورية لنمو الـ (الشيبول) خلال الثمانينات فتحت شعار "الرأسمالية الموجهة" اختارت الحكومة بعض الشركات لمباشرة المشاريع وتمويلها من القروض الخارجية، وضمنت الحكومة هذه الشركات أمام الدائنين الأجانب في حال عدم قدرتها على تسديد الديون، كما تم توفير قروض إضافية من البنوك المحلية،وفي أواخر الثمانينات سيطرت الـ (الشيبول) على قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية والصناعات الثقيلة والإلكترونيات.

وسيطرت الـ (الشيبول) على اقتصاد كوريا الجنوبية في أواخر الثمانينات وفي أغلب الأحيان شملت الأعمال في الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، بالإضافة إلى التجارة والتأمين والعقارات.

وساهمت الـ (الشيبول) في التوسع الناجح للقدرات التصديرية لكوريا الجنوبية ففي عام 1987م كان عائد أكبر تكتلات (الشيبول) حوالي 80.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلثي الناتج القومي الإجمالي (GNP) لكوريا في ذلك العام، وفي نفس العام حققت مجموعة سامسونغ عائدات بقيمة 24 مليار دولار أمريكي (هيونداي) 22.7 مليار دولار أمريكي (دايو) 16 ليار دولار أمريكي و (جولد ستار) 18 مليار دولار أمريكي، وكانت عائدات شركة (صنك يونغ Sunkyong) – 7.3 مليار دولار أمريكي في عام 1987م[2] .

---

1 – سعيد رشيد عبد النبي: **المرجع السابق**، ص 55.

2–*jung chung yung, Op–Cit, p92.*

وتمثل عشر تكتلات (الشيبول) 30% من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية وتقريبا 66% من قيمة إجمالي الصادرات الكورية الجنوبية في عام 1987م.

وبشكل عام فإن أجور العاملين في التكتلات الـ (الشيبول) أعلى من منافسيها كما أن ظروف العمل فيها أفضل من غيرها من الشركات الكورية الجنوبية [1].

وغالبا ما تقارن التكتلات الكورية (الشيبول) مع نظيراتها اليابانية (Keiretsu) لكن هناك بعض الاختلافات، ففي معظم الحالات فإن العائلة التي أسست العمل الرئيسي في (الشيبول) بقيت هي المسيطرة، بينما في اليابان فإن الـ (Keiretsu) مسيطر عليها من قبل إدارة الشركة، كما شكلت (الشيبول) شركات تابعة لها في أغلب الأحيان لإنتاج المكونات لصناعات التصدير، بينما الشركات اليابانية الكبيرة تتعاقد في غالب الأحيان مع المقاولين المحليين لتزويدها بالأجزاء والمكونات اللازمة للصناعة من خلال عقود التوريد من الباطن[2].

إن النمو الهائل الذي حققته الـ (الشيبول) في أوائل الستينيات، كان مرتبطا بشكل وثيق بتوسع الصادرات الكورية الجنوبية وكان النمو محصلة للتنوع في إنتاج السلع.

وكان الإبداع والرغبة في التطوير خطوة جديدة للمنتجات هما العامل الحاسم لدى (الشيبول) ففي الخمسينات وأوائل الستينيات، ركزت الـ (الشيبول) على إنتاج الباروكات والمنسوجات والألبسة، وبمنتصف السبعينات والثمانينات، أصبحت الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية، والصناعات الكيماوية هي السائدة فيها، كما أن نموا حقيقيا حدث في صناعات الإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة وكان للتكتلات (الشيبول) أيضا الفضل في تحويل العجز التجاري في عام 1985م إلى فائض تجاري عام 1986م، حيث سجلت كوريا

1- *jung chung yung, op-cit, p92.*

2- *Han sung-Joo, changing values in Asia-their impact on govern menance and development, Singapore: institute of south east Asia studies, 2004. P 35.*

في هذا العام فائضا في الميزان التجاري مقداره 4.2 مليار دولار، وبحلول عام 1988م كان الفائض في الميزان قد وصل 11.4 مليار دولار أمريكي[1] .

واصلت الـ (الشيبول) نموها المتعاظم في أسواق التصدير في الثمانينيات، وبحلول عام 1990م بدأت الـ (الشيبول) بالإنتاج أيضا للسوق المحلية الآخذة بالنمو، وفي نهاية عقد الثمانينات كانت الـ (الشيبول) قد أصبحت مستقلة وآمنة ماليا وبذلك تقلصت بشكل أكبر الحاجة لمساعدة ودعم الحكومة.

السبب الأخير لنجاح (الشيبول) كان وصولهم إلى التكنولوجيا الأجنبية، فبدلا من أن تبدأ الشركات الكورية في أعمال البحث والتطوير التكنولوجي، اختصرت الوقت من خلال شرائها براءات الاختراع والتكنولوجيا الأجنبية، بحيث أصبحت تنتج نفس السلع التي كانت تنتج في الدول الأخرى، لكن بتكاليف كانت الـ (الشيبول) كيانات مستقلة قوية تعمل في الاقتصاد والسياسة، لكن أحيانا كانوا يتعاونون مع الحكومة في مجالات التخطيط والإبداع عملت الحكومة بجد لتشجيع المنافسة فيما بين الـ (الشيبول) في بعض المناطق لتجنب الاحتكارات الشاملة[2].

امتد دور الشركات الكبرى إلى الميدان السياسي ففي عام 1988م انتخب أحد أعضاء عائلة (الشيبول) (**Chong Mong-Jun**)، رئيس الصناعات هيونداي الثقيلة ليكون عضوا في الجمعية الوطنية، كما أن كبار رجال الأعمال الآخرين انتخبوا ليكونوا أعضاء في الجمعيةالوطنية من خلال نظام التمثيل النسبي وتصنيف مجموعات الـ (الشيبول) الكورية (هيونداي، دايوو، جولد ستار) اليوم ضمن قائمة أكبر 100 شركة صناعية في العالم، حيث يبلغ عدد الشركات التابعة لأكبر خمس مجموعات الـ (الشيبول) نحو 210 شركات، ونظرا

1 – سمير زهير الصوص، **مصطلحات الاقتصاد والمال والأعمال**. قلقيلية، فلسطين، 2008، ص 115.

2 –صادق رياض، طارق نوير، وآخرون، **النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته**. من كتاب: فادية عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008، ص 68.

لما تتمتع به الـ (الشيبول) من هياكل صناعية كبيرة ومتنوعة في المجالات الصناعية، إلى جانب سهولة الحصول على المزايا الائتمانية، فإن الصناعة الكورية تستحوذ على حصة كبيرة من السوق العالمية، وتستطيع بجدارة أن تعوض الخسارة في أي شركة فرعية من خلال أرباح الشركات الفرعية الأخرى[1] .

من التنوع إلى التركيز والتخصيص: كان التعليم الذاتي (Self-Learning) سواء في مرحلة الاستيعاب التكنولوجي أو في مرحلة التطور البسيطة المتصاعدة، هو الطاقة الحقيقية المستخدمة في إنجاز التغيير التكنولوجي وإن هذا التعلم تتباين أشكاله ووسائله وسرعاته طبقا للمناخ التكنولوجي العام بالنسبة للصناعة وبالنسبة للمجتمع ككل[2].

فمن خلال التعاون بين الشركات المحلية العاملة في الصناعات الإلكترونية مع الشركات العالمية المتعددة الجنسية اقتصر دور الشركات المحلية في البداية على مجرد التركيب (أو التجميع) وتقييم الجودة.

وذلك في أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات من القرن الماضي، بعد ذلك تطور ذلك إلى تصنيع المنتج الأصلي (OEM) أي (Orginal Equipment Manufacturing) بما يتضمنه ذلك من مواءمة في العملية الإنتاجية ثم تقدم المنتج المحلي أكثر من خلال الاتجاه إلى عمل التصميم والتصنيع (ODM) بما يتضمنه ذلك من تعلم ذاتي في إدخال تحسينات على العملية الإنتاجية في تصنيع نماذج للمنتج، إنها خطوات أدت إلى إجراءات بحوث تطبيقية تطويرية على كل شكل من العملية الإنتاجية والمنتج، بحيث أصبحت الشركات المحلية في النهاية قادرة على ممارسة أنشطة البحث والتطوير على كل من العملية الإنتاجية والمنتج، مما أهلها في نهاية تسعينات القرن العشرين من بلوغ مرحلة تصنيع المنتج الخاص

---

1 – كمال المنوفي، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص53.

2 – الأمم المتحدة، **دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نيويورك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا والباسفيك**، 2007م، ص 5.

(OBM) أي (Own-brand Manufacture) وكان الانتقال التدريجي من (OEM) إلى (ODM) ثم إلى (OBM) على الدوام ناتجا عن عمليات تعلم مكثف ومسببا بالتدريج في زيادة في حجم الصادرات الكورية[1] .

وقد اتجهت بعض مجموعات الـ (الشيبول) الكورية من التنوع إلى التركيز والتخصص في المنتجات التي تحقق فيها ميزة نسبية، إضافة إلى تحالفات واندماجات ساعدتها على الاحتفاظ بموقع تنافسي لا يبارى، فقد وافقت شركة (دايو موتورز) على التنازل عن شركات الإلكترونيات التي تملكها إلى شركة (سامسونغ) مقابل تنازل (سامسونغ) على ملكية شركة السيارات، ويعني ذلك أن (سامسونغ) ستسيطر على سوق الإلكترونيات في كوريا بما يصل إلى 60% من الإنتاج الكوري، بينما ستكون (دايو) هي صانع السيارات الثاني في كوريا بعد (هيونداي) [2].

كما قامت الحكومة بدور الوسيط في الاندماج الذي حصل بين شركات مجموعة (هيونداي) لإنتاج رقائق الحاسوب ومجموعة (LG- سابقا جولد ستار) والذي أدى إلى احتلال الكيان الجديد المركز الثاني عالميا في إنتاج الرقائق.

على أي حال، فمن نتائج النموذج الصناعي في كوريا الجنوبية أن تحققت قفزات اقتصادية ناجحة، من أبرز شواهدها كان ارتفاع معدل دخل الفرد (الذي لم يتجاوز 87 دولارًا في عام 1962م) ليصل إلى 14162 دولار في عام 2004م، أي بزيادة (في القيمة الاسمية) تتجاوز 162 ضعفاً خلال فترة تزيد قليلا عن أربعة عقود (42 عام) [3].

لقد أدرك (بارك) أنه لن يستطيع الاعتماد طويلا على سياسة التجمع التقليدية، فهي لن تنتج إلا نسخا غير متطورة من المنتجات اليابانية، لذا غير اتجاهه وبدأ في خلق مناخ يمكن هذه المؤسسات من أن تبتكر وأن تخلق أساليب ومنتجات جديدة قادرة على منافسة اليابان عالميا.

1 – الأمم المتحدة، **المرجع نفسه**، ص 6.

2 – كمال المنوفي، **المرجع السابق**، ص 53.

3-*http://www.posco.com/homepago/docs company/posco/s91a1010010m.hsp.visitedon: may 8th 2013.*

دور منشآت القطاع العام: Role of Public Entreprises

إن سياسات التنمية أثناء الستينيات التي قادتها الحكومة كانت ضرورية، لأن رواد الأعمال من القطاع الخاص كان ينقصهم التجربة والمال الضروري للقيام بالمشاريع الصناعية الهامة، والتي كانت ضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة تأسيس شركات عامة لتطوير وإدارة هذه الصناعات الإستراتيجية باعتبارها الطريق الأسرع والأكفأ لتعزيز النمو في صناعات رئيسية متنوعة[1] .

وخلال عقد الستينيات تركزت المنشآت العامة (public Entrprises) في مجالات الطاقة الكهربائية، الأعمال المصرفية، الاتصالات، والصناعة التحويلية، في عام 1990 كانت هذه المشاريع، في العديد من الحالات ذات كفاءة إنتاجية عالية، أنتجت السلع الأساسية والخدمات بكلفة منخفضة واستخدمت الأرباح التي ولدتها هذه المشاريع لعمل استثمارات رأسمالية جديدة، أو لتوفير الأموال للاستخدام العام في المجالات الأخرى، وفي سنوات الثمانينات كان الحكومة وبشكل بطيء بخصخصة (privatizing) عدد من هذه الشركات من خلال بيع الأسهم لكن الحكومة بقيت المالك الرئيس للأسهم (Principal tockholders) في كل شركة ومن أهم الأعمال التي قامت بها الحكومة في الثمانينات، هي المغامرة بالاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والغالية[2] .

في عام 1985م كان قطاع المشاريع العامة يتكون من 90 مشروعا، يوظف أكثر من 350.000 عامل، أو 2.7% من مجموع العاملين في القطاعات غير الزراعية، كان هناك أربعة أنواع من المشاريع: الوطنية، مشاريع حكومية (يعمل بها وتدار من قبل موظفين مسئولين حكوميين)، مشاريع استثمارية حكومية (على الأقل 50% ملكية حكومية) مشاريع تابعة للحكومة (تملك أكثر من نصف الأسهم)، وتمول من قبل الحكومة بشكل غير مباشر،

1 – الأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص7.

2 – الأمم المتحدة، **المرجع السابق**، ص 8.

ومشاريع أخرى مدعومة من الحكومة، مثل شركة الطاقة الكهربائية الكورية (OKEPC)، وشركة "يوهانغ" للحديد والفولاذ (POSCO) [1].

وفي أواخر الثمانينات، كانت 30% من عائدات المشاريع العامة قد تحققت في قطاعه الصناعات التحويلية، و 67% في قطاعات الخدمات، 3% في الزراعية[2].

الدور المحوري للدولة Pivotal Role Of Government:

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية الاقتصادية عام 1962م وقد لعبت العوامل الخارجية والداخلية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية فقد ساعدت ظروف الحرب الباردة ورغبة الولايات المتحدة وحلفائها تحويل كوريا إلى دولة صناعية حديثة مقابل كوريا الشمالية والصين، فقدمت لها كل أشكال الدعم والمساندة، كما لعبت الدولة دورا مهما في قيادة الاقتصاد الكوري، فحضنته كما تحضن الأم ولدها وبقيت ترعاه وتسهر عليه حتى كبر وبلغ مرحلة النضوج والاعتماد الكامل على الذات[3] .

لقد سعت الدولة إلى السيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها، وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بغرض دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة من خلال التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته، ومن خلال تقييد المنافسة أو منعها، كلما وجدت مصلحة في ذلك لتسريع وتيرة الإنتاج أو تنمية الصادرات، كما لم تألوا جهدا في تقديم كل العون والمساعدة وتقديم كل التسهيلات للصناعات الرائدة، ومن جهة ثانية وفي

1 – **المرجع نفسه**، ص 9.

2 – **المرجع نفسه**، ص 10.

3–*http:// www.posco.com/homepago/docs/eng2/html/company/posco/s91a1010010m.jsp. visited on: jun 8th 2013.*

سعيها لدعم القطاع الخاص وتعظيم مساهمته في النمو الاقتصادي تصرفت الدولة ليس باعتبارها التابع للقطاع الخاص، بل باعتبارها السيد والخادم لهذا القطاع[1].

وقد تم ذلك من خلال التحكم في قوى السوق بطرق مختلفة كي تضمن الدولة أن السعي للمنشآت الاقتصادية لتحقيق مصلحتها الخاصة لا يتناقض مع المصلحة العامة، وبذلك حلت اليد المرئية للدولة محل اليد الخفية لقوى السوق[2] .

لقد بلغ تدخل الدولة في كوريا الجنوبية حد لم يسبق له مثيل في توجيه مسار التنمية الاقتصادية، مما جعل بعض الاقتصاديين يصفونه بأنه العامل الأكثر أهمية عن غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة، ويصفون التنمية التي تحققت في الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق[3] .

وفي عام 1979م اغتيل الرئيس **(بارك)**على يد أحد المقربين له وهو رئيس جهاز المخابرات الكورية وخلال انقلاب عسكري عنيف، لقد أفنى الرئيس **(بارك)** حياته في سبيل تحقيق حلمه وهو جعل كوريا دولة صناعية متقدمة تعتمد على نفسها، وبذلك انطوت صفحة خالدة من صفحات تاريخ كوريا الحديث.

وقد أثنى عليه الرئيس **(كيم داي جونج)** بعبارات إيجابية مشيدا بدوره في تحويل كوريا من دولة متخلفة إلى قوة اقتصادية هائلة، حيث قال: " لولا الرئيس **(بارك)** لما كانت كوريا دولة صناعية ".[4]

1- *Samul kim, korea, cambridge university press, 2000, p 28.*

2-*Samul kim, op.cit, p 29.*

3-*Ibid, p 30.*

4 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 49 – 50.

المبحث الخامس: العوامل الداخلية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

العوامل الداخلية:

لا تكفي العوامل الدولية وحدها لتفسير وتيرة النمو السريع الذي عرفه الاقتصاد الكوري وإنما يكتمل هذا التفسير بإضافة العوامل المحلية، ويمكن الجزم أن التجربة الكورية ما كان يقدر لها أن تقوم بدون الدور الخاص والمركزي الذي لعبته الدولة في عملية التنمية الاقتصادية.

لقد كان للدولة دورا محوريا في دفع عملية النمو الاقتصادي، والذي تمثل في تشجيع إحلال الواردات وتشجيع الصادرات الصناعية، وتشجيع الصناعات الثقيلة والكيماوية، وتحرير الاقتصاد الكوري[1].

1_ الدور المحوري للدولة في عملية التنمية الاقتصادية:

في عام 1961م أطاح الجنرال **(بارك)** برئيس الدولة المنتخب **(يون بو-صن Yun Po-sun)** أراد الجنرال **(بارك)** تحويل كوريا الجنوبية من بلد زراعي متخلف إلى دولة صناعية حديثة، التي توفر العيش الكريم لمواطنيها، بينما تكون قادرة في نفس الوقت على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي[2].

وقررت إدارة الرئيس **(بارك)** بأن الحكومة المركزية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية لأنه لا توجد أي مؤسسة كورية جنوبية أخرى لديها القدرة أو الموارد لقيادة مثل هذا التغيير القوي في مدة قصيرة، كما كان يأمل الرئيس **(بارك)** كما اعتبرت التنمية بمثابة الذراع الواقي من الخطر القائم في الشمال، ولذا لم تمضي إلا فترة وجيزة على الانقلاب

---

1 – عمرو هشام ربيع، **المرجع السابق**، ص 30.

2 – *James Fowler, "the US and the south Korea Democratization" political science Quarterly, no2, 1999. P 285.*

بعدها تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية أبرزها كان مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board) الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني كما تم تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا في الحياة الاقتصادية[1].

وشمل النظام الاقتصادي الناشئ عناصر كل من الرأسمالية الدولة والاقتصاد الحر وتهيمن على الاقتصاد مجموعة من التكتلات (State Capitalism and Free Entreprises) الخاصة الكبيرة والتي تسمى (الشيبول)، والعاملة في مجالات صناعة الحديد والفولاذ الاتصالات والأسمدة، المواد الكيماوية، والصناعات الثقيلة الأخرى، ووجهت الحكومة الصناعات في القطاع الخاص من خلال تحقيق أهداف الإنتاج والتصدير المتتابعة واستخدام الرقابة على الائتمان واستخدام وسائل غير رسمية من الضغط والإقناع والسياسات النقدية والمالية[2].

لقد سعت الدولة إلى السيطرة على السوق وتوجيه بما يساعد على إنجاز الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها، وفي أقصر وقت ممكن، وقد تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بغرض دفع الاستثمار والصناعات والصادرات في المسارات المرغوبة من خلال التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته، ومن خلال تقييد المنافسة أو منعها، كلما وجدت مصلحة في ذلك التقييد لتسريع وثائر الإنتاج أو تنمية الصادرات.

1 – جابر عوض، **دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2009، ص 99-105.

2-*James Fowler, Op.cit, p 286.*

ومن جهة ثانية، وفي سعيها لدعم القطاع الخاص وتعظيم مساهمته في النمو الاقتصادي تصرفت الدولة ليس باعتبارها التابع للقطاع الخاص، بل باعتبارها السيد لهذا القطاع.

وقد تم ذلك من خلال التحكم في قوى السوق بطرق مختلفة كي تضمن الدولة أن سعي المنشآت الاقتصادية بتحقيق مصلحتها الخاصة لا يتناقض مع المصلحة العامة، وبذلك حلت (اليد المرئية) للدولة محل (اليد الخفية) لقوى السوق[1].

لقد بلغ تدخل الدولة في كوريا الجنوبية حدا لم يسبق له مثيل في توجيه مسار التنمية الاقتصادية، مما جعل بعض الاقتصاديين يصفونه بأنه العامل الأكثر أهمية عن غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة، ويصفون التنمية التي تحققت في الدولة بأنها كانت تنمي بقيادة الدولة لا بقيادة السوق[2].

2_ المشاركة الشعبية:

من العوامل التي ساهمت في النجاح الصناعي في كوريا أن الخطط الصناعية الحكومية تلقى مساندة من القطاع الخاص وتجاوبا من الشعب بمختلف فئاته، فقد ساعد تأسيس مجالس المشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية ولعب هذا المعهد دورا رائدا في تنظيم الملتقيات العامة بمشاركة رؤساء الاتحادات الصناعية والعمالية والأحزاب السياسية بما فيها المعارضة والعلماء المتخصصون وممثلو الهيئات الأهلية، وكانت تلك الملتقيات سببا في الوصول إلى خيارات سياسية واقتصادية مقبولة من الجميع، هذا إلى جانب مهمة المعهد الأساسية في إعداد أبحاث التنمية والتطوير لمساندة الحكومة في تصميم ووضع السياسات التنموية والصناعية[3].

1- *James Fowler, Op.cit, p 287.*

2 – جابر عوض، **المرجع السابق**، ص 104– 105.

3 – الهيئة الكورية للاستعلامات فيما وراء البحار، وكالة الاستعلامات الحكومية،

http://www.korea.net visited on: April 25th 2012.

3_ التكتلات الصناعية Chaebol:

عملت الحكومة الكورية في مطلع الستينيات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى الـ (الشيبول)، وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر (الشيبول) مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعات معينة، بحيث تحتكر تلك الصناعة.

وتقدم الحكومة تسهيلات تمويلية عند معدلات فائدة منخفضة التكلفة، وتطلب من التكتلات إتباع الإستراتيجية القومية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير وبذلك أوجدت الحكومة حافزا هيكليا لتكتلات الـ (الشيبول) بالاعتماد على البنوك الحكومية في توفير التمويل اللازم[1].

ونظرا لما تتمتع به الـ (الشيبول) من هياكل صناعية كبيرة ومتنوعة في المجالات الصناعية، إلى جانب سهولة الحصول على المزايا الائتمانية فإن الصناعة الكورية تكسب حصة كبيرة من السوق العالمية وتستطيع بجدارة أن تعوض الخسارة في أي شركة فرعية من خلال أرباح الشركات الفرعية الأخرى.

إن قيام المجموعات الـــ (الشيبول) ساعد في إيجاد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المحليين ارتكزت على أيديهم النهضة الصناعية[2].

4_ تعبئة الموارد البشرية:

شهدت كوريا استقرارا سياسيا نتج عنه حكومة ذات برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحرصت هذه الحكومة الوطنية على شحذ همة قوة العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني[3].

1- *soo yong yang,"a need for fundamental change in Korea's political environment" Korea's political environment, no5, Winter 2010. P 17.*

2- *Soo yong yang, Op.cit, p 18.*

3- *Ibid, p 19.*

المبحث السادس: العوامل الخارجية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

العوامل الخارجية:

لعبت العوامل الخارجية دورا كبيرا في إنجاح عملية التنمية في كوريا، والتي تمثلت في الصراع بين القطبين المتعاديين، وانعكاس أبعاد هذا الصراع على منطقة شرق آسيا من خلال المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والصين والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية. وقد وفرت أمريكا لكوريا الجنوبية مظلة الحماية العسكرية التي كانت في حاجة إليها، كما وفرت لها الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها، لقد أرادت أمريكا أن من كوريا نموذجا يحتذى به للاقتصاد الحر في مواجهة النظام الشيوعي الجامد في الشمال[1] .

ولما كانت كوريا الجنوبية ذات أهمية فائقة في المواجهة مع كوريا الشمالية التي تدعمها الصين والاتحاد السوفيتي، احتضنت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية وأولتها رعاية مادية وفنية وعسكرية خاصة. وتنوعت برامج المعونة وتدفقت في كافة الأشكال والصور الممكنة، ومن أهمها:

1_ المساعدات:

وبدأت المساعدات الأمريكية بعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني، ومن أهم القنوات التي تدفقت منها المساعدات لكوريا الجنوبية:

1_1_ المساعدات الاقتصادية: حصلت كوريا الجنوبية على مساعدات اقتصادية من أمريكا طوال الفترة من عام 1946م – 1975م[2] .

- 1 David C-cole, korean development the intel replay of politics and economics, London, 1972. PP. 155-156.

- 2 David C-cole, Op.cit, p 57.

1_2_ المساعدات الفنية: ومن أهم صورها:

- تدريب الاقتصاديين الكوريين في الولايات المتحدة والذين تم استيعابهم في الجامعات وقطاعات الأعمال، وتمت الاستفادة القصوى منهم في عهد الرئيس **(بارك)**، وكان لهم فضل كبير في إنجاح التنمية الكورية[1].
- تدريب الفنيين من العمال والمهندسين في مؤسسات التدريب المهني والمصانع الأمريكية.
- المساعدة على إقامة المؤسسات القادرة على أداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجالات التنمية الصناعية والتكنولوجيا، ومن أهم هذه المؤسسات، معهد كوريا للتنمية، والمعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا.
- المساعدات في مجال التعليم قدمت الولايات المتحدة بين الأعوام 1952 – 1966م حوالي 100 مليون دولار استخدمت في بناء المدارس للتعليم والتي أصبحت قاعدة للنمو الاقتصادي فيما بعد.

1_3_ استيعاب التقنيات والمعارف التكنولوجية:

كما أن كوريا استفادت خلال مراحل تطورها الصناعي من تراخيص براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا، فخلال الفترة من عام 1962م – 1965م كانت الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد لهذه التراخيص، ولكن ابتداءً من عام 1966م تفوقت اليابان على الولايات المتحدة من حيث أعداد التراخيص المعقودة مع المنشآت العاملة في كوريا الجنوبية، كما أن الاستثمارات اليابانية الأمريكية ساهمت في تعزيز مكانة منتجاتها الصناعية من ناحية استيعاب التقنية والأساليب الإدارية الحديثة وتحسين جودة منتجاتها الصناعية، وبالتالي عززت من المزايا التنافسية في الأسواق العالمية[2].

1-*David C-cole, Op.cit, p 27.*

2 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 42-43.

1_4_ المعونات من فائض السلع الغذائية الأمريكية:

كانت أمريكا تقدم من فائض الحبوب والسلع الغذائية مساعدات غذائية للدول الصديقة ومن ضمنها كوريا الجنوبية، وتقوم كوريا بتسديد قيمتها لأمريكا بعملتها المحلية، وليس بالدولار الأمريكي[1].

2_ الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي:

استفادت كوريا الجنوبية في الفترة من عام 1953م – 1963م من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي أحذ الأشكال التالية:

_ نفقات أفراد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية.

_ مبيعات الكهرباء والمياه والنقل والمواصلات إلى القوات الأمريكية المرابطة المالية.

3_ أثر العوامل السياسية في دعم الاقتصاد الكوري:

لقد تمثل هذا الأثر في صور عديدة منها:

3_1_ منح تفضيلات تجارية خاصة لكوريا الجنوبية بمقتضى نظام التوريدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب فيتنام.

3_2_ زيادة الحصص الاستيرادية الممنوحة من جانب الولايات المتحدة ولاسيما في مجال المنسوجات الكورية.

3_3_ غض الطرف عن كوريا الجنوبية في حال انتهاكها للقواعد المنظمة للتجارة الخارجية الأمريكية والذي تمثل فيما يلي:

- الالتفاف حول نظام الحصص المحدد لكل من المنسوجات والملابس والأحذية المصدرة من كوريا، فكانت كوريا تشحن كميات من هذه السلع إلى بلدان جنوب شرق آسيا لا تستطيع الوفاء بالحصص المحددة لها، أو أنها لا تخضع أصلا لنظام الحصص (مثل اندونيسيا وسيريلانكا) وهناك تأخذ أسماء وماركات تجارية

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 42-43.

جديدة، وتصدر إلى أمريكا على أنها من صناعة هذه البلدان ورغم علم أمريكا بذلك فقد تتغاضى عن هذه الانتهاكات[1].

3_4_ التصدير من خلال طرف ثالث: فكانت تصدر المنتجات الكورية نصف المصنعة أو شبه المصنعة (Half or semi-finished products) إلى اليابان والفلبين، حيث تستكمل عليها العمليات الصناعية وتصدر من هناك إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

3_5_ الاستثمار الأجنبي: أسهمت أمريكا خلال الفترة من عام 1962م – 1968م بحوالي82% من رؤوس الأموال المستثمرة في كوريا الجنوبية، وفي الفترة من 1969م – 1974م انخفضت نسبة المساهمة الأمريكية إلى 21% بينما ارتفعت نسبة مساهمة الدول الأخرى وخاصة اليابان حيث ارتفعت المساهمة اليابانية إلى أكثر من 62%[2] .

3_6_ كما أن أمريكا كانت تحتل جهة التصدير الأولى للمنتجات الكورية للفترة من عام 1965م – 1975م، فقد حصلت في عام 1965م على نسبة 35.2% من إجمالي هذه الصادرات ثم زادت إلى 47% عام 1970م.

4_ الدور الياباني في دفع عجلة الصناعة الكورية:

لقد كان لليابان التي حكمت كوريا كمستعمر من عام 1910م – 1945م بعض الدور في التحديث الاقتصادي الأولى لكوريا، قبل عام 1900م في عهد سلالة "**تشوسون Choson**" كان لكوريا اقتصاد زراعي متخلف، وكان مورد عيشهم الرئيسي هو الأرز، وبعض الحبوب الأخرى وكانت الصناعات التقليدية في ذلك الوقت هي الألبسة، والأثاث والورق، التي كانت تنتج من قبل بعض الصناعيين[3].

وقد تمثل الدور الياباني فيما يلي:

---

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 44.

2 – **المرجع نفسه**، ص 56.

3 – جمال الدين الخازن دار، **كوريا المعجزة الاقتصادية، الإدارة والإنجازات**. الإسكندرية، دار قايتباي، للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 16.

4_1_ بعد إلحاق كوريا باليابان في عام 1910م دفعت اليابان بمزيج حديث من الرأسمالية الصناعية على مجتمع زراعي إقطاعي، وأقامت اليابان بنية تحتية شاملة من الطرق، وسكك حديد، والموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية، وأقامت المدارس ومراكز التعليم الأكاديمي والمهني التي سهلت تحديث اقتصاد كوريا وسيطرة اليابان على عملية التحديث. كما أقام اليابانيون صناعات ثقيلة مختلفة، مثل – الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية، ومحطات الطاقة الكهرومائية، عبر شبه الجزيرة الكوري، وبشكل رئيسي في شمالها.

4_2_ لعبت الحكومة اليابانية دورا نشيطا في تطوير الاقتصاد الكوري، وساعدت على تعبئة الموارد للتنمية الاقتصادية ووفرت رواد الأعمال للمشاريع الجديدة، وابتدأ النمو الاقتصادي الاستعماري من خلال الجهود الحكومية القوية لتوسيع البنية التحتية الاقتصادية لزيادة الاستثمار في رأسمال البشري من خلال الصحة والتعليم، ولرفع معدل الإنتاجية[1].

4_3_ لقد مثلت اليابان دول قاطرة النمو في كوريا الجنوبية وبقية دول شرق آسيا، حيث شكل التعاون فيما بينها أساسًا للنهضة التنموية وكل الاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل الاقتصادية والاجتماعية.

4_4_ والملاحظة الجديرة بالتأمل أن الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية وتسريع عملية استيعابها في كوريا ودول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون توخي تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر[2].

4_5_ تصدير المنتجات: صدرت المنشآت اليابانية المستثمرة في كوريا الجنوبية نحو 55% من صادرات المنشآت الأجنبية حتى نهاية 1974م، بينما صدرت المنشآت الفرعية

1 – سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 17.

2 – **المرجع نفسه**، ص 18.

الأجنبية نسبة 34% فقط، وهبطت هذه النسبة إلى 30% عام 1975م، وإن ظلت صاحبة أعلى نسبة بالمقارنة مع الدول الأخرى، تليها اليابان.

4_6_ وكذلك تلقت كوريا مساعدات اقتصادية وفنية من اليابان، وكان أولها مساعدات مالية بقيمة 800 مليون تلقتها كوريا مباشرة بعد تطبيع علاقاتها مع اليابان عام 1965م[1] .

4_7_ توظيف التجربة التاريخية:

فقد تعلمت كوريا من اليابانيين الذين استعمروها لمدة 35 عاما من 1910م – 1945م واستفادت من التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية، حيث أنها اتبعت النهج الياباني في التنمية الاقتصادية، ونجد في بعض الجوانب أن أنماط التنمية الكورية التي تلت أوائل الستينات اتبعت نفس المنهج الياباني في الخمسين السنة الأولى من التصنيع، باستخدام البيروقراطية القوية التي صاغت وطبقت السياسات الاقتصادية، كما أن العديد من التطورات التي حدثت في كوريا كانت قد حدثت في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، وهي تطبيق نظام قوي وانتشار معرفة القراءة والكتابة، وكذلك قيام حكومة قوية استبدادية، جمعت بين الإدارة العسكرية والمدنية لحكم الدولة بالنظام الصارم، وتبني وتطبيق البرامج الاقتصادية الشاملة من قبل الدولة من خلال سيطرتها على البيروقراطية الوطنية الضخمة، والتعاون الوثيق بين الحكومة وكبار رجال الأعمال وتطوير الصناعات من قبل التكتلات اليابانية الكبيرة (Zaibtsu) [2] .

---

1 – عمرو هشام ربيع، **كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية إلى الديمقراطية**. في: مراد إبراهيم الدسوقي وآخرون النمور الآسيوية، تجار في هزيمة التخلف، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1995، ص28–29.

2– *the ministy of foreign affairs if japan, << Japan–North Korea relation >>, 15 May 2004, in [http://www.mofa.go.jp/regionlasia–paci/n Korea/relation.html.]*

المبحث السابع: التحول الديمقراطي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

لقد حققت كوريا الجنوبية أو معجزة (نهر الهاون) أحد النمور الأربعة في شرقي آسيا معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والاندماج الاقتصادي في الاقتصاد العالمي القائم على التكنولوجيا المتقدمة.

لقد تحقق هذا النجاح المذهل منذ نهاية الثمانينات إلى الآن بفضل النسق المحكم من الروابط القوية بين الحكومة ومؤسسات الأعمال الأمر الذي أسفر عن المعجزة الاقتصادية الكورية[1] .

لقد كانت التجربة الكورية في التحول الديمقراطي أكبر داعم للقول القائل بأن الديمقراطية لا تعد دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، فعلى العكس إن الديمقراطية جاءت نتيجة التنمية الاقتصادية التي ساهمت في إحداث مجموعة من التغيرات، حيث كان لتحول كوريا نحو اقتصاد السوق الحر وتدعيم الملكية وتحفيز القطاع الخاص وتغيير الرابطة القديمة بين الفرد ومجتمعه حيث بدأ يحدث نوع من التغيير في مصدر الشرعية السياسية وبدأ التركيز على الانجاز الاقتصادي والفعالية الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي والأداء الفعال للنظام السياسي كمصدر للشرعية بدل المصادر التقليدية المرتبطة بالكنفوشيوسية والتراتب الاجتماعي القديم[2] .

لقد أدى النمو الاقتصادي السريع إلى تحول البناء الطبقي في المجتمع الكوري، حيث ظهرت الطبقة الوسطى الجديدة، بالإضافة إلى تزايد عدد عمال المصانع وبالتالي يمكن القول أن تحسن ظروف المعيشة وتحسن المواقع الطبقية لكثير من شرائح المجتمع حول

1-*Marus noland, op.cit. P123.*

2- كيم داهوان، **مسار التنمية الكورية، أزمة اقتصادية وتحديث مترهل**. إعداد: عماد حنفي محمود، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 11، نوفمبر 1998، ص 4-7.

اهتمام المواطن الكوري للاهتمام بنوعية الحياة خاصة في المجال السياسي، فالمفاهيم الغربية حول حقوق الإنسان والحريات لم تبرز بشكل قوي إلا في نهاية الثمانينات مع التحسن في معيشة الأفراد وتحرر الكثير من الفقر المدقع أي أن إتاحة الفرصة للأفراد في المجال الاقتصادي كان له أثر غير مباشر في الدفع نحو النظام الديمقراطي وتجعل الفرد يهتم بشؤونه الاقتصادية وبالتالي الرغبة في ممارسة الحرية السياسية [1].

إن المعجزة الاقتصادية الكورية قد أدت إلى تبلور طبقة وسطى قوية دفعت عجلة التحول الديمقراطي إلى الأمام، خاصة وأن أداء النظام السلطوي من الناحية الاقتصادية لم يكن سيئا بل مرتفعا، مما يعني وجود إدراك للطبقة الوسطى بوجود فجوة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية لهذا تمت المطالبة بمزيد من الحريات السياسية تقيم لهم توفقا مع الحالة الاقتصادية.

وبالتالي فإن اشتراك فئات وشرائح هذه الطبقة في الحركة الساعية نحو الديمقراطية ما هو إلا تعبير عن هذا التناقض بين مكانتها الاقتصادية ومكانتها السياسية [2].

كما يظل التمييز على المستوى المجتمعي والفردي من أبناء شمال وجنوب (شوللا Cholla) هو المصدر المهم لعدم المساواة مما جعل هذا الواقع يفرض نفسه على عمل وتحرك الأحزاب السياسية الكورية، كما فرض نفسه على قوى المجتمع المدني كافة خاصة في ظل الإقليمية الغالبة على عمل الأحزاب في كوريا.

كما أن الواقع الاجتماعي السياسي الكوري كون نوع آخر من الانقسام على أساس النوع (Gender) حيث درج المجتمع الكوري التقليدي المعتمد على الثقافة الكنفوشيوسية على التمييز المفرط ضد المرأة خاصة في التعليم، كما عانت من دونية في وضعها في

1- هدى ميتكيس، **خديجة عرفة محمد، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2005، ص 58-59.

2- نجلاء الرفاعي، **التحول الديمقراطي في كوريا**. من كتاب عبد العزيز شادي ومدحت أيوب، التحولات السياسية في كوريا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص 106.

الأسرة حتى تلد ابنا ذكرا وأيضا تعاني من تدني مشاركتها في المجال الاقتصادي وبالتالي ليس غريبا أن ندرة مشاركتها في المجال السياسي[1].

ومع التطور الذي تحقق للمجتمع الكوري في الفترة السابقة تمكنت المرأة من أن تحضى بقدر أكبر من الحقوق في مجال قوانين الأحوال الشخصية، التعليم، المساهمة في المجال الاقتصادي رغم أنه لم يصل بعد إلى المستوى الذي تشهده الديمقراطيات الغربية.

هناك أيضا عوامل خارجية ساهمت في التحول الديمقراطي في كوريا خاصة ثورة الشعب الفلبيني والتي كان لها تأثير واضح على شعوب دول شرقي آسيا خاصة كوريا الجنوبية التي لم يمض عام حتى شملها المد الديمقراطي.

إن التحول الديمقراطي رغم تأثير البيئة الدولية إلا أنه يعزى إلى الالتزام الداخلي من خلال كفاح مئات الآلاف من الكوريين من أجل الديمقراطية، ومع هذا فإن ضغطا دوليا قد مورس على كوريا من أجل تحولها الديمقراطي مقابل الموافقة على الانضمام لنادي الدول الصناعية المتقدمة[2] .

فبالرغم من مرور أكثر من عقد ونصف على موجة التحول الديمقراطي في كوريا إلا أن عملية التحول لازالت أقل من المستوى الذي يسعى إليه الكثير من الكوريين خاصة مع التطور المستمر في الاقتصاد[3].

لقد عانت كوريا الجنوبية من مشاكل كثيرة خاصة التفاوت الكبير في الدخل وغياب التوازن السياسي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعملية التنموية في كوريا، لهذا جاءت الخطة المناسبة لهدف تحقيق اقتصاد مقدم (Advanced Economy) مع الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي المتوازن.

1- هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، **المرجع السابق**، ص 60.

2-*http://.memory.loc.gov/cgylrim/query/rifrd/cstdy field (doci+kro-068and seunysoot moon wemen and democratization in the republic of Korea, the good society, 2002, P 36.*

3- هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، **المرجع السابق**، ص 62، 63.

1_ أثر العامل الاقتصادي في دفع عجلة التحول الديمقراطي:

لقد أجمع الخبراء والمختصون سواء في حقل السياسة أو الاقتصاد على أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وسير عملية التحول الديمقراطي في أي بلد هي علاقة معقدة ومتشابكة وقد تفاوت من فترة إلى أخرى ومن مكان لآخر.

حيث هناك العديد من الاتجاهات التي حاولت تفسير هذه العلاقة، حيث ذهب اتجاه إلى ربط الديمقراطية والتنمية الاقتصادية واعتقد في هذا على أن أغنى دول العالم هي دول ديمقراطية وكان **(آدم سميث)** في كتابه ثروة الأمم أول من أبرز هذه العلاقة، أما **(تسيمور لبيست)** فقد ربط بين الرأسمالية والديمقراطية، حيث قال أن الرأسمالية تخلق الثروة مما يعني زيادة نسبة المتعلمين وبالتالي إحداث تغييرات كثيرة على الصعيد الثقافي وبالتالي المطالبة بالديمقراطية[1].

وفيما تعلق بالطبقات الدنيا فينتج عن النمو الاقتصادي وزيادة الدخل إلى تطوير تفكير المواطن نحو السياسة وسعيه للمطالبة بالديمقراطية[2] .

أما الاتجاه الثاني فيرى العكس أي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وقد عبر عن هذا الاتجاه (**فوكو ياما جيت**) يرى مع باحثين آخرين أن الديمقراطية عبارة عن عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد والدليل على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين والتي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية [3].

1- هدى ميتيكس، خديجة عرفة محمد، **المرجع السابق**، ص 63.

2 - صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون، دار سعاد الصباح، 1993، ص 120.

3 - محمد بشير المغيربي، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**. من كتاب: كمال المنوفي ويوسف الطواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، بنغازي: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2002، ص27- 28.

حيث يرى **(سورنسن)** أن الديمقراطية عائق للنمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية تتطلب استثمارا، والأنظمة غير الديمقراطية هي التي يمكنها مقاومة الضغوطات الشعبية للاستهلاك الثوري المباشر[1].

2_ مراحل التطور الديمقراطي في كوريا:

2_1_ المرحلة الأولى: التحول الفعلي نحو الديمقراطية 1993م-2003م:

2_2_1_ فترة (كيم يونغ سام) 1993م-1997م:

وهو أول رئيس لكوريا منذ ثلاث عقود وأطلق **(كيم يونغ سام)** على حكومته اسم (الحكومة المدنية) حيث اختار بناء كوريا الجديدة شعارا لها.

لقد صرح (كيم يونغ سام) أن الإصلاح ليس هدف في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى أهمها بناء مجتمع ديمقراطي اختار له نفس مبادئ الثورة الفرنسية (الحرية الإخاء المساواة).

وقد شرع فور توليه الرئاسة فتح تحقيقات حول فساد مجموعات (الشيبول) والبنوك في ظل النظام القديم وقام بمعاقبة المسؤولين منها[2]. بالإضافة إلى مطالبة أعضاء الحكومة والبرلمان بالإعلان عن ممتلكاتهم مما نسف مبالغ ضخمة استخدمت في تحديث الاقتصاد الكوري بعد محاسبة أصحابها وفي 1995م تم فتح تحقيقات كبيرة حول عمليات الفساد التي أضرت بالاستقرار الكوري ونتج عنها في 1996م الحكم على الرئيس السابق **(هوان)** بالإعدام بتهمة الخيانة، والرئيس **(رو)** بغرامة قدرت بـ 283 مليون وون كوري ثم أصدر العفو عنها عام 1997م [3].

1 – محمد بشير المغيربي، **المرجع السابق**، ص 29.

2-*Goerge Sorensen, op,cit, P125.*

3-*Sanghyum yoon, op,cit, P513.*

2_1_2_ مرحلة التمهيد للاستقلال نحو ترسيخ الديمقراطية (كيم داي جونج 1998م-2003م):

أن تولي **(جونج هو)** خطوة جريئة في مسار التحول الديمقراطي في كوريا لأنها المرة الأولى منذ بداية التحول الديمقراطي 1987م حيث تتولى المعارضة زمام الحكم، وعقب توليه الحكم سنة 1998م بشكل رسمي أطلق على حكومته اسم حكومة الشعب، وواجه العديد من الصعوبات خاصة عدم حيازة حزبه على الأغلبية في البرلمان وأيضا تم تشكيل حركة من 500 منظمة مدنية سعت إلى اختيار مرشحين نزيهين وأكفاء وأطلق عليها: الثورة السياسية المدنية.

2_1_3_ مرحلة ترسيخ الديمقراطية (روموه يون 2003م-2008م):

إن انتخاب **(هيون)** في حد ذاته تعبير عن بداية انتقال كوريا إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية حيث تم كسر احتكار النخب القديمة للحياة السياسية، كان **(هيون)** يؤكد أن الحكومة الجديدة هي الحكومة المرنة والمبتكرة، لهذا ركز في سياسته على اللامركزية، حيث كان يعتمد على تعزيز علاقات التعاون والمساواة بين المركز والمحليات، والتي تعتمد على نقل السلطات من المركز إلى الأقاليم وعدم تمكين السكان والمصالح الحكومية وقطاع الأعمال في مقاطعات معينة، حيث رأى **(هيون)** أن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها كوريا تكون سبب سوء توزيع الموارد ما بين المركز والأقاليم الأخرى، وعلى الرغم من تواضع الإنجازات التي حققها **(هيون)** على صعيد الإصلاح السياسي إلا أنه يحسب له على الأقل محاولاته الجاهدة في تغيير الخريطة السياسية الكورية، حيث عمل على تغيير الشكل التقليدي لسلطات الرئيس من خلال تناقص تأثير الرئيس على الحزب المنتمي له، والتغييرات التي أحدثها على نظام الحكم المحلي[1].

1 - إيمان فخري أحمد، **المرجع السابق**، ص 170.

رغم كل ما سبق قوله عن إنجازات **(هيون)** إلا أنه واجه العديد من المعوقان من أهمها الفساد المنتشر في إدارات الدولة خاصة لارتباط هذه المؤسسات بمصالح القوى السياسية الحاكمة مما جعل القضاء عليها صعبا جدا، وآخر قضية فساد هي استقالة وزير الخارجية الكوري يوم 2010/09/06م بعد أن كشفت لجنة مراجعة حكومية أن الوزارة منحت معاملة تفضيلية لابنته بتعيينها في وظيفة تجارية.

مثلت بداية التحول الديمقراطي في كوريا بدءا من عام 1987م نقطة تحول هامة في مجال السياسات الاجتماعية خاصة في مجال التحول الديمقراطي، حيث شملت عملية التحول الديمقراطي الكثير من التغيرات الاجتماعية مثل الحركات العمالية، حركات البيئة والمجتمع المدني[1].

وضع المركز القومي الكوري لقياس الديمقراطية في 2001م سؤال هو هناك هدفان قوميان هما الديمقراطية والتنمية الاقتصادية فأي الهدفين تعتقد أنه أكثر أهمية؟

وفي ضوء المتاعب التي كانت تواجه البلاد نالت التنمية الاقتصادية الأفضلية على الديمقراطية لدى قطاع أكبر من الناس نسبة 6 إلى 1 أي (63% مقابل 10%). ورغم الفارق الضخم في تفضيل الأولى على الثانية كهدف قومي تنموي اختلف بدرجة كبيرة تبعا لتباعد المفاهيم الديمقراطية[2].

بالإضافة إلى هذا السؤال طرح المركز سؤالا آخر حول عند مقارنة الديمقراطية بالديكتاتورية أيهما يكون أفضل في مواجهة المشكلات الاقتصادية؟ وكان الهدف من السؤال هو قياس مدى كفاءة الديمقراطية بالتركيز على قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية على إنها تؤثر على المصير النهائي للديمقراطيات المتعددة، وبالتالي نجد إن أغلبية الشعب

1- محمد فايز فرحات، **التنظيمات في كوريا** من كتاب: هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين، المجتمع المدني في كوريا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 35.

2- *Young Raekin and Hochul lu, op,cit, P 426-430.*

الكوري رفض الديمقراطية بلا شروط، حيث أبدت أقلية ضئيلة (38%) تأييدها للديمقراطية باعتبارها الأسلوب الأفضل في معالجة المشكلات الاقتصادية، أما الأكثر دهشة هو أن (37%) من الكوريين اختاروا الديكتاتورية، أما نسبة (31%) فكانوا غير مؤيدين لكلا الحالتين[1].

ولمعرفة أثر الاقتصاد على الدعم الديمقراطي خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكورية كان السؤال في المسح لقياس الديمقراطية 2001م: في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة: هل تنظر للديمقراطية بشكل مختلف عما كان عليه الأمر من قبل؟

وجاءت إجابة نحو الخمس من الكوريين (19%) بأنهم أصبحوا يؤيدون الديمقراطية بدرجة أكثر قليلا أما الثلث نسبة (30%) أجابوا أنهم أصبحوا يؤيدون الديمقراطية بشكل أكبر قليلا، أما الأغلبية من الشعب الكوري (52%) تغيرت نظرتهم للديمقراطية أثناء الأزمة الاقتصادية[2].

لقد أوضحت الدراسات أن الأزمة الاقتصادية أثرت في جماعات سكانية معينة بصفة سلبية في تأييدها للديمقراطية والعكس بالنسبة لجماعات سكانية أخرى، كما أوضحت الدراسة أن المكاسب أو الخسائر في المجالين العام والخاص من الحياة الاقتصادية لم يكن له تأثير كبير على ديناميات الدعم الديمقراطي.

وكان من الواضح أن الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومة وليس التغيرات الحادة في الحياة الاقتصادية هو الذي شكل بصورة كبيرة ديناميات الدعم الديمقراطي في الأجل القصير بين المكسب الكوري.

1- أستون السيد حنفي، **تجربة كوريا الجنوبية من دولة التخلف إلى دولة التقدم**. القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، 2010، ص - 136.

2-*Doh Chul Shum, "The Culture Foundation of korea Democracy" US National Science Foundatio, Research Reported, Colombia: University of Colombia, 2002, p 231-233.*

ومن الواضح أن النتائج المستخلصة من الدراسة أن الثقافة السياسية المهيمنة للديمقراطية في كوريا تفتقر إلى الإيمان المطلق واسع النطاق بشيوعية الديمقراطية والتي تعد عنصرا مهما ومسهلا لعملية التقدم نحو تعزيز قواعد الديمقراطية الحديثة في كوريا[1].

ويمكننا تلخيص مراحل التحول الديمقراطي في كوريا مما سبق في ثلاثة مراحل: حيث كانت المرحلة الأولى من 1948م- 1961م وهي المرحلة التي شهدت محاولات عديدة لترسيخ حكم ديمقراطي، ثم المرحلة الثانية 1961م- 1987م والتي اتسمت بسيطرة الحكم السلطوي العسكري أما المرحلة الثالثة والتي بدأت من عام 1987م إلى الآن فهي التي حققت التحول الفعلي نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية[2] .

2_2_ العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في كوريا:

يؤكد الخبراء في التنمية أن دراسة نماذج التنمية في كل من كوريا وسنغافورة وهونغ كونج يوفر دليلا على أن هناك علاقة ارتباطية بين الحكومة والأداء الاقتصادي، حيث يشير **(Pei Minixim)** أن تجربة شرق آسيا أثبتت أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، مؤكدا أن التنمية المستدامة مستحيلة دون حكومة رشيدة[3].

كما أشار **(John Page)** كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي في مؤتمر عقد في 1996م حول العلاقة بين الحكومة والتنمية الاقتصادية مؤكدا أن الحكومة في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، هونغ كونج) بما أتاحته من قدرة مؤسسية أثرت تأثيرا إيجابيا على إمكانيات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الاستثمار وتحسين الإنتاجية.

1- *Ibid, p 261.*

2- *Shin kwang Young, < Democratization, Political, Reform and the Role of the State>, korea Focus, No6, Nov-Dec 2001, p19.*

3 – نجلاء الرفاعي البيومي، **البعد السياسي للحكم الرشيد في الدولة**. دراسة مقارنة لكل من جمهورية كوريا وسنغافورة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص 364.

_ كما قسم البنك الدولي في تقريره (Governance Matters) الصادر في 2003م النظم السياسية في آسيا إلى ثلاثة أنماط:

2_2_1_ النمط الأول: نظم غير ديمقراطية (Non Democratic) فتظم كل من الصين وهونج كونج فيتنام، ماينمار.

2_2_2_ النمط الثاني: نظم أشباه ديمقراطية (Semi Democratic) أو ما يمكن أن يسمى نظم سلطوية مرنة مثل: سنغافورة، ماليزيا، كمبوديا.

2_2_3_ نظم ديمقراطية ليبرالية: وتظم: اليابان، تايوان، جمهورية كوريا.

وفي السنمار الدولي الذي تم عام 2001م الذي قامت به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أكد ممثلو الحكومات الآسيوية أن الفساد يعد أهم المعوقات الرئيسية للحكومة الرشيدة والتنمية الاقتصادية المستديمة، حيث قدر المنظمون أن تكلفة الفساد وصلت تقريبا إلى 17% من الناتج القومي الإجمالي[1].

حيث أكد المشاركون أن هناك علاقة دفع متبادلة بين الحكومة الرشيدة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وأن مصداقية الديمقراطية تعتمد على الاستجابة الفعالة لحاجيات الأفراد حيث تؤكد التقارير الصادرة عن **(Mary and IRIS center)** أنه كلما تطور الإطار التنظيمي والقانوني زادت صرامة تنفيذ القوانين وقلت العوائق الإدارية وزاد حجم الاستثمارات المتاحة في الاقتصاد زادت فعالية توزيع الموارد وارتفع معدل نمو الإنتاج الصناعي[2].

ومن خلال التجربة الكورية يقول **(Guan Limseng)** أنه إن تحدثنا عن دور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للنمو ومانح للخدمات فإن الإدارة العامة والدولة ينبغي لها أن

1- *Orulruo Christopher, "Market Economics, Globalization and the role of Good Governance in the Development Process", Social Science Quartely, no 3, 2004, P166.*

2- *Chairman's statement, A good governance practices for the promotion of human rights, Seoul: September 2004, p2.*

تتحرك لتسهيل دور القطاع الخاص في تحقيق مهمته من خلال توفير مقومات الحكم الرشيد وبالتالي المزيد من الوظائف والضرائب لمقابلة احتياجات المواطنين[1].

يكشف **(Donald macdonald)** أنه في كوريا ومع أتباع النظام السياسي في تطوير الاقتصاد لسياسة التحرير الاقتصادي، ظهر نوع من عدم الاتساق ما بين التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام استوجب إحداث بعض من التغييرات في خصائص النظام السياسي ليناسب ويتكيف مع المتغيرات الجديدة، حيث ظهر في نهاية الثمانينات أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تسير بنفس معدلات النمو والأداء الاقتصادي، الذي سارت عليه في السبعينات من حيث السيطرة المركزية المحكمة للنظام أو من حيث القدرة على ضبط وتنظيم المطالب المختلفة للجماعات، حيث يتم استبعاد المطالب التي يعتقد النظام أنه غير قادر على مواجهتها[2].

حيث أنه مع التنمية الاقتصادية السريعة في كوريا تزايد حجم وتعقد الاقتصاد وتعدد الجماعات الاجتماعية والمنظمات الاقتصادية مما أظهر انتقاد الجوانب السلبية لمركزية صنع القرار في الدولة دفع الجماعات المختلفة بالضغط على النظام من أجل التمتع بقدر أكبر من الاستقلالية في الإدارة وبالفعل كان لتطوير اقتصاد السوق أثره في إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة بحرية في المجال الاقتصادي وهو ما كان له أثره الجزئي في دفع النظام نحو الليبرالية السياسية وتغير مصدر الشرعية فبدلا من الكنفوشيوسية بدأت الشرعية ترتبط بالإنجاز الاقتصادي والفعالية الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي والأداء السياسي الفعال للنظام[3].

1-*guan limsiong, leadership in the public service, change roll of senior public officials in governance, Seoul: May 2005, p100.*

2-*mac, Donald, op,cit, p 126.*

3- *mart H Dennis, "class formation and industrialization of culture, the case of south Korea middle class", Korea journal, no 2, 1993, p 86.*

يؤكد (**Aie Rie Lee**) أن العديد من الإحصائيات حول الرأي العام في كوريا في بداية التسعينات يبرز أن دعم الأفراد لمؤسسات النظام السياسي يعتمد كثيرا على مدى ما توفره لهم هذه المؤسسات من أريحية اقتصادية، كما أنهم يدعمون الحكومة التي تعاملهم بالمساواة فهم يطالبون بالمساواة وليس الديمقراطية، لأجل هذا تبدلت أولويات النظام السياسي من النمو الاقتصادي أو إلى توليفة من الأهداف على رأسها تطلع المجتمع نحو مزيد من الاستقرار السياسي والديمقراطية والإدارة الاقتصادية الفعالة[1].

2_3_ تقييم تجربة التحول في كوريا:

رغم تلك الإنجازات المميزة التي حققتها كوريا بفضل تجربتها في التحول الديمقراطي إلا أنه بعد مرور ما يقارب عقدين من الزمن على تجربة التحول الديمقراطي في البلاد إلا أن التجربة مازالت تعاني من العديد من المشكلات التي عطلت دخول كوريا مرحلة الترسيخ الديمقراطي، حيث تم وضع أساس وحيد للتحول الديمقراطي في كوريا، ومع هذا وجب التغلب على العديد من العوائق[2].

وعند محاولة تقييم تجربة التحول الديمقراطي في كوريا يمكننا القول أن هذه الفترة ارتبطت بالكثير من النجاحات خاصة فيما تعلق في مجال السياسات الاجتماعية، إلا أنه مازال هناك مجموعة من المعوقات من أبرزها: انتشار الفساد وضعف النظام الحزبي من خلال:

2_3_1_ انتشار الفساد:

يعتبر النظام الكوري من أكثر الأنظمة التي ينتشر فيها الفساد وعلى كافة المستويات وهذا الوضع يعود إلى العلاقات المشبوهة بين رجال المال والسياسة.

---

1 – نجلاء الرفاعي البيومي، **المرجع السابق**، ص 396.

2–*Marus, noland, op.cit p 36.*

فمثلا تتطلب عملية تمويل الأحزاب السياسية الكثير من الأموال مما ينتج عنه التحالف بين المال والسياسة، لهذا كلما وصلت حكومة جديدة للسلطة ركزت جهودها على الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من خلال محاربة الفساد، فالفساد في كوريا يشكل عقبة أساسية في إكمال ترسيخ مسار الديمقراطية والحفاظ على النمو الاقتصادي المتطور خاصة مع تورط القادة السابقين في قضايا الفساد وتقديم بعضهم للمحاكمة[1].

2_3_2_ هشاشة النظام الحزبي:

يتميز النظام الحزبي في كوريا بأنه نظام هش وغير مستقر خاصة وأن الأحزاب السياسية في كوريا مازالت دون المستوى المطلوب عالميا، فهي لا تقوم بوظائفها وبالمثل في التعبئة السياسية والتجسيد السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها.

إن الأحزاب السياسية في كوريا تتصف بغياب الديمقراطية داخلها وكثرة الانشقاقات الحزبية وغياب الطبيعة المؤسسية لمعظم الأحزاب السياسية في كوريا، والسيطرة الإقليمية على السياسات الانتخابية، فالأحزاب السياسية في كوريا تمتاز بكثير من الشخصانية، كما أنها لم تنشأ على أساس إيديولوجي أو برامج حزبية واضحة، بل ترتبط بالقادة وتنتمي معهم[2].

وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة أنه بمجرد تولي أي نظام الحكم يرفع شعار العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، ولكن النتيجة لا ترقى إلى رضا الجماهير، أولوية التنمية الاقتصادية على حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي كانت الفكرة السائدة لدى معظم دول شرقي آسيا وليس فقط كوريا على اعتبارها دولة سلطوية

1- هدى متكيس، **المرجع السابق**، ص 18- 19.

2-*cho hyun dae, the analysis of the system and structure of the Korean government south Korea: institute of Korea, 2003, p 132.*

أكثر منها ديمقراطية، فأغلب الباحثين يركزون على أهمية التنمية الاقتصادية بغض النظر عن الحرية السياسية وحقوق الإنسان[1].

فهم يرون أن الأساس هو تحقيق تنمية اقتصادية متطورة، وهي ستدفع إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية فيما بعد، فالحقوق الاقتصادية أهم من الحقوق السياسية لدى الفرد الكوري خاصة أن التركيز على الحقوق السياسية في البداية سيعيق عملية التنمية الاقتصادية[2].

وبالتالي كان التركيز على العلاقات بين القيم الآسيوية والتقدم الكبير في مجال التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالقيم الآسيوية ترفض الفكر الغربي القائم على أهمية الفرد وليس الجماعة وبالتالي فالتنمية الاقتصادية كانت مبررا حال دون الاهتمام بالقضايا السياسية والاجتماعية[3].

1- *Ibid, p 133.*

2- *Ibid, p 134.*

3- *Amertynsen, "Asian Values and Human rights, Sixteenth Morgenthau Memorial Lecture on Ethic and foreign Policy", international affairs, no8, 1997, p 99.*

المبحث الثامن: بروز النموذج الكوري على الساحة الدولية وعلاقته بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

لوقت طويل كانت القدرات العسكرية للدولة هي المعيار الأساسي فيما تحتله الدولة من مكانة على الخريطة الدولية، إلا أن هذا الوضع تغير اليوم مع النمو العالمي لشبكة المعلومات والاتصالات وبروز النمو الاقتصادي كمحدد آخر لمكانة الدولة عالميا، خاصة بعد توالي موجات العولمة وتأثيراتها المختلفة، واستجابة لتحديات العولمة وسعيا إلى الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن في تحديث الاقتصاد الكوري، وتنفيذا أيضا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية قامت الدولة الكورية بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية، كما قامت بالإعلان عن خطة اقتصادية جديدة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزز لصناعة الماكينات والمعدات، حيث تم إنشاء هيئة حكومية تهدف إلى إدارة ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة 1996م من أجل مساعدتها على تطوير أنشطتها وتحسين أوضاعها التنافسية[1].

لقد شهدت فترة 1993م– 1999م تغير واضح في هيكل الصناعة الكورية لصالح الصناعات الثقيلة والكيمائية حيث زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من 71% عام 1993م إلى 77% عام 1999م مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت مساهمتها في الصناعة من 28.3% 1993م إلى 23% 1999م.

لقد كانت جمهورية كوريا قبل النهضة عبارة عن دولة فقيرة جدا غير منظمة تنعدم فيها جل المظاهر الديمقراطية وتمتاز بتوتر وصراع عسكري بسبب الخلافات مع الجارة كوريا الشمالية، حيث تولى الجيش القيادة السياسية باعتباره الوحيد القادر على حماية الدولة من التهديد الخارجي الذي تمثله كوريا الشمالية[2].

---

1 – السيد حنفي، **المرجع السابق**، ص 40 – 41.

2 – سمير أيوب، **تأثيرات الإيديولوجيات**. بيروت، معهد الإنماء العربي، 1983، ص 273 – 274.

لقد حقق الاقتصاد الكوري الصاعد معجزة كبرى في المجال الصناعي خلال زمن قياسي (ثلاث حقبات)، حيث قفز الدخل القومي للدولة من 2.3 مليار دولار عام 1962م إلى 480 دولار عام 1988م، وهو ارتفاع غير عادي، كما ارتفع الدخل الفردي من 87 دولار سنويا عام 1962م إلى 10.643 ألف دولار سنويا 1996م، وأطلق على تلك التجربة معجزة نهر الهان النهر الذي تقع عليه العاصمة[1].

1_ التجارة الخارجية:

لقد بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي العالمي في التطبيق مما أدى إلى التنافس مع الشركات الأجنبية في داخل مختلف الأسواق العالمية، وهذا كان نتيجة طبيعية لفكرة الخطط الأساسية المعنية بزيادة حجم صادرات الدولة، كما أدى التنافس في الأسواق العالمية إلى الاهتمام بالنوعية العالمية للمنتج ليكون له القدرة على التنافس وبالتالي الاعتناء بالجودة، كما تم فتح باب الاستثمار على مصراعيه وتشجيعات الحكومة بكل الطرق من خلال تخفيف القيود سواء على الأجانب أو على الاستثمار الأجنبي.

كما أصبح استيراد التكنولوجيا من الخارج لا يتطلب الحصول على إذن الدولة المسبق بالإضافة إلى إصدار الدولة قوانين تسعى إلى حماية الملكية الفكرية وحقوق الاختراع.

وتعتبر الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا 1997م أحد الأسباب التي دفعت كوريا إلى التغير بسبب إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات المالية، مما دفعها إلى إصلاح الشركات الكبرى وإصلاح هيكل المؤسسات المالية، مما جعل كوريا اليوم من رواد الاقتصاد العالمي مع التأثير في الكثير من القطاعات المختلفة بناء السفن، الإلكترونيات، السيارات،

1 – محمد أمين الشلقامي، " فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها" **أوراق آسيوية**، العدد 36، فبراير 2001، ص23.

المنسوجات، وبالتالي أصبحت كوريا عاشر أكبر اقتصاد في العالم من حيث إجمالي الناتج القومي والحجم التجاري[1].

مع تحول الهيكل الصناعي من السلع كثيفة العمل إلى كثيفة رأس المال والتكنولوجيا تضاءل النصيب النسبي من إنتاج القطاع الصناعي لمنتجات صناعية معينة مثل المنسوجات ومنتجات الأعشاب[2].

لقد عكست هذه التغيرات الموارد المتاحة لدى كوريا والعديد من الظروف المحيطة بها حيث كما قال **(لورنس كروز وسيو سيكيوتشي)** أن السلع التصديرية الأساسية تحولت مع الوقت من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال ثم إلى سلع كثيفة المهارة ورأس المال ثم إلى سلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وذات أجور مرتفعة ثم إلى سلع كثيفة البحث ورأس المال والمهارة المرتفعة[3].

لقد ساهم التشجيع المتواصل من طرف الدولة للصناعات الثقيلة إلى زيادة سريعة في الواردات من الآلات اللازمة لمثل هذا التحول، ويرجع هذا لأن صناعة الآلات الكورية لم تكن متطورة بما يكفي نتيجة لهذا وصلت نسبة الآلات ومعدات النقل إلى أكثر من ثلث الواردات في عام 2000م[4] .

2_ أهداف التجارة الخارجية الكورية:

هدفت الدولة الكورية من خلال سياستها في التجارة الخارجية إلى ما يلي:

---

1 – محمد أمين الشلقامي، المرجع نفسه، ص 33.

2 – لي كيل سانغ، كيرسون مي، **كوريا حقائق ومعلومات أكثر دقة**. ط1، سيول: أكاديمية الدراسات الكورية، 2007، ص 183–184.

3 – البنك الدولي، **مؤشرات التنمية لسنة** 2001، ط 120، الولايات المتحدة الأمريكية: الغرفة التجارية، 2000، ص 198– 201.

4 – بينونغ ناك سونغ، **صعود الاقتصاد الكوري**. ترجمة، عبد الله شحاتة خطاب، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص – 149.

- الاشتراك في منظمة التجارة العالمية للمساهمة في تشكيل النظام التجاري العالمي وحجز مكان لكوريا الجنوبية بين الكبار.
- تحقيق السوق الكوري الحر المفتوح في وجه مختلف السلع في كافة الدول حتى تتحرر تجارتها داخل أسواق الدول المختلفة على أساس المعاملة بالمثل.
- تسهيل الاستيراد من الخارج برفع المعوقات من أمامه حتى يمكن تطبيق المعاملة بالمثل في أسواق الدول الأخرى برفع العوائق أمام السلع الكورية.
- تنمية القدرة التنافسية للسلع الكورية باستمرار مساعدة المشروعات الكورية التي تعمل بالتصدير[1].

ولتحسين هذا وضعت الحكومة الكورية العديد من الأنظمة الكفيلة بتحقيق التحرر التدريجي للواردات في ظل اتفاقية (GAAT) وجولة الأروجواي، حيث التزمت الحكومة الكورية خلالها بإلغاء الرسوم الجمركية على سبع مجموعات من السلع هي (المعدات الطبية الأدوية، معدات البناء، الصلب، بعض المشروعات، الآلات الزراعية، الأثاث) بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع الأخرى مثل: (المنتجات الكيماوية والمنسوجات، الزجاج، الإلكترونيات...الخ).

كما قامت الدولة بتسهيل إجراءات الاستيراد وسداد الرسوم الجمركية بشكل لا تتأثر فيه موارد الشركات التي تستورد أي شيء من الخارج.

وهناك العديد من الهيئات المساعدة في التصدير التي أنشأتها الدولة مثل هيئة (الكوترا Kotra) وهي جهاز حكومي مسؤول عن تنمية الصادرات الكورية.

تقوم هذه الهيئة بالاشتراك في كافة المعارض الدولية وإعداد الدراسات التسويقية للسلع الكورية المختلفة، كما تقدم الاستشارات للشركات الكورية وإصدار النشرات والدوريات المتخصصة في مختلف الشؤون الخارجية.

---

1 – بينونغ ناك سونغ، **المرجع السابق**، ص 150.

وهناك هيئة أخرى: هيئة اتحاد وكلاء الشركات الأجنبية (AFTAK) وهي منظمة خاصة تضم 11331 شركة كورية وكيلة للشركات الأجنبية، حيث تشكل واردات الأعضاء 83%من الواردات الكورية[1].

اتحاد الشركات الكورية الصغيرة والمتوسطة (KFSM) وتهدف إلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على اكتشاف الفرص التصديرية وهي مثل همزة وصل بين الشركات الأجنبية والمحلية الصغيرة.

كما عملت السلطات الكورية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل كوريا حيث قامت بإجراء تغييرات جذرية في نظام الاستثمارات، وسمحت لأول مرة للحكومات المحلية في العمل على جذب الاستثمارات إليها[2].

لقد تعرضت التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية وهي قلب تجربتها الاقتصادية إلى العديد من التغيرات التي كان بعضها استجابة لمؤثرات وأسباب داخلية، والبعض الآخر كان استجابة لضغوطات خارجية خاصة فيما تعلق بالمجال الجغرافي، كما اتجهت إلى إحلال إقليم الباسيفيك الآسيوي مثل الولايات المتحدة الأمريكية كشريك، فلقد كانت ثلث الصادرات الكورية السلعية تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1989م تراجعت النسبة إلى 21% عام 1994.

وفي مقابل هذا ارتفع نصيب الباسيفيك الآسيوي في الصادرات الكورية السلعية من 59.7% عام 1980م إلى 70% عام 1994م، وفي داخل الإقليم ذاته يلحظ أن الأسواق اليابانية التي كانت تستقبل 17.4% من صادرات كوريا عام 1980م صارت تستقبل فقط 14% عام 1994م، وفي مقابل هذا ارتفع نصيب دول الآسيان الأربعة (اندونيسيا، ماليزيا،

1 – محمد أمين الشلقامي، **المرجع السابق**، ص 34– 35.

2 – المرجع نفسه، ص 36.

تايلاند، الفلبين) ودول شرقي آسيا حديثة التصنيع مثل (هونج كونج، سنغافورة، تايوان) بصورة حادة من 12.5% إلى 18.5% من إجمالي الصادرات 1980م-1990م[1].

كان التصنيع الكوري القائم على التصدير الموجه في الستينات يهدف إلى ضمان تحقيق صناديق الاستثمار للنمو الاقتصادي الكوري من خلال تصدير السلع التي صنعت من المواد الخام وبعض القطع المستوردة، كما هدف أيضا إلى إشباع الطلب المحلي، وفي نفس الوقت حافظت كوريا على سياسة الحماية التجارية التي هدفت إلى حماية الصناعات المحلية أمام المنافسة، وفي سنة 2005م بلغت نسبة اعتماد كوريا على التجارة الخارجية هو 70% حيث احتلت المرتبة التاسعة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع 555.1 بليون دولار من مجموع حجم تجارة السلع وبالتالي احتلت المرتبة 12 عالميا[2].

لقد بلغ حجم الصادرات في عام 2005م (284.7) بليون دولار والواردات 261.1 بليون دولار مما أدى إلى فائض تجاري وصل إلى 23.5 بليون دولار، وفي ديسمبر 2006م وصل حجم الصادرات الكورية إلى 300 بليون دولار وحققت كوريا 600 بليون دولار من التبادل التجاري وهذا أسرع نمو في العالم.

نتيجة لهذا الفائض التجاري المستمر وصلت احتياطات العملات الأجنبية لكوريا إلى 220 بليون دولار سنة 2006م وجاءت في المرتبة الخامسة حيث شكلت صناعة الصادرات 4.6 مليون فرصة عمل، مما جعلها قوة محركة للاقتصاد الكوري[3].

1-*Republic of Korea, the far fast and Australasia, Korea, 1996, p 502.*

2 -*Republic of Korea, op.cit , p 503.*

3-*Ibid, p 503.*

3_ الصناعات الكورية الرائدة:

لقد كانت السياسة الكورية فيما يخص الصناعات الرئيسية تهدف إلى تغطية آثار الحرب الكورية والانطلاق بعد فترة الستينات، ومع بداية التسعينات تطورت الصناعة الكورية من اقتصاد يرتكز على الصناعة البدائية إلى دولة مركزة على الصناعة ثلاثية الخدمات[1].

جدول رقم (01): يبين الإحصاء السنوي: أحدث التقارير من مركز الإحصاء الوطني

الصناعة	1960	1970	1980	1990	2000	2006
الأولوية	883.0	50.4	34.0	17.9	10.9	6.5
الثانوية	4.5	14.3	22.5	27.6	20.2	18.6
الثالثة	12.5	35.3	43.5	54.5	68.9	74.8

المصدر: المركز الإحصاء الوطني الكوري.

3_1_ من بين أهم الصناعات التصديرية في كوريا:

3_1_1_ السيارات:

كانت صناعة السيارات في الستينات بشكل أساسي عبارة عن تجميع الأجزاء الأساسية وفي السبعينات بدأت الحكومة الكورية تتجه نحو صناعة السفن الخاصة بها، ثم في الثمانينات أنشأت نظاما شاملا لإنتاجها، ثم بدأت بتصدير السيارات، وفي التسعينات استطاعت الحكومة الكورية تصدير كمية كبيرة من السيارات، كما حققت تطورا تكنولوجيا في الصناعة، حيث في عام 2004م أنتجت صناعة السيارات الكورية 3.47 مليون سيارة، أي ما يعادل 5.5% من إجمالي معدل إنتاج السيارات في العالم، واحتلت المرتبة السادسة دوليا في قائمة الدول المصدرة للسيارات[2].

1 – بيونغ ناك سونغ، **المرجع السابق**، ص 320– 321.

2 – سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 320 – 321.

3_1_2_ بناء السفن:

لقد تطورت صناعة السفن نتيجة سياسات اتبعتها الحكومات الكورية التي اهتمت بتوجيه نحو تصدير الصناعات الثقيلة وسياسة تنمية الصناعة الكيماوية، حيث في عام 1979م أصبحت كوريا تمثل المرتبة الثانية بعد اليابان في بناء السفن، وفي عام 2000م تجاوزت كوريا اليابان في كل أرقام بناء السفن مثل كمية البناء والتراكم، استلام الطلبيات، واليوم هناك سبع شركات من أكبر عشر شركات في العالم وست شركات منها تحتل المراتب الست الأولى.

3_1_3_ الأجهزة المنزلية والإلكترونيات:

لقد حققت الأجهزة المنزلية فائضا تجاريا ضخما، الأمر الذي جعلها تساهم في تحقيق فائض في الصناعة الإلكترونية الكورية، الأجهزة المنزلية الهامة مثل: الثلاجات، الغسالات، الأجهزة الصوتية والمرئية، واعتبرت من الخمسة الأكثر مساهمة في السوق العالمية، وفي عام 2004م شكل إنتاج كوريا نسبة 5.8% من الأجهزة المنزلية في العالم وبالتالي احتلت المرتبة الرابعة عالميا.

3_1_4_ أشباه المواصلات:

لقد كانت أشباه المواصلات من أكثر المنتجات الكورية تصديرا في عام 2006م، كان لكوريا الحصة الأكبر عالميا لسوق رقاقة الذاكرة، وبلغت المساهمة الكورية في السوق العالمية في هذه الصناعة التي شملت أشباه المواصلات لغير الذاكرة ما نسبته 10.9% عام 2004م أي احتلت المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1].

3_1_5_ الحديد والصلب:

لقد احتلت كوريا المرتبة الخامسة في العالم في صناعة الحديد والصلب بعد الولايات المتحدة وروسيا عام 2004م، حيث بلغ إنتاج الفولاذ 47.52% مليون طن، أي ما يمثل

1 – لي كي سانغ، **المرجع السابق**، ص 187.

4.5% من الإنتاج العالمي، والشركة التي تمثل معظم مصنعي الحديد والصلب في كوريا هي شركة يوهانج لصناعة الحديد والصلب والتي صنفت بأنها تحتل المركز التنافسي الأول في العالم في صناعة الحديد والصلب.

3_1_6_ أجهزة الاتصالات:

لقد مثلت أجهزة الاتصالات أهم الصادرات الكورية مثل أشباه المواصلات، وتملك كوريا بعض شركات الهواتف النقالة مثل: سامسونج وآل جي التي صنفت في المرتبة الثالثة (12.9%) والمرتبة الرابعة (6.4%) على مستوى العالم على التوالي.

تمتلك كوريا 11 شركة في مجال الثروة العالمية من بين 50 شركة تم اختيارها من طرف مجلة فورتون 2004م من حيث المبيعات، كما احتلت المرتبة التاسعة في العالم مع سويسرا، وفي سنة 2003م استثمرت كوريا 11.6 بليون دولار للبحث والتطوير، واحتلت المرتبة الثامنة في العالم بنسبة 2.64% من الناتج المحلي الإجمالي، واحتلت المرتبة السادسة عالميا[1].

أصبح التوجه الخارجي والانفتاح على الأسواق العالمية من خلال استراتيجية النمو المعتمد على التصدير وفتح الحدود أمام حركة رؤوس الأموال العالمية الخاصة هو الخيار المشترك لغالبية دول العالم النامي ومن بينها كوريا باعتبارها أحد النماذج الناجحة اقتصاديا[2].

4_ التوجه الاقتصادي نحو الاقتصاد العالمي:

تقوم الإستراتيجية الاقتصادية في مطلع القرن الجديد على التحول أساسا إلى مركز اقتصادي عالمي، خاصة مع تلاشي دور الحدود الاقتصادية بزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، أصبح مفهوم المركز الاقتصادي يتنامى في أهميته، كما أن تعميق الإقليمية قد تطلب من

1 – **المرجع نفسه**، ص 187 – 188.

2 – لي كيل سانغ، **المرجع السابق**، ص 187– 188.

كوريا أن تجعل من نفسها كمركز في شرقي آسيا من أجل تأمين توقعاتها المستقبلية خاصة في ظل المنافسة مع الصين واليابان، حيث تم التأكيد على أن يأخذ التبادل الاقتصادي بين الكوريتين المزيد من الامتياز[1].

وحتى تتحول كوريا إلى الاقتصاد المنتوج الجديد عليها العمل على خلق استراتيجيات محورية لتنمية تنافسيتها الشاملة وإنشاء شبكة اقتصادية متطورة من أجل جذب الرئاسات الإقليمية للشركات الدولية كمركز أعمال عالمي، وللوصول إلى هذا تتبعت كوريا العديد من السياسات: بناء شبكة بين اللاعبين الاقتصاديين، تحسين الوضع الائتماني لكوريا، التركيز على العلم والتكنولوجيا، التطوير اللوجيستي، تطويق المناطق الحرة، الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، تنمية البحث والتطوير[2].

جدول رقم (02): يبين ترتيب التنافسية الدولية لكوريا مقارنة بعدد من الدول.

الدولة	1999	2000
سنغافورة	2	2
هولندا	5	4
أيرلندا	11	7
بلجيكا	22	20
كوريا الجنوبية	38	28

المصدر: IMD: World compétitineness yeare book 1998-2000

1- *Slim yong seop, <Building a new open trading Economy>, Korea facus, no2, March April 2001, p 115.*

2 - كمال المنوفي، **المرجع السابق**، ص 58- 59.

5_ التحول إلى اقتصاد المعرفة والاستفادة من العولمة:

إن المعيار الذي يرتب عالميا في زمن العولمة هو معيار التنافسية المركب ومحصلته النهائية أن هذا البلد تكون لديه حصة من السوق العالمية أكثر من الآخرين إذ كان يملك من مكونات التنافسية الميزة النسبية والجودة التي يسعى إليها الطلب الفعال.

ولهذا فقد سعت كوريا إلى العولمة قبل أن تسعى إليها ويتبين هذا في تبني الحكومة الكورية لإستراتيجية التنمية التي تقوم على أولوية القطاع الصناعي الموجه للتصدير حيث استخدمت كل مدخرات المجتمع وشركات (الشيبول) للوصول إلى مجتمع علمي متطور.

وقد فصلت كوريا مبكرا بين السياسة والتجارة، فقد جعلت الأولى خادمة للثانية، لهذا فهي تعاملت مع الجميع بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية والنظامية، وبالتالي نجحت كوريا في وقت قصير في تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي، وحسنت وضعها التراتبي في الاقتصاد الدولي حيث انضمت إلى منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية (OUCP) والتي تضم كبرى الدول الصناعية في العالم حيث صار ترتيبها 11 عالميا بين الدول الصناعية[1].

ومن الملاحظ أن الدول الصناعية العولمية خاصة في القطاع الصناعي شهد عملية تحول في اتجاه بنيوي قائم على المعرفة والبحث.

ومن المعلوم أن كوريا حققت في العقود الأربعة الماضية نموا اقتصاديا مكنها من احتلال المرتبة (13) اقتصاديا على المستوى العالمي لمعيار الناتج المحلي الإجمالي[2].

وسجل القطاع الصناعي معدل نمو السنوي المتوسط 7.5% خلال العقد الأخير من القرن الماضي، مما حوله إلى لاعب محوري في البنية الاقتصادية الكورية.

---

1 – مدحت أيوب، **كوريا والعولمة**. القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2001، ص 53.

2- *Goo Moon Mo, "knowledge Based service industry as a new Grouth engine" Korea focus, 2003, p 107.*

6_ النموذج الكوري والبقاء وسط الكبار:

دائما كان الشعور بتهديد الأمن القومي وخاصة الناتج عن الموقع الجغرافي (الجيوبولوتكي) بصورة كبيرة على السلوك الاقتصادي للشعب الكوري وخاصة في ظل الأوضاع المتوترة مع كوريا الشمالية التي يصعب التنبؤ بأفعالها، بالإضافة إلى وجود العمالقة حولها مثل الصين واليابان ولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

فالكوريون يعيشون أيامهم في مواجهة مع الصراع بين مصالح أقوى الدول على وجه الأرض وكذلك تهديد أحد النظم الشيوعية الذي يصعب التنبؤ بها (كوريا الشمالية)، كما قال (**ألفين توفلر**) (**Alvin Toffler**) في كتابة كوريا والشعاع الثالث أن شبه الجزيرة الكورية هي من أحد الأماكن في العالم التي تتواجه فيها الإيديولوجيات والقوى المتصارعة لأكبر القوى في العالم بمقتضى الذكاء وفي منتهى الخطورة[1]، تعتبر كل الدول المجاورة لكوريا عمالقة عالمية فهم أقوى بالمقارنة بها من حيث السكان والإقليم فمثلا سكان الصين أكبر من سكان كوريا الجنوبية بنسبة 26 إلى واحد، في حين يمثل سكان اليابان ثلث الكمية[2]

1-*Chang Hee Lee, <Business Community's Campaing strategy in the 16th General Election>, Korea observer, no 11, 2000, p 527.*

2 – بيونغ ناك سونج، **المرجع السابق**، ص 255.

جدول رقم (03): مقارنة بين كوريا والقوى العظمى الدخل الفردي والقومي للدول التالية:

الدولة	المساحة 1000 كم²	السكان	الدخل القومي الإجمالي (مليار دولار)		دخل الفرد (200)	
		ملايين 2000	كوريا الجنوبية 1000		دولار	تعادل القوة الشرائية (دولار)
ك.الجنوبية	99	47	100	421	8910	17340
ك.الشمالية	121	22	47	17	/	/
الصين	9598	1261	2700	1046	840	3940
اليابان	378	127	270	4337	34210	26460
روسيا	17075	146	311	241	1660	8030
و.م.أ	9364	282	600	9646	34260	34260

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العام 2002م، البيانات الخاصة بكوريا الشمالية من المكتب الإحصائي القومي الكوري، الحالة الاجتماعية الاقتصادية في كوريا الشمالية والجنوبية[1].

ونتيجة لهذه الخصائص القومية والجيوبوليتيكية كان على الشعب الكوري أن يتعامل مع العوائق والالتزامات التي تواجهه من أجل البقاء والعيش ليس في معزل عن هؤلاء العمالقة بل وسطهم، ولهذا تبدو سياسة النمو الخارجية المتبعة من طرف القادة الكوريين من أفضل السياسات في العالم، رغم أنه من بين الأربع عمالقة العالميين، تتمتع كوريا بعلاقات اقتصادية فقط مع اثنين منهم هما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ثم استطاعت أن تطبع علاقتها مع الاثنين الآخرين وهما الصين وروسيا. [2]

1 – بيونغ ناك سونج، **المرجع السابق**، ص 257.

2-"*Laws and reulations related to foreign direct investment promotion act", Forgeing direct investment promotion act Enforcement decrees established by presidential decree, No 15935 ? Promulgated, Nov 14.*

6_1_ العلاقات الاقتصادية بين كوريا والولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من قدم العلاقات الكورية الأمريكية غير أن هذه العلاقات أخذت شكلا مكثفا بصورة جلية، بعد الحرب الباردة حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مبدأ الاحتواء للقوة السوفيتية، لهذا وقعت مع كوريا اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك سنة 1953م.

لقد كثفت أمريكا مساعداتها الاقتصادية لكوريا الجنوبية من أجل احتواء المد السوفيتي لقد خضعت العلاقات الاقتصادية الكورية الأمريكية لتغيرات عنيفة، ففي الستينات كانت المعوقات الأمريكية تمثل 95%، ومع تحول كوريا من الدول المتخلفة إلى الدول الصناعية في 1970م انخفضت المعونات الأمريكية[1].

يعتقد الكثير من الأمريكيين أن سبب التفوق التجاري في كوريا يعود إلى الحوافز التجارية غير العادلة، أما الكوريون فيرون أن سبب العجز التجاري الأمريكي يعود للأمريكيين أنفسهم، حيث يعتقد الكوريون أن تحرير التجارة أثر سيفيد اليابان وليس الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

يمثل الفهم الجيد للاقتصاد الأمريكي أحد العقبات التي تواجه كوريا لاعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مزيد من النمو، حيث يقول **(Thomas Obayard)** أن النزاعات الأمريكية الكورية تتبع بصورة أساسية من الاختلالات الاقتصادية الكلية العالمية ويكمن حل هذه الاختلالات العالمية في التعاون بين أكبر الدول التجارية.

1-*Park Bong shelk: "changing korea- US- relation", Korea focus, No5, p14- 15.*

2 – بيونغ ناك سونج، **المرجع السابق**، ص 262 – 263.

إن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية لصالح كوريا حوالي 11.5 مليار دولار أمريكي، والصادرات الكورية للسوق الأمريكية هي: الصلب، السيارات، بعض المكونات الإلكترونية الأجهزة الكهربائية، الأقمشة، الأحذية[1].

6_2_ العلاقات الكورية اليابانية:

تعتبر اليابان أكبر الدول المجاورة لكوريا فيما يخص التجارة حتى فترة قريبة وهي أيضا صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى شرق آسيا والثانية على العالم فيما يخص الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.

طيلة عقدين لم يكن هناك علاقات اقتصادية رسمية بين الدولتين، ومع انتهاء الاستعمار الياباني لكوريا الذي استمر 1945م-1965م ومع تطبيع العلاقات بينهما، توسعت العلاقات بينهما بصورة كبيرة، حيث حققت كوريا عجزا تجاريا ثابتا مع اليابان منذ 1965م، وقد يعود هذا إلى تشابه نمط التجارة لكل من كوريا واليابان[2].

فيما يخص الصادرات وإجمالي التجارة تعتبر أمريكا الشريك الأول لكوريا، أما بالنسبة للواردات والاستثمار الأجنبي المباشر فتعتبر اليابان الشريك الأول لكوريا[3].

والصادرات الكورية لها تتمثل في: الصلب، الغزل، المكونات الإلكترونية، والواردات من اليابان فتتمثل في: الآلات الصناعية المتقدمة، شرائح الصلب المقاومة[4].

لقد لعبت اليابان دورا نشيطا في تطوير الاقتصاد الكوري حيث ساعدت على تعبئة الموارد للتنمية الاقتصادية ووفرت رواد الأعمال للمشاريع الجديدة، وابتدأ النمو الاقتصادي

---

1 – محمد أمين الشلقامي، **المرجع السابق**، ص 53.

2- *Woo tae Hyun, op.cit, p 85.*

3- *Choi Yan Yip,"morea's political economy, search for a solution", Korea focus, no 2, 1998, p 09.*

4 – جلال معوض، "**علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية": (دراسة في المنطقة العربية)**. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 75-76.

الاستعماري من خلال الجهود الحكومية القوية لتوسيع البنية التحتية الاقتصادية لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الصحة والتعليم لرفع معدل الإنتاجية.

كما مثلت اليابان دور قاطرة النمو في كوريا الجنوبية حيث شكل التعاون فيما بينها أساسا للنهضة التنموية، وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير من تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث عملت الاستثمارات اليابانية على توظيف التقنية وتسريع عملية استيعابها عكس الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح دون البحث عن منافع للدولة المضيفة.

لقد استفادت كوريا الجنوبية من التجربة الاستعمارية اليابانية حيث اتبعت نفس المنهج الياباني في التنمية الاقتصادية من حيث التصنيع والبيروقراطية القوية، وإتباع نظام تعليم قوي يعتمد على التكنولوجيا، بالإضافة إلى التعاون الوثيق بين الحكومة ورجال الأعمال[1].

7_ الاقتصاد الكوري المعاصر:

إن معجزة (نهر الهان) أو التجربة الكورية مشهورة بإنجازاتها الاقتصادية الرائعة، حيث نما الاقتصاد الكوري بـ 8% سنويا من أوائل الستينات مما جعلها الدولة ذات أسرع نمو اقتصادي في العالم. [2]

إن أداء الاقتصاد الكوري الجنوبي يستحق الكثير من الإعجاب لأنه تجاوز العديد من العقبات من أهمها الحرب الكورية، الأوضاع المتردية حيث تضافرت العديد من العوامل في تحقيق هذا النجاح ومن أهمها: المدخرات، نسب الاستثمار العالية، استراتيجيات النمو السريع للاقتصاد الكوري الجنوبي.

1- سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 35 - 36.

2- **المرجع نفسه**، ص 36.

لقد حولت المعجزة الاقتصادية كوريا من دولة تتسم بالفقر والتخلف الاقتصادي إلى دولة صناعية متقدمة وصنعت بصماتها على صفحات التاريخ الحديث، رغم افتقار كوريا الواضح إلى الموارد الطبيعية وضآلة إمكانياتها.

ومن بين أهم المعطيات حول الاقتصاد الكوري نجد ما يلي:

- طبقا لمكتب الإحصاءات القومية الكوري تحتل كوريا الترتيب الحادي عشر (11) على مستوى دول العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ 680.1 مليار دولار أمريكي عام 2004م بزيادة قَدْرُهَا 11.9% عما كانت عليه عام 2003م.
- يأتي ترتيب كوريا الدولة الخامسة والثلاثين (35) من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي والبالغ 141.62 دولار عام 1962 مقابل 87 دولار عام 1962م.
- وصل الفائض التجاري الذي حققته كوريا عام 2004م إلى أعلى معدلاته منذ ستة سنوات حيث قدرته تقارير وزارة المالية والاقتصاد بنحو 29.75 مليار دولار.
- أصبحت كوريا العضو 29 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في 1999/12/12م[1].
- حسب تقرير وزارة المالية والاقتصاد الخاص بحجم الاستثمار الكوري في الخارج عام 2004 وصل حجم الاستثمارات الكورية المباشرة في الخارج إلى 80 مليار دولار عام 2004م.
- تحتل كوريا المركز العاشر في اقتصاديات العالم المتطور (OECD) في عام 2004م بالإضافة إلى المرتبة الأولى في بناء السفن (8.319 مليون طن) على مستوى العالم.
- في عام 2004م احتلت كوريا المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية (Foreign exchange reserves) .

1- سمير زهير الصوص، **المرجع السابق**، ص 37.

- في عام 2007م احتلت كوريا المرتبة العاشرة (10) من حيث قيمة الصادرات أصبحت كوريا عام 2005م ثالث منتج لأشباه المواصلات وثامن منتج للأجهزة الرقمية.
- في عام 2010م بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 1007 مليار دولار ونصيب الفرد 20266 دولار، والصادرات 466.3 مليار دولار، والواردات 417.4 مليار دولار.
- في عام 2010م كان مجموع قوة العمل 24 مليون عامل، أما من حيث التوزيع القطاعي للعمالة فهي 11% يعملون في الزراعة والغابات وصيد السمك و 28% في الصناعة و 61% في قطاع الخدمات، وكان البناء يشكل 42% من قوة العمل[1].
- لقد تغيرت معظم التوقعات حول الأداء الاقتصادي الكوري عام 2012م، بحيث أن القطاع الخدمي والمصرفي والسياحي أصبح ذا مساهمة أقل في اقتصادها، وهناك مخاوف من تراجع نموها خاصة مع تعرض أسواق الأسهم والسندات فيها إلى خسائر تجاوزت 18% مما أدى إلى انسحاب أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرون.
- كما خفض المعهد الكوري للتنمية نسبة النمو المتوقع للاقتصاد المحلي الكوري في عام 2013م من 3.5% إلى 2.6%، كما توقع أن يحقق الاقتصاد الكوري نمو قدره 3.6% في عام 2013م، وذلك بفضل الزيادة في الصادرات وانتعاش الاقتصاد العالمي وتحسين الطلب المحلي[2].

1- **المرجع نفسه**، ص 15.

2- عبد الله المدني، "**أزمة الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاديات الآسيوية**". مجلة الأيام، العدد 8336، فيفري 2010، ص 18.

إن المتتبع لاقتصاد كوريا الحالي يدرك أن نسبة الصادرات والواردات مقابل الدخل القومي الإجمالي تدل على اعتماد الاقتصاد الكوري الجنوبي على التجارة الخارجية قد تجاوز 100% للسنة الثالثة على التوالي، بسبب الاعتماد المرتفع على التجارة الخارجية ووفقا لما قاله بنك كوريا المركزي ووزارة اقتصاد المعونة فإن نسبة الصادرات والواردات مقابل الدخل القومي بلغت 112.7% في العام الماضي 2012م ونفس المستوى على العام السابق (112.9%).

كما انخفضت نسبة النمو على أساس فعلي من 2.4% من الربع الثاني من 2012م إلى 1.6 و1.5% من الربعين الأخيرين من نفس العام وذلك بسبب ضعف العمالة اليابانية.

كما بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 0.1% في الربع الثالث من عام 2012م والإنتاج الصناعي 0.4% بسبب انخفاض معدات النقل والمواد غير لا معدنية والتركيز حول النفط والمنتجات الكيماوية وكما ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 0.7% ونما نشاط التصدير بنسبة 2.8% وهذا ما جعل من كوريا الجنوبية من أكبر الاقتصاديات في العالم من حيث حجم التجارة، حيث ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية الغذائية والزراعية بنسبة 34.3% خلال الأشهر الخمس من 2012م، بفضل الزيادة في الطلب من اليابان ودول آسيا الكبرى حيث بلغت 2.82 مليار دولار بفضل الطلب القوي على المنتجات الكورية[1].

وبالرجوع إلى عام 2011م نجد أن إجمالي صادرات كوريا تخطت 500 مليار دولار عام 2011م كما حققت فائضا في ميزانها التجاري بلغ 3.5 مليار دولار حيث أن حجم الصادرات كان 13.8% أما الواردات فقد زادت بنسبة 11.3% وبالتالي بلغ حجم الفائض 3.9 مليار وتُرْجَعُ أسباب الزيادة إلى نمو حجم الصادرات من المنتجات البترولية بنسبة 46% والسيارات بنسبة 30.4% والصلب بنسبة 21.7 %. [2]

1- عبد الله المدني، **المرجع السابق**، ص 19.

2 - سعيد رشيد عبد النبي، **المرجع السابق**، ص 58.

لقد حقق الاقتصاد الكوري أعلى معدلات نمو في عامين خلال الربع الأول من عام 2013م بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي وتحسين أداء الصادرات على الرغم من تأثر الاقتصاد الكوري بسبب تراجع (الين الياباني) ووفقا للبيانات الصادرة عن منطقة التعاون الاقتصادي (OECD) ارتفع مؤشر المركب الرئيسي (CU) للنشاط الاقتصادي الكوري في نوفمبر إلى 100.71 من 100.53 في الشهر السادس.

و (CU) هو مؤشر يبين كيفية تحقيق الاقتصاد الناتج الجيدة عن طريق قياس الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي وظروف السوق، والسكان والمالية، ويظهر اقتصاد كوريا علامات فقدان القوة الدافعة بسبب ضعف الصادرات وتباطؤ الطلب المحلي، وكانت الحكومة قد عدلت في وقت سابق توقعات النمو لهذا العام من 4% إلى 3%.[1]

1 – مصطفى قصباوي، **المرجع السابق**، ص 75.

الفصل الثالث

النموذج الكوري الجنوبي بين العولمة والعالمية من خلال الانعكاسات واستراتيجيات التعامل

بعد المد الطاغي للعولمة منذ بداية عقد التسعينيات اخذ الحديث يزداد عن سلبياتها حيث انها ترسم صورة المستقبل بالعودة إلى الماضي الرأسمالي، وبعد أن نتج عن عمليات اعادة الهيكلة التي انطوت عليها سياسات العولمة زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل بين المواطنين.

وبعد أن بدى أن هذه الأمور هي التي ترسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبة دول العالم، وهي أمور تزداد سوءا مع السرعة التي تتحرك بها بلا مجالات العولمة المستندة غلى الليبرالية لقد سعت كوريا الجنوبية تسبب بديكتاتورية السوق.

حيث تبنت استراتيجية للتنمية تقدم على اولوية القطاع الصناعي المتوجه للتصوير، وحشدت لها كل مدخرات المجتمع.

كما وجدت في البيئة الدولية في فترة الحرب الباردة سندا قويا من الولايات المتحدة الأمريكية التي فتحت لها أسواقها. وتوافقت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء نماذج للنمو الرأسمالي في شرقي آسيا مع الطموح التنموي الكوري وفصلت كوريا الجنوبية منذ وقت مبكر السياسة عن التجارة وجعلت السياسة خادمة للاقتصاد، ومن ثم تعاملت كوريا اقتصاديا مع الجميع بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية والصراعات السياسية.

المبحث الأول: التعامل الكوري الجنوبي مع النظام العالمي قبل عصر العولمة

الواضح أن السياسة الكورية الجنوبية كانت ولازالت حكيمة تحقق مصالحها وأهدافها مع النظام العالمي في هذه الدائرة المحددة، بها الولايات المتحدة الأمريكية وتقويته باستمرار، بل وإطالة أمده لمرحلة ما بعد انتماء الحرب الباردة، وإلى غاية اليوم، فكوريا الجنوبية لازالت ركنا من أركان الاستراتيجية الأمريكية وفقا للوثائق الأمريكية الرسمية المنشودة.

وللوقوف عند أفكار هذا المبحث نعرضه في ثلاثة عناصر أساسية هي:

أولا: التعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات من القرن العشرين.

مرت الثنائية القطبية كنمط مميز لنظام الدولي في هذه الفترة بعدة مراحل هي: مرحلة القطبية الثنائية المحكمة، مرحلة القطبية الثنائية المفككة، مرحلة الانفراج الدولي، مرحلة الحرب الباردة الجديدة وأخيرا مرحلة تحلل نظام القطبية

وفيما يلي نعرض بإيجاز لكل من هذه المراحل:

أ- مرحلة القطبية الثنائية المحكمة:

اعتبرت هذه المرحلة عن السيطرة شبه المطلقة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حيث كانت الحرية المتاحة للدول الحليفة داخل كل من الكتلتين محدودة للغاية. وبالتالي لم يكن مسموحا للدول الحليفة الأقل أن تنمح نمجا مستقبلا عن القطبين الأعظم خاصة في مجال السياسة الخارجية، وفي هذه المرحلة ارتبطت كوريا الجنوبية بعلاقة تبعية مطلقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- مرحلة القطبية الثنائية المفككة:

وبدأت منذ منتصف الخمسينات إلى غاية سنة 1968، حيث بدأت الدول الصغيرة الشريكة في كل من الكتلتين تتحرر نسبيا من الضغوط المطلقة للقطب الأعظم و تطور الأمر إلى ما عرف بظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرار داخل كل من الكتلتين.[1]

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجا واضحا للدول المنظمة إلى إحدى الكتلتين والملتزمة التزاما كاملا بالقواعد المنظمة لعلاقة التحالف في نطاقها، حيث سعت إلى زيادة قوة وتماسك هذا التحالف وشاركت في حرب فيتنام إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- مرحلة الانفراج (1968- 1979):

شهدت هذه المرحلة انخفاضا في حدة التوتر في العلاقة بين القوتين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مماثل في حدة التوتر الدولي الناتج عن التعامل و التعاون بين القطبين في المجالات التجارية و الاقتصادية.[(2)]كما قامت هذه المرحلة على أساس اتفاق القطبين على تجنب أي مواجهة مباشرة بينهما و على مواجهة أي صراع او ازمة يمكن أن تمدد باصطدام مباشر بينهما.[3]

ونشير أيضا أن هذه المرحلة فرضت حالة من الاسترخاء أو الجهود على تلك الأزمات والصراعات التي تمدد جو الانفراج في علاقاتهما.

ومع نهاية السبعينيات تعرضت العلاقات بين القوتين وخاصة فيما يتعلق بقضايا العالم الثالث لضغوط قوية وكانت أزمة أفغانستان سنة 1979 نقطة تحول هامة في تدهور العلاقات بينهما.

1- مدحت أيوب، **كوريا والعولمة**. مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص05.

2- إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة العولمة**. مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1985، ص ص 60-74.

3 -*MARTIN KAUPLAN , system and process in International Relations, new York, Jhon wilegs and, Sous inc, 1972,pp 115-129.*

ومن ثم يمكن القول بأن تنافس القوتين في مناطق الصراع في العالم الثالث وفشلهما في تنظيم سلوكهما حيال ازمات العالم الثالث كان من العوامل التي أدت إلى انتهاء سياسة الانفراج وبدء مرحلة جديدة.

وفيما يتعلق بالسياسة الكورية الجنوبية خلال مرحلة الانفراج فالملاحظ أنها حاولت الاستفادة من الأوضاع القائمة على مستوى النظام الدولي في عملية بناء عناصر قوتها الاقتصادية.

كما أنها بدأت تتجه إلى تحسين علاقتها مع كوريا الشمالية حيث بدأت المرحلة الأولى للحوار بين الكوريتين في السبعينيات، واستمرت خلالها دون أن تسفر عن نتائج إيجابية.

د- مرحلة الحرب الباردة الجديدة (1980-1985):

تعد هذه المرحلة مرحلة هامة بالنظر لمختلف الأحداث التاريخية التي شهدتها، أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 1980 وما بعدها أن ضعف القوة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي كان من أسباب اختيار "ريجان" للرئاسة، ومن فإن عليه أن يواجه مجموعة الأزمات التي ورثها عن إدارة كارتر.[1]

إن حكم منطق إدارة ريغن الاقتناع بأن الاتحاد السوفيتي قوة توسعية عدوانية أطلق عليها "ريجان" إمبراطورية الشر[2] وأن هدفه الأساسي هو تحقيق التفوق والسيادة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق لها السيطرة العالمية.

بالرغم من مناخ الحرب الباردة الجديد في هذه الفترة إلا أن الصراع بين الشرق والغرب قد اختلفت أسبابه عن مرحلة الحرب الباردة الأولى، فلم يعد الخلاف الايديولوجي هو الدافع المحرك للصراع بل أصبح الصراع أساس من اجل المصالح والنفوذ، وهذا التغير في

1-اسماعيل صبري مقلد، **المرجع السابق**، ص ص60 -75.

2 - مجلة السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 92، أفريل، 1988، ص21.

طبيعة الصراع هو الذي أدى إلى عدم حدوث صدام عسكري بينهما، وقد تفادى القطبان الصدام العسكري بشأن العديد من النزاعات الإقليمية.

وفيما يتعلق بكوريا فقد استمرت في تدعيم تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ببروز اهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية واستمرت في إدارة الحوار مع كوريا الشمالية، وإذا كانت دائرة الحوار قد اتسعت لتدخل في نطاق التعاون الاقتصادي وإن كانت لم تحقق نتائج ملموسة.

هـ ـ مرحلة تحلل نظام القطبية الثنائية

الملاحظ في هذه المرحلة أنها بدأت مع تولي ميخائيل جورباتشوف رئاسة الاتحاد السوفياتي سنة 1985، حيث بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية السوفياتية، حيث ركز غورباتشوف على المشاكل الداخلية للاتحاد السوفياتي.

وفي سبيل ذلك اتبع سياسة مهادنة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ العد التنازلي لانتهاء نظام القطبية الثنائية والذي تحقق بتفكيك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين وإعلان الرئيس "بوش" نهاية الحرب الباردة وقيام النظام العالمي الجديد.[1]

وشهدت هذه الفترة تعاونا استراتيجيا فعالا بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الأمنية والاقتصادية خاصة مع تغيير ميزان القوى بين الكوريتين على المستوى الاقتصادي بصفة خاصة لمصالح كوريا الجنوبية.

ثانيا: الملامح العامة للتعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي عبر مراحل تطوره المختلفة

تعاملت كوريا الجنوبية مع النظام الدولي الثنائي القطبية عبر مراحل تطوره المختلفة منذ بدايته وحتى نهايته، ولقد واجهت ظروفا بالغة الصعوبة والتعقيد من حيث التهديدات الأمنية وسوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الضغوط الدولية والاقليمية الناتجة عن الحرب الباردة.

1 – مجلة السياسة الدولية، **المرجع السابق**، ص 25.

وبالرغم من هذه الظروف إلا أن كوريا الجنوبية نجحت في التعامل مع هذه الظروف الصعبة مما أدى إلى التخفيف من حدة هذه الضغوط الأمنية، وتقديم نموذج متميز لتحقيق التنمية الاقتصادية. الأمر الذي كان له أثر واضح على توازن القوى في هذه المنطقة الحساسة من القارة الآسيوية.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد اهم ملامح التعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي خلال تلك الفترة على النحو التالي:

أ-التركيز على بناء تحالف استراتيجي طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية يشمل الجوانب الأمنية، السياسية والاقتصادية:

قامت السياسة الكورية الجنوبية خلال هذه المرحلة على أساس إقامة تحالف استراتيجي بعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تحالف يقوم على أساس التعاون في مختلف المجالات منها: المجال الأمني، المجال السياسي والاقتصادي.

ولقد ساعدت في ذلك الظروف ومصالح الدولتين، فهو تحالف له أسسه الاصلاحية الواضحة.

بالنسبة للبعد الأمني لهذا التحالف فإن كوريا الجنوبية رأت أن تحالف استراتيجي إلى الايديولوجية الخاصة بالمعسكر الغربي والارتباط بعلاقات تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الوسيلة الأساسية لحماية أمنها القومي من التهديدات التي كانت تواجهها من قبل كوريا الشمالية وحلفائها من الدول الشيوعية.

في حين رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن حماية كوريا الجنوبية هو جزء من أمن اليابان الحليف والشريك الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد الحرب الكورية أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كوريا الجنوبية كفاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والقوى الشيوعية من جهة الولايات المتحدة الأمريكية كما رأت أن هذا التحالف يحول دون امتداد خطر التوسع الشيوعي في هذه

1 – مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 9.

المنظمة، وقد ارتبطت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدة صداقة وحماية منذ أوت 1945.

لكن الملاحظ أن الجانب الكوري الجنوبي حاول دائما أن يؤكد للولايات المتحدة الأمريكية أهمية وفائدة هذا التحالف بالنسبة للمصالح الأمريكية، فلقد كانت كوريا الجنوبية من الدول القليلة التي أرسلت قواتها لمساعدة القوات الأمريكية في حرب فيتنام، كما أنها حرصت على استمرار بقاء القوات الأمريكية في قواعد لها بالبلاد، وعلى إجراء المناورات العسكرية السنوية المعروفة باسم "روح الفريق"، بالإضافة إلى موافقتها على إقامة مستودعات للأسلحة النووية الأمريكية على أراضيها وقد بلغ عددها ستة وثلاثون مستودعا.

أما على المستوى السياسي فلقد كان لعلاقات التحالف هذه أثر واضح في ازدياد قوة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الكورية، أيا كان القائم على الحكم في سيول، وقد ساعد على ذلك أن العسكريين الكوريين الجنوبيين اشتركوا مع الولايات المتحدة الأمريكية في معارضة الشيوعية[1] والالتزام بنظام اقتصاد السوق والاقتناع بحاجة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية لبعضهما البعض من الناحية الجيوبوليتيكية لفترة ما بعد الحرب، ومن ثم توافرت لهذا التحالف الأرضية السياسية المشتركة التي ساعدت على نموه واستمراره.[2]

أما على المستوى الاقتصادي لعلاقات التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن تحقيق التنمية في كوريا الجنوبية وفقا للنموذج الرأسمالي من شأنه أن يقدم ردا واقعيا على التجارب الشيوعية في هذا المجال، ومن ثم قدمت المساعدات الاقتصادية لكوريا الجنوبية، كما شجعت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات

1- مدحت أيوب: **المرجع السابق**، ص 10-11.

2- علي الصوي: "حركة تنمية المجتمع الجديد في كوريا الجنوبية"، محمد السيد سليم (محرر) **النموذج الكوري للتنمية**، ص ص،241-260.

المالية الدولية حلفائها خاصة اليابان على تقديم أكبر قدر ممكن من المعونات والمساعدات لكوريا الجنوبية.

ومنه يمكن القول أن سياسة كوريا الجنوبية التي قامت على التركيز على بناء تحالف استراتيجي طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية يشمل الجوانب الأمنية السياسية والاقتصادية، قد نجحت في تحقيق أهدافها خلال هذه الفترة.

ب- الاهتمام ببناء عناصر القوة الذاتية الاستفادة من ظروف وخصائص النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

أولت الحكومة الكورية اهتماما واضحا ببناء عناصر القوة الذاتية الاقتصادية وحاولت الاستفادة من ظروف وخصائص النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وتشير إحدى الدراسات إلى أن التطور الاقتصادي في كوريا الجنوبية مر بثلاث مراحل أساسية.

المرحلة الأولى استمرت من سنة 1948 إلى سنة 1960 وهي مرحلة بناء الدولة الحديثة حيث كانت هناك دولة حكومية مركزية تساعدها إدارة بيروقراطية قامت بتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المرغوبة.

المرحلة الثانية فقد استغرقت فترة الستينيات والسبعينيات، وهي مرحلة النمو والانطلاق وفي تلك المرحلة تم تخطيط وإدارة المشاريع التنموية في كل أنحاء البلاد وتعبئة الموارد المادية والبشرية بشكل مركزي.

المرحلة الثالثة والأخيرة فقد بدأت من الثمانينات وحتى الآن، وهي مرحلة دولة الرفاهية حيث التركيز على أهداف عدالة توزيع المداخيل وتحقيق مشاركة شعبية أوسع في الجهات المجتمعية بمختلف مجالاتها.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقدم الملاحظات التالية عن التجربة الكورية الجنوبية بخصوص هذا العنصر فنقول:

1-انتهاج استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية ووضع ضوابط لترشيد وتوجيه هذه الموارد وضمان حسن استخدامها خاصة مع تحديد هدف واضح في كل مرحلة من مراحل التطور.

2-تطوير أساليب التخطيط بما يتوافق والتطورات الداخلية والدولية الأمر الذي أعطى قدرة على التكييف مع المستجدات.

3-الانفتاح المبكر على العالم الخارجي والاستفادة من الظروف المواتية في حركة التجارة الدولية، والقدرة الفعالة للتعامل مع الأزمات.

4-الاهتمام بالتعلم وتبين فلسفة التعليم المستمر والمتواصل من خلال التدريب المستمر.

5-التركيز على البحث والتطوير المتواصل وربط الأنشطة الاقتصادية بمراكز البحوث العلمية.

6-تبني سياسة أو فلسفة التنمية المتوازنة بين الريف والحضر، والاهتمام بالتنمية المحلية من خلال المشاركة الشعبية والحكومية فيما عرف بحركة المجتمع الجديد.

7-تجنب الدخول في مواجهات عسكرية والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الرد لمنع التهديدات التي كانت تواجهها، وتوجيه الانفاق العام إلى بناء المجتمع والدولة بدلا من الإنفاق العسكري.

ولقد حققت كل هذا مستفيدة من الصراع الذي كان قائما على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا.

ومن خلال تبنيها لموقف واضح ومحدد وهو الانحياز التام للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، وهو ما وفرها مساعدات شخصية من هذه الدول ربما لم تتوافر لدول نامية أخرى.

وقد تم استخدام هذه الموارد في تمويل مشروعات التنمية بأبعادها المختلفة الأمر الذي كانت له محصلة ايجابية بالنسبة لكوريا الجنوبية من حيث تحقيق اهدافها.

ج- القدرة على التكييف التغييرات التي شهدها هذا النظام منذ بدايته وحتى نهايته:

شهد النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين العديد من التغيرات والملاحظ أن كوريا الجنوبية من حيث القدرة على التكييف مع هذه التغيرات التي شهدها هذا النظام بما يتلاءم وتحقيق مصالحها ومن خلال هذا يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1-عند إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" عن مبدئه الشهير الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه على إتباع كوريا الشمالية عدم الارتباط بآسيا، كان على كوريا الجنوبية تعديل سياستها تجاه كوريا الشمالية لكي تتلاءم مع هذه الظروف الجديدة، ومن هنا اتجه نظام "شونغ هي" إلى الحوار مع الشمال كوسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي خاصة وأن كوريا الجنوبية كانت حينذاك في مرحلة تحقيق التنمية الداخلية.[1]

2- زيادة على ذلك وفي مطلع الثمانينيات وعندما بدى واضحا ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وهنا سنلاحظ قدرة عالية من جانب كوريا الجنوبية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة.

ولكي تواجه كوريا الجنوبية تزايد الاتجاهات الحمائية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قامت بتعديل استراتيجيات تجارتها الخارجية من خلال تنويع التجارة وتوسيع نطاق التعامل التجاري في مناطق أخرى من العالم وإعادة تشكيل نوعية المنتجات في صادراتها بتفصيل المنتوجات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

1- محمد سعد أبو عامود، **التعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي في فترة ما قبل العولمة**. مدحت أيوب (محرر)، **المرجع السابق**، ص 15.

وقد واكب هذا مع إعطاء الأولية لتنمية الصناعات الحربية، الامر الذي أدى إلى زيادة النمو في الصناعات الكيميائية والحديد والصلب وكذا بناء السفن، وصناعة الآلات والالكترونيات والبتروكيماويات[1]

3- عندما تغير ميزان القوى في النصف الثاني من الثمانينيات لصالح كوريا الجنوبية وبروزها كقوة اقتصادية بدأت تترجم هذا الوضع إلى نشاط دبلوماسي واسع النطاق على المستوى الدولي، كما انها حاولت الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية في الإنجاز السوفياتي في عهد الرئيس غورباتشوف في مرحلة نهاية الحرب الباردة من خلال الأداة الاقتصادية.[2]

ومما سبق يمكن القول بأن هذه النماذج توضح القدرة الكورية الجنوبية على التكييف مع التغيرات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية منذ بدايته وحتى نهايته، الأمر الذي كان له الدور الإيجابي الواضح للمصالح الكورية الجنوبية بصورة عامة.

د- توظيف التفاعلات الاقليمية بما ادى الى تشكيل توازن جديد للقوى في المنطقة:

فيما يخص هذا العنصر بالتحديد يمكن القول بان السياسة الخارجية الكورية الجنوبية خلال مرحلة الحرب الباردة قد اجتمعت على توظيف كل العوامل الاقليمية والدولية بما أدى إلى إعادة تشكيل توازن القوى من جديد في المنطقة.

فلقد نجحت كوريا الجنوبية في توظيف التفاعلات الصراعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لزيادة عناصر قوتها، وقدرتها على مواجهة التهديدات خاصة في المرحلة التي كانت تتفوق فيها كوريا الشمالية عليها، وذلك من خلال اللجوء إلى المظلة الأمنية الأمريكية، حيث أن هذه المظلة كفلت تحقيق أهداف الساسة الخارجية الامريكية

1- سمية محمود عفيفي، **الكوريتان وإقامة المستقبل**. القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات مستقبلية، رقم جوان ص 23.

2 -محمد سعد أبو عامود، **المرجع السابق**، ص 15-16.

المتمثلة في منع امتداد الخطر الشيوعي إلى المنطقة، وفي نفس الوقت حققت الأمن لكوريا الجنوبية وتصادفت هذه السياسة مع الرغبة الأمريكية واليابانية في الحفاظ على الأمن الياباني.

كما استطاعت من خلال توظيف هذه المنظومة مواجهة تحدي التحالف الصيني الكوري الشمالي، حيث وفر لكوريا موارد اقتصادية ملائمة لتوجيهها لعملية التنشئة.

ومما سبق يمكن القول بأن على المستوى الاقليمي برزت كوريا الجنوبية كقوة اقتصادية جاذبية وقادرة على التعامل مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى من موقع أفضل مما كانت عليه في بداية هذه الفترة.

هـ- تجنبت الدخول في مواجهة مسلحة مع كوريا الشمالية والمراوغة والمرونة في إدارة العلاقات معها:

الواضح أن كوريا الجنوبية تجنبت الدخول في مواجهة مسلحة مع كوريا الشمالية خاصة في الفترة التي فيها ميزان القوى يميل لصالح كوريا الشمالية واعتمدت على الدعم العسكري الأمريكي لردع كوريا الشمالية.

ومع تغير السياسة الأمريكية بعد زيارة "ريتشارد نيكسون" إلى الصين كان لزاما على كوريا الجنوبية أن تتبنى مواقف أكثر مرونة تجاه كوريا الشمالية ومن ثم بدأت مرحلة من الحوار بين الكوريتين خلال عقد السبعينيات، إلا أن هذا الحوار لم يسفر عن تحقيق أي تقدم.[1]

وفي الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحوار فيما بينهما، فقد اقترحت كوريا الجنوبية في جانفي 1981 تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في الكوريتين[2] وكان رد فعل كوريا الشمالية اقتراح بالاستعداد أن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما رفضته كوريا الجنوبية واقترحت أن يتم توقيع معاهدة سلام بينها وبين كوريا الشمالية وهو ما كانت تعلم أن

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 17.

2- سمية محمود عقيقي، **المرجع السابق**، ص 17-18.

الأخير سترفضه لأنه يعني إضفاء الشرعية على تقسيم كوريا، وفي عام 1982 قدم رئيس كوريا الجنوبية " شودو هوان" عدة اقتراحات أهمها ما يلي:

1- وقف الحرب الدعائية بين الكوريتين

2- دعوة الرئيس الكوري الشمالي "كيم أيي سونج" لزيارة سيول

3- تعيين بعثات بالاتصال مقيمة في العاصمتين لتسهيل التبادل والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

مما سبق يمكن القول بأن كوريا الجنوبية كانت تعطي أولوية للجوانب الاقتصادية والانسانية في حين أن كوريا الشمالية كانت تركز على التوصل إلى معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، وهو ما كانت تعارضه كوريا الجنوبية وهكذا انتهت هذه الحقبة دون أن تتحقق اهداف كوريا الشمالية ودون حدوث مواجهة مسلحة بين الجانبين، مع محاولة مستمرة من جانب كوريا الجنوبية لفتح قنوات اتصال على مستويات مختلفة مع كوريا الشمالية.

ثالثا: العوامل التي ساعدت كوريا الجنوبية على التعامل مع النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية هذا النظام

هناك الكثير من الدراسات التي عنيت بدراسة تجربة كوريا الجنوبية حول الانجاز الكبير على الصعيد الاقتصادي الذي حققته خلال حقبة الحرب الباردة.

بالنسبة لهذا القسم من الدراسة سنحاول تحديد اهم العوامل التي ساعدت كوريا الجنوبية على التعامل الفعال مع النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة وحتى نهايتها، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى ما يلي:

أ- الموقع الاستراتيجي لشبه الجزيرة الكورية:

من المعروف أن كوريا الجنوبية تقع في مفترق طرق استراتيجي من الناحتين القارية والبحرية حيث تتقاطع فيها مصالح أربعة من القوى الرئيسية في العالم هي:

الولايات المتحدة الأمريكية روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) الصين واليابان، وتاريخيا فإن أية قوة تسيطر على شبه الجزيرة الكورية فإنها تكون قد سيطرت أيضا على منطقة شمال شرق آسيا.[1]

وقد تركت الترتيبات في نهاية الحرب العالمية الثانية شبه الجزيرة مقسمة وكان من الطبيعي أن تؤدي مغامرة "ستالين" بانتزاع كل كوريا، ولما بدى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تأخذ كل كوريا دخلت الصين في النزاع وفي النهائية بقيت شبه الجزيرة مقسمة وجعل هذا التقسيم من كوريا نقطة للتوتر العسكري.

ومن جهد أخرى أوجد مصدرا للاستقرار الاقليمي وخلال الحرب الباردة برزت القيمة الاستراتيجية لكوريا من وضعها السياسي والجغرافي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في خضم الصراع الأيديولوجي والعسكري بين الجانبين وبينما كان الوضع كذلك أسهمت المواجهة بين القوتين في جعل هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم حساسية في السياسات العالمية والإقليمية، وحاولت كوريا الجنوبية توظيف هذا الوضع لخدمة مصالحها وكان أن اختارت الانحياز الكورية في الربط بين أمن كوريا الجنوبية وأمن اليابان الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[2]

كما حاولت توظيف هذا الوضع لخلق علاقة مصالح استراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي اتاح لها ساحة ملائمة من القدرة على تحقيق مصالحها ورؤيتها عن بناء عناصر قوتها الذاتية، خاصة وأن ساحة المصالح المشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية كانت قائمة إلا أن الدبلوماسية الكورية الجنوبية سعت باستمرار إلى توسيع نطاق هذه المساحة.

1_ سمية محمود عقيقي، **المرجع السابق**، ص 18.

2- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 18-19.

ب- التهديد الأمني:

يعتبر التهديد الأمني الذي شكلته كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية أحد العوامل التي ساعد على بناء التحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية[1]، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة كوريا الجنوبية وحمايتها وكذلك حفزها على الاستثمار فيها ودعم اقتصادها في مواجهة كوريا الشمالية، إلا أن الملاحظ أنه أنفقت كوريا الشمالية ما يصل إلى 30 % من دخلها القومي للإنفاق العسكري بينما كوريا الجنوبية لم تخصص سوى 4.5% من دخلها القومي[2]، الأمر الذي أتاح لها الفرصة لبناء عناصر قوتها الداخلية، وقد نجحت الدبلوماسية الكورية الجنوبية في الربط بين هذا التهديد الموجه لها وتمديد المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

ومنه فإنه يمكن القول بأن كل هذا هيأ لكوريا الجنوبية إمكانية ملائمة للتحرك في نطاق تفاعلات دولية حساسة ومعقدة.

ج- التوصل إلى نمط معين من العلاقات مع اليابان وتوظيف هذه العلاقات في إطار يحقق المصالح الكورية الجنوبية:

تعد اليابان من أهم القوى المؤثرة في كوريا الجنوبية في إطار النظام الاقليمي والعالمي الذي ربط اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من الذاكرة التاريخية العدائية الكورية الشمالية تجاه اليابان، إلا أن الدبلوماسية الكورية الشمالية قد نجحت في صياغة علاقة شراكة مصلحة مع اليابان خلال فترة الحرب الباردة.[3]

وذلك بحكم التهديد الأمني المشترك للدولتين من جانب كوريا الشمالية ومن ثم فقد اعتبرت اليابان كوريا الجنوبية هامة لأمنها وهو ما أدى غلى تقوية الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية بين البلدين بالرغم من الخلافات التاريخية الناتجة عن الاستعمار

1-محمد سعد أبو عامر، **المرجع السابق**، ص 18- 19

2-مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 19-20.

3-محمد سعد أبو عامود، **المرجع السابق**، ص 20.

والياباني لكوريا الشمالية، واستطاعت كوريا الجنوبية أن تستفيد من القدرات اليابانية المتطورة في العديد من المجالات خلال حقبة الحرب الباردة، الأمر الذي ساعدها على التوصل إلى آليات فعالة للتعامل مع النظام الدولي القائم أنذلك.

ويبقى أن نشير إلى أن أهم ما اتسم به التعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي خلال هذه الفترة هو عنصر المبادرة والقدرة على اقتناص الفرص المتاحة في الوقت الملائم والاستفادة من التغيرات الدولية التي كانت قائمة إلى أقصى قدر ممكن.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

1- إن القيود التي يفرضها النظام الدولي على حركة السياسة الخارجية لدولة صغيرة محدودة القوة لا تعني عدم اتخاذ هذه السياسية لتحقيق اهداف ومصالح هذه الدولة، وذلك بشرط تحديد هدف مناسب واضح والسعي إلى تحقيقه في نطاق المحددات التي يفرضها النظام الدولي وإدراك قواعد اللعبة وعدم الخروج عليها.

2-إن إدارة السياسة الخارجية في إطار علاقة عدم التكافؤ تتطلب السعي إلى بناء شبكة من المصالح المشتركة بين طرفي العلاقة تقوم على الأخذ والعطاء، ومن ثم تحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يقم على أساس أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية فحسب، ولكن على أساس أن لهذا الدعم مردود إيجابي للمصالح الامريكية.

إن هذا المردود يتناسب باستمرار وهذا ما نجحت فيه الدبلوماسية الكورية الجنوبية على مدى الفترة محل الدراسة حيث سعت دائما إلى التركيز على أن العائد من هذه العلاقة عائد متبادل وأنه يقوم على أساس طرف يعطي وآخر يأخذ.

3-إن فهم وإدراك طبيعة التحولات التي تحدث في نطاق النظام الدولي في الوقت المناسب والسعي إلى تكييف السياسة الخارجية مع هذه التحولات باستمرار في الإطار الواضح المسموح فيه بالحركة وفي وضوح للهدف المراد الوصول إليه.

4-إن إمكانية التوصل إلى صيغة متوازية لتحقيق المصالح الكورية الجنوبية دون المساس بالمصالح الحيوية للطرف الأقوى بل محاولة وضع هذه المصالح في إطار المصالح الحيوية الأخرى.

5-إن الاستفادة من التحولات الاقليمية في ظل قواعد اللعبة الدولية باعتبار أن توظيف التحولات خارج تلك القواعد يحمل أضرارا تفوق القدرة الكورية الجنوبية.

6-إن توفر الفرص على الصعيد الدولي لتحقيق اهداف الدولة إلى الأسلوب الملائم للتعامل مع النظام الدولي بما يؤدي إلى الوصول لهذه الأهداف.

7-عدم التورط في أي مواجهات غير محسوبة طالما أن الظرف الموضوعي لم ينضج بعد للدخول في المواجهات، والسعي الدائم لتغيير الظروف الموضوعية بما يؤدي إلى تقوية موقف الدولة في هذه المواجهات التي قد لا يكون هناك مفروض الدخول فيها ونموذج تعامل كوريا الجنوبية مع كوريا الشمالية خلال الفترة محل الدراسة يعد نموذجا واضحا في هذا الشأن.

المبحث الثاني: التصور الكوري الجنوبي للعولمة والعالمية

إن الغرض من دراسة التصـــور الكوري الجنوبي للعولمـة هو معرفة الاتجاه الــرسم أو بـالأحرى الرأسـي الرسمي لصـانع الثوار السياسـة الخارجيـة الكوريـة حول المسألة العولمـة، علـى العلم أن القائد السياسـي يتـأثر ويؤثر بـالظواهر المحيطـة بـه لذا يذهب غالبيـة البـاحثين إلى القول إن "من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصـرفون بنـاءا على الحقائق الموضوعية.

وعليه فإن تصورات صـانعي السياسـة الخارجيـة لظـاهرة العولمـة مبنـي علـى تصوراتهم الشخصية، لأن ظـاهرة العولمـة رغم مرور أكثر من ثلاثين سنة علـى تطورها إلا أن هنـاك صعوبة في تحديد القوى الدافعة إليها وكذا تحديد توجهاتها.

وعليه فإننا في تحليلنا سنحاول إبراز رؤية القيادة السياسية الكورية لظـاهرة العولمـة أي بالأحرى تصورات وتوجهات الرئيس الكوري للظـاهرة باعتبـاره هو السلطة التنفيذية، وهذا من خـلال استعمال منـهج تحليل مضمون للحوارات والنظريـات السياسية للقيـادة الكوريـة الجنوبيـة حـول ظـاهرة العولمـة، ويمكـن تقسـيمها إلـى أربـع مسـتويات: العـام، مسـتوى النسـق الـدولي مستوى النسق الإقليمي، مستوى النسق المحلي.

أولا- النظرة العامة للعولمة:

يمكن معرفـة الاتجـاه العـام لمصـطلح العولمـة من خـلال رؤيـة الرئيس الكـوري الجنـوبي "شونـغ" للمصطلح حيث يتبنى فكرة "عصر العولمة" بدلا من ظاهرة العولمة كيف ذلك؟

يرى شونـغ أن العولمة هي مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية والتـي هـي مرحلـة الحـرب البـاردة –حيـث يراهـا مـن زاويـة اقتصـادية، بحتـة فيـرى أن العولمـة هـي نتـاج لتطـور اقتصادي نبرز ملامحه من خلال:

- بروز الأسواق العالمية لتبادل السلع ورؤوس الأموال.
- خلق نظم إنتاج مندمجة.
- هاته الحركيتان السابقتان تؤديان إلى التخلص من معوقات التجارة الدولية.

- زيادة الاستثمارات بين الدول المتقدمة والنامية.
- هاته التبادلات الكبيرة تؤدي إلى تعيين قواعد التبادل التجاري بين دول العالم.

وعليه فإن "شونج" يرى أن العولمة تؤدي إلى نظام اقتصادي متفق عليه جميع أطراف الدول، وعليه فهذا التدفق الاقتصادي سيؤدي إلى نشوء تحول ديمقراطي داخل الدول، ويعزز احترام حقوق الإنسان وحرياته.

العولمة على مستوى النسق الدولي:

يبدو أن النظرة الكورية للعولمة على مستوى النسق الدولي تتفق مع كثير من مفكري هذا العصر تتلخص في نظر رئيس كوريا الجنوبية "شونغ" وتتلخص النظرة في سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل العولمة السياسية والاقتصادية باعتبارها كقوة عظمى على الساحة الدولية مقارنة بأوروبا وآسيا اللتان تعنيان الركود خاصة وأن أمريكا تتفوق على المجالات الرئيسة في المجال السياسي والاقتصادي والمعلوماتي.

إن النظرة السابقة للرئيس الكوري الجنوبي "شونغ" هي نابعة من مؤشرات اقتصادية استقاها بدءا بارتفاع المؤشرات الاقتصادية الايجابية وانخفاضها، ولعل هذا ساهم في تحديد السلطات الأمريكية في تحديد القاعدة الصناعية أدت إلى انخفاض في البطالة وزيادة الناتج المحلي، ولعل تركيز صانع القرار الأمريكي على التكنولوجيا الصناعية ساهم في هذا النمو كصناعة الكمبيوتر والبرمجيات والاتصالات السلكية واللاسلكية إضافة إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على شبكات الأنترنت حيث أن 80% من مواقع الشبكة العنكبوتية أمريكية ورغم هذا إلا أن الرئيس الكوري يرفض فكرة الهيمنة العالمية الامريكية أو بالأحرى الامبراطورية العالمية. وفي هذا الصدد يقول "... نتفق على أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يعدان حضارة فوق العادة لكنها ليست الوحيدة وليس بالضرورة الافضل".[1]

1_ مدحت ايوب، **المرجع السابق**، ص30.

ويستفرد "شونغ" في القول ليوضح ذلك من خلال تاريخ الانسانية التي شهدت قضايا منافسة وبديلة لكل قطب أوجدا العالمية وعلى هذا الأساس اقترح جونغ على الولايات المتحدة الأمريكية بعض الخطوات للحفاظ على الهيمنة وتمرير المشاريع وهذا في النقاط التالية:

1- تطوير القيم المشتركة للحضارات من خلال نشاط ادعائي تتبناه الولايات المتحدة.

2- توطيد العلاقات مع الدول التي تختلف معها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم فرض منطق تفكيرها على الآخرين.

3- نشر قواتها في المناطق التي فيها صراعات بغرض الحفاظ على الامن العالمي مع منعها اقتصاديا وتحقيق الرضا الشعبي في المناطق التي تحكم وجودها العسكري.

وبهاته النقاط يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض عولمتها إلا أن هناك العديد من المخاطر التي باتت تهدد العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية فنجد الإرهاب العابر للقارات بدأ يشكل خطرا على مسار قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة، فمنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت العديد من بؤر التوتر ظهرت خصوصا في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأوروبا حيث تفجرت النزاعات الاقليمية والعداءات العرقية والصراعات الدينية. وفي بعض البلدان الافريقية ظهرت النزاعات الاثنية ويرى الرئيس الكوري الجنوبي أن الإرهاب بأنواعه لتعدد متطلباته الفكرية والإيديولوجية رسخت للتعصب داخل هذه الجماعات.

ولعل أحداث 11 سبتمبر 2001 كان الدليل القاطع على همجية الجماعات الإرهابية ولقد لاقت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحادثة تأييدا عالميا لا سيما التأكيد والتأييد الكوري الجنوبي لذا يرى الرئيس الكوري أن هذه الحادثة أفضت إلى تجديد العولمة من خلال التأكيد على ضرورة لم شمل المؤسسات الدينية العالمية المتمثلة في الكنيسة بقيادة الفاتيكان والأزهر وغيرها وهذا من أجل ضبط وكبح جماح الجماعات في تأطير ارهاب جيل جديد.

وعليه فإن هاته المؤسسات العالمية مطالبة بتفعيلها من أجل غرس قيم التسامح والعدل والمساواة في التعامل بين الأفراد.[1]

العولمة على مستوى النسق الإقليمي:

إن النظرة الكورية للعولمة على مستوى النسق الإقليمي تختلف عن ما هو مطروح في النسق الدولي فالنظرة الكورية المتمثلة في الرئيس الكوري يطرح فكرة التعدد بدل الأحادية وهذا راجع لوجود عدة منظمات في نفس المستويات حيث تجد العديد من المنظمات الإقليمية كالآسيان والأوبيك والاتحاد الأوربي، فدور العولمة في هذا الإطار هو تنظيم الأقطاب، فمن المهم تقويم التكتلات الإقليمية من خلال رفض النزاعات الحدودية بين اطراف المنظمات الإقليمية كما تمكن التقويم في دعم المنطلقات الإيديولوجية المتفاهم عليها بين هذه المنظمات ونجد في هذا الصدد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن خلال هذه المنظمات الدولية التي اصبحت لها صدى فإن من الممكن للدول الافريقية أن تلتحق بهذا الركب التنظيمي ولكن بالشروط المذكورة سابقا والابتعاد عن الاستبدادية والديكتاتورية واحترام حقوق الإنسان والابتعاد عن نمط الاقتصاد الموجه الذي تقوده الدول ومحاربة الفساد.

كما أن العولمة على المستوى الإقليمي لا تصطدم بالأحادية لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بل على هذه الاخيرة أن تلعب دور فاعل، وهذا يدعم الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمات دعما سياسيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا ومن خلال هذا التعاون الاحادي والمتعدد الاقطاب تسعى كوريا الجنوبية إلى ربط علاقتها بهذه المنظمات الإقليمية حتى تواجه التحديات التي تفرضها العولمة وعلى هذا الأساس قامت كوريا باحتضان منتديات أورو آسيا

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 33.

سنة 2000 وبالتحديد يومي 20 و21 أكتوبر بالعاصمة الكورية[1]، ومن خلال هذا المنتدى طرح الرئيس الكوري الجنوبي تصوراته ورؤاه حول العولمة الإقليمية متمثلة في:

1- اقتراح إطار للتعاون الاورو آسيوي يطلق عليه اسم Fromework يتضمن مبادئ ورؤى المنتدى في القرن الحادي والعشرين.

2- تقويم الحوادث السياسية والأمنية بين أوربا وآسيا والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- مناقشة المنتدى للمشكلات الاقتصادية وإيجاد حلول لها مع انشاء بنك للمعلومات بين آسيا وأروبا للعمل على تشجيع التجارة الإلكترونية والحد من الأزمات المالية.

4- تشجيع التعاون بين منطقتي آسيا وأروبا في مجال التعليم والثقافة وإشراك القطاع الخاص في العملية التشاورية بإقامة منتديات لرجال الأعمال.

5- ترسيخ القيم العالمية بين أطراف المنتدى وتتمثل هذه القيم في ترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتكاثف الجهود ضد المخاطر التي تواجه العالم في ظل العولمة كالجريمة والإرهاب.

والملاحظ أنه تم تبني بعض أفكار الرئيس الكوري الجنوبي في لائحة المنتدى منها تبني اطار 200 للتعاون الأورو آسيوي والموافقة على تأسيس شبكة المعلومات إلا أنه على الصعيد الامني كان هناك إشكال في التعاون فمنطقة شرق شمال وجنوب شرق آسيا مناطق على حافة صراعات اقليمية وأمنية فهناك حالة عدم استقرار لوجود دول تمتلك اسلحة نووية وكيمياوية كروسيا والصين والهند، وعلى هذا الوضع تعرض كوريا الجنوبية استعمال الدبلوماسية الوقائية لتجنب الصراعات المسلحة المباشرة وكما تحرص كوريا الجنوبية من خلال رئيسي "شونغ على ما اصطلح عليه دور كوريا في تعزيز التعاون الأمني في آسيا

1 -*Kim Dae-jung, The central Axis gor, corporation, opening Address at The Third Asia-Europe Meetinge, Seoul, October, 20, 2000, p3.*

والباسفيك.1998[1] حيث طرحت أفكار احترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم الاعتداء وعدم التهديد والاعتداء باستخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والشؤون السلمية للمنازعات والتعايش السلمي وتبني الديمقراطية واحترام كرامة الإنسان.

إن هذه الاقتراحات دعمت كوريا الجنوبية بآليات لمنطقتها متمثلة في:

- حوار أمني متعدد الاطراف تتبناه كوريا في هذه المنطقة ولا يأتي هذا إلا بـ:

– اعتبار برنامج الحوار الأمني المتعدد الأطراف مكمل وليس بديل.

– المحافظة على علاقة التعاون والتشاور بين برنامج الجزر الأمني المتعدد الأطراف والمنتدى الإقليمي الآسيوي الذي أنشأ عام 1994 ويتضمن أربعة وعشرون دولة.

ويمكن القول أن المجهودات الكورية الاقليمية حرصت على تبني إطار أمني مشترك بانتهاج التدريجية والصبر وإزالة العداوات المتراكمة والعميقة.

العولمة على مستوى الشق المحلي:

إن النظرة الكورية للعولمة على مستوى النسق المحلي تحاول الاستعانة بالعولمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا، مما يتيح اللحاق بركب الدول المتطورة لكن هذا الغموس في العولمة يتطلب رفع تحديات كبيرة منها عولمة الثقافة الكورية والمضي وراء اقتصاد السوق الحر احترام حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية والمصالحة مع الجارة الكورية الشمالية وفيما سنعرض تصور الرئيس الكوري الجنوبي للتعامل مع هذه التحديات:

عولمة الثقافة الكورية:

لقد أنتجت الاتصالات الهائلة حركة عالمية أسست لثقافة عالمية تتفاعل مع الثقافة الدولية وعليه فإن كوريا مطالبة بتفاعل ثقافتها مع الثقافة العالمية.[2]

1_مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 32.

2 –*Kim Dae-jung,* ***op.cit.*** *P 4-5.*

وعليه فإن كوريا مطالبة للعب دور على الساحة العالمية بثقافتها المتعددة من خلال زيادة التبادل الثقافي مع الدول الأخرى ويجب أن يكسبها احتراما واسعا في المجتمع الدولي حتى تكون لها مكانة في الخريطة العالمية.

وعليه فإن تنشيط الجو الثقافي الداخلي من خلال عدة وسائل كالمكتبات والمتاحف ويعارض المراكز الرياضية ستقوي من الثقافة الداخلية إلى جانب ذلك تقوية ثقافة المساهمة من طرف الشركات الكبرى التي تريد إحياء الثقافة الداخلية وترويجها داخليا وخارجيا خاصة وأن كوريا لن تكون بمعزل عن هذا العالم ويبدأ الترويج للثقافة الكورية من المستهلك العادي ليصبح مستهلك ايجابي يروج بدوره للثقافة الكورية الجنوبية.

ويرى الرئيس الكوري الجنوبي "شونغ" أن هذه العمليات لا تكون إلا في إطار منظم تشرف عليه وزارة الثقافة حتى لا تكون مجهودات متنافرة وحتى لتمكن الهيئة المشرفة على الثقافة من نشر روح المواطنة العالمية والتسامح والحوار مع الآخرين والانفتاح عليهم واندماج المجتمع الكوري في المجتمع العالمي.

ولقد أولت الحكومة الكورية الجنوبية أهمية كبيرة للثقافة الكورية من خلال توزيع الأدوار في عملية الثقافة الكورية وهذا باتخاذ عدة اجراءات لتحقيق الأهداف ومن بينها:

1- إعلان وزارة الثقافة الكورية الجنوبية خطتها لترويج الثقافة القومية الكورية الجنوبية بدءا من سنة 2000 وهذا برصد اموال من اجل الترويج للثقافة الكورية وهذا باستغلال التكنولوجيا العالمية في تدعيم الثقافة الكورية الجنوبية إلى جانب هذا إدخال القيم الثقافية (الكورية الجنوبية) والصناعات الكورية الجنوبية وتطوير المنتجات الثقافية الكورية الجنوبية في مجالات افتراضية كالتعليم والصحافة والإذاعة.

2- انشاء بيت خبرة ثقافي تابع لوزارة الثقافة.

3- زيادة الانفاق على الانشطة الثقافية.[1]

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 38.

4- إصلاح النظام التعليمي باعتباره مدخل هام لحل المشكلات التي تواجهها الثقافة الكورية الجنوبية.

5- احترام حقوق الإنسان.

إن هذا المبدأ هو التحدي الثاني الذي فرض على كوريا في مواكبتها لعصر العولمة ولتحسين الوضع التنافسي لكوريا في هذه المرحلة بادر الرئيس الكوري جونغ بإطلاق فكرة مأسسة السياسات التي تلغي انتهاك حقوق الإنسان وهي عبارة عن مجموعة قرارات وقوانين تكفل حماية حقوق الأفراد والمواطنين الكوريين في حياتهم العامة والخاصة، وعليه بادر الرئيس بتحييد هذه الإجراءات من خلال إصدار مجموعة من الاجراءات والقوانين نأخذ من بينها:

- إنشاء لجنة قومية لحقوق الإنسان مهمتها مراقبة آداء واحترام حقوق الإنسان من قبل السلطات القضائية والتنفيذية والأجهزة الإدارية الحكومية، حيث تقوم هذه اللجنة برفع تقرير سنوي للرئيس حول وضعية حقوق الإنسان ولقد حذت كوريا في هذا المجال حذو العديد من الدول التي قامت بنفس الإجراء كأستراليا وكندا.
- إصدار قوانين جديدة تضمن التحقيق والمراجعة القانونية للحركات الاحتجاجية والمظاهرات الديمقراطية التي اندلعت في الماضي.
- السماح بتشكل اتحادات نقابية للمعلمين.
- إصدار قانون بمنع الحملات الانتخابية غير القانونية.
- إصدار قانون يعدل لقانون الجنسية والعقوبات على الجرائم ومنع التمييز بين الجنس على أساس العقيدة واللون.

إضافة إلى هذه الاجراءات قام الرئيس الكوري الجنوبي بتعديل قانون العقوبات وتسهيل اجراءات السجين وإضافة له بعض الحقوق ومحاولة ادماجهم مهنيا كما تم اصدار أوامر باحترام أجهزة الامن للمظاهرات وعدم قمعها والسماح للطلبة والعمال بحرية التظاهر والإضراب واحترام الأجهزة القضائية لحقوق الإنسان.

3- تدعيم الاقتصاد الحر:

يرى الرئيس الكوري الجنوبي "شونغ" أن كوريا مطالبة بالانغماس في الاقتصاد العالمي حتى تكون لكوريا مكانة في عصر العولمة ولا يتأتى ذلك الآن لتعميق أسس الاقتصاد والسوق الحر ولعله تم الإشارة إليه في المباحث السابقة.

4- ترسيخ المبادئ والممارسات الديمقراطية:

لقد ترسخت عقيدة لدى الكوريين الجنوبيين أن الديمقراطية هي الوحيدة التي تكفل حقوق الإنسان وحريات الافراد والسبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية.[1]

وعليه علق الرئيس الكوري الجنوبي قائلا: "عدم وجود ديمقراطية يعني لا وجود لاقتصاد حر وهذا عكس ما كان يروج له الديكتاتوريون أن الديمقراطية لا تصلح لآسيا وأكمل الرئيس الكوري الجنوبي تعليقه قائلا بناء اقتصاد رأسمالي قوي بدون وجود ممارسات ديمقراطية سليمة كبناء قصر على أرض رملية بدون أي أساس. ونستشف من هذا التصريح أن كوريا كرست جهدها لبناء كوريا قوية قادرة على تحديات العولمة يكون وفق مسارين متلازمين وهو تنمية اقتصادية وتعزيز قيم الديمقراطية ولعل هذا الإجراء تجسد واقعيا عندما سطعت كوريا في سماء الدول المتقدمة.

وفعلا فإن السلطات الكورية الجنوبية جسدت هذا الواقع بإصلاحات اقتصادية جوهرية تتمثل في إعادة هيكلة الشركات الكبرى والشئون المالية والقطاع العام وترسيخ الممارسات الديمقراطية فأنشت أحزاب كحزب كوريا انترنت.

ورغم هذه الإجراءات إلا أن هناك تحديات ما زالت تتعقب السلطة الكورية الجنوبية وهي الفساد في القطاعات المالية والاقتصادية.

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 42-43.

5- تأجيل حكم الوحدة الكورية:

تنطلق من فكرة تبني المصالحة مع الجارة الكورية والتقارب معها من اجل تحقيق الوحدة الكورية، التي حسب الرئيس الكوري الجنوبي لم تزل بعيدة لعدم وجود تحمس من الشقيق الكوري والجنوبي وعدم تحمس بعض القوى الإقليمية الدولية لذلك لأنه يسري في توحيد الكوريتين خطر في المستقبل.

غير أن الوحدة الألمانية وما أتت به للقوة الألمانية أعطى قناعة للقوى السياسية الكورية بأن الوحدة ممكنة على المدى البعيد وغير مستحيلة وعلى هذا الأساس اقترح الرئيس الكوري الجنوبي منهج لتوحيد الكوريتين أصطلح عليه اسم الشمس المشرقة، ولقد قسمت هذه السياسة على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: تأسيس اتحاد للدولتين.

المرحلة الثانية: إقامة نظام فدرالي ينشأ من خلال الشمال والجنوب وحدات إدارية محلية موحدة.

المرحلة الثالثة: تكملة الوحدة الكورية الجنوبي في تشكلها النهائي.

إلا أن هذا المنهج جابته صعوبات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية، حيث لم تلق هذه المبادرة تجاوبا كبيرا غير أن هناك مساعي للتقارب بين الكوريتين نذكر منها:

- زيادة السياح بين الكوريتين.
- زيادة التجارة البيئية حتى وصلت مبلغ 340 مليار دولار كتبادل في هذا المجال.
- إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة حيث وصلت إلى 100 شركة.
- المشاركة في الدورات الرياضية تحت سقف علم واحد وكان ذلك في أولمبياد سيدني.
- إنشاء خطوط سكك حديدية وطريق الحرير الجديد أول هذه الخطوط. [1]

يبدو مما سبق أن النظرة الكورية الجنوبية للعولمة تنحصر في زيادة الأسواق العالمية وتدفقات رؤوس الأموال والتجارة الخارجية مع الحفاظ على فكرة أن الولايات المتحدة

1- **المرجع السابق**، ص42.

الأمريكية هي المرافقة للعولمة كقوة وحيدة وهي القائدة على مستوى النسق الدولي خصوصا وأنها القوة الأولى التي بادرت إلى محاربة الإرهاب والجريمة الدولية.

وعليه فإن النظرة الكورية الجنوبية للعولمة انطبقت مع كثير من المفكرين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة وهذا يبدو واقع من تأثر كوريا الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية والمصالح المشتركة بين البلدين وعليه فإن النموذج الأمريكي بالنسبة للكوريين هو قدوة ومثل نتطلع إليه والدليل على ذلك هو رفض الرئيس الكوري الجنوبي لفكرة المؤامرة في أزمتها الاقتصادية التي أصابتها مع الرغم أن الدراسات الاكاديمية أكدت فكرة المؤامرة في حدوث الأزمة الاقتصادية الكورية.

المبحث الثالث: استراتيجيات كوريا الجنوبية للتفاعل مع العولمة والعالمية

لقد واجهت كوريا الجنوبية العولمة قبل أن تصل إليها وهذا بتبنيها استراتيجيات للتنمية بتأهيل الاقتصاد الصناعي الموجه إلى التصدير مستخدمة آلية الشيبول[1]. ولقد ساعد الوضع الدولي آنذاك وتيرة الحرب الباردة وهذا من خلال مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن توجه كوريا الجنوبية للاقتصاد العالمي بدأ جليا من خلال توجه السياسة الكروية الجنوبية لخدمة التجارة وقد آنت أكلها فأصبحت كوريا الجنوبية من سبق قمم الاقتصاد الدولي حيث أصبحت تحتل المرتبة الحادية عشر عالميا مما أهلها للدخول في المنظمات الإقليمية والدولية، فانضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية DECD التي نضم كبرى الدول الصناعية، كما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية WZO.

إلا ان النمو غير المتوازن للاقتصاد الكوري أثر عليها عندما اصطدمت بأزمة مالية في دول جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من ذلك استطاعت كوريا رفع التحدي نظرا لوجود قاعدة بتطويرها.

ويمكن القول أن كوريا تقابلت مع العولمة وفق الاستراتيجيات التالية:

1- استراتيجية تعظيم التنافسية:

إن الأزمة المالية التي عصفت بكوريا الجنوبية سنة 1998 أبان عن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري الجنوبي وقد أرجعه المحللون إلى تزايد تكلفة الإنتاج وتزايد الحواجز التجارية إلى جانب دخول اقتصاديات ناشئة المنافسة، مما أدى إلى استدانة أدى إلى عدم القدرة على سدادها، والتي أحدثت الأزمة.

كما يرجع بعض المحللين ضعف التنافسية الكورية الجنوبية إلى عدم ملاءمة اجراءات التكييف مع التطورات الاقتصادية الحديثة المحلية والعولمة إلى جانب ذلك دخول السلع الصينية والهندية ودول أمريكا الوسطى حيث اليد العاملة أقل تكلفة أدى إلى ضعف إلى

1- **الشيبول:** شركات القطاع الخاص الكبرى ذات الطابع العائلي.

التنافسية الكورية الجنوبية مما حد من دخول كوريا في التسعينات إلى مصاف الدول الكبيرة إلى جانب ذلك نجد ان هناك عوامل أخرى ضعفت من التنافسية نجد:

* مصادر الميزة النسبية: ويدخل ذلك في الضعف النسبي للموارد الطبيعية على اعتبار أن الامكانيات الاقتصادية لأي دولة تحددها الموارد البشرية والطبيعية والأرض والجغرافيا مع العلم أن كوريا تتسم بموارد بشرية ورأس مالي معتبر.

وعليه فإن التوعية الكورية الجنوبية تنطلق من هذه النظرة وهي تطوير المورد البشري بدخوله عصر المعلومات وإبراز أهم المواهب والقدرة على التجديد والابتكار، وهي عبارة عن خطوة أولى في الدخول مما يسمى اقتصاد المعرفة فتكوين أفراد عولميين ذو اعتماد كوني سيدخلون كوريا الجنوبية في مصاف الدول الأكثر تقدما.

إلى جانب استغلال العنصر السابق فإن لدى كوريا موقع جغرافي جيد يؤهلها لتكون قطب عبور اقتصادي، حيث تعتبر شبه الجزيرة الكورية معبر استراتيجي لشمال شرقي آسيا في الشمال تصل بالصين وروسيا، ومنها إلى أوربا وإلى الجنوب تمتد إلى المحيط الهادي الذي يمتد إلى المحيط الهندي، كالممرات المائية موجودة بخطوط عبور للحاويات إلى شرق آسيا، كما تقع شبة الجزيرة الكورية في فضاء اقتصادي لشمال شرقي آسيا وهي منطقة اعتبرت كقاطرة نمو الاقتصاد العولمي، حيث يتوقع كلها أن تسهم هذه الجغرافية المائية بـ16% من الاقتصاد العالمي.

كما تمتلك شبه الجزيرة الكورية رصيفا قاريا يبلغ أربع أمثال المساحة الأرضية لكوريا الجنوبية[1]، هذه الحصيلة الجغرافية حتمت على كوريا الجنوبية التخلي عن نظرتها القديمة للبلدان الأخرى في الاقليم كمنافسين أو أسواق لصادراتها، وبحثت عن ارتقاء بالنمو المتبادل من خلال التعاون الاقتصادي، يؤدي إلى تحول كوريا كقطب ومركز للأعمال الدولي يشمل التوزيع والخدمات والتصنيع ولقد انطلقت النظرة الكورية إلى دفع عجلة التنمية من خلال النماذج العالمية المعروضة عليها، كفرنسا وسويسرا وهولندا فكل لها خاصية جغرافية

استثمرتها لصالح نموها الاقتصادي وعلى هذا الأساس قامت كوريا الجنوبية بإجراءات لتقوية اقتصادها من خلال أهميتها الجغرافية باتخاذ ما يلي:

1- إعادة استقلال توطين المراكز الصناعية إلى المناطق الساحلية وهذا لخفض تكلفة النقل وزيادة التنافسية.

2- تطوير كوريا الجنوبية إلى مركز لوجيستي في شمال شرقي آسيا من خلال توسيع مناطق الحوافز لتصبح مراكز لوجستية متميزة قادرة على أعمال الشحن والتفريغ وإعادة الشحن والتوزيع والتخزين.

3- تطوير السياحة والمواقع السياحية لجلب النقد الأجنبي والترويج لمواقع سياحية ساحلية لتصبح أقطاب.

4- تطوير كوريا الجنوبية لتصبح مركز أعمال دولي أي واجهة لدول قارة آسيا مثل هولندا التي أصبحت واجهة أوربا. وعليه وجب على كوريا الجنوبية تطوير موانئها ومطاراتها، وإن نجاح هذه الاستراتيجية مرتبط بما يلي:

* تطوير استراتيجية طرق كوريا الجنوبية الداخلية.

* تطوير نظام النقل في كوريا الجنوبية.

* تنشيط النقل البحري الساحلي.

* استناد سكك حديدية على المدى البعيد تربط كوريا الجنوبية بأوروبا.

* إصلاح النظام التعليمي بتطوير دراسة اللغات الأجنبية واستناد خبراء متعاملين مع الدول المجاورة.

* تطوير المؤسسات المحلية حتى تماشي مع معايير الإدارة الدولية وترسيخ ثقافة الانفتاح.

2- مسلك تعظيم التنافسية:

إن حداثة الدولة الكورية بالتصنيع وتفشي الفساد السياسي وتراجع الوضع التنافسي ونقص المهارات في السبعينات، لكن كل الإمكانيات أن تصبح قوة عولمية لذا قامت السلطات الكورية الجنوبية بإنشاء السيجهواه Segyhwa وهو عبارة عن حزمة استراتيجيات

للتعامل مع العولمة والارتقاء بكوريا الجنوبية إلى مصاف القوة الدولية العولمية. وعليه فيجب على الدولة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، امتلاك التكنولوجيات الجديدة والمعلوماتية. وعليه فإن الصناعة التي كانت قائمة في كوريا الجنوبية على أساس التدخل الحكومي في القطاع الخاص كي يحقق الهدف المركزي للنمو الاقتصادي للقوى هي محور النمو والتنمية في كوريا الجنوبية.[1]

ولقد كان التدخل الحكومي قائم على أساس تقديم الدعم المبني على الأخذ والعطاء بتقديم الحوافز للمؤسسات التي بدورها يجب أن تلعب دور المصدر، والذي يتطلب منها تخصيص مبالغ كبيرة للبحث والتطوير ودخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الغربية مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرور كوريا للعولمة بدخولها في هذه التحالفات والشركات يمكن أن يضع الشركات الكورية على سيناريوهات مختلفة.

السيناريو الأول: الشركات الكورية الجنوبية سوف تصبح شركات متوسطة وأقل تنافسية مع الشركات الأجنبية التي تتسم بالتكاليف المنخفضة.

السيناريو الثاني: للشركات الأجنبية أكثر تكنولوجية من الشركات الكورية الجنوبية لذا تطلب الدخول في هذه المغامرة الأخذ بمبدأ الاستفادة من الجانبين وتطوير الموارد البشرية.

وعليه قامت كوريا الجنوبية بتغيرات إدارية وفق متطلبات الكفاءة والسعي وراء تكنولوجيا الإدارة لخفض تكلفة الإنتاج واقتناص الفرص وتجميع المعلومات لتنمية الشركات الكورية الجنوبية وتحديث الصناعات مع التركيز على كيفية إدارة علاقات العمل والعلاقات الصناعية. وعليه فإن الاستراتيجية الكورية الجنوبية في هذا المجال تتطلب التعامل مع العولمة بانتهاج اقتصاد المعرفة لترقية المنافسة العولمية.

2- استراتيجية السيطرة الاقتصادية:

يشير مفهوم السيطرة الاقتصادية إلى القدرة على توفير مصداقية البيئة الاقتصادية اللازمة لتطوير اقتصاد السوق بما يشمله ذلك من الترسانات المؤسسية الكلية للعمليات

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 59.

الاقتصادية[1] إذا أن المفهوم يشير إلى نظام اقتصادي اجتماعي ينظم وينسف التنظيم اللاعبين الاقتصاديين وعليه فإن دور الدولة التنموية عُدل ليصبح لها دور في القطاع الخاص بحيث يقوم هذا التدخل على آليتين:

1- القدرات الادارية: وهي القدرات التنظيمية لبيروقراطية الدولة التي ترسم وتنفذ السياسات الاقتصادية من خلال الرقابة والنظام.

2- قدرات نسقية: وهو النسق بين شركات القطاع الخاص الكبيرة من خلال مراحل رسم وتنفيذ السياسات.

وعلى هذا رسمت كوريا الجنوبية سياستها التصنيعية الموجهة للتصدير وبدأت الحكومة الكورية من خلال هاتين الآليتين بطرح برامج الخطط الخماسية والسنوية بإدارة مجلس التخطيط الاقتصادي الذي أبرم اللاعبين الاقتصاديين بتنفيذها ألزموا به في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولعل جماعة الشيبول خير دليل على شبكة السياسات مع القطاع الخاص، إلا أنه يعاب عليها أنها احتكرت السوق وتغلغلت في مستويات القرار السياسي ونتيجة هذه السيطرة والتدفق المتزايد للشيبول أدى إلى حدوث أزمات بينها وبين الحكومة مما عجل هذه الأخيرة على انتهاج سياسات جديدة للحد من سيطرة المؤسسات الأجنبية، والتي تتمثل في ما يلي:

1- تحرير التدفقات المالية: حتى عام 1999 حررت كوريا الجنوبية الاستثمارات المباشرة الخارجية والاستثمار في الأوراق المالية لغير المقيمين والاستثمارات الكورية الجنوبية غير المباشرة في الخارج وإصدار السندات في السوق المحلي لغير المقيمين والقروض التجارية.[2] وبعبارة أخرى تم إدماج الاقتصاد الكوري بالاقتصاد العالمي.

1-مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 60-63.

2-**المرجع نفسه**، ص63.

2- إصلاح عمليات السياسة النقدية:

اعتمدت أسلوب التدخل غير مباشر وإعطاء أولوية لعمليات السوق المفتوحة كأداة للسياسة النقدية بدلا من الاعتماد على سيطر في على ائتمان البنوك التجارية والتدخل المباشر في أسعار الفائدة، وبعبارة أخرى تضييق نطاق الحكومة في التدخل إلى أدنى حد ممكن أي الدخول في اقتصاد ديمقراطي كما سماه الكوريون والذي يقوم على المبادئ التالية:

- موازنة تدخل الحكومة وتنظيمها مع وظائف السوق.
- إذا كانت المنافسة نتاج اجتماعي فتدخل الحكومة هو تأمين المنافسة العادلة.
- تنظيم سوق على جرعات حتى تتم استيعابها.
- تحقيق مستوى أعلى لاقتصاد السوق.

وبهذا تتم تنمية اقتصاد السوق الكوري الجنوبي بإعادة هيكلة الشيبول وإصلاح نظام الرفاهية الاجتماعية وإصلاح نظام العمل وتطبيق الاقتصاد الديمقراطي يكون على مراحل هي:

المرحلة الأولى: التخلص من الأزمات وتبني سياسية اقتصادية عادلة.

المرحلة الثانية: إصلاح الشيبول والعمل وإدارة علاقات العمل بمرونة.

المرحلة الثالثة: التغيير الهيكلي بتوجيه الاقتصاد صوب التكنولوجيا العالمية.

3- استراتيجية درء المفاسد من خلال التفاوض:

تنطلق الفكرة من تنامي الإقليمية بشكل كبير في المناطق الاسيوية أصبح مسألة فرض وجود وليس اختيار، والأرقام تتحدث عن وجود 180 مكان لمناطق التبادل الحر ومن هذا الواقع الموجود بدأت كوريا الجنوبية بالدخول في المنظمات بدخولها في مناطق حرة مع بلدان مختلفة ودعمت تعاونها الاقتصادي الإقليمي بدخولها في منظمة الأوبيك على اعتبار أن هذا الدخول يسهل ويقوي تجارتها الدولية، إضافة إلى دخولها في منظمة الآسيان.

4-إصلاح بنيان التمويل الدولي:

إن الدخول في المنظمات الدولية يعني أن هناك علاقة تأثير وتأثر بما يحدث من اهتزازات وارتجاجات اقتصادية في العالم لاسيما في مجالات الصرف حيث أن أي أزمة صرف في دولة ما ننتقل إلى أخرى. وعليه وفي إطار العولمة سعت الدول إلى محاولة احتواء الصدمات المالية على غرار كوريا الجنوبية التي قدمت في جوان 1999 مقترحات لتنظيم التمويل المالي وهذا في منتدى وزراء الدول الصناعية السبع ومنتدى الاستثمار المالي لمجموعة العشرين (البلدان الصناعية والنامية)، وقد تم تثمين مقترحات الرئيس الكوري الجنوبي "كيم شونغ" حول إنشاء نظام التمويل الدولي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإنشاء نظام وقائي ضد الأزمات المالية والدعوة إلى تغيير نظام التصويت في الصندوق النقد الدولي.

5-استراتيجية المصالحة مع كوريا الشمالية:

وهي استراتيجية قائمة على تحويل العلاقات العدائية إلى علاقات تصالح وهذا باستعمال مدخل العلاقات الاقتصادية لإذابة كل نزاع وتجاوز كل ايديولوجية وتجسيد هذا الأمر من اجتماع القمة الكورية في 15 جوان2000.

وما يثبت صحة تحول العلاقات العدائية إلى علاقات اقتصادية هو نص المادة الأولى من البيان القمة المذكورة آنفا والتي نصت على بناء الثقة المتبادلة لدفع عجلة التنمية المتوازنة للاقتصاد القوي من خلال التعاون الاقتصادي والتعاون الثقافي والرياضي والتعاون في المجالات المدنية. [1]

إن مفهوم التنمية المتوازنة المذكور في الاجتماع المشترك هو في التنمية في شمال كوريا وجنوبها من خلال مساعدة الأخيرة للثانية وكذا الإسراع في عملية التعاون الاقتصادي، كما يعني المفهوم أيضا تحقيق المساواة في المستويات الاقتصادية لان هناك تمايز بينها فالناتج القومي لكوريا الشمالية بلغ 15.8 بليون دولار أما كوريا الجنوبية فقد بلغ 402.1

1-مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 76.

بليون دولار في التسعينات كما أن نسبة الدخل الفردي كذلك متفاوتة حيث بلغت في كوريا الشمالية 7.14 دولار سنويا، أما في كوريا الجنوبية فقد بلغت8581 دولار سنويا هذا التمايز الكبير بين البلدين الفق صناع القرار في الدولتين على موازنته بدفعة عجلة التعاون والتطور الاقتصادي في الشمال حتى تسد الفجوة الكبيرة بين الدولتين، وعليه تم التوجه إلى إصلاح وتطوير الهياكل الصناعية في كوريا الشمالية التي كانت تعتمد على السوفيات إلى جانب ذلك تم التوجه إلى اصلاح وتطوير الصناعية لتجديدها وتطويرها، ثم التوجه إلى القطاعات الأخرى كبناء السفن والكيماويات والبتروكيماويات والأسمدة والاسمنت والمواصلات والاتصالات. كل هذا اندرج ضمن التنمية المتوازنة لكل تكتمل المراحل الآنية في سياق الاتحاد وهذا ما اعطته العولمة للكوريين، ولقد تم وضع نقاط لهذا التعاون.

6- وضع أساس التعاون الاقتصادي بين الكوريين:

ولعودة كوريا الشمالية لمسارها الصحيح وجب تقديم المساعدة من جارتها الجنوبية اقتصاديا واستثماريا وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، لذا وجب على سيول خلق بيئة جاذبة للاستثمار للقطاع الخاص وتجنب الازدواج الضريبي بين الدولتين وتوفير آليات تحويل الأرباح وتسوية المنازعات بالطرق القانونية.

7- فتح التعاون الاقتصادي بين الكوريين:

إن التقارب الكوري يعيد علاقات كوريا الشمالية مع القوى العظمى خاصة الراعية للعولمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وأن كوريا الشمالية أبدت رغبتها في تحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي وهذا ما تجسد في المباحثات المشتركة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من أكتوبر 2000 والتي كانت مخصصة لمجال السياحة أعطى ثماره يرفع كوريا الشمالية من قائمة الدول الداعمة بالإرهاب وعليه فإن هذا يزيد من التجارة بين الكوريين وعليه فإن التعاون الاقتصادي الكوري الكوري يذيب الجليد بين الشمالية والقوى الاتحادية.

الاستراتيجية الاستثمارية في كوريا الشمالية:

إن التنمية المتوازنة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام في اتجاه وحدة الكوريتين وعليه فإن التوجهات الاستثمارية للكوريتين تحددت فيما يلي:

1- التوجه لتحقيق الاعتماد المتبادل والتكامل بين الشطرين، وعليه وجب استقلال الميزات كوريا الشمالية والمتمثلة في العمال والأرض والموارد الطبيعية إذا الآخذ بمبدأ كل طرف ما يملك فالأرض والعمال والموارد الطبيعية في كوريا الشمالية ورأس المال والتكنولوجيا والخبرة التسويقية لكوريا الجنوبية.

2- تقسيم التوجه الاستثماري إلى مراحل:

المرحلة الأولى: تركز على الصناعات التحويلية التصديرية وتشمل المعادن والسلع الاستهلاكية.

المرحلة الثانية: مرحلة التوسيع وتشمل البنية الأساسية وتعزيز التكنولوجيا الصناعية.

المبحث الرابع: انعكاسات العولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

يمكن القول أن انخراط كوريا الجنوبية في العولمة انعكس عليها داخليا وتجلى ذلك في عدة أزمات نذكر من بينها:

الأزمة المالية: أزمة نهاية القرن العشرين:

إن الأزمة المالية التي عصفت بالنمور الآسيوية سنة 1998 كان مرده إلى ضعف الهياكل المالية وصفت السياسات المصرفية وتمثلت هذا الصفقة في النقاط التالية:

- سوء تخصيص الائتمان المصرفي وسوء استخدامه.
- ارتفاع نسبة الدين قصير الأجل من إجمال الديون المصرفية.
- الارتفاع التصميمية في أسعار الأسهم والعقارات.
- الانخراط في الاقتراض بالعملات الأجنبية.
- ضعف الإجراءات الرقابية وسلطة الإشراف.
- تحرير السياسات والقطاع المالي.[1]

إن هذه النقاط التي عصفت بالدول الآسيوية نقلت عدواها إلى كوريا الجنوبية لارتباطها عولميا بالجوار الآسيوي، رغم أن ثوريا كانت في منحى تصاعدي حيث نجد في تلك الفترة أن الناتج المحلي قفز من 7.8% إلى 8% سنويا، ومعدلات البطالة منخفضة في حدود 2% سنويا ومعدل التضخم لم يتجاوز 5% سنويا والدين العام لم يتجاوز 11% من إجمال الناتج المحلي، ورغم هذا الأداء الاقتصادي القوي إلا أن الأزمة وصلت إلى كوريا لارتباطها كما ذكرنا سابقا عولميا بهذه الدول، وهذا ما أشرنا إليه سابقا ثم البحث السابق كيف أن كوريا وصفت استراتيجيات للعولمة على المستوى الدولي والإقليمي، والسؤال المطروح هو كيف تحول هذا الأداء الاقتصادي الداخلي إلى أزمة طاحنة وللجواب على هذا السؤال يمكن أن نربطه بالمسار الذي بدأت به كوريا في عملية الإقلاع الاقتصادي حيث نجد:

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص96.

أولا- الدور الذي لعبته الشركات الكورية الجنوبية على الصعيد الاقتصادي حيث أنها تزايدت قدراتها لتكون ثلاثين مجموعة صناعية ضخمة التي عرفت باسم الشيبول حيث تشعبت ملكياتها لتصل إلى 110 ألف شركة حيث أصبح مرتبط اسمها بقوتها بالدولة ورفع شعار أن إفلاس يعادل إفلاس الاقتصاد الكوري، فأصبح الارتباط الوثيق بين هذه الكيانات الاقتصادية العملاقة والدولة اقليميا ودوليا حتى تكسب الثقة العالمية، ويرى ذلك حاليا في تدخل البنك المركز الكوري كضامن لإعادة سداد الديون والقروض الأجنبية المستحقة عليها، وانتهجت نفس السياسة مع البنوك المحلية عن طريق التوسع في تقديم الائتمان من ناحية أو دعم أسعار الفائدة.

ثانيا- الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي الكوري في مجال دفع التنمية عبر مراحلها المختلفة، من خلال الدعم المالي الداخلي للشركات العملاقة، إضافة إلى الجهاز المصرفي كونها بنوك متخصصة اقليمية في فترات الخمسينات كبنك التنمية الكوري التي لعبت دورا في إنشاء الائتمان الطويل الأجل للصناعات الرئيسية من خلال إصدار السندات المحلية.

ثالثا- إلى جانب هذه القطاعات المصرفية المذكورة فإن الجهاز المصرفي كان يضم مجموعة من البنوك الأجنبية التابعة للبنوك المحلية، حيث كان يضبط من إجمالي أصول الجهاز المصرفي محدودا للغاية، لأن البنوك التجارية كانت ستتأثر بأكثر من 58% من إجمالي الأصول مقابل 18% البنوك الاقليمية المتخصصة و 30% لصالح المؤسسات المالية غير المصرفية في عام 1998.

ضف إلى ذلك أن البنوك التجارية كانت تخضع لرقابة البنك المركزي الكوري الجنوبي من خلال مكتب المالية والاقتصاد. بينما كانت البنوك الأخرى والمؤسسات المالية تخضع لتنمية وزارة الاقتصاد والمالية هذا يعني أنه يزيد من حرية تعاملاتها لها دون الخضوع لرقابة المستندة من جانب البنك المركزي.

رابعا- التحول التدريجي والممارس في الجهاز المصرفي الكوري ظهر جليا في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما تبعها من الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية، حيث بدأ يضيق ما يعرف معامل الملاءمة المالية (8%).[1] كحد أدنى اضافة إلى برنامج التأمين على الودائع ضد المخاطر بتمويل من المؤسسات المالية، حيث وصلت قيمة التعويضات إلى 20 مليون لكل مودع مما أدى إلى حدوث أزمة وهذا راجع إلى ضعف التنسيق بين البنك المركزي، ووزارة الاقتصاد والمالية أدى إلى ضعف الرقابة في كثير من الأحيان، إلى جانب ذلك نجد القروض الكبيرة الممنوحة للكيانات الصناعية بشكل غير كبير.

خامسا: ارتفاع قيمة الديون في ظل ارتباطه بالدولار مقارنة بالعملات الآسيوية المنافسة، ضف إلى ذلك فإن تحرير سوق المال والازدهار الاقتصادي جلب المستثمرين الأجانب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل بهدف الاستثمار في البورصة في صورة أموال باطنة سرعان ما سحبت مع البوادر الأولى للأزمة المالية، ومن ثم توقفت عمليات الاقتراض المحلي والخارجي "قصير الأجل" واستخدام الحصيلة في استثمارات وتوسعات رأسمالية طويلة الأجل مما أدى إلى تراكم أزمة المديونية الداخلية والخارجية للكبانات الاقتصادية الكورية الممثلة في الشيبول.

سادسا– مع المؤشرات المذكورة سابقا صرح وزير المالية الكوري آنذاك "كانج جوانج سنيك" أنه في ظل نظام الاقتصاد المفتوح سيكون من الصعب تقديم الدعم والعون الحكومي إلى الكبانات الصناعية الكورية "الشيبول" وهنا برز النجاح الغير حقيقي أو المصطنع لهذه الكبانات.

وعليه فإن هذه المعطيات أظهرت بوادر للأزمة المالية بدأت بالشركات الكبرى كشركة " كيا" ويبدو أن هذه الأزمة كانت لها أسباب داخلية وخارجية أخرى أدت إلى هذا الوضع فنجد مثلا داخليا.

- القصور من سياسات تقييم المخاطر والقدرة على السداد.
- انخفاض مستوى كفاءة عمليات المحاسبة والمراجعة عن المعايير الدولية.

1– مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 100.

- انهيار العملية التايلندية وبورصة هونغ كونغ وتأثيرها على السوق المالية الكورية.
- تأثرت بورصة سيول بالتطورات الإقليمية المحيطة بها.
- هروب رؤوس الأموال الأجنبية حسب الديون مما أدى إلى انخفاض العملة الكورية الجنوبية.
- توقف الائتمان الأجنبي عن تقديم المزيد من التدفقات النقدية مما أدى إلى انكماش احتاطي كوريا الجنوبية من العملة الصعبة.
- إن هذا التأزم الكوري الجنوبي راجع أساسا إلى الخبرة الدولية القليلة لكوريا الجنوبية في المجال الخارجي كما أن الانغماس والعولمة الاقتصادية المفروضة خاصة الاقليمية كان لها الأثر البالغ والمباشر في الأزمة إلا أن العولمة الاقتصادية التي رمت كوريا الجنوبية في أحضانها ساعدتها على تجاوز الأزمة كيف كان ذلك؟

كيفية الخروج من الأزمة:

بدأت كوريا في رسم برنامج إنقاذ شمل 21 مليار دولار يطبق على ثلاث سنوات، كما قامت بترتيبات إنقاذ مماثلة مع كل من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، كما تم التوصل إلى اتفاق مع البنوك الأجنبية الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون قصيرة الأجل ويمكن أن نبرز برنامج الإصلاح الاقتصادي في النقاط التالية:

أولا- لقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على ثلاث مبادئ أساسية:

1-تحقيق الاستقرار لسعر الصرف وتخزين أداء ميزان المدفوعات.

2-المضي قدما في سياسة تحرير الأسواق المالية والتجارة الخارجية.

3-إعادة هيكلة القطاع المصرفي والصناعي.

ثانيا- عملية الإصلاح السياسي في كوريا الجنوبية كان له الدور حين انتخب الرئيس "كيم شونغ" مما عجل بلعب دور في ترسيم عدة أدوار من بينها:

1-إصدار سندات حكومية لعشر سنوات بسعر فائدة مرتفع.

2-الاتفاق على تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون متوسطة أو طويلة الأجل.

3-دعم استقلالية البنك المركزي الكوري الجنوبي وتوحيد جهة الإشراف على كلن مؤسسات القطاع المصرفي والمالي.

إن هذه الحزمة من الإصلاحات جاءت على ضوء توافق بين الإصلاح المالي والسياسي على حد سواء، ولعل حزمة التحديات الثمانية التي جاء بها الرئيس الكوري الجنوبية الجديد آنذاك "كيم شونغ" وهي:

1-تخطي أزمة العملة الأجنبية والاقتصاد القومي ككل.

2-دعم عملية الإصلاح في مجال المؤسسات المالية، قطاع الأعمال والقطاع العام والاتحادات العمالية.

3-انتهاج الاجراءات الكفيلة بمواجهة البطالة.

4-المحافظة على الأمن القومي.

5-إرساء دعائم القانون وحماية حقوق المواطن.

6- تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة.

7- وضع أسس نظم تعليمية.

8- انتهاج دبلوماسية واقعية وعملية.[1]

وعليه فإن هذا التوافق صاحبه التجسيد الميداني والعملي على أرض الواقع ينطبق على كل اجراءات الإصلاح الاقتصادي بشقيه مما أعطى ثماره وأكله بعد عام من التنفيذ والتجسيد مما استعاد الاقتصاد الكوري الجنوبي آداه فارتفع الاحتياطي من العملات الاجنبية حيث ارتفع من 47.5 دولار سنة 1998 إلى 52 دولار في منتصف 99 واستعادت بذلك العملة الكورية قوتها ومواجهتها للدولار.

زد على ذلك استعادة بورصة سيول انتعاشها وجزء من رؤوس الأموال التي فقدتها وازداد الاقتصاد الكوري بعد ذلك في العطاء إلى أن ارتفع الفائض الميزان التجاري إلى

1- مدحت أيوب، **المرجع السابق**، ص 106.

11.5 مليار دولار في 2001 وقفز احتياطي العملات إلى 97 مليار دولار في شهر جويلية 2001 وهذا ما أوردته إحصاءات مجلة الايكونوميست البريطانية أكتوبر 2001.

كوريا واختبار العولمة بعد أحداث 11 سبتمبر.

لقد جاءت العولمة مرتكزة على زيادة الاعتماد المتبادل والترابط فيما بين الدول وتقديم اعتبارات الأمن الاقتصادي على الأمن العسكري وأصبح التأكيد على استقرار الاقتصاد العالمي هو القضية الرئيسية التي تم العمل على تحقيقها من خلال التعاون الدولي متعدد الأطراف.[1]

وعليه فإن الأزمة المالية التي أصابت كوريا كما ذكرنا سابقا كان بمثابة تحدي اقتصادي ثم الخروج منه إلا أن التحدي الذي أتى بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر هو بمثابة اختبار أشد خطورة على نظام العولمة التي انخرطت فيه كوريا.

وعليه فإن الخروج من أزمة والدخول في أخرى كان بمثابة التحدي فأحداث الحادي عشر سبتمبر أثارت موجة من التشاؤم لدى الكوريين حيث اعتماد الناتج المحلي على التجارة الخارجية الذي بلغ نسبة 73% خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية أعطى هذا جزء كبير من التشاؤم، حيث أن تداعيات هذه الأحداث ظهرت جلية حيث انكمشت القيمة السوقية للأوراق المالية في بورصة سيول وكذلك قيمة "الين"، في مواجهة الدولار اضف إلى ذلك أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الارهاب جعلها تركز على الحرب مما جرعته ارتفاع في الفاتورة الحربية وعليه انكمش الطلب على الصادرات الكورية وفي مقدمتها الصناعات التكنولوجية وعليه بدأت كوريا في مواجهة هذه التحديات الإقليمية والدولية حتى لا تدخل في أزمة أخرى وهذا بـ:

1- التركيز على الأداء الاقتصادي:

إن الأزمة المالية السابقة أعطى القوة لكوريا الجنوبية لتحدي أزمة الحادي عشر سبتمبر من خلال ابحار ستعور قوي يتجاوز الأزمة ويغير العقلية الاقتصادية بالانطلاقية

1- **المرجع السابق**، ص 108.

نحو عولمة الاقتصاد الكوري الجنوبي، ولقد استطاعت كوريا أن: تحافظ على معدلات نمو ثابتة ومتزايدة.

* زيادة في الفائض التجاري حيث بلغ 9.5 مليار دولار وزيادة في ميزان المعاملات التجارية.

* تسديد الديون المستحقة على سيول لصندوق النقد الدولي.

*تسجيل بورصة سيول لشراءات جديدة حيث احتلت في ذلك الوقت المرتبة الثانية من بين عشر أسواق عالمية.

* تضاعف اجمالي الاستثمارات الأجنبية.

2- اختلاف مقومات الأداء الاقتصادي:

إن أهم مقومات النجاح الاقتصاد الكوري الجنوبي هو:

- انتهاج استراتيجية تركز على الطلب المحلي وإنعاشه ليكون المحرك لعجلة الاقتصاد بدلا من الصادرات إلى الخارج كالصادرات التكنولوجية إلى واشنطن، حيث حقق الطلب المحلي زيادة توريد 2.6% من خلال خفض أسعار الفائدة، والتوسع الهائل في القروض الائتمانية.
- التركيز على الائتمان وعمليات الاقتراض للأفراد بدلا من إقراض الشركات التي أدت إلى أزمة 1998.
- الاستفادة من تنوع القاعدة الصناعية والاقتصاد الكوري الجنوبي مقارنة بالاقتصاديات الآسيوية وعليه تم إنعاش الصادرات الاقتصادية التقليدية عوض عن الصادرات التكنولوجية.
- التقدم النسبي في الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وقد أعطى ثقة كبيرة بالذات الاقتصادية الكورية مقارنة بالتقلص الياباني.

كما أن الاستقرار النسبي في الشبه الجزيرة الكورية وفر مناخ ثقة في الاقتصاد الكوري الجنوبي.

3- التطورات على الصعيد السياسي:

إن مبادرة "الشمس المشرقة" التي أطلقت من طرف كوريا الجنوبية كان لها أثرها السياسي في دعم الرئيس الكوري لما جلبته من مميزات خدمت كوريا الجنوبية سياسيا كما استطاعت تحويل الحساسيات السابقة إلى تقاربات سياسية تجسدت في زيادة مبعوث سيول إلى كوريا الشمالية استجابة وأنها اعتبرت هذه الأخيرة من بين محاور الشر على حد يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن الإجراءات والسياسات المتبعة قللت من الانعكاسات السلبية.

وعليه يمكن القول أن كوريا الجنوبية تجاوزت مرحلة انخراطها في العولمة الاقليمية والعالمية بشيء من الذكاء الاقتصادي السياسي ودليل ذلك ما أسلفنا ذكره من تجاوزها للأزمات المالية والأمنية التي اندلعت بعد الحرب الباردة، حيث استطاعت استعادة توازنها الاقتصادي والاجتماعي في ظل استجابات حرة وديمقراطية وقد كان لإعادة مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي ومساندتها لدول الصناعة السبع الأثر البارز في تجاوزها وتصديها للازمات العولمية أو عصر العولمة الاقتصادية.

ويبدو أن القوة الكافية من اقتصادها أدى بكوريا إلى تجاوز التداعيات السلبية التي على الأزمات الإقليمية الممثلة في أزمة 1998.

والعالمية الممثلة في أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001. وعليه فإن الأداء الذي عرفناه سابقا كان له الأثر في مواكبة عصر العولمة بل أكثر من ذلك كنموذج عولمي جديد استطاع أن يتخطى العقبات الاقليمية والعالمية في جانبها الأمني والاقتصادي لتكون نموذجا يعتد به في دول أخرى، كما أن التحديات العالمية كان في صالح كوريا الجنوبية كما رأينا فالأزمة العالمية الأمنية أدت إلى ذوبان الكثير من الحساسيات الإقليمية القديمة خاصة مع اليابان والصين مما أحدث طفرة هائلة في العلاقات بين هذه الدول الإقليمية بعد سنوات من التوتر في العلاقات.

كما أن الأزمة الأمنية العالمية أعطت قناعة سياسية لدى صناع القرار السياسي الخارجي الفوري بأن تعيد النظر في شبكة التحالفات السياسية والاقتصادية على مستوى الخارجي والابتعاد على النظرة القائلة أن كفة واشنطن هي الكفة الغالبة دائما وتطور نظرة القوة بتحولها من قوة صلبة إلى قوة ناعمة أدت إلى بروز فواعل دوليين جدد يمكن أن ترتمي كوريا الجنوبية بين أحضانهم كالصين.

المبحث الخامس: الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تجلت ثلاثة اتجاهات عالمية يركز الاتجاه الأول على تدعيم التكامل الاقتصادي والإقليمي والاتجاه الثاني بروز للولاءات الاثنية وتفكك الدول على أسس عرقية مختلفة.

أما الاتجاه الثالث والأخير فقد تمسك ببعض ملامح الحرب الباردة في إطار تزايد الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية واستمرار وجود حلف الناتو.

وتشير هذه الاتجاهات السابقة إلى التحديات التي أصبحت تواجه الدولة فلم يعد مصدر القوة يكمن في القوة الاستراتيجية العسكرية فقط وإنما يتعدى إلى قدرات اقتصادية وتكنولوجية وقد كان التحدي الأكبر أمام استمرار هذا المنطلق يأتي من شبه الجزيرة الكورية أدت بعد نهاية الحرب الباردة وضع ترتيبات بين الكوريتين ووضع مخطط الوحدة الكورية على أجندة تلك العلاقات، هذا بالإضافة إلى التغيرات التي شهدها فترة التسعينيات في المنطقة بصفة عامة.[1] وينطلق هذا الفصل في البعد السياسي والأمني للعولمة في كوريا الجنوبية لتأكيد مقولة أساسية تعتمد على أحد العوامل المهمة التي تؤثر على دعم دور القارة الاسيوية في النظام العالمي الجديد هو المستقبل الكوري حيث تمثل الكوريتين أحد الأطراف المؤثرة في منطقة شرق آسيا.[2]

ومن أجل إثبات صحة تلك المقولة تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة أقسام

القسم الأول: يتناول مفهوم العولمة من المنظور الكوري.

القسم الثاني: يتناول قضايا التحول الديمقراطي وسيادة الدولة الكورية

القسم الثالث: يتناول قضايا الأمن القومي سواء على مستوى الأمن الكوري الداخلي وما يرتبط بالحد من التسلح.

---

1 – *Galemrs A.johnson, « The empowerement Of Asia », Pacific Rim Report, No.1,(June 2007), p32.*

2 – *Ibid, p37.*

القسم الرابع: قضية الوحدة بين الكوريتين كبعد أمني

القسم الخامس: يركز على مدى التغيير في هيكل السياسة الخارجية الكورية.

1- مفهوم العولمة من المنظور الكوري الجنوبي:

أ. **تعريف العولمة:** يمكن القول أن هناك مفهومين يطرحهما تعريف العولمة.

- **المفهوم الأول:** ينظر للعولمة باعتبارها عملية تطور طبيعي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم ويكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية في هذا الصدد دور فاعل، وفقا لهذا المفهوم تعتبر العولمة تطورا تلقائيا لا دخل فيه للقوى السياسية والمهيمنة على العالم وأهم آلية تمكن من خلق هذه العملية هي ثورة الاتصالات فضلا عن غيرها من متغيرات الثورة العلمية والتطور الاقتصادي وهناك مدرسة فكرية وسياسية تشير إلى هذا المفهوم مؤكدة أن العولمة عملية مستقلة عن إرادة كل القوى مهما كانت مهمة.

- **أما المفهوم الثاني:** ويشير إلى أن العولمة تنطوي على نوع من العمد يقصد إشاعة نمط ونموذج معين على الصعيد العالمي تحت قيادة محددة أي أن مفهوم العولمة يعبر عن واقع سياسي دولي جديد أخذت ملامحه تشكل على نحو تدريجي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ويتمثل هذا الواقع في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب منفرد في النظام الدولي بعدما أصبحت ذات قوة عسكرية واقتصادية ضخمة ونفوذ سياسي يتسع نطلقه ليستغرق العالم كله تقريبا.

ولذلك فقد توافق الحديث عن العولمة مع بدء الحديث عن فكرة النظام الدولي الجديد حتى أن البعض صار ينظر إلى المصطلحين باعتبارهما مترادفان إلى حد كبير.

كذلك تتنوع تعريفات العولمة ما بين تعريفات أحاديث الجانب تركز على بعد واحد من أبعاد العولمة البعد الاقتصادي مثلا فيعتبرها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية أو البعد السياسي فيساوي بين العولمة والأمركة وتعريفات ذات طبيعة شاملة تشير إلى أن العولمة عملية متعددة الأبعاد ويعتمد هذا الفصل في دراسة البعد السياسي للعولمة في كوريا على

المفهوم الثاني في تعريف العولمة والذي يرتبط ارتباطا وثيقا مع فكرة النظام الدولي الجديد والذي اتسم بأحاديث القطبية من خلال الهيمنة الأمريكية.[1]

ب- العولمة في المنظور الآسيوي: عندما أشار صامويل هنتجتون إلى أن الصراعات والحروب المستقبلية لن تكون صراعات بين دول إنما بين حضارات، وحدد سبع حضارات متنافسة (الحضارة الغربية، الكنفوشيوسية اليابانية، الإسلامية، والهندوكية والسلافية الأرثوذكسية وحضارة أمريكا اللاتينية وأخيرا الحضارة الافريقية) ذلك أن كل من هذه الحضارات تمتلك فهما مختلفا للعلاقة بين الدول ومواطنيها الحرية والسلطة وغيرها من المفاهيم وقد قيل بعض الآسيويين بهذه الروية.[2]

إن الجدير بالاعتبار في هذه الرؤية أن هنتجتون قد فصل بين الحضارة الصينية (الكونفوشيوسية) والحضارة اليابانية وكان الهدف من هذا الفصل هو الإشارة إلى أن الصين واليابان يمكن أن ينشأ بينهما صراع على زعامة آسيا وسيكون ذلك لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك لم يضع في الاعتبار أن الأفضل لكلا من الدولتين أن يتعاونا مما يضر بالمصالح الأمريكية يعيب تصور هنتجتون أيضا أنه صنف كوريا كدولة ذات حضارة كونفوشية رغم أن سياستها التنموية أقرب إلى النموذج الياباني ونظامها السياسي الديمقراطي يقترب في بعض ملامحه من النموذج الغربي كما أهمل هنتجتون الحديث عن كوريا الشمالية أو دور كوريا في حالي توحد الكوريتين كما أهمل منطقة جنوب شرق آسيا وعلى النقيض من ذلك فإن هناك اتجاها يعتبر أن القارة الآسيوية هي الساحة الأهم لظاهرة العولمة وهذا يرجع لأسباب متعددة هي:

أ- أن آسيا كانت إحدى ساحات الحرب الباردة حيث كانت خط التماس بين الشرق والغرب سواء في العلاقة بين الكوريتين أو بين الصين واليابان أو الاتحاد السوفياتي واليابان أو بين

1- سيف الدين عبد الفتاح محرر، **العولمة: قضايا مفاهيم.**، سلسلة محاضرات، الموسم الثقافي لقسم العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص123.

2- Chalmers A. Johnson, **Op.Cit**, p42.

الصين وتايوان ولذلك كانت آسيا إحدى ساحات معركة العولمة منذ بدايتها فآسيا كانت جبهة متقدمة في معركة الاعتماد المتبادل والعولمة.

ب- اتساع السوق الآسيوية مما يجعل آسيا جائزة كبرى للقوة المهيمنة على العولمة مقارنة بقارات أخرى كإفريقيا وأمريكا اللاتينية.[1]

وفي إطار المفاهيم الآسيوية المطروحة للعولمة، يمكن رصد منظورين مختلفين لظاهرة العولمة في آسيا:

-**المنظور الأول:** يؤكد أنها ظاهرة سلبية لها تكاليفها الباهظة من تفاوت في توزيع الدخول وضرورة فتح الأسواق والتأثير على القيم التقليدية الآسيوية وزيادة معدلات الفقر.. لذلك لا بد من التعامل معها بحذر ويمثل هذا التيار رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد حيث يؤكد أن الدول الرأسمالية تسعى في إطار العولمة إلى رفض نظام سياسي واقتصادي واحد مهما كانت نتائجه.[2]

المنظور الثاني: يركز على الأثار الايجابية مثل رفع المستوى الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف ويمثل هذا الاتجاه رئيس وزراء سنغافورة السباق (لي كوان يو) الذي يرى أن على دول شرق آسيا أن تندمج في هذا التيار دون قيود أو تحفظات وأن بلاده قد استفادت بأقلمة اقتصادها مع المتطلبات اللازمة للعولمة.

ج- كوريا الشمالية وسياسة العولمة: تبنى الرئيس السابق كيم يونج سام عام 1995م فكرة العولمة كسياسة وطنية أساسية لذلك فقد قام ببعض الاصلاحات في محاولة مواكبة هذه الظاهرة وكان هدف الحكومة هو اصلاح المؤسسات ومحاولة خلق وعي شعبي بضرورة الاستفادة من التحولات العالمية إلا إن الفئة البيروقراطية المسؤولية عن تنفيذ هذه الإصلاحات لم تكن على استعداد للتعامل مع متطلبات العولمة وأهمل الشعب الكوري

1- محمد السيد سليم، **العولمة ودراسة المناطق: العولمة والدراسة الأسيوية نموذجا**. القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 43.

2 - *kim youg – Hak "prospects for globalization, Korea focus, Vol 8, N°o1(jam – fed, 2000), p17.*

تأثيرات الظاهرة على بلاده فلم يمر سوى عامين وتعرض الاقتصاد الكوري لأزمة مالية ضخمة واتجهت إدارة كيم يونج سام، التي كانت ترى أن العولمة هي التي ستنقل كوريا إلى مصاف الدول المتقدمة، إلى المنظمات العالمية لحل الازمة ولكن حتى التوجه إلى تلك المنظمات لم يثبت فعالية في علاج الأزمة المالية الكورية.

نتيجة لذلك فإن الدارسين والمتخصصين أعادوا النظر في تحليلهم للنجاح الاقتصادي الكوري مما أثار جدل أكاديمي حول الدرجة المطلوبة لتدجل الحكومة في النشاط الاقتصادي في عصر العولمة وكان هناك إجماع حول رفض التدخل الكثيف للحكومة في نشاط التسوق.[1] ومع قدوم كيم داي يونج إلى سلطة أعلن برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادي الكبرى وقد أثار البرنامج ردود فعل متباينة على الصعيدين الشعبي والأكاديمي وهذا التدخل الحكومي إنما يعكس معضلة سياسية فمؤيدي هيكلة المؤسسات الاقتصادي كانت لهم اعتراضات واضحة على تبني سياسات التحرير الاقتصادي ، ورغم ذلك يصبح الفريق الأول المؤيد لإصلاح المؤسسات الاقتصادية فريق مؤيد للعولمة في كونه يحاول أن يجعل الرأسمالية الكورية تتماشى مع المعايير العالمية وإن كان يرفض العولمة بدعمه لتدخل الحكومة في إعادة هيكلة الاقتصاد وعلى صعيد آخر فإن الفريق الثاني الذي يقف ضد إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي العولمة في رفضه للتدخل الحكومي ولكنه أيضا يناهض العولمة في تمسكه بالنظام الحالي الذي تقوم عليه المؤسسات الاقتصادية. [2]

وفي قمة تجمع "الأيبيك" الذي عقد في سياتل في نوفمبر 1994 أعلن الرئيس الكوري أن هدفه التالي سيكون إرساء سياسة التوجه نحو العالمية ولخصت الحكومة هذا التوجه في كونه أيديولوجية سياسية تسعى إلى إعداد كوريا للقرن الواحد والعشرين وهو عصر المنافسة

1 - *Myung koo kang, "The second Modernization failed: disconrse politics from New Korea to globalization, http://www.Umich.edu/iinet/Journal/Vol4.N°-1/segyeh.Html*

2 - *Ibid.*

غير المحدودة عن طريق التخطيط لسياسة تضمن التعايش مع العالم الجديد والمشاركة في حلبة المنافسة.

بحيث أصبح محور الخطاب السياسي الجديد هو "التنافسية" ومحاولة مخاطبة العمال بعدم إبداء المعارضة للنظام الجديد أو المطالبة برفع الجور حتى يستطيع الاقتصاد الكوري أن يصمد امام المنافسة العالمية.[1]

ومن الطبيعي أن يكون هذا الخطاب الجديد في مصالح الطبقة الرأسمالية وكبرى الشركات الاقتصادية.[2] وقد حاول شعار العولمة رسم صورة أكثر تحديدا للنظام الكوري في القرن الواحد و العشرين بأن يكون الهدف هو أن تكون كوريا دولة محورية في النظام الدولي وقد تميزت هذه الفترة بكثرة الشعارات التي رفعتها الحكومة و الجهود المؤسسة التي بذلت لتنفيذها ومن ذلك إنشاء لجنة العولمة Committee of Globization تخضع مباشرة للرئيس و تهدف إلى تطوير استراتجيات للتعامل مع عصر العولمة عن طريق جمع المعلومات و الخبرات المختلفة من مناطق مختلفة في العالم، كما أنشأت وزارة المعلومات مجلسا مستولا عن المعلومات العامة حول العوملة The preparatory council of Public information for Globalization كما انشأت مجالس في الوزارات المختلفة للتخطيط و التنفيذ لمعارضة لجنة العولمة.

ودعمت الحكومة لجنة الأكاديمية المتصلة بالعولمة وبذلك شهد التوجه نحو العولمة زخما متزايد لم يضاهي التوجه السابق التوجه السابق نحو العالمية.[3] وامتداد السياسة كيم يونج سام، اتجه الرئيس كيم داي يونج للأخذ بتوجه عولمي رشيد لسياسته الداخلية والخارجية حيث تبنى قيما عالمية للحرية و العدالة وحقوق الإنسان، وظهر ذلك من خلال الدعم المالي الكوري للأمم المتحدة، كما دعت للدول لحوار حول الأمن في شمال شرق آسيا ولم يرتبط

1- *Myung Koo Kang, op.cit*

2- *Ibid.*

3- أيوب مدحت، **الكوريتان والعولمة**. بحث مقدم إلى مؤتمر آسيا والعولمة، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، المؤتمر الآسيوي السادس ،2001، ص 75.

هذا الاهتمام المتجدد بالمسائل الأمنية فقط و لكن تعداها إلى مزيد من الاندماج الاقليمي عندما عبر كيم داي يونج عن طموحاته في هذا المؤتمر الشأن في مؤتمر قيمة حكومات شرق آسيا في نوفمبر 1999، كما دعا إلى إنشاء منطقة تجارة ضخمة بين دول شرق آسيا.

قضايا التحول الديمقراطي وسيادة الدولة:

أدت العولمة في أبعادها السياسية إلى إحداث تغيرات أفضت إلى تقييد سيطرة الدولة على اقتصادها الوطني بسطت المنظمات الدولية السيادة على شؤونها الداخلية.

وفي هذا الإطار يرى فرانسيس فوكو ياما أن الليبرالية الغربية والديمقراطية كأيديولوجية عالمية يمكن نشر هما عن طريق العولمة[1]، وهنا يمكن الإشارة إلى الجانب الإيجابي للأثار السياسية التي احدثتها العولمة في كوريا الجنوبية.

ومنذ منتصف الثمانينيات واجه النظام الكوري الجنوبي عدة تحديات فرضتها القوى الاجتماعية المطالبة وبالديمقراطية وقد تطورها هذا التحدي إلى انتفاضة مدنية في يونيو أطاحت بالنظام القائم.

ورغم هذه الشعارات إلا أن آليات النظام بقيت دون تغيير واستمرت المطالب الشعبية بتحقيق المزيد من الديمقراطية والعدالة الاقتصادية، فالتمر النظام قائما على الاحتكارات وبقيت الطبقة البيروقراطية التي تتدخل في شؤون المجتمع المدني واستمرت أجهزة الشرطة والاستخبارات تعمل على تقييد حقوق الإنسان وبقيت القوانين والمؤسسات التي نؤيد ممارساتهم كما هي.

وفي عهد كيم يونج سام منذ 1993 طرحت عدة مشروعات سياسية طموحة وظهر ذلك من خلال الشعرات التي تبناها وأعلنها من قبل "الإصلاح" واستعادة التقدم الاقتصادي و"فرض التنافس" وغيرها من الشعارات وقد اكد كيم يونج سام أن كوريا الجنوبية تواجه عدة مخاطر وتحديات داخلية وخارجية في سبيلها لأن تكون دولة في مصاف الدول المتقدمة في

1- *Kim Yong-Hok, op.cit.*

عالم يتسم بالمنافسة غير المحدودة[1]، لذلك فقد اشار كيم يونج سام أن النهوض بالاقتصاد لابد أن يتم عن طريق تحمل الأعباء وإبدا التنازلات المتبادلة بين الطبقة العاملة و الرأسمالية بحيث يتفهم كل منهكا مصالح الأخرى.

وقد تضمن برامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة المبادئ التالية في المجال السياسي القضاء على الفساد، و تحقيق العدالة وإنهاء التحالف بين النظام الحاكم و الرأسمالية[2] في المجال الاقتصادي منع الشركات الكبرى ودعم الصناعات الصغيرة والشفافية المالية وإرساء نظام مالي ونقدي جديد.

في المجال الاجتماعي تحسين وضع العمال والفلاحين، وإرساء نظام تعليمي قائم على تربية الشيء على القيم الديمقراطية.

وفي المجال الدولي و العلاقات مع الشمال: تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية إعطاء العلاقات مع الشمال اولوية على التحالفات الأخرى.[3]

وتحول الخطاب الكوري في تلك المرحلة من وقع شعار الإصلاح إلى شعار كوريا الجديدة وخلال فترة انتقالية دامت عشر سنوات، أصبحت الديمقراطية الكورية الجنوبية تقترب في عناصرها المؤسسة من الديمقراطية الغربية وقد تميز التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية بعدة سمات.

أولا: أن عملية التحول لم تكن فقط عملية ممتدة طويلة حيث استمرت لمدة عشر سنوات وأنها أيضا حملت إبعادا مختلفة في مدى ودرجة التحول وفقا للمجالات والقطاعات التي كانت تسمح للعمال بفرض تأثيرهم السياسي والاجتماعي بصعوبة وبطاء عملية التحول.

1 –*Francis Fuchou Yama, "The end of history" The National interest, (Summer, 1989) , p13.*

2 – *Myung Koo Kang, op.cit*

3–*Ibid.*

ثانيا: رغم أن الديمقراطية الكورية قريبة الشبه بالديمقراطية الغربية إلا أنه مازال هناك بعض التشريعات غير الديمقراطية (قانون الأمن الوطني الذي سيتم بمخالفته لحقوق الإنسان) وبالتالي فإن الديمقراطية في كوريا مكتملة.

ثالثا: إن الديمقراطية الكورية الجنوبية تشرف على أزمة وشكية يرجع ذلك إلى أن القواعد الديمقراطية غير متأصلة في النظام السياسي الكوري في ظل دورها المحدود في بعض الأحيان مع قوى المعارضة لممارسة ضغط على الحكومة من قبل تلك الجماعات المعارضة وقد كان دور الطبقة العمالية محدودا بسبب اقتصار مطالبهم على دعم حقوقهم العمالية وعدم اهتمامهم بتكوين حزب سياسي يمثلهم على غرار الحزب العمالي في بريطانيا أو البرازيل.[1]

فصندوق النقد الدولي فرض إملاءاته بدافع الاقتصاد الكوري نحو المزيد من الانفتاح مقابل المساعدات المالية التي سيقدمها الصندوق الاقتصاد الكوري بعد الأزمة.

وهذا الاتجاه إثر سلبا بالضرورة على الطبقة العاملة الكورية الجنوبية حيث ارتفعت معدلات البطالة لدرجة غير مسبوقة وازداد الاعتماد علن العمالة المؤقتة التي لا تتمتع بحقوقها كاملة وبذلك أصبحت سياسات الانفتاح الاقتصادي عاملا مؤثر على القدرة التنظيمية والتماسك العمالي.

وعلى الرغم من ذلك فطالما أن الطبقة العاملة هي أكثر الفئات تضررا من هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، فلا بد أن تسعى إلى إحياء المؤسسات الديمقراطية وتضغط على الحكومة لتنفيذ برامج تعالج الآثار السلبية لتلك السياسات.[2]

إذن مما سبق يمكن القول أن العولمة ومتطلبات النظام العالمي الجديد كان لها دور مزدوج، اتسم بإيجابية في البداية حيث دفع السياسي الكوري إلى التحول نحو الديمقراطية

1 -*Jung Young Tae, "labor Movement and democracy in the of Global neoliberalism: the case of, Korea", Korea journal, Vol 40-N°2, (summer, 2000), p09.*

2-*Ibid, p11.*

الغربية ولكنه كان سلبيا عندما وقفت المؤسسات المالية المانحة عقبة أمام استمرار هذا التحول بنجاح فلم تساعد على استيعاب المشاركة السياسية لفئة من أهم فئات المجتمع الكوري وهي الطبقة العمالية.

1- الأبعاد الأمنية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

أ- قضايا الأمن الداخلية والإقليمي

تأثرت السياسة الخارجية لكوريا كغيرها من القوى المتوسطة في النظام الدولي بالعوامل الدولية أكثر من تأثرها بالظروف والمتغيرات الداخلية، وتضم هذه العوامل الدولية:

التغيرات الهيكلية التي حدثت في البيئة الدولية، السياسات الخارجية للقوى الكبرى وأيضا التهديد القائم من كوريا الشمالية وكان التأثير الأكبر للعاملين الأول والثاني، ففي فترة الحرب الباردة تميز هيكل النظام الدولي بالقضية الثنائية بينما ساء في المناطق الإقليمية الفرعية نظم عدة تتراوح ما بين حالة التوازن بين التحالفات إلى حالة سيطرة أكثر من طرف استراتيجي عن المنطقة وكانت دول شرق آسيا غير قادرة هل ممارسة سياسات خارجية مستقلة نظرا للمواجهة المستمرة بين القطبين.

ولذا لا يمكن فهم السياسات الخارجية للدول الأخرى في المنظمة دون الرجوع إلى العلاقات بين هذه الأطراف الثلاثة.[1]

ويمكن تقسيم طبيعة هذه العلاقات إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة التحالف الياباني الأمريكي مقابل التحالف الصيني السوفيتي.

المرحلة الثانية: شهدت تطور نظام ثلاثي الأقطاب قائم على التحالف الأمريكي الياباني والصين الاتحاد السوفيتي.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة النظام الاستراتيجي ثلاثي الأقطاب حيث شهدت هذه المرحلة التقارب الاستراتيجي الصيني الأمريكي وبدأت الهند في، التقارب مع الاتحاد السوفياتي

1 -*Lee tai H Wan, "Korea's foreign policy in the post – Cold war Era", Korea focus, Vol, 7, N° 6, (Nov- Dec, 1999) P22.*

والابتعاد عن حركة عدم الانحياز بينما استمر التحالف الأمريكي – الياباني و لا شك أن هيكل العلاقات الدولية لمنطقة شمال شرق آسيا مما كانت عليه في فترة الحرب الباردة و يمكن رصد متغيرات ثلاث تؤثر الأمن الإقليمي لمنطقة شمال شرق آسيا وهي.[1]

1- التغير في علاقات القوى المحيطية بشبه الجزيرة الكورية والقوى العالمية بصفة عامة

2- يوجد عامل مهم في التأثير على منطقة شمال شرق آسيا وهو الاتجاه الذي ستتطور فيه العلاقات الأمريكية الصينية حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في تعملها شرق آسيا في نهاية التسعينات على مبدأ "التدخل الشامل".

أما الصين فإنها تقابل السياسة الأمريكية بدفع المحاولات الدبلوماسية لإقامة علاقات لحسن الجوار ووضع أسس للتعددية القطبية في المنطقة.

3- تطور العلاقات اليابانية – الصينية بماله من تأثير مستقبلي في تحديد العلاقات بين الأقطاب الثلاث وفي هذا الصدد ترى بعض الدراسات أن اليابان رغم تأثيرها في المجال الاقتصادي إلا انها أقل تأثيرا في المنطقة مقاربة بفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وأن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت الكثير من قوتها وتأثيرها.

ويطرح البعض فكرة أن بروز الصين كقوة عظمة سيؤثر سلبا على الاستقرار في السياسة العالمية وإذا يجب على كوريا أن تعزز تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مع إقامة علاقات طيبة مع الصين وروسيا و عليها أن تستفيد من اهميتها الاستراتيجية كدولة محورية في المنطقة خاصة على الصعيد الاقتصادي.[2]

وقد صدر في هذا الصدد تقريران في بداية التسعينيات من الولايات المتحدة الأمريكية عن وضع الاستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية أحدهما صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية

1 -*Lee tai H Wan, Op.cit, p27*

2 -*Gong Ro-Myung, "Eeat Asia and The Korea Peninsula in the 21st Century", Korea focus, Vol7, N°3(may- June , 1999), p27.*

حول الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه شرق آسيا والآخر صادر من معهد السلام الأمريكي حول مخاطر سوء تقدير الوضع في سبه الجزيرة الكورية.

الاحتمالات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية

طبقا لتقديرات أحد الدراسات فإنه في حالة اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية ستحلف وراءها خسائر ضخمة تقدر بما يزيد عن 71 بليون دولار وحوالي 52 ألف من الضحايا الأمريكية العسكريين ما بين قتيل وجريح و39 ألف من الضحايا الكوريين وذلك خلال 90 يوما فقط.

ويرى الخبراء أن القوة العسكرية لكوريا الشمالية تفوق ما كانت عليه في الثمانينيات حيث تمكنت من تطوير الأسلحة البيولوجية والكيمائية مما يمكنها من استخدامها لتدمير كوريا الجنوبية وبذلك فإن الخيار العسكري سيتكلف كثيرا.

ومن جانبها فإن كوريا الجنوبية لابد و أن تستمر في مباحثاتها مع كوريا الشمالية وتستمر في إمدادها بالمهينات الاقتصادي الغذائية مع الاستمرار في التفتيش عن سلاحها النووي وتنهيه وتنسيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[1]

وقد بدأ الحديث في تلك القضية خلال القمة التي عقدت بين الكوريتين في سبتمبر 1990 وبعد 5 جولات من المفاوضات وقعت البلدان اتفاقية أساسية للمصالحة والتعاون وعدم الاعتداء.

ثم وقعتا ثلاثة بروتوكولات تحدد كيفية تنفيذ هذه الاتفاقية بالإضافة إلى اتفاقية اخرى لإنشاء أربع لجان للمصالحة والشؤون العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقافية لتولى مهمة تنفيذ ما ورد في هذه البروتوكولات.

1- *Gong Ro-Myung, **op.cit**, p18.*

و بعد القمة التاريخية التي عقدت بين البلدين في يونيو عام 2000 شهدت العلاقات تقدما ملحوظا حيث تم عقد 4 جولات للمحادثات الوزارية واجتماع لوزيري الدفاع في سبتمبر 2000 بالإضافة إلى 5 جولات من المفاوضات في المجال العسكري.[1]

احتمالات نجاح عملية الحد من التسلح

هناك عدة عوامل إيجابية وأخرى سلبية قد تؤثر على احتمال إتمام عملية الحد من التسلح بين الكوريتين أما العوامل الإيجابية فتضمن:

1- المناخ الحالي المصالحة فسياسة الشمس المشرقة التي أعلنها الرئيس الكوري كيم داي يونج قد دفعت كوريا الشمالية لمحاولة التقارب من كوريا الجنوبية مما قد يبشر بإمكانية المصالحة وبناء الثقة والتعاون في المجال العسكري

2- إمكانية مناقشة القضايا العسكرية في مؤتمرات قمة تعقد في المستقبل خاصة وأن التعاون في المجال العسكري يحتاج إلى قرارات سياسية تتخذ من قادة الدولتين.

3- أن ما تعالنيه كوريا الشمالية من أزمة طاحنة قد يدفعها إلى الحد من لتسلح طوعا بدلا من التحول في سباق تسلح كوريا الشمالية.

ورغم ذلك فهناك عدة عوامل سلبية تؤثر على قضية الحد من التسلح منها:

1- إصرار كوريا الشمالية على إتمام اتفاقية للسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية يتم بموجبها انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ومن اهم اولويات كوريا الشمالية الأمنية والعسكرية، حيث ترى كوريا الشمالية أن أفضل الوسائل لبناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية هي تبديد العلاقات العدائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية.

2- الظروف السياسة الداخلية غير المواتية لدفع عملية الحد من التسلح.

1- *Lee Seo-Hhang, "prospects for Disarmament on The Korean peninsula", Korea focus, Vol19, N°4, (july- August, 2001) , p74.*

3- اختلاف الأهداف العسكرية لكلا من الكوريتين و بالتالي اختلاف المنهجية و المنظور الذي يتعامل به كل من الدولتين مع قضية الحد من التسلح.[1]

الذي يتعامل به كل من الدولتين في المجال العسكري بين الكوريتين يجب أن يبدأ أولا بدفع التعاون الاقتصادي ومن ثم يجب على كوريا الجنوبية أن تستمر في سياسات التقارب مع كوريا الجنوبية حتى تشعرها بجدوى إجراء المباحثات للحد من التسلح.

وأخيرا يمكن القول أنه في ظل العولمة أصبح الأمن الداخلي امرا لا يتجزأ اولا ينفصل عن الأمن و السلم الدولتين، وهو ما يتطلب ضرورة تكوين الأحلاف وتنمية التعاون بين دول المنطقة الإقليمية الواحدة، وهو بعد هام في تأمين أمن الدولة الداخلي.[2]

القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الكورية

تشترك الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا في بضع المصالح الأمنية المشتركة ولكنهما أيضا يختلفان في بعض القضايا نتيجة لاختلاف سياسات الدولتين وفقا لمصالحها الوطنية. وبصفة خاصة فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تلتفت إلى أي تغير في كوريا الشمالية إلا إذا كان هذا التغير في المجال المني العسكرية وبذلك فإن الحد من التسلح هو الطريق الوحيد لإثبات التغير في سياسة كوريا الشمالية.

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الظروف السياسية الحالية ليست مواتية لتدشين إعلان للسلام أو اتفاقية سلام بين الكوريتين و تفضل أن تكون هذه الخطورة بعد إنهاء التهديدات التي تمثلها كوريا الشمالية بامتلاكها للأسلحة التقليدية و أسلحة الدمار الشامل وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تنامي الاتحاد الرافض للوجود الأمريكي داخل كوريا الجنوبية حيث وقع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية عام 2000 بعض الطلبات الموجهة إلى الحكومة و المتعلقة بوضع القنوات الأمريكية في كوريا الجنوبية وتظل

1 -*Lee Seo-Hhang , **op-cit**, p75.*

2-*Kim Changsu, "South Korea-us-, security jesses Amid Improving Inter Korean Relations", Korea focus, Vol9, N°3 (may – june-2001), p16.*

الاحتمالات قائمة لإرساء تحالف ثلاثي كوري امريكي ياباني لمناقشة القضايا المتعلقة بكوريا الشمالية خاصة وأن اليابان لا تريد أن تستعيد من التطورات الحادثة في شبه الجزيرة الكورية وأيدت قلقها من التقارب والمصالحة بين الكرويتين وتأتي المساعي الأمريكية لبناء هذا التحالف في ضوء حرصها على تحطيم الدور الصيني في العلاقات بين الكوريتين حيث تبدي كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قلقها حول العلاقات الثلاثية التي تجمع الكوريتين بالصين.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن للسياسة الكورية أن تتخذ بعض الإجراءات النشطة خلال هذه الفترة الانتقالية من أهمها:[1]

1- إعادة تقييم سياستها وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه كوريا الشمالية ومحاولة التوفيق بين السياستين

2- تبني إجراءات مناسبة للتعامل مع الاتجاهات المؤيدة والمناهضة للولايات المتحدة الأمريكية داخل كوريا.

3- يمكن حل الخلاف في وجهات النظر بين كوريا والولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق على توزيع الأدوار على نحو جديد بدلا من اقتصار كوريا على مناقشة المفاوضات بين الكوريتين.[2]

4- القيام بدور الوسيط في العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية حيث ستؤثر هذه العلاقات على المدى الذي يمكن أن تتطور فيه العلاقات بين الكوريتين اليابانية الكورية بعض العوامل مثل ميزات الاحتلال أو النزاع حول جزيرة دوكدو في العلاقات الكورية مع الصين حيث لا يؤدي إلى توافر قدر من الشفافية في العلاقات الكورية مع

1 -*Kim Changsu,* ***op-cit****, p19.*

2- *Hyun ok park, Globalization and nationalizing in Korea – the journal of the international institute, Vol1, http://www.prome.snuac,kr/news/home/han2.ball.Rtm.*

الصين حتى لا يؤدي التقارب بينهما إلى إثارة الشكوك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.

قضية الوحدة بين الكوريتين:

أدت العولمة إلى نوع من التكامل عبر الحدود الأيدلوجية فالقضية القومية بالنسبة لكوريا لا تتضمن الكوريتين فقط، إنما تتصل أيضا بكوريا الشمالية.

وخلال الفترة من 1992-1994 تبنيت كوريا الشمالية سياسات اقتصادية جديدة اتجاه الاستثمار الأجنبي ومناطق التجارة الحرة المنتشرة على سواحلها الشمالية الشرقية على حدودها مع الصين وروسيا وبدأت من خلال ذلك بدفع التعاون مع كوريا الجنوبية خاصة وأن الاستثمارات الكورية في كوريا الشمالية قد شملت أنشطة عديدة وقد لعب الكوريون الأمريكيون دورا مهما في ربط رأس المال الكوري الجنوبي بالعمالة الكورية الشمالية حيث لعب هؤلاء دور الوسيط في نقل المعلومات من العمالة إلى الشركات الكورية وهو ما يختلف عن دور الكوريتين الصينيين على سبيل المثال والذين ركزوا استثماراتهم في دولتهم الصين.

أ العولمة والجماعة القومية الجديدة:

هذه العلاقات الجديدة بين الكرويتين في الخارج شكلت القومية الجديدة في كوريا الجنوبية.

ويعني هذا الاتجاه القومي توحيد الكوريتين بعض النظر عن الفواصل الحدودية أو ما اسماه Benedict. Anderson القومية بعيدة المدى، Nationalisme Longdistance خاصة و أن التطور في مجال الاتصالات و سهولة عبور الحدود أمكن معه ترسيخ شعور بالهوية بتعدي الحدود السياسية لكن هذا الاتجاه التكامل كان يخفي داخله واقعا للتسلسل الاجتماعي الذي تطور خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها.[1]

وهذه الصورة السابقة إنما تعبر عن أزمة للقومية في كوريا الجنوبية، فرغم العديد من الدراسات التي تناولت موضوع القومية ركزت على البعد الاثني إلا أن العلاقة بين الأثنية والقومية في الحالة الكورية أكثر تعقيدا أو تناقضا.

---

*1 -Hyun ok park ,**op-cit** .*

وعلى خلاف ذلك فإن الانتماء الاثني كاف للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الوطنية حيث يستغل العمال و الرأسماليون تلك الانتماءات الاثني لتوسيع دائرة الفرص المتاحة امامهم في العمل و الاستثمار.[1]

ب- العولمة والوحدة بين الكوريتين:

مع سقوط الاتحاد السوفيتي والتغيرات الحادثة في هيكل النظام العالمي الجديد تراجعت الأهمية السياسية والعسكرية لكوريا الجنوبية كقاعدة للمواجهة مع الكتلة الشرقية.

ومع ذلك دفعت المظاهر الايجابية للعولمة إلى إعادة فتح ملف الوحدة بين الكوريتين وصول كيم داي يونج إلى السلطة في ديسمبر 1997 ولكن خطوات تلك المرحلة لم تكن إيجابية بالدرجة الكافية حتى عام 2000م.[2] ومع كل هذه التطورات الايجابية أثار العديد من المتخصصين تساؤلات حول ما إذا كانت التغيرات في سياسة كوريا الشمالية تعبر عن تغير حقيقي في التوجيهات ام أنها نوع من الانسحاب و المراوغة و الاستراتيجية ورغم توقع العديد من المحللين أن سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة ستمتلك بنفس الإطار في التعامل مع كوريا الشمالية على أن الإدارة الجديدة خالفت جميع تلك التوقعات.

ج- أفاق التغيير في العلاقات بين الكوريتين والولايات المتحدة الأمريكية:

يتوقع أن التقارب بين الكوريتين، والذي بدأ قبل عقد القمة التاريخية بين الدولتين سوف يستمر اعتماد الوطني تتضمن دفع التعاون من أجل السلام، وبناء أساس لنظام سلمي في شبه الجزيرة الكورية، والحفاظ على امن وطني مستقر.

ومن جانبها فإن كوريا الشمالية لا تملك إلا تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها في نفس الوقت عليها أن تستفيد من الاتجاه المعارض للولايات المتحدة الأمريكية داخل كوريا الجنوبية ومن الانقسام حول سياسة كوريا الجنوبية تجاه الولايات المتحدة.

---

1 -مدحت، أيوب، **المرجع السابق**، ص 32.

2- *Chalmers -Johnson,* ***op.cit.***

وقد ترجي كوريا الشمالية عملية التقارب مع كرويا الجنوبية حتى ترى تأثيرات القمة الكورية الأمريكية على المنطقة.[1]

أما كوريا الجنوبية فيمكنها إعادة النظر في سياستها اتجاه الشمال.

وتنظر الإدارة الأمريكية الجديدة إلى "كيم داي" يونج باعتباره ديكتاتور لنظام تسلطي وأن الخبرة التاريخية تؤكد أن استراتيجية الإدارة الجمهورية هي أكثر تناسبا في التعامل مع النظم الشيوعية أو منها كوريا الشمالية.

كذلك فإن قضية تطوير الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل سوف تحتل مكانة مهمة في العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

تغير السياسة الخارجة لكوريا الجنوبية:

خلال الحرب الباردة كان التنافس الأمريكي– السوفياتي عاملا دافعا لتقوية العلاقات الأمريكية – الكورية بينما ادى إذكاء التوتر بين الكوريتين وبذلك تكون كوريا الجنوبية قد وسعت نطاق سياستها الخارجية في عصر العولمة ويبرز ذلك في عدة مظاهر.[2]

1– السياسة النشطة اتجاه القوى الاقليمية المحيطة، وذلك لا يعني حل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن السعي لممارسة دبلوماسية متعددة الأبعاد بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التقليدية مع دول مثل الصين وروسيا، وقدت ظلت تنمية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مسألة لها اولوية كبرى في السياسة الخارجية الكورية إلى أن كوريا في فترة ما بعد الحرب الباردة تستطيع أن تطور علاقاتها مع القوى المحيطة بما في ذلك الصين وروسيا.

2– بدأت كوريا في التراجع عن التنافس الدبلوماسي مع كوريا الشمالية.

1– *Kim Changsu,* ***op–cit.***

2–*Ibid*,

3- أصبحت السياسة الخارجية لكوريا أكثر اتساعا وتنوعا من تركيزها على القضايا الأمنية فقط غلى التركيز على القضايا الاقتصادية، والمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة الأمريكية لحفظ السلام بل والاهتمام بالقضايا البيئية.

4- أن عملية صنع الدبلوماسية او السياسية الخارجية الكورية بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر اتساعا.

5- مع تغير طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى تحولت طبيعة السياسة الخارجية الكورية من الطبيعة السلبية التي تمثل فقط ردود افعال إلى سياسة إيجابية نشطة.

ديبلوماسية كوريا الجنوبية اتجاه القوى الأربعة:

من اهم ملامح التغير في السياسة الخارجية الكورية اتساع نطاقها من التركيز على العلاقات مع اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنمية علاقاتها مع القوى الأربعة:[1]

أولا: سياسة كوريا الجنوبية تجاه الولايات المتحدة

على الرغم من أن السياسة الكورية قد استطاعت التخلص من التأثير المكثف للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن علاقة كوريا بالولايات المتحدة الأمريكية قد تم تدعيمها عن طريق الجهود التي بذلت لتدعيم التعاون بينهما في قضية كوريا الشمالية ففي إطار المحادثات الرباعية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية مع كوريا الشمالية عام 1996م استطاعت الدولتان أن تحفظا بالعلاقات التعاونية فيما بينهما مع تنمية علاقتها الدبلوماسية على المستوى الثنائي ويتضح ذبك عن طريق:

1- نجاح الدولتين في التعاون لتضامن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع كوريا الشمالية في مجال التسلح النووي.

بدء كوريا في تبني دبلوماسية نشطة تجاه التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية في حين أنها اكتفت في الماضي برد الفعل فقط.

1 -*Kim Changsu*, ***op.cit.***

ثانيا: سياسة كورية الجنوبية تجاه اليابان

خلال الحرب الباردة كان هناك قضايا محدودة تحكم سياسة كورية الجنوبية تجاه اليابان حيث كانت الدبلوماسية الأمنية لكوريا الجنوبية اتجاه اليابان جزء من سياستها اتجاه الولايات المتحدة.

ويمكن رصد هذا التغير في السياسة الكورية الجنوبية مع اليابان في الملامح الآتية:

1- شهدت العلاقات بين البلدين في البداية تدهور ملحوظ نتيجة لاستمرار بعض المشكلات التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة.

2- استمر التعاون بين البلدين ضد أي تهديد محتمل من كوريا الشمالية

3- بدأت كوريا في الحوار والتشاور مع اليابان حول القضايا الأمنية في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال آسيا بصفة عامة.

ثالثا: سياسة كوريا الجنوبية اتجاه الصين:

اكتست السياسة الكورية اتجاه الصين زخما متزايدا للتعاون السياسي عن طريق تنمية الروابط الاقتصادية، وقد تم تبادل الزيارات لمسؤولين حكوميين على مستويات عليا بين البلدين جرت خلالها المشاورات لتقريب وجهات النظر في العديد من القضايا.

وليلاحظ أن عدم مشاركة كوريا في المشروع المعرض للدفاع الصاروخي الأمريكي قد يكسبها ثقة النظام الصيني.[1]

رابعا: سياسة كورية الجنوبية اتجاه روسيا

يتمتع البلدان بعلاقات تعاون تاريخية وجيوبوليتيكية حاولت كل منهما توسيع نطاقها لتوفير الأمن والاستقرار في سبه الجزيرة الكورية بعد تطبيع العلاقات بينهما في سبتمبر 1990.[2]

1- *Tai hwans **op-cit.***

2-*Lee dong Hwi, "Lee Dong Hui, " South Korea's foreign Policy and The Global order of the 21st Century, Korea Focus, Vol8, N°5 (Supt-Oct, 2000), p05*

آفاق وتحديات السياسية الخارجية لكوريا الجنوبية:

رغم اتساع نطاق سياستها الخارجية إلا أن كوريا مازالت تواجه بعض ولكن بقايا الحرب الباردة في المنطقة.

ولكن في نفس الوقت تبقى هناك قيود على حركة السياسة الكورية نتيجة لاستمرار بعض ملامح الحرب الباردة في المنطقة.[1]

لذلك فعلى كوريا الجنوبية أن تسعى إلى:

1- التركيز على الوسائل التي تؤدي إلى تحسين وضعها في منطقة شمال شرق آسيا

2- هناك حاجة لإعادة تعريف بعض القضايا الاستراتيجية ليس فقط في قضية الوحدة ولكن في كيفية تنمية العلاقات مع القوى الأربع بعد الوحدة.

3- للتوافق مع الظروف الدولية المعقدة تحتاج كوريا الجنوبية إلى فهم البيئة المتغيرة حولها.[2]

4-تنمية العلاقات مع اليابان لدفع عملية التحول في كوريا الشمالية وتنمية العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية بالإضافة إلى دعم التعاون الاقتصادي بين الكوريتين ومواصلة الحوار حول القضايا الأمنية بين اليابان وكوريا في محاولة لتحسين الفهم المتبادل حيث لا يحدث انقسام بين الدولتين.

5- رغم أن روسيا فقدت دورها كقوة عظمى إلا أنها ما زالت دولة نووية كبرى

وجود شبكة منظمة من العلاقات لتحسين التفاهم المتبادل في العلاقات الثنائية والجماعية مما يساعد على نقل وجهات النظر المختلفة في القضايا السياسية والأمنية.[3]

البيئة العالمية في القرن الواحد والعشرين:

تتميز هذه البيئة بعدة خصائص من أهمها:

---

1 -*Lee dong Hwi,* ***op-cit****, p12.*

2 -*Sung-Joo Han, "The Koreas –new century" Foreign Affairs, (winter 2000-2001), p17.*

3 -*Ibid, p18 .*

1- ازدياد أهمية القضايا الاقتصادية وتصاعد التنافس الاقتصادي.

2- ازدياد الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة.

3- الاتجاه نحو الإقليمية حيث أدى الاتجاه نحو تنمية العلاقات متعددة الأطراف في السياسة العالمية إلى الاتجاه المتزايد نحو التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي.

4- تزايد التهديدات التي تواجه الدول نتيجة لظواهر عالمية مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

بيئة السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية:

1- ان ازدياد التركيز على الاعتبارات الاقتصادية في النظام الدولي سيؤدي إلى تأسيس القضايا الاقتصادية وتزايد التنافس في المجال الاقتصادي.

2- في الاقتصاد العالمي سيكتسب الاتجاه نحو الإقليمية زخما متزايدا وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الكبرى إلى الاعتماد على العلاقات الثنائية.

3- ان تعميق الاعتماد المتبادل الناجمة عن التطورات في مجال التكنولوجيا والاتصال يزيد من التحديات المؤثرة على الدولة.

وفي ضوء الملامح السابقة يمكن رصد اهم أهداف السياسة الكورية فيم يلي:

1- ضرورة التوافق والتوازن بين المصالح الاقتصادية.

2- السعي لإقامة توازن استراتيجي في المنطقة سواء من الناحية السياسة أو الاقتصادية.

3- إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية.

وبذلك فإنه يمكن القول إجمالا أن الدبلوماسية الكورية النشطة تسعى إلى التركيز على التحول من الاهتمام فقط بالقضايا الأمنية والعلاقات مع كوريا الشمالية والتعاون على المستوى الثنائي.

من خلال تحليل متطلبات النظام العالمي الجديد وحجم تأثير تيارات العولمة على القضايا السياسية والأمنية لكوريا الجنوبية يمكن إجمال الوضع السياسي والأمني للنظام الكوري في ظل سمات العولمة فيما يلي:

أ- **في مجال قضايا التحول الديمقراطي:** كان للنظام العالمي الجديد دور مزدوج له جانب إيجابي وآخر سلبي.

ب- **في مجال قضايا الأمن الداخلي و الإقليمي:** تسعى كوريا في ظل التغيرات العالمية على إعادة تقييم سياستها وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية ومحاولة التوفيق بين السياستين.[1]

ج- **في مجال قضية الوحدة بين الكوريتين:** بين الكوريتين دفعت المظاهر الإيجابية للعولمة إلى إعادة فتح ملف الوحدة بين الكوريتين مع وصول كيم داي يونج إلى السلطة في ديسمبر من عام 1997م، وإن كانت خطوات تلك المرحلة لم تكن إيجابية بالدرجة الكافية حتى عام 2000 ولكنها تطورت في المسار الايجابي من يونيو 2000 عندما تم عقد قمة بين الكوريتين قضية الوحدة الكورية.

د- **في مجال هيكل السياسة الخارجية الكورية:** ركزت السياسة الكورية الجنوبية تجاه القوى الكبرى بعد الحرب الباردة على العلاقة مع كوريا الشمالية بهدف وعدم التعاون والاستقرار في النظام الاقليمي والاعداد لأي تحول في العلاقات بين القوى الكبرى وأبعاد تأثيره على شبه الجزيرة الكورية وعلى مستقبل النظام الإقليمي في المنطقة بصفة عامة.

1- *Lee dong hwi,* ***op-cit*** *p15.*

المبحث السادس: الأبعاد التكنولوجية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

لقد احتلت القدرات العسكرية مكانة على الخريطة الدولية باعتبارها المعيار الأساسي الذي ساد بين الدول لسنوات طويلة، أما اليوم فبدأ هذا المعيار بالتراجع خاصة في ظل القدرات التكنولوجية التي ظهرت مع النمو العالمي لشبكات المعلومات والاتصالات.

ويؤكد Kelvin w.willough أن المنافسة الدولية في قطاع التكنولوجيا هو قلب اهتمامات الدول في بداية القرن الحادي والعشرين، وقد نظر إلى المشاركة الغير عادلة لدول في تنمية التكنولوجيا وتطبيقاتها على أنه تفسير التنمية الاقتصادية بين الأقاليم، ومعيار نصيب الدول من التكنولوجيا أصبح المعيار الذي يحدد قدرة الدولة على التطور والمنافسة على المستوى العالمي.

ولقد كانت كوريا الجنوبية من الدول التي استطاعت أن تخترق العولمة بما حصلت عليه من تكنولوجيا.[1]

والشركات الكورية الجنوبية بذلت العديد من الجهود للحصول على تطوير اللازمة لتحقيق النجاح في صناعاتها وذلك عبر التاريخ الاقتصادي الكوري.

وهذا النجاح بمثابة اختبار كوريا لقدراتها على التعلم والتطور بأسرع من منافسيها.

ويؤكد بارك شينج كو "الرئيس السابق" لدايو تيليكيوم" على أن الكوريين لم يكونوا قط قادة تكنولوجيون ولم يتمكنوا من اللحاق بتكنولوجيا اللازمة أو لتحقيق أو خلق سوق جديدة للمنتجات التكنولوجية.

وبالتالي فإن نجاح كوريا الجنوبية يكمن في القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة وتطويرها في المراحل المختلفة لتنمية الصناعة.[2]

---

*1 -Kelvin W.Willough, "**Building Internationally Competitive technology regions**: the industrial location-technological millieux approach", Journal of international and area studies, vol.7 N°2, 2000, p.2.*

2 -Hwy-change moon, "competitiveness of the internet industry in Korea and Japan, case studies of Korea telecom freetel and nttdocomo", Journal of international and area studies, vol.7, N°2, Dec 2000, p134.

عولمة التكنولوجيا الكورية:

في تقريرها السنوي لعام 1994 اعلنت لاكي جولد سيتار آين بتأسيس مشروعات مشتركة مع الشركاء المحليين حول العالم فإنها ستتمكن من دولنة وعولمة عملياتها.[1]

ويجدر الذكر أن عولمة النشاط والأعمال ظل جزء أساسي من استراتيجية المؤسسات الكورية ومكون هام في كل تقرير سنوي لها أو برنامج حكومي وقد وضعت العولمة الشركات الكورية في مأزق حينما واجهت الشركات الكورية بالمنافسة الشديدة من قبل منافسين دوليين يفوقونها في الخبرة والقدرة المالية كما هو الحال بالنسبة للشركات اليابانية والأمريكية والأوروبية وفوق ذلك تحدوا الشركات الكورية في أسواقها الرئيسية، ولا يعني هذا أن العولمة لم يكن لها إلا التأثير السلبي على الشركات الكورية بل على العكس وفرت العولمة العديد من الأسواق الناشئة للشركات الكورية في آسيا وشرق أوروبا كما وفرت الفرصة للشركات الكورية كي تطور قدرتها التنافسية وتواجه الشركات الدولية المشهود لها بالمعرفة التكنولوجية.

وقد أدركت كوريا الجنوبية أن التنمية غير ممكنة التحقيق إلا في إطار تبادلات دولية وتأكد فإنها لابد من أن تشترك في الكثير من التحالفات وأن تتوجه للسوق العالمي بقدر ما تتوجه للسوق المحلي بحيث تصبح الشركات المحلية عالمية في ذات الوقت.

وقد قال رئيس مؤسسة سامسونج Lee kum hee أنه بدون فهم لأشياء التي تعتبر غريبة عن الثقافة الكورية فإن "سامسونج" لا يمكن أن تتنافس، فمعرفة نفسك ومعرفة أعدائك متطلب أساسي لتصبح الفائز في هذا الصراع، وفي فبراير 1990 جمع لي معاونيه من التنفيذيين في لوس أنجلوس وكانت رسالته واضحة وهو أن سامسونج لابد من أن تسرع مه خطواتها صوب العولمة وقد توقع أن تزداد قدرة شركته نحو صرف 30% من إنتاجها في الأسواق العالمية خلال السنوات القليلة القادمة.

1- *Moon Chung-In, "Globalization: challenges and strategies", Korea focus, Vol.3, N°3, 1995, p112.*

ودعا إلى زيادة الإنتاج خلال السنوات الخمس القادمة بنحو 40% وقد فسر المحللون سعر سامسونج للعولمة بإدراكها المتزايد للتهديد الذي تواجهه كشركة تجارية في ظل سوق عالمي كبير. [1]

وقد دخلت سامسونج السوق الأمريكي في نهاية الثمانينات مستفيدة بشكل كبير من اتفاقية 1980 والموقعة من واشنطن واليابان والتي وضعت سقف أسعار شبكات المواصلات وفي بداية التسعينات وبالرغم من الانخفاض في الطلب على شبكات المواصلات فإن سامسونج لم تشهد انخفاض (هام) حاد في حجم مبيعاتها، وإنما سعت إلى إمداد مستهلكيها باحتياجاتهم من شبكات المواصلات بفضل ما وصلت إليه من تطور.

وفي تحقيقها لهذا فإن سامسونج اتبعت ثلاثة مبادئ أساسية هامة حددها لي في إدارة الجودة ونعني القدرة السريعة على مواجهة طلبات وتوقعات المستهلكين، أما المبدأ الثاني فهو التكامل متعدد الجوانب والذي كان يعني الاستثمار في أنظمة المعلومات الأساسية للتحليل وأخيرا، الاستجابة للعولمة ببناء القدرات التكنولوجية ولتحقيق هدفها صوب العولمة فإن سامسونج تبنت برنامج لتعظيم الفعالية وتحقيق التغير الذي من شأنه أن يقود لإعادة مولد الشركة، وقد حددت آلياتها للعولمة في تدويل مبيعاتها وإدارتها وتعظيم أداء الموارد البشرية للشركة، وقد رأت سامسونج أنه بدون تحويل للموارد البشرية فإن تنفيذ استراتيجيتها للعولمة سوف تكون مستحيلة و وفقا لها فإن العولمة والتدويل تتطلب إتقان الإنجليزية واللغات الأخرى للاتصال والتفاوض مع الأجانب، وبناء قدرات عمل مرنة ومتكيفة مع بيئة الأعمال الأجنبية والتفاوض مع الأجانب في علاقات العمل وفي سبيل تنفيذ هذا فإن سامسونج تبنت خطط عمل متنوعة ركزت فيها على حشد خريجي الجامعات المتحدثين باللغات الأجنبية والذين يتلقون تعليما أجنبيا.

1 – *Moon Chung-In, Op.Cit, p 112-118.*

أما طريق هيونداي إلى العولمة في مجال التكنولوجيا فقد كان متأخر بعض الشيء عن التجمعات الأخرى التي كانت قد قطعت شوطا يعتد به في هذا النطاق.[1]

فبينما ركزت هيونداي على قطاع الصناعات الثقيلة، لاحظ رئيسها ما حققه منافسيه من ثراء في قطاع الإليكترونيات مما دفعه إلى منافستها من خلال استيعاب التكنولوجيا الأكثر تقدما إلا أن هذا المشروع واجه في البداية مجموعة من المشكلات التي تراوحت ما بين مشكلات شخصية وثقافية إلى الصراع في التوقعات ما بين مكاتب مؤسسة هيونداي في سيول وتلك التي في سان جوي وبالفعل حققت هيونداي نجاح كبير في مجال أشباه المواصلات وضعها في نفس المرتبة مع مجموعة جولد ستار ودايو الأصلية كما بدأت هيونداي في نهاية 1992 في تصنيع أجهزة الكمبيوتر الشخصية. أما استراتيجية دايو للعولمة فقد ركزت بصفة أساسية على توسيع الأسواق وولوج أسواق جديدة لم تطأها الشركات الكورية من قبل والتوطين الكامل لصناعتها في مناطق جديدة وقد خصت دايو الأهداف الأساسية للعولمة في تطوير أسواق جديدة وضمان مدخلات إنتاج ذات تكلفة منخفضة والحصول على تكنولوجيا جديدة والتغلب على المعوقات التجارية وبالفعل أكدت دايو على العولمة منذ دخولها السوق في 1967 وبحلول 1980 أصبحت دايو أحد أدوات تنمية وتطوير الصناعات الكيماوية المتقدمة والتي قدرت في عام 1993 بأكثر من 85% من صادرات دايو.

ويمكن القول أن جهود دايو للعولمة كانت جزء كبير منها رد فعل للتواجد الضعيف في السوق الدوليين وقد استطاعت دايو أن تبرم عدد من الاتفاقات والتعاقدات مع الشركات في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وإيران، ويتوقع أن يكون لها تواجد مكثف في جنوب شرق آسيا وبصفة خاصة في سنغافورة وقد اكتسبت دايو الشهرة بالقدرة على فتح الأسواق الصعبة حيث انتشر القول بأن اقتحام الأسواق، الصعبة له أسلوبه وأنه ليس هناك من يستطيع أن يفعل هذا أكثر من دايو فقد فازت دايو على سبيل المثال بعقود لبناء مدارس وطرق، وجامعات في

1 -*Moon Chung-In, **Op.Cit**, P 119-124.*

ليبيا بنحو 3.5 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1980–1992، كما استثمر كيم نحو 8 مليار دولار لتسويق سلع دايو في شرق أوروبا و وسط آسيا وأمريكا اللاتينية، كذلك أعاد كيم توطين كثير من القواعد الصناعية المجموعة في المناطق النائية، فتمكنت دايو من بيع أجهزة التلفزيونات[1]

قامت دايو بشراكة مع الحكومة الأزباكستانية لتأسيس مشروع يبلغ رأسماله نحو 60 مليون دولار وتخطط لنفس الأمر في الفيتنام وتركمانستان.

وقد أعرب عن هذا رئيس دايو بالقول أن العقد التالي سيشهد مزيد من التوسع في الدول النامية كجزء مكمل لخطتها صوب العولمة وقد برر هذا بأنها في هذه المناطق لنتواجه بالقدر من المنافسة ذاته الذي تواجهه في أمريكا الشمالية وفي نفس الوقت ركزت دايو على الأسواق عبر البحار.

في مجمل الحديث نستطيع أن نشير إلى أن سبيل دايو صوب العولمة يختلف بشكل أساسي عن التحالفات الأخرى فهي تبحث عن تحقيق التميز في منتجاتها التقليدية واكتساح أسواق جديدة غير متطورة.

في الوقت الحالي نؤكد على التزامنا بعولمة الإدارة وتحقيق الاستقلال التكنولوجي ونحن نسعى إلى إنتاج سنوي من السيارات يقدر بنحو 2 مليون سيارة 50% منها للسوق المحلي، و50% منها للسوق العالمي فنحن نسعى لنصبح له لاعبين عالميين وسبيلنا في هذا ما نمتلكه من مؤسسات بحثية.

أما سبيل جولد ستار للعولمة فكان تحالفات استراتيجية، وقد ظهرت لاكي جولد ستار في 1953 كمجموعة صناعية متخصصة في إنتاج البلاستيك وفي خلال العقود 4 التالية تمت جولد ستار لتصبح مجموعة عالمية لها نحو 39 فرع و39 شريك في مشروعات مشتركة ونحو 130 مكاتب فرعية.

1 –*Moon Chung–In, **Op.Cit**, P 124–129.*

وفي سنة 1989 شهدت انخفاضا حادا في أسواقها الداخلية والخارجية وتراكمت الخسائر مما لفت انتباهها إلى ضرورة تغير هياكلها الإدارية وإعادة بناء قاعدتها التكنولوجية.

وقد استفادت لاكي ستار من هذا فاحتلت المرتبة الأولى في كوريا من حيث مبيعات أجهزة التلفزيون الملون والثلاجات وأشباه المواصلات وقد رأت جولد ستار أن تحسين أدائها وتطوير تكنولوجيتها سوف يتحقق بشكل أساسي من خلال مشروعات مشتركة مع الفاعلين العالميين الأساسيين.

وهكذا يتضح أسلوب كل مجموعة للتعامل مع العولمة للوصول إلى ذات الهدف في أوزبكستان والسيارات في إيران. [1]

وقد ركزت دايو على الأسواق عبر البحار فأعلنت موافقتها من حيث المبدأ في يوليو 1994 على تأسيس شروع مشترك يتمتع بالاستقلالية في الصين.

وفي مجمل الحديث نستطيع أن نشير إلى أن سبيل دايو صوب العولمة يختلف بشكل أساسي عن التحالفات الأخرى فهي تبحث عن تحقيق التميز في منتجاتها التقليدية واكتساح أسواق جديدة غير متطورة.

وقد قال رئيس دايو في هذا أنه في نهاية السبعينات كان التأكد على بناء السفن والصناعات التقليدية والإلكترونية وفي الوقت الحالي نؤكد على التزامنا بعولمة الإرادة وتحقيق الاستقلال التكنولوجي.

وفي 1989 شهدت انخفاضا حاد في أسواقها الخارجية والداخلية وتراكمت الخسائر وقد استفادت لاكي ستار من هذا فاحتلت المرتبة الأولى في كوريا من حيث المبيعات وهكذا يتضح أسلوب كل مجموعة للتعامل مع العولمة للوصول إلى ذات الهدف.

1 -*Moon Chung-In, **Op.Cit**, P 128-129.*

طريق الشركات الكورية الجنوبية للعولمة:

خطت الكثير من الشركات الكورية خطوات صوب العولمة وقد تعددت وسائلها في هذا فسامسونج حققت هدفها وتحولت إلى مؤسسة دولية حققت في عام 1982 حينما أسست مصنع لتجميع أجهزة التلفزيون في البرتغال وأعلنت أن التوسع اللاحق لها سيكون في جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية: جنوب أفريقيا وأوروبا وقد تجسد هدف سامسونج في أن تصبح واحدة من الشركات الإلكترونية الخمسة الكبرى في العالم بحجم مبيعات سنوي يقدر بنحو 50 مليار دولار.

أما هيونداي في عقد مضى لم تكن معروفة لأحد في الغرب، ولكنها فيما بعد أصبحت أكثر الشركات بيعا لمنتجاتها في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

أما جولد ستار والتي أسست العديد من معامل الأبحاث وعلى رأسها مؤسسة البحوث المركزية تميزت بالهجومية في سياستها الاستثمار عبر البحار فقد أقامت وحدات للتصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية أما الثاني فقط تم افتتاحه في ألمانيا الغربية.

أما دايو فقد تم تأسيسها في سنة 1467 كشركة تجارية للنسيج باستثمار يقدر بنحو سبعة عشر ألف وفي عام 1994 صنفت على أنها في المرتبة الثالثة في أكبر 500 شركة معروفة عالميا.[1]

وقد نسب جناح دايو إلى ثلاث عوامل مترابطة الأولى هو أن الشركة يحركها السوق أما العامل الثاني فهو ما تتسم للغاية حيث تتساوى في أهميتها مع خلق التكنولوجيا الجديدة، أما العامل الثالث فهي القدرة على التعامل مع الأزمات وتحويلها إلى فرص واحدة من خلال التعامل الصحيح معها.[2]

1 - *Gerardo R. Ungson, Richard M. Steers & Seung-Ho Park, Korean enterprise: the Quest for globalization, Boston: Harvard Business school press, 1998, P 28.*

2 -*Ibid, P.35.*

التمييز التكنولوجي للشركات الكورية:

ما يميز الشركات الكورية عن نظيرتها الدولية هو القوة المادية وسنوات الخبرة كما هو الحال في الشركات الأمريكية، واليابانية وعلق رئيس شركة "دايو" أستطيع أن أشم رائحة النقود حتى في كوريا الشمالية.[1] وفي الحقيقة فإن الكثير من الشركات الكورية مثل Sun kuong LG حظيت باعتراف دولي واسع النطاق لقدرتها على التعلم والتطوير والمنافسة فمجموعات الشيبول المتطورة خطت خطوات أساسية في توجيه استثماراتها في البحوث والتطوير وفهم (مجموعات) تسهيلات الإنتاج.

وإلى جانب زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع البحوث والتطوير فإن جزء هام من استراتيجية تنمية التكنولوجيا الكورية كان زيادة استثماراتها عبر البحار وإذا كانت الاستثمارات الكورية في الصين لم تبدأ إلا في سنة 1989 إلا أنه بنهاية سنة 1993 بلغ حجم هذه الاستثمارات نحو 500 مليون دولار.

وقد ساهم الاستثمار المباشر للشيبول عبر البحار في توسيع نطاق وقاعدة أسواقهم والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتي تعد الأساس للمنافسة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

إضافة إلى ما سبق فإن مجموعات الشيبول بدأت في تأسيس عدد من المراكز البحثية في الدول المتقدمة بنهاية الثمانينات، وبنهاية سنة 1992 تمكن مجموعات الشيبول الأربعة الكبرى في تأسيس 17 مركزا بحثيا عبر البحار.

وكجزء من سياسة كورية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة فإنه لا يمكن إغفال الدور الهام الذي لعبته الحكومة الكورية في هذا الصدد حيث ساهمت في تأسيس كونسورتيوم بحث للصناعة يضم مركز بحوث الحكومة وثلاثة شركات للقطاع الخاص.

1- *Gerardo R. Ungson, Richard M. Steers & Seung-Ho Park,* ***Op.Cit****, p18.*

قد حددت المجالات السبع في M.Dral 256 وأنظمة الإنتاج المتقدمة مثل IMS و CIM والهندسة البينية، ومصادر الطاقة المتجددة والجيل الثاني من المفاعلات النووية.[1]

القدرة المتجددة للمواد البيولوجية والابتكارات الحديثة في مجال المعلومات والإليكترونات والطاقة.

إذا كانت كوريا الجنوبية قد تمكنت من تضييق الفجوة التكنولوجية الصناعية الخاصة بأنشطة التشغيل والتجميع إلا أنها مازالت تعاني من القصور في التكنولوجيا المتعلقة بالإبداع وفي هذا الصدد يعلق المراقبون على هذا بالقول أنه إذا كان الكوريون على معرفة ودراية بالعلم والتكنولوجيا ويستطيعون أن يضعوا لأجزاء جنبا إلى جنب وأضافوا إلى أنه إذا كانت الشركات الكورية قد اجتازت اختبار التصنيع فإنه لا يزال أمامها تحدي أساسي ألا وهو تطوير السوق للمنتجات الكورية.[2]

مراحل التطور التكنولوجي لكوريا الجنوبية:

واجهت كوريا منذ بداية نشاطها الاقتصادي ببيئة تكنولوجية معقدة لم تجد معها. للحصول على التكنولوجيا سوى أن تدخل في مشروعات مشتركة تتيح لها ما تحتاجه من تكنولوجية وأن تضطلع بما يطلق عليه اسم الهندسة العكسية للمنتجات الموجودة.[3] قد تطور التعامل الكوري مع قضية التكنولوجيا العالمية كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** في الفترة الممتدة من 1962-1971 وتتسم هذه الفترة بالتركيز على التصنيع كثيف العمالة وبصفة أساسية في صناعة المنسوجات.

- **المرحلة الثانية:** في السبعينات حلت الصناعات كثيفة العمالة وعلى خلاف واردات كوريا في المرحلة الأولى، وأصبحت التراخيص حينذاك أكثر ملاءمة لاحتياجات كوريا من التكنولوجيا، وقد ارتضت كوريا بهذا القدر البسيط من التكنولوجيا.

---

1 - *Moon Chung-In, **Op. Cit**, PP 151-163.*

2 - *Ibid, P163.*

3 - *Gerardo R. Ungson, Richard M. Steers & Seung-Ho Park, **Op. cit**, p 28.*

- **المرحلة الثالثة:** في الثمانينات واجهت كوريا بظروف جديدة دفعتها للتحرك صوب مزيد من الصناعات المقدمة تكنولوجيا مثل الصناعات المتقدمة تكنولوجيا لقد اعتمدت كوريا على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال الفترة 1987 إلى 1993 كمورد للتكنولوجيا، كما أقرت الإحصائيات بالاستعداد الواضح للشركات الأمريكية في محاولة الشركات الكورية في تطبيق إجراءات تحرير السوق هذا بالمقارنة بموقف الشركات اليابانية.[1]

ساد الاعتقاد الواسع بأن الكوريين الجنوبيين وإن كانوا طموحين للغاية إلا أنهم لسوء الحظ غير مستعدين لهذا، ويرجع تطوير صناعة أشباه المواصلات في كوريا الجنوبية.[2]

إلى عام 1976 حينما اتخذت الحكومة الكورية قرار بدفع صناعة أشباه الموصلات واعتبرها أحد الصناعات الاستراتيجية.

وفي سنة 1990 أعلنت أكبر ثلاث مجموعات صناعية في كوريا (سامسونج، هيونداي جولد ستار) بأن شبكات المواصلات تعد واحدة من أولويتها الصناعية الهامة وفي الوقت ذاته أكدت الحكومة ما ضرورة الارتقاء بالصناعة الكورية إلى مستوى تكنولوجي أعلى.

منذ نهاية الثمانينات ساهمت هيتاشي اليابانية في نمو جولد ستار وقد بدأت جولد ستار أعمالها في مجال أشباه الموصلات بمشروعات مشتركة مع AT&T والتي اندمجت في الكترون جولد ستار في سنة 1989 لاستخدام تكنولوجيا IM.Dram.[3]

صادرات كوريا الجنوبية التكنولوجية:

بدأت صادرات كوريا الجنوبية من التكنولوجيا بقانون تنفيذ التنمية التكنولوجية في 1978 والذي سعت من خلاله إلى إدارة قدرتها التكنولوجية والحصول على قدرات تكنولوجية إضافية.

1- *Kelvin W.Willough, **Op.cit**, P 135-139.*

2 - *Ibid, P 140-147.*

3 -*Ibid, P 140-147.*

لقد نظرت كثير من الدول النامية الجديدة إلى كوريا الجنوبية على أنها نموذج لمستقبلهم الصناعي هذا إلى جانب تفضيلهم للتكنولوجيا الكورية الأرخص والأكثر استجابة لعمليات التطويع، يضاف إلى هذا اختيار الشركات الآسيوية في الدول الصناعية الجديدة لكوريا الجنوبية عن اليابان لأسباب تاريخية وسياسية وعن الدول الغربية لأسباب ثقافية واقتصادية، ومثلها مثل الكثير من الحكومات الآسيوية في كانت الصين ميالة لاستخدام التكنولوجيا الكورية الجنوبية في مواجهة النفوذ الذي مثلته اليابان وبما يقلل من اعتمادها على اليابان في تحويل التكنولوجيا.

وقد كانت الدبلوماسية الغربية مدركة تماما لاعتقاد الصين في أن الإمبريالية اليابانية لا تزال قائمة، وقد كانت بيانج هي دائما الأولى في التعبير عن قلقها من نمو نفوذ الياباني في الإقليم في حين أنه لم يكن هناك مثل هذا القلق بالنسبة لكوريا والتي كانت البديل الآسيوي الوحيد لنقل التكنولوجيا في قطاع الصناعات الثقيلة مثل بناء السفن وصناعة السيارات.[1]

تحديات النجاح الكوري الجنوبي:

تواجه كوريا الجنوبية اليوم العديد من التحديات تمثل تهديد لهذا النجاح على غرار ما تواجهه من فساد سياسي ومركزية مفرطة للثروة وإساءة استخدام السلطة وانتفاضات عمالية ما أدى إلى تدهور مركزها التنافسي في أسواق العالم.

كل هذه المشكلات قد تعيق أساسا التقدم الكوري في اتجاهها صوب أن تصبح قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين.

ولهذا تم تأسيس Segyebwa والتي تعتبر المحرك الذي سعت من خلاله الحكومة الكورية الانتقال إلى مستوى جديد من الرفاه والاقتصاد والتنمية الاقتصادية والحرية السياسية وضمان الاحترام الدولي لها كرائدة صناعيا.[2]

1 – *Ibid, P159.*

2 – *Gerardo R. Ungson,* ***Op.Cit****, P31.*

ومن بين التحديات التي سعت كوريا لمواجهتها ما يلي:

– إعادة صياغة وتشكيل السياسة الصناعية الكورية وإتاحة درجة أكبر من التنافسية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

– إعادة هيكلة مجموعة الشيبول لمواجهة متطلبات العولمة والحصول على التكنولوجية المتطورة لبناء كوريا في القرن الحادي والعشرين.[1]

– العجز في الميزان التجاري لصالح كوريا من جهة واتهامها بالفشل لفتح أسواقها للمنافسين والمنتجات الاجنبية من جهة أخرى.

– المقاومة الداخلية التي انجرت عن محاولة كوريا إزالة العقبات أمام المنتجات والسلع الأجنبية والتي نجم عنها مظاهرات واحتجاجات جماهيرية.

والتحدي الواضح الذي تواجه كوريا الجنوبية وشركاتها هو انه في إطار سياستها لتصدير يجب فتح أسواقها أمام الخارج وهذا يستدعي زيادة قدرتها على المنافسة في الداخل والخارج.[2]

من بين الجوانب الأساسية التي تحدد ما إذا كانت كوريا الجنوبية تستطيع الاقتراب من القرن الجديد وتواجه المنافسة العالمية هي خطط الشيبول، وفي ظل انخفاض تكلفة التصنيع في الدول المجاورة جنوب شرق آسيا والصين أدى شركات الكورية الجنوبية أو بالأحرى الكثير منها والتي كانت توظف من 10 إلى 20 ألف عامل في منتصف الثمانينات إلى الإفلاس ولقد واجهت مجموعة الشيبول ثلاثي تمثله كل من التايوان والولايات المتحدة الأمريكي واليابان، وقد أثبت هذا التحدي ضخامته.

1 – *In Hyugbae, "The critical choice in 1997 Presidential Qualities", Korea focus, Vol5, N°4, 1997, P23.*

2 – *Gerardo R. Ungson, **Op.cit**, P41.*

فمثلا التايوان بدأت تهيمن على أساس المحيط الهادي منذ بداية التسعينات نمو مستوى الأجور وخاصة ما بين سنتي 1980–1990 بنسبة 143% في الوقت الذي كانت فيه نسبة النمو في اليابان 18%.

وهناك تحدي آخر على غرار التحديات التي تم ذكرها ويتعلق بالأسس الثقافية للغدارة فبعد أن كانت كوريا تعتمد على الإدارة التقليدية الكونفوشيوسية أصبح التحدي الذي يواجه كوريا الجنوبية اليوم هو كيف يمكن للشركات الكورية، تحديد هياكلها على أساس ضروريتها للتحول إلى لاعب عالمي دون التعريض للأسس الثقافية.

والتحدي الأخير يتعلق بشركات الكورية الجنوبية وكيفية تطوير رأس مالها البشري من خلال حزمة من الخطط والبرامج الهادفة لإعادة تجنيد وتدريب المسؤولين في كافة المستويات لمساعدة مؤسساتهم على أن تتنافس مع اللاعبين العالمين.[1]

لقد بذلت كوريا الجنوبية بحكومتها وشعبها لوضعها على خريطة التكنولوجية العالمية. ويرى المراقبين أن كوريا حاولت التركيز على قطاعات محدودة في عولمة نشاطها التكنولوجي مستهدفة عدد من الأسواق رأت بأنها واعدت مستهدفة تحقيق أقصى كفاءة وفعالية ممكنة في الاستخدام المتاح للموارد.

ويرى هؤلاء المراقبين أن هناك العديد من الأسباب التي تم ذكرها والتي لها القدرة على ولوج العولمة يأتي على رأسها تأمين تدفق مستمر للتكنولوجيا الأجنبية من خلال الميكانيزمات الرسمية والغير الرسمية وتطوير العمال المدربين الذي يتوافر لديهم الاستعداد لاستيعاب هذه التكنولوجيا وضع العديد من الاستثمارات في قطاع البحوث وتطوير التكنولوجية بصفة خاصة.

واضطلاع الحكومة بدور أساسي في توزيع الشيبول والتوزيع الانتقائي للموارد لتحقيق النمو.

1 –*Nomura research institute, the new wave of direct investment in Asia, Ltd, institute of southeast Asia studies, 1995, P64–65.*

وأهم ما توصف به الشركات الكورية الجنوبية العابرة للحدود قدرتها على تحقيق التكامل فيما بين الوحدات الوظيفية المختلفة، بحيث لم تقدر الشركة الأم من فصل نشاطاتها مع الشركات في الخارج.

صناعة الكورية الجنوبية للتكنولوجيا هو قدرتها على استيعاب الدروس والتعلم من خبرة الدول المتقدمة.

مزجت كوريا الجنوبية ما بين التكنولوجيا المستورة والعمالة المنخفضة لتطوير صناعتها المحلية وخلق تكنولوجيا محلية يتم تسويقها.

المبحث السابع: الأبعاد الثقافية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية

تعتبر كوريا الجنوبية واحدة من أسمى النماذج التي تدافع عن تيار العولمة الجديدة في آسيا والدليل على ذلك أنها تبذل جهود قوية وفعالة في السير تقدما نحو العولمة، فقد أصبحت مفاهيم العولمة وعصر العولمة أحد اهم المفاهيم التي يرتكز عليها الكوريين حتى ان البعض وصفها بالموضة الجديدة في كوريا، وحينما قام الرئيس كيم بونج سام بزيارته الرسمية إلى أستراليا عام 1993 اجتاحت حمى العولمة كافة أنحاء كوريا الجنوبية بل إنها أضحت بمثابة الهدف الأسمى الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه وإذا قبلنا بمفهوم العولمة على أنها حملة العمليات المترابطة والتفاعلات والعلاقات المعقدة التي يتصل بها العالم في كافة مجالات الحياة الإنسانية سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية أو أمنية فإن المضمون الثقافي للعولمة يطرح مجموعة من الإشكاليات العامة لعل من أبرزها:

1/ إشكالية الثقافة الكونية Global cultur: فالعولمة الثقافية لا تمثل ثقافة إنسانية جديدة وإنما هي مجموع ثقافات ذات ملامح متشابهة تتجه نحو رؤية موحدة لكون وهي تسعى لإلغاء الفوارق ولإعلاء التشابهات والتماثلات التي تدعم وجود مسار بشري واحد للتاريخ رغم الجزئيات التي تتناقض مع زيادة التعايش والتفاعل والتعاون، فالدول المكونة لعملية العولمة الراهنة هي دول رأسمالية صناعية وتبشر بإيديولوجية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد والثقافة والسياسة، ويرى البعض أن أبز خصائص العولمة الثقافية تتمثل في العقلانية والعلمانية والفردية.[1]

2/ إشكالية التماثل والهيمنة: لقد ساعدت العولمة الاقتصادية من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات بما تشتمل عليه من بث تلفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية بالإضافة إلى شبكة الانترنت على زيادة التفاعل الثقافي بين بني البشر في شتى أنحاء المعمورة بيد أن هيمنة الدولة الرأسمالية الغربية على هذه الرسائل الثقافية والإعلامية التي تصب في دول الجنوب

1- أنظر: حيدر إبراهيم، **العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلد 28، عدد 2، أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص 104-105.

صارح على مائدة الحوار والتعايش قضية التحدي الثقافي للعولمة وموضوع الخصوصية الثقافية في مواجهة العولمة الثقافية.[1]

وعليه فإن هذا الفصل يسعى إلى التركيز على الأبعاد الثقافية للعولمة في كوريا من أجل مناقشة وبلورة الفهم الشائع عن طبيعة المتغير الثقافي الآسيوي عموما والكوري خصوصا ودوره في مسيرة النهضة الحديثة التي شهدها المجتمعات الآسيوية وإذا كانت معظم المجتمعات قد خضعت لتأثيرات خارجية بدرجات متفاوتة فإن المجتمعات الآسيوية ولاسيما الصين وكوريا الجنوبية واليابان قد نأت بنفسها عن هذه المؤثرات من خلال دخولها في طور هذه العزلة الطويلة حيث أوصدت أبوابها تماما أمام الأجانب، ذلك أن دراسة العولمة الثقافية وما تشمل عليه من مضامين وأشكال في التجربة الكورية الجنوبية أمر على قدر كبير من الأهمية العلمية والعملية ولعل السؤال المحوري الذي يتناوله هذا الفصل يدور حول طبيعة النموذج الكوري الجنوبي في التعامل مع العولمة الثقافية وبعبارة أخرى ما هو موقع القيم والثقافة الكورية في مواجهة عمليات التغريب والأمركة التي تنطوي عليها العولمة؟

وعلى أي الأحوال فإن هذا الفصل يعد من الناحية المنهجية ليس مجرد تناول مفهوم العلوم من منطلق القبول أو الرفض أو حتى منظور الحتمية، وعوضا عن ذلك فإن المقولة الأساسية التي يرتكز عليها تتمثل في أن العولمة تنطوي عليه من تماثل في القيم والأنماط الحياتية على المستوى العالمي في حين يدفع ثانيهما باتجاه دعم الخصوصية الحضارية والوطنية لمختلف الشعوب والمجتمعات وهو ما أطلق عليه جون بنسيش العالمية في مواجهة القبلية، يعني ذلك أن اندماج كوريا في تيار العولمة الجديدة لن يؤدي إلى محور هويتها الثقافية أو الحضارية أما أنه لن يقضي إلى تحويل الكوريين إلى غربيين من الناحية الثقافية واستنادا إلى ذلك سوف يتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية يركز أولهما على المتغير الثقافي للعولمة ولاسيما من خلال خارج أشكال التماثل والهيمنة والجدل حول التحدي للعولمة وسبل المواجهة آسيويا أما المحور الثاني فإنه يناقش الرؤية الكورية

1- أنظر: السيد يسين، **العولمة والطريق الثالث**. القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، 1999، ص 40-41.

الجنوبية للعولمة ويعالج طبيعة منظومة القيم الأساسية السائدة في كوريا الجنوبية وتبيان مدى التغير والاستمرار بها، وأخيرا فإن المحور الثالث يحاول أن يرسم ملامح النموذج الكوري الجنوبي في التعامل مع قضايا العولمة الثقافية.

العولمة والهوية الثقافية إشكاليات الخصوصية والعالمية:

ترتكز منهجية التفكير الغربي على منطق الحركة الخطية للتاريخ حيث أن البشرية تنزع دائما إلى تحقيق مدنية الغرب الفاضلة التي تقوم دعائمها على الديمقراطية الليبرالية ويجسد فرنسيس فوكوياما هذا المنطق المعرفي من خلال أطروحته حول نهاية التاريخ.[1] وعلى أي الأحوال فقد دفعت آليات العولمة إلى وجود انماط حياتية متشابهة في مختلف أرجاء المعمورة بغض النظر عن الحدود المكانية والجغرافية.

فالعالم ينفتح بعضه على بعض حيث تزداد سرعة النقل والمواصلات وتتسع الأسواق وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات، وعليه فقد أضحت الدعوة في عصر العولمة الجديدة تتمثل في "أزمة بلا حدود" و "سوق بلا حدود" و"ثقافة بلا حدود" بيد أن القوى محركة والدافعية للعولمة أفضت في ذات الوقت إلى تركيز السلطة والنفوذ في أيدي الدولة أو مجموعة من الدول أو حضارة معينة بمعنى ذلك بعبارة أخرى أن التماثل الذي تدل عليه مظاهر العولمة إنما سيتبطن في جوهره وحقيقة أمره هيمنة لصارف وتهميشا وإقصاء لأطراف أخرى، فمعادلة العولمة تنص على هيمنة المركز وفي نفس الوقت تهميش وإقصاء الأطراف.

صحيح أن ثورة ملابس الجينز أضحت عالمية الطابع وأصبح الناس يلبسون ملابس متشابهة على أن دليل اللباس المعلوم لأخذ طابعا غريبا ويطرح على موزعي عددا من المظاهر تعكس إشكاليات التماثل والهيمنة التي تنطوي عليها العولمة ومن ذلك:

1 – *Fransis Fukyama, "the end of history", the national interest, 16, summer 1989, P30.*

1- اللغة:

إذا اعتبرنا أن اللغة العالمية هي تلك التي يتحدث بها ما لا يقل عن (300) مليون شخص وتكون لغة وطنية في ما لا يقل عن عشر دول وتكون أيضا لغة رسمية في قارتين على الأقل بالإضافة إلى استخدامها لأغراض محددة في أربع قارات لوجدنا أن البشرية في مطلع القرن الواحد والعشرون لديها لغات عالمية مقارنة بما كان عليه الحال في القرن الخامس عشر وهذا بلا أدنى شك يمثل مظهر من مظاهر التماثل في العولمة الجديدة، ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تنطبق إلا على لغات أوروبية هي بالأساس الإنجليزية والفرنسية وإلى حد ما الإسبانية الأمر الذي يعكس هيمنة ثقافة غربية.

2- الأنترنيت:

وهو يمثل بوابة سريعة للمعلومات والاتصال المتبادل بغض النظر عن المسافات الجغرافية (تماثل)، ومع ذلك فإن مركز الأعصاب لا يزال في الولايات المتحدة الأمريكية ويرتبط بالحكومة الأمريكية (هيمنة) ومن المعروف أن الانترنيت مولتها في البداية وزارة الدفاع الأمريكية في أواخر الستينات كاستراتيجية للاتصال في حالة حدوث هجوم نووي ضد الولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما استخدمت للربط بين المؤسسات العلمية والجامعية ذات المهارة التقنية العالية.

3- الاقتصاد:

ان تحرير التجارة وإلغاء الحواجز تعني لأول وهلة أن العالم أصبح بلا حدود اقتصادية فالنظم الاقتصادية أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها، وأضحى النظام الاقتصادي العالمي وكأنما تحكمه أسس عالمية مشتركة (تماثل) على أن العولمة الاقتصادية لا تزال تخضع لثالوث مسيطر ومتحكم (النافتا والاتحاد الأوروبي واليابان) وهو ما يفصح عن هيمنة تيار العولمة الجديدة.

4- التقويم:

ثمة اتجاه واضح نحو استخدام التقويم المسيحي الغربي ولاسيما الجريجوري الذي يرتبط بميلاد السيد المسيح عليه السلام، ومما يؤكد هذا التوجه أن بعض الدول الإسلامية تعترف بيوم الأحد عطلة أسبوعية بدلا من يوم الجمعة.

ومن الجدير بالذكر أن إشكاليات التماثل والهيمنة بالنسبة للعولمة الثقافية قد وضعت القيم الآسيوية في مواجهة الغرب الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى الحديث عن التحدي الثقافي الذي تتعرض له الخصوصية الثقافية الآسيوية، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

أولهما: يركز على الآثار السلبية للعولمة الثقافية على القيم التقليدية الآسيوية للمواجهة من اجل الحفاظ على الهوية الحضارية الآسيوية، والثاني يركز على الآثار الإيجابية للعولمة ويرى بضرورة اندماج آسيا في العولمة في نفس الوقت الذي يتم فيه إعادة تقويم القيم الآسيوية من خلال التأكيد على الجوانب الإيجابية فيها وتأقلمها مع قيم العولمة الجديدة.

وتندرج الخبرة الكورية الجنوبية في إطار الاتجاه الثاني المؤيد للعولمة حيث ينطوي الفهم الكوري الرسمي للعولمة على مجموعة من المبادئ والنقاط العامة من أبرزها:

1- النظر إلى العولمة باعتبارها الهدف الأسمى من اجل تحقيق التنمية والانجاز وبناء الأمة الكورية الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

2- ضرورة التكيف الكوري الجنوبي مع المعايير والصيغ الدولية التي تسود المجتمعات المتقدمة وينطبق ذلك على كافة مجالات الحياة من السياسة والاقتصاد إلى الثقافة والاجتماع.

3- صياغة برامج ذات أهداف بعيدة المدى من أجل تحقيق التغيرات الداخلية المطلوبة واتساقا مع ذلك المبدأ ثم تشكيل لجنة رئاسية لدراسة وضع ومكانة كوريا في القرن الحادي والعشرين حيث توصلت هذه اللجنة إلى أجندة طموحة للتغيير المنشود.

سيجايهوا ومنظومة القيم الكورية:

لقد صارح الرئيس كيم بونج سام مفهوم "Segyyelma" أو العولمة عام 1994 وطبقا للرئيس كيم فإن العولمة تعني التكيف مع التغيرات العالمية وزيادة السيطرة على العالم، وإذا لم تنجح كوريا الجنوبية في اللحاق بهذا الاتجاه العالمي فإنها سوف تخرج من إطار المنافسة العالمية في تنمية الاتصال والمعلومات وغيرها من مجالات التكنولوجيا المتقدمة.[1]

1/ التعامل الإجرائي في العولمة:

في ديسمبر من عام 1994 تشكلت لجنة عمل رئاسية لتنفيذ مفهوم السيجايهوا حيث قررت وضع العوائق المختلفة أمام الأنشطة التجارية سواء في داخل البلاد أو في خارجها، ومن أبرز الإجراءات الحكومية بالعولمة ما يلي:

- طالبت لجنة العولمة بتبسيط الإجراءات المتبعة في منح القروض بغرض التصدير.
- قررت الحكومة في مايو 1990 السماح للأجانب المقيمين بتجديد إقامتهم حتى خمس سنوات مقارنة بما كان عليه العمل من قبل حين كان يسمح لهم فقط بإقامة لمدة ثلاث سنوات.
- وللإسراع بعملية العولمة قررت الحكومة إنشاء معهد تعليمي عالي متخصص بغرض تدريب الخبراء في مجال العلاقات الدولية والتجارة والتكنولوجيا.
- ولمساعدة الكوريين المقيمين في الخارج على الانضمام إلى مسيرة العولمة الكورية قررت حكومة توظيف أعداد منهم بشكل سنوي من بين هؤلاء الذين يجيدون اللغات الأجنبية، ومتخصصون في مجالات التجارة والقانون وغيرها من التخصصات الهامة.

على أن الحكومة الكورية الجنوبية وضعت الهدف الأول لتنفيذ برنامج العولمة على أنه إعداد للمنافسة وقد أظهرت دراسة مسيحية أجريت في مايو 1995 أنه لا يوجد مسؤول تم تعيينه بواسطة الحكومة يستطيع أن يتحدث العربية وذلك من بين (31000) موظف

1 – *Korea Annual, 1995, Seoul yonhap News Agency, 1995, p 66-67.*

حكومي كبير في الدرجة الخامسة أو أعلى منها بما في ذلك مسؤولي العلاقات الخارجية ولا يوجد إلا نحو 3.7% أو 377 مسؤولا فقط يستطيعون استخدام لغات أجنبية في المناقشات والمحافل الدولية وترتفع هذه النسبة قليلا بين مسئولي الشؤون الخارجية لتصل إلى 10% وعليه فقد طورت الحكومة الكورية برامج لتحسين مهارات التحدث باللغات الإنجليزية واليابانية والصينية بين موظفيها ففي مارس من عام 1995 حضر 1710 مسؤول يمثلون 37 وكالة حكومية دورات تدريبية مدعومة من قبل الحكومة، كما أنها قررت إرسال نحو ألف مسئول إلى الخارج لإكمال مدة ستة أشهر أو سنة في دراسة لغة أجنبية.

3- التغير في منظومة القيم الأساسية:

هل تتغير القيم الأساسية لأي شعب من الشعوب؟ لعل الإجابة المنطقية على مثل هذا التساؤل هي أن القيم والمعتقدات التي يعتبرها الأفراد أساسية وحيوية بالنسبة لهم ليس بمنأى عن عوامل التغيير، وتسهم عوامل عدة في أحداث هذا التغير الأمر الذي يفضي بدوره إلى تغيير في اتجاهات وسلوكيات الأفراد أنفسهم. وطبقا لنظرية التنشئة السياسية فإن النظام القيمي للأفراد يرتبط بشكل أساسي بالبيئة المحيطة بهم والتي يتعرضون لتأثيراتهم خلال الفترة التكوينية من حياتهم، فالأفراد الذين ينشؤون في ظل بيئة توفر لهم الأمن العضوي والوفرة الاقتصادية يتجهون إلى تفضيل القيم ما بعد المادية- ولقد ظهرت دراسة مقارنة عن 11 دولة أوروبية أن هذا التغير القيمي يؤدي بدوره إلى تغير في التوجهات السياسية.

وفي دراسة امبريقية عام 1995 اتضح أن كوريا تشهد تغيرا في منظومة القيم السائدة فيها وعليه فإن التغير السياسي بعيدا عن نمط التغير في المجتمعات الأوروبية. [1]

ولقد أجرى هذا البحث الامبريقي على المستوى القومي الكوري الجنوبي وأظهر وجود شرائح كبيرة من السكان تفضل القيم ما بعد المادية ولاسيما بين صغار السن الذين تتراوح

1- *Soo Young Auh, "Wheree are Korean's going", Korea Observer, Vol31, N°4, Winter 2000.*

أعمارهم بين 30 عاما وتنطوي القيم ما بعد المادية على مجموعة من المبادئ تشمل الانخراط النشط في أماكن العمل والمشاركة النشطة في الحياة السياسية والتأكيد على حرية التعبير وتحسين مستوى ونوعية الحياة.

ولقد أسهمت هذه الشرائح الاجتماعية المؤيدة لهذه القيم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، ويبدو أنها سوف تطال قوى فاعلة في تحديد مستقبل الديمقراطية لكوريا الجنوبية.

وبعد حدوث تحولات سياسية واقتصادية كبيرة في كوريا الجنوبية أجريت دراسة امبريقية أخرى بعد خمس سنوات من الدراسة الأولى لمعرفة تأثير هذه التحولات على عملية تشكيل القيم الآسيوية للأفراد.

ويمكن القول إجمالا أن التطور التاريخي الذي شهدته كوريا الجنوبية يؤثر على توجهات الأفراد وقيمهم الثقافية. إذ يمكن الافتراض بان الجيل الذي شهد سنوات الحرب والفقر والحرمان يميل إلى تفضيل القيم المادية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي ووجود قوات دفاع قوية ووجود نظام اجتماعي مستقر واستئصال الجريمة من المجتمع، أما الجيل الذي عاش في ظل الوفرة الاقتصادية فإنه يميل إلى تفضيل القيم ما بعد المادية السابق الإشارة إليه، يعني ذلك أن التغير في أنماط القيم السياسية السائدة في المجتمع تغري إلى الاختلاف في الظروف البيئية المحيطة بالأفراد أثناء فترات تنشئتهم الاجتماعية الأولى.

ويمكن القول بأن الفهم الكوري الجنوبي الرسمي المؤيد للعولمة المطالب بالاندماج فيها من خلال التركيز على الجوانب الإيجابية ارتبط بتحول أساسي في منظومة القيم الأساسية الكورية الجنوبية: وقد قامت كوريا بعمل فرز قيمي تم من خلالها إبراز أهمية مجموعة معينة من القيم التي تركز على أهمية العمل الجاد والجماعية والانجاز[1]، ويصارح الفكر الكوري الجنوبي الخاص بالعولمة مفاهيم الانتقاء والمواءمة الثقافية وذلك من أجل

1- ماجدة صلاح، **الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا**. بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 3-31 يناير 2001.

مواجهة التحدي الثقافي للعولمة فالتجربة الكورية تشير إلى أنها قامت بتطوير ثقافتها الوطنية من خلال انتقاء العناصر الإيجابية في الكونفوشية و تطويع بعض القيم الغربية التي تتلاءم معها.

النموذج الكوري الجنوبي في مواجهة العولمة الثقافية:

يمكن للمرء القول بأن ثقافة وقيم العولمة تدفع في نفس الوقت إلى التكريس والدفاع عن الثقافات والقيم الوطنية، وطبقا لمقولة جون ستين الشهيرة "كلما أصبحنا عالميين بدرجة أكبر كلما تصرفنا أكثر بشكل قبلي" وتعكس اللغة بجلاء هذه المعادلة.[1]

وأضحت اللغة الانجليزية كما أشرنا آنفا لغة كونية يتحدث بها نحو مليار شخص في العالم سواء باعتبارها اللغة الأم أو اللغة الثانية أو لغة أجنبية مكتسبة. وطبقا لبعض التقديرات فإن نحو 60% من محطات الإذاعة في العالم تقوم ببث برامجها باللغة الإنجليزية. كما أن نحو 10% من المحادثات الهاتفية في العالم تجري بالإنجليزية ولا يخفى أن كافة البيانات الأساسية في مئات الملايين من أجهزة الكمبيوتر في العالم تسجل باللغة الإنجليزية وتعكس الخبرة الكورية بكل وضوح إشكالية العلاقة بين متغير الثقافة العالمية الجديدة (العولمة الثقافية) وبين تيار الخصوصية الحضارية (المحلية) فطبقا لمتغير اللغة فإن الانجليزية أضحت متطلبا أساسيا للعيش في حضر العولمة ففي سيول وغيرها من المدن الكبرى يلاحظ المرء العديد من لافتات المحلات التجارية مكتوبة باللغة الانجليزية ، كما أن معظم المنتجات الكورية ابتداء بالملابس الرياضية وانتهاء بالأدوية ومستحضرات التجميل مكتوب عليها باللغة الانجليزية أيضا.

ومن الملفت للنظر حقا ان شركة التبغ الكورية الحكومية اختارت اسما إنجليزيا لأحد منتجاتها الجديدة من السجائر حيث أطلقت عليه اسم (This) وذلك محاولة منها لترويج هذا المنتج بحسبانه ذو جودة عالية، ولقد أصبح هذا السلوك معتادا بالنسبة لمنتجات الأغذية والدواء.

1 -*Kim Byung-ik, Universalism versus tribalisme, Korea focus, vol.2, N°.6, 1994, P77-78.*

وفي مقابل هذا الاتجاه يوجد اتجاه آخر لا يقل أهمية وتأثيرا للتشجيع على إحياء الأسماء الكورية الجنوبية التقليدية فكثير من المقاهي والمحلات ودور النشر تتخذ أسماء كورية محلية. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك اسم "سوس مي" Susemi الذي أطلق على أحد الماركات الكورية الخاصة بالبشرة كما أن أشهر المكتبات الكورية تحمل اسم "بارونسون" Barunson فضلا عن ذلك فإن أشهر برامج الكمبيوتر الكورية تحمل اسم "هانجول" Hangul التي تعنى بالأبجدية الكورية الجنوبية.

ولقد أضحى هذا الاتجاه الذي يتمسك بالأصولية الحضارية شائعا في المجتمع الكوري حيث يقبل كثير من الآباء على اختيار أسماء كورية تقليدية لأبنائهم ولا أدل على ذلك من صدور ثلاثة كتب في منتصف التسعينات من القرن الماضي ترشد الكوريين إلى أفضل الأسماء الكورية لأبنائها وبالإضافة إلى ذلك كله تجري مسابقات سنوية لاختيار أحسن الأسماء الكورية ويرى (كيم بايونج إيلك) أن ثمة تعايشا بين الاتجاهين السابقين في المجتمع الكوري فالرغبة الكورية الملحة للدخول إلى عصر العولمة تقابلها رغبة أخرى في التمسك بالتقاليد والثقافة الوطنية وطبقا لهذا الكاتب فقد حان الوقت لبناء شعور واتجاه متوازن يجمع بين التقليدية والحداثة وبين العولمة والخصوصية الكورية.

إعادة تقويم الثقافة الكونفوشية:

لا يمكن لأحد أن ينكر كون الكونفوشية أهم ركيزة ثقافية مؤثرة في المجتمع الكوري وإن كانت هناك مؤثرات أخرى نابعة من الإقليم الحضاري الكونفوشيوسي مثل البوذية التي خرجت من الهند والطاوية التي تأسست على تعاليم (لاولتس) الدينية وعندما أخذت كوريا في أعوام الستينيات بمنهج التحديث اعتقد كثير من الناس داخل البلاد وخارجها ان العقبة الكؤود التي تعترض سبيل تجاوز المجتمع التقليدي تتمثل في الثقافة الكونفوشية حيث نظر إليها باعتبارها رمزا لعدم الكفاءة والجموع المجتمع الاقطاعي ونقيضا في الوقت ذاته لقيم الرشادة والعقلانية.

بيد أنه مع تحقق خطوات كبيرة في ميدان النمو الاقتصادي سعت كوريا وغيرها من القوى الآسيوية الصاعدة إلى إعادة تثمين وتقييم الكونفوشية فقد نظر إلى الجوانب والوظائف ايجابية للثقافة الكونفوشية والخاصة بالتأكيد على النظام الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى ذلك فقد اعتبرت عاملا مهما في تقوية الروابط العائلية وتشجيع التعليم وقيمة العمل الجاد وباختصار فقد تم الاشتباك بين الكونفوشية والتقدم الاجتماعي.

دعم الثقافة الوطنية والترويج لها في منطقة جنوب شرق آسيا:

في عام 1995 أعلنت وزارة الثقافة الكورية أن مستقبل البلاد يكمن في دعم وتعزيز الثقافة الوطنية.[1]

وتمثل الرؤية الأمريكية في أن تلعب الثقافة الآسيوية عموما دورا مهما في الثقافة العالمية وأن يتم العمل باتجاه زيادة التبادل الثقافي الكوري مع الدول الأخرى، فقد أدركت كوريا أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم لا نستطيع أن نتجاهل تدفق الثقافة الأجنبية أو تفرض عليها قيود بحيث تنامى تيار العولمة بفرض ضرورة الارتقاء بالثقافة الوطنية من خلال إضفاء الطابع الحداثي عليها.

ولقد أدركت كوريا الجنوبية أن تأثيرها الثقافي في منطقة جنوب شرف آسيا لا يوازي إنجازاتها السياسية والاقتصادية، وعليه فقد دأبت على تعزيز المد الثقافي الكوري الجنوبي في المنطقة ولا سيما في الدول التي تشهد حاليا مثل ماليزيا وتايلاند ويأتي في هذا السياق محاولة الحكومة الكورية ترويج منتجاتها الثقافية ولاسيما في ميادين الدراما التلفزيونية وموسيقى البوي ففي أوائل ديسمبر عام 1999 أقيم عرض ثقافي مشترك بين كوريا وفيتنام في مدينة هوشي منه حضره جمهور كبير بشكل لم يسبق له مثيل وقد كان حجم هذا الاحتفال الذي جذب الأنظار إليه هو الممثل الكوري الأشهر لثناتج دونج كيون Chang rong keor والذي عرفه الجمهور الفيتنامي من خلال دورة في الحلقات التلفزيونية

1 -*Korea in the 21st century, a report by the présidentiel commission on the 21st century, Seoul presse, 1995.*

المعروفة باسم الإخوة الفرسان ومن المعروف أنه يتم "دبلجة" العديد من الأعمال التلفزيونية الكورية لكي تصبح ناطقة بالفيتنامية وهي تلقى رواجا كبيرا بين الجمهور الفيتنامي.[1]

ويمكن النظر إلى الشعبية المتزايدة للدراما الكورية ونجوم الموسيقى الكورية في منطقة جنوب شرق آسيا الحضارية للمنطقة ككل ويؤكد في نفس الوقت الدور المؤثر لكوريا الجنوبية في الميدان الثقافي على أن ثمة الانسيان فالدول عشر الأعضاء في الرابطة لا يستطيعون تجاهل الصينية لاعتبارات تاريخية وثقافية كما أنهم منذ منتصف السبعينات يقدمون بشكل كبير على الاقتصاد الياباني وعليه فقد سعت هذه الدول إلى إيجاد نوع من التوازن في العلاقات مع هاتين القوتين من خلال تدعيم العلاقات مع كوريا الجنوبية ولاسيما في الميدان الثقافي ولتحقيق هذه الغاية اشتمل التعاون الثقافي بين دول الرابطة وكوريا الجنوبية على تبادل الدارسين والباحثين والعمل على تشجيع الدراسات الكورية الجنوبية[2].

ويرى كثير من الكتاب الكوريين أن التركيز على منطقة الجوار الجغرافي أمر له ما يبرره بحسبان أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد صعود الدول الآسيوية وعليه فإن الكاتب Kong semy koor يرى بضرورة الاستفادة من النموذج الياباني ويطالب بأن تسعى المؤسسات والوكالات الحكومية الكورية المعنية لتدعيم علاقاتها بشكل وثيق مع المؤسسات المناظرة لها في دول جنوب شرق آسيا.

ويأتي في قلب هذا الجدل مسألة الانفتاح الكوري على الثقافة اليابانية وغيرها من الثقافات الأجنبية فانضمام كوريا إلى أنظمة التجارة وعضويتها في منظمة التجارة العالمية يفرض عليها فتح أسواقها أمام التدفقات الثقافية الأجنبية.

أولا- تعد الثقافة باعتبارها مدركا فكريا ذات طاب عضوي Organic تتغير بحسب البيئة التي تترعرع فيما بيد أن الخصائص الأساسية لهذه البيئة لن تتغير.

1 -*Yang Seung-Yoon, Expanding cultural exchange with southeast Asia, Korean focus, Vol8, N°1, January 2000, pp 122-123.*

2- **المرجع السابق**، ص 133.

ثانيا– التقاليد الثقافية ليست حفريات متحجرة فالتقاليد الحية تستطيع أن تتكيف عبر الزمن بحيث تصبح ذات قيمة في المجتمع فالاحتكاك الثقافي يقضي دوما إلى أحداث تغييرات سريعة في التقاليد السائدة في مجتمع معين، ويحفل تاريخ العالم بأمثلة عديدة على هذا النوع من التلاقح الثقافي لكن يبقى الموضوع المحوري بهذا الخصوص متمثلا في القدرة والمرونة على التعلم من الثقافات الأخرى.

ثالثا– من الخطأ الاعتقاد بأن ثقافة المرء هي أفضل أو أسوأ من ثقافة الآخرين فالعبرة هي الانفتاح على الآخر والتعلم منه وإذا كان الأمر يستحق يمكن التخلي عن ما لدينا والتأقلم مع تقاليد وقيم الآخر.

لقد أظهرت دراسة مسحية أجريت في كوريا عام 1990 أن غالبية المشاركين (91.7%) أظهروا اعتزازهم بكونهم كوريين[1] ومع ذلك فإن غالبية أفراد الشريحة الأصغر سنا والتي تنتمي إلى سنوات العشرينات من العمر أظهرت اهتماما كبيرا بالثقافات الاجنبي يعني ذلك أن الانفتاح على الآخر وفتح الأسواق الكورية أمام قوى العولمة الثقافية لن يكون على حساب الهوية الثقافية ولن يخلق بحسب اعتقاد كثير من المفكرين الكوريين أزمة في الهوية وهذا يشكل أحد الملامح المهمة للنموذج الكوري في التعامل مع العولمة الثقافية.

ومع ذلك يدرك البعض أن الكوريين الجنوبيين على وجه الخصوص الآسيويين على وجه العموم يتحولن بشكل عفوي أو مقصود للتأثر بالقيم الغربية في المأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاقات العائلية وحتى المفاهيم الأخلاقية، ولدى اليابانيين تعبير Yogi wakun والذي يعني التكنولوجيا الغربية والروح اليابانية وهو يعتبر مفهوما مثاليا للتعبير عن استراتيجية التعامل مع الثقافة والحضارة الغربية إذ أنه يؤكد على ضرورة المحافظة على القيم اليابانية التقليدية في نفس الوقت الذي يتم فيه استيراد التكنولوجيا وأدوات التعلم الغربية.

لكن البعض يقر بصعوبة الفصل بين المعرفة والتكنولوجيا الغربية وبين القيم والأنماط الفكرية المحيطة بها، فهل يمكن فصل الشجرة عن التربة التي أخرجتها أمدتها بالغذاء اللازم

1 – *Kim il-gon, Changing Korean lifestyles, Korea focus, Vol.3, N°.4, 1992, P 92-93.*

لبقائها حية، وعلينا الاختيار الرشيد في هذه الحالة يتمثل في ترك الأمور لموازين الحكم العقلي والفكري التي تأخذ القيم الجيدة والمناسبة وتترك القيم الرديئة وغير المناسبة وعلى أية حال فإن ثمة قناعة كورية وآسيوية بأن العولمة الغربية سوف تشهد صعودا ثقافيا آسيويا حيث يصبح النموذج الآسيوي الذي يستند إلى التعاليم والقيم الكونفوشية والبوذية والطاوية ويقر بمبدأ الانسجام بين الإنسان وبيئته أحد المكونات الأساسية التي سوف تشكل الثقافة الكونية في عصر العولمة.

كما أنه يصبح من غير المنطقي رفض التأثيرات الثقافية لدول بعينها بيد أن ما تستطيع كوريا فعله هو خلق إطار مفيد يساعد الكوريين الجنوبيين على الفصل بين القيم العالمية وبين التأثيرات الثقافية التي لا تلائم التقاليد والانحيازيات الثقافية الوطنية السائدة في المجتمع الكوري لكن كيف يتم فتح الأسواق الكورية الجنبية أمام التدفقات الثقافية الأجنبية بشكل لا يتعارض مع طبيعة الهوية الوطنية والمواريث التاريخية للمجتمع الكوري؟ يصارح بعض الكتاب في محاولة الإجابة على مثل هذا التساؤل وفك الاشتباك بين الانفتاح على الآخر والتمسك بالهوية من أجل الحفاظ على الذات عددا من المبادئ العامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقويم القيم التي تنطوي عليها الثقافات الأجنبية ولعل من أبرز تلك المبادئ ما يلي:

أ- مبدأ الاعتراف المتبادل وهو ما يعني قبول الثقافة الأجنبية وما تتضمنه من قيم وفضائل إيجابية فإذا أخذنا الحالة اليابانية لوجدنا أن رؤية كل من كوريا واليابان لبعضها البعض قد تأثرت بفعل الخبرة الاستعمارية اليابانية لكوريا. وعليه فإنه ينبغي من تقديم الجوانب ايجابية في الثقافة اليابانية بمبادرة كورية حتى يتمكن الكوريون من النظر إليها باعتبارها ثقافة أجنبية بيد أنه طبقا لهذا المبدأ كذلك يتعين على اليابان أن تتعامل مع الثقافة الكورية الجنوبية بالمثل.

ب- مبدأ السعي وراء القيم العالمية فطرح أي ثقافة أجنبية يستلزم الاعتراف والتأكيد على القيم العالمية التي تتضمنها تلك الثقافة من خلال ما تتمتع به من طابع مزيدن

ويخبرنا التاريخ أنه كما يغلب الطابع السوفييتي على الثقافة الوطنية كما أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التنوع في القيم العالمية للبشرية جمعاء.

ومع تزايد ثورة الاتصالات والمعلومات أضحى السعي وراء القيم العالمية أمرا بالغ الأهمية رغم ما تعترضه من عوائق واقعية.

ج- مبدأ خلق قاعدة صلبة لاستقبال التدفقات الثقافية ويتطلب هذا المبدأ ضرورة إجراء دراسات متعمقة في الثقافات الشعبية والتقليدية للمجتمعات الأخرى ويمكن في المراحل الأولى من التبادل الثقافي أن يتم تحت إشراف المنظمات الحكومية وغير الحكومية بما يؤدي إلى خلق معايير وقواعد عامة حاكمة.

د/ المبدأ الرابع: يقوم على مفهوم التبادلية حيث أن فتح الأسواق الكورية الجنوبية أمام المنتجات الثقافية الأجنبية يقابله تعاون من قبل الأطراف الأخرى لتشجيع التبادل الثقافي وفقا لقاعدة المنافع المتبادلة والمشتركة.

إن النموذج الكوري الجنوبي في التعامل مع العولمة الثقافية ينطوي على الكثير من المضامين والدلالات الهامة، فهو يؤكد على عدم ضرورة صارح قضية العولمة الثقافية بلغة الاختيار أو الرفض بشكل جدي أو بعبارة أخرى القول بالاندماج الكامل في قيم العولمة الغربية أو الانغلاق على الذات والتمسك بالمواريث والقيم الحضارية فمثل هذا الطرح غير واقعي، إذ لا يمكن القول بأن التعرض للقيم الغربية وتعطيها يعين أن يتحول المرء إلى إنسان غربي، فعملية التوافق بين ثقافة وأخرى ليست كشراء سلعة أو الحصول على منتج جديد.

المبحث الثامن : العالمية والرؤية المستقبلية للنموذج الكوري الجنوبي

تعتبر كوريا الجنوبية مثالا للتحول من بلد فقير الى بلد متقدم من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية منذ عام 1961 فقفد تعهدت قيادة كوريا الجنوبية للشعب بتبني فكرة النمو الاقتصادي من خلال عرض خطتين للتنمية في عامي 1962 و1966م، تم تصميمها بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكللت هاتين الخطتين بالنجاح التام بعدها قرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا وبكفاءات محلية وعليه في عام 1971م تم إنشاء المعهد الكوري للتنمية KDI وذلك لمساندة الأنشطة الحكومية.[1]

قبل التطرق لفكرتي العالمية وما تحمله من معاني والرؤية المستقبلية للاقتصاد الكوري الجنوبي كان لزاما علينا ان نسلطك الضوء على أهم الأحداث التي طفت إلى السطح في تلك المرحلة ففي الستينات في العقد الماضي كان تقريبا نصف سكان كوريا الجنوبية يعانون من الفقر المدقع نظرا لنقص الموارد كانت كويا تصدر في تلك الفترة البواريك – الشعر المستعار – لجميع أنحاء العالم ، ثم تحولت إلى تصدير المنتوجات بداية من 1970م واستمرت في ذلك حتى وصلت الصادرات الكورية من المنسوجات إلى 80% وذلك سنة 2000.[2]

ومن أهم الأحداث التي مرت على كوريا الجنوبية كذلك نجد الأزمة المالية سنة 1997م ولإنقاذ البلاد من الإفلاس قامت حركة المجتمع المدني مجهودات جبارة فالغالبية من الشعب الكوري اتحد بالتبرع من احتياطاته من الذهب إلى البنوك المحلية لغرض بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي. وقد تم اعتماد برنامج لإصلاح الهيكلة الاقتصادية، وشمل هذا الإصلاح أربعة قطاعات وهي:

1-إعادة هيكلة القطاع المالي.

1 - *yong lop Chung, south Korea on the fast line Economic development and capital formation, oxford university press.200*

2 -*cummings., B (2010) the Korean War: A History. New York: Modern Library.*

2-إعادة هيكلة قطاع الشركات.

3-إعادة هيكلة سوق العمل.

4-إعادة هيكلة القطاع العام والدعم المالي.

وكان من أهم أدوات هذا الإصلاح الاقتصادي في إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي، الذي كان يعكف على تحقيق وتجسيد الخطط الصادرة من القيادة العليا لكوريا الجنوبية.

ومن الأحداث البارزة التي أثرت على التحول الاقتصادي في كوريا الجنوبية كذلك مسألة الاستثمار فقد كانت الحكومة في تلك الفترة تركز في استثماراتها على قطاع معين مهملة بذلك القطاعات الأخرى .[1]

ونتيجة لهذه السياسات المنتهجة والتي أثرت سلبا على مسار الإصلاح الاقتصادي في كوريا الجنوبية، قرر الرئيس الكوري كيم داي جونغ سنة 1998 إجراء عملية متابعة دقيقة من خلال اجتماعات شهرية بغرض التقييم والترقية، والتي كانت إلزاميا على جميع الوزراء وكذا كبار رجال الأعمال حضورها. هذه الاجتماعات المتكررة أسفرت عل الإعلان أن مستقبل كوريا الجنوبية سيكون قائما على العلم والمعرفة.

كما لا يفوتنا كذلك التنويه إلى نقطة أخرى أثرت بشكل كبير على سير عملية الإصلاح الاقتصادي في دولة كوريا الجنوبية والمتمثلة في سيطرة الشركات الأجنبية على سوق الشغل داخل البلد، هذه الشركات كانت لا تعتمد على العمالة الكورية في أداء بل بالعكس فهي تستعين بيد عاملة أجنبية، وهذا ما أثر سلبا على الفرد الكوري وعليه فان الحكومة الكورية ونتيجة للمشاكل المنجرة من هذا الإقصاء قررت فرض سياسة تبادل العمالة على عقود التراخيص مع الشركات الدولية وذلك بهدف بناء الكفاءات الوطنية وتدعيمها.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد الكوري الجنوبي.

1 - *Adriano Buzo, The making of Modern Korea, Asia Transformation's 2008*

كان معدل نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي سنة 1995 أقل من 05%، مما أحدث معضلة اجتماعية شديدة التعقيد، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي فرضتها تحديات المرحلة وقد حدث هذا الشرخ بسبب عدم تطابق توقعات الشعب المرتفعة مع معدلات التوظيف المنخفضة.

أما فيما يتعلق بالأمن الغذائي وبالأخص محصول الأرز، هذه المادة لها قيمة رمزية عالية جدا لدى الشعب الكوري، فقد قدمت الحكومة الكورية دعما خاصا للمزارعين، وذلك للحفاظ على زراعة الأرز.[1]

من اجل تصميم رؤية مستقبلية لكوريا الجنوبية، قام المعهد الكوري للتنميةKDI بمقابلات، واستبيانات بمشاركة حركة المجتمع المدني وكذا مجموعة من الطلبة من ستة عشر 16 ثانوية، كان الغرض من ذلك معرفة تقييم هؤلاء الطلبة وانطباعاتهم عن مستقبل كوريا الجنوبية، وعليه تم دعوة ثلاثة طلبة من طلبة المدارس الثانوية لإلقاء كلمة أمام السلطات العليا، وبناء على بحث خاص أجراه المعهد الكوري الجنوبية للتنمية KDI فإن الرؤية المستقبلية لكوريا سنة 2040تم تصدرها على النحو التالي:

تقوم سياسة الدولة على تقييم الأرقام الكمية والإحصائيات، ولذلك وضع المعهد الكوري للتنمية KDIالأهداف التي لا بد من تحقيقها خاصة في قطاع التعليم .هذا النموذج اكتسى أهمية بالغة في فترة الأزمة الاقتصادية ، لكن التقيد بهذه الأهداف الكمية متابعة تطبيق هذا النموذج أصبح غير ممكن بسبب وصول كوريا الجنوبية لدرجة عالية من التطور الاقتصادي. [2]

1 – *Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui, Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing.2001, p147*

2 – *Kim Dong-Yul, The Middle Class Is Losing Confidencem October 2012.* *http://www.koreafoucus.or.kr/desing3/essays/veiw.asp?volumeid=127&contentid=104251&category=g* .

من بين الرؤى المستقبلية المنتهجة كذلك تشجيع التعليم ودعم الابتكارات ، فنجد قرابة 3000 شخص من حملة الدكتوراه يعملون في شركة سامسونج لإلكترونيات موزعين على أكثر من 30 مركز تقني كما نجد أن سياسة الدولة تقتضي عدم التدخل ومع هذا فإن عدد الشركات الكبيرة والمتمكنة محدود جدا قرابة 10-15 شركة فقط مثل شركة LG.ومنذ بداية 1960م دعمت الحكومة هذه الشركات لكن رغم هذا الدعم إلا أن هذه الشركات لم تستطع توفير الفرص الوظيفية الكافية للسوق المحلي الكوري الجنوبي، لمواجهة هذا التحدي قررت الحكومة دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أولا عن طريق دعم تعاون المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى لتصبح قادرة على المنافسة العالمية وتوفير فرص عمل السوق المحلي، كذلك وجب إيجاد بيئة مناسبة لمنظومة الابتكار الوطني ولتشجيع الشباب على العمل في الشركات الناشئة بدلال من مجرد الرغبة في العمل للشركات الكبرى. [1]

بما أن مسألة الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة أصبح مطلبا وعليه فان من المهم وضع المعايير الصحيحة وبالأخص مؤشرات الأثر ومؤشرات الناتج على سبيل المثال إعادة التدريب والتأهيل يعتبر خيارا مهما لوزارة العمل الكورية الجنوبية ولذلك نجد أنها تهدف لإحصاء عدد الخريجين من الجامعة أما وزارة المالية فهدفها هو إحصاء عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم بعد التخرج، وذلك بغرض تقييم كفاءة برامج إعادة التدريب والتأهيل.

ومن بين الآفاق المستقبلية كذلك نجد ضرورة تطبيق الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على قطاع الأعمال بعد ذلك التعليم والذي سيأخذ وقتا طويلا لرؤية انعكاساتها على الاقتصاد. أما قطاع الأعمال فهو ذا مردود اقتصادي . [2]

تحديات المستقبل:

1 - *Kownkai, Chau Leung CHuen, Francis T lui, Larry D Qui; Industrial, Development IN singapore, Taiwan, and South Korea; World Scientific Publishing; 2001.*

2 - *http://www.korea.net/NewsFocus/Business/view?articled=104050*

بعد عقود من النمو الاقتصادي المستدام أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط، وتحولت من بلد كان يعيش على المساعدات إلى بلد مانح لها بعد انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1996م، وبعد تعافيها السريع من أزمة 1997م الآسيوية وأزمة عام 2008 العالمية، تواصل نحو الناتج الإجمالي المحلي لكوريا ليصل إلى 1.116 تريليون دولار سنة 2011م، ويبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي 29.920 دولار وتحتل المرتبة 12 اقتصاديا والثامنة تجاريا على المستوى العالمي. كما استطاعت كوريا الجنوبية أيضا بناء نظام ديمقراطي قائم على أساس التعددية السياسية واحترام الحريات العامة والحقوق النقابية لتستكمل بذلك معالم تجربة النهوض الكوري وبالرغم من هذا التطور إلا أن كوريا الجنوبية تواجه تحديات جمة أهمها:

أ/ على الصعيد الاقتصادي:

إذا كانت بعض المناطق في كوريا قد بلغت درجات عليا من التطور والتقدم فان مناطق أخرى مازالت تكافح لتتطور، فقد ركزت السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات الكورية سابقا على "سيول" ومقاطعة " كيونغ كي " المحيطة بها، أصبحت تحتوي هذه المنطقة على 57% من الشركات الصناعية وثلثي الأنشطة المالية ويتواجد جل الجامعات ومراكز البحث العلمي بسيول وهكذا أصبحت قبلة للسكان بسبب حيوتها والفرص الاقتصادية المتوفرة في حين تعاني المناطق الأخرى من ركود اقتصادي وتناقص في عدد السكان ، مما يؤكد حاجة كوريا لسياسة تنموية أكثر توازنا.[1]

وعلى صعيد آخر فان كوريا تحتاج لتطوير قطاع الخدمات الذي يبقى متخلفا مقارنة مع الدول المتقدمة فهذا القطاع هو القادر على خلق مناصب الشغل ذات الدخل المرتفع وعلى خلاف الدول المتقدمة فان الرواتب في قطاع الخدمات الكوري اقل من نظيرتها في القطاع الصناعي.

1 - *Haknoh Kim, Regional Innovation Policy of South Korea, Compared with, And Learning Form. The European Union 2007.*

ب/ على الصعيد الاجتماعي:

يتوجه المجتمع الكوري بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنين، ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول سنة 2050 كما تدنت نسبة الخصوبة إلى 1.23 مولود لكل امرأة لتكون واحدة من اقل النسب في العالم. ويطرح هذان العاملان تحديا كبيرا يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل ، وتراجع الاستهلاك المحلي مع ارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين. [1]

كما تعاني كوريا من تفاوت طبقي كبير بين الفقراء والأغنياء بحيث تعتبر ثاني بلد بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث سوء توزيع الثروة.

البحث العلمي:

أصدرت كوريا الجنوبية ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث وانفق كل من القطاع العام والخاص موارد ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايو تكنولوجيا للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية.[2]

استغلال الظروف الدولية:

وجدت كوريا الجنوبية نفسها علاقة في الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي فاستغلت تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من بناء قوتها الشاملة وتحقيق استقلال سياسي واقتصادي وصناعي وتكنولوجي.

1 - *Park Sei-Won ـLee Seung- Won; Effects of population Again on Economy and Car Market; September*

2 - *Jong – in Kim, The Presidency and Economic Democracy, December.*

خاتمة

الخاتمة:

تعد التنمية المستدامة أحد أهم المواضيع التي احتلت أجندة الاهتمام الدولي منذ قمة "ريو دي جانيرو 1992م" الذي ربط بين التنمية والأرض، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة ببعدها العالمي في ظل موجات العولمة خاصة الجانب الشرس منها يحتاج إلى تظافر الجهود الإنسانية وتوفير الحاجيات اللازمة من خلال إحداث تغيير جوهري في السياسات الممارسة من خلال التخطيط والقيادة القوية والجهود المتواصلة من طرف كل الفواعل المشاركة في عملية التنمية المستدامة، جعل التنمية المستدامة عملية واعية متواصلة تهدف على تعمير الأرض والاستفادة منها، دون الإخلال بالتوازن البيئي والإيكولوجي وتحقيق الاكتفاء للأجيال الحاضرة والقادمة، فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم والتوزيع العادل للثروات وضمان حق الفقراء هو الطريق الأصح لتحقيق السلم والأمن في العالم.

لقد تعددت النظريات والتفسيرات لظاهرتي العولمة والعالمية، وقياس مدى الأثر الذي انتجاه على ظاهرة التنمية المستدامة، هل هو إيجابي أم سلبي؟ وكيف يمكن استغلال فواعل العولمة في تحديث التنمية المستدامة وإعطائها البعد العالمي الذي يجعل من الإنسان محور ووسيلة وغاية مع مراعاة الفروق بين الدول وخصوصيات المجتمعات.

لقد حاولت دول كثيرة اتباع سياسات تنموية تسمح لها بإحداث تطوير داخلي وتغيير مكانتها الدولية، خاصة مع زيادة تعقد ظاهرة العولمة، وزيادة تدفق التعاملات الاقتصادية والمالية على توافر انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة الرخيصة، غير أن الكثير منها واجه صعوبات كثيرة تتعلق بالبنى التحتية والخصوصية الثقافية من جهة، ومن جهة أخرى الضغوطات الخارجية وصعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة.

وتعد التجربة التنموية في كوريا الجنوبية استثناء يمكن الاقتداء به وأخذ التجارب منه على أساس نجاح الإدارة الكورية في التوفيق بين الخصوصية الكورية وبين متطلبات التحولات الدولية.

لقد قدمت كوريا الجنوبية منذ نهاية الحرب الباردة نموذجا خاصا للسياسات التنموية التي مزجت بين ما هو وطني وما هو دولي من خلال تفعيل واستغلال العولمة بشكل إيجابي ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

- رغم أن النظام الدولي قد فرض –بسبب طبيعتها الفوضوية– مجموعة من القيود تحد من حركة الدول الصغيرة، بل قد توجه سياسات هذه الدول إلى ما تحقق مصالحها، إلا أن ذلك لا يمنع قدرة هذه الدول على تفعيل سياساتها والاستفادة من العولمة وطبيعة النظام الدولي لتحقيق أهدافها في نطاق المحددات التي يفرضها النظام مع فهم وإدراك قواعد اللعبة.
- التحالف الكوري الجنوبي الأمريكي كان أساسه أن يكون الدعم إيجابي للمصالح الأمريكية مع تنامي المردود دائما، حيث لاحظنا من خلال الدراسة نجاح الدبلوماسية الكورية في سعيها إلى التركيز على أن يكون عائد العلاقة متبادلا على أساس أخذ وعطاء وليبس مجرد دعم أحادي من الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا الجنوبية.
- نجاح كوريا الجنوبية في إدراك طبيعة التحولات في النظام الدولي خاصة زيادة البعد العالمي للتنمية المستدامة وتعقد مظاهر العولمة التي فرضت تكييف السياسة الخارجية باستقرار لتواكب التحول الدولي في إطار الحركة المسموح بها مع وضوح الهدف المسطر.
- محاولة النجاح في استغلال آليات العولمة لتحقيق مصالح كوريا الجنوبية دون الدخول في صراعات مع القوى الدولية الكبرى في النسق الدولي من خلال العقلانية في اختيار الأسلوب الأمثل والوقت المناسب للتحرك من أجل تقوية موقف الدولة داخليا وخارجيا.
- يقول الرئيس الكوري الجنوبي "كيم داي جونج" أن العولمة قد تستمر حتى منتصف القرن الواحد والعشرين، حيث نتج عنها بقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوة وحيدة دافعة لمسارات العولمة دوليا، أما إقليميا فظهر توجه للدخول في تكتلات إقليمية مع

بقاء التفرد العسكري الأمريكي وتأثيره الكبير على أغلب هذه التكتلات خدمة لمصالحها، مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

من خلال الدراسة يمكن إبراز النقاط التالية:

- إن نجاح التجربة التنموي الكورية الجنوبية، كان بفضل قوة هذه الدولة والذي سمح لها بالحصول على الالتحاق بالدول المتقدمة، لكنه يفرض قيود وتحديات حول آليات نجاح كوريا في تصدير ثقافتها للآخرين.
- الاهتمام بدعم الاقتصاد الحر وحقوق الإنسان وانتهاج الديمقراطية كان له أثر إيجابي في دفع عملية التنمية المستدامة.
- السعي إلى إحداث تقارب مع كوريا الشمالية، من أجل تحقيق الوحدة.
- العمل على تفادي حصول الأزمات الاقتصادية في كوريا الجنوبية الممثلة في تراجع مركزها التنافسي من خلال الاستفادة من العولمة خارجيا، والاهتمام بتقوية ومتابعة السياسات الداخلية.
- إن قبول كوريا الجنوبية بشروط المؤسسات المالية لم يمنعها من الاستثمار في الحد من آثارها السلبية مثل الفتح المفاجئ للأسواق ومراعاة ظروف البلدان المستوردة.
- نجاح كوريا الجنوبية في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت شرق آسيا سنة 1998م رغم الضغوطات الداخلية والخارجية.

ولقد أثرت العولمة في عملية التنمية المستدامة الكورية الجنوبية من خلال:

- في مجال التحول الديمقراطي أدت تحولات النظام الدولي إلى إحداث تحول داخل النظام الكوري الجنوبي من خلال التحول نحو الديمقراطية الليبرالية الغربية غير، غير أن مؤسسات الدولة وقفت عائقا أمام استمرار هذا التحول.
- أمنيا: سعدت كوريا الجنوبية إلى التوفيق بين سياستها وسية أمريكا فيما تعلق بكوريا الشمالية.

- لقد نجحت كوريا الجنوبية شـعبا وحكومة في وضـع كوريا على الخريطة التكنولوجية العالمية، من خلال السـعي إلى تحقيق كفاءة وفعالية في اسـتخدام الموارد لضـمان تدفق مستقر للتكنولوجيا الأجنبية وتطوير العمال المؤهلين.
- نجاح الشـركات الكورية الجنوبية العابرة للحدود في تحقيق التكامل بين الوحدات الوظيفية المختلفة من خلال قدرتها على الرقابة على الموارد والروابط الوظيفية بينها وبين الفروع.
- نجاح كوريا الجنوبية في الاسـتفادة من العولمة من خلال المزج بين التكنولوجيا المسـتوردة والعمالة المنخفضـة من أجل خلق تكنولوجيا محلية والسـعي إلى تحويل التجربة التنموية إلى تجربة عالمية وطرحها كبديل للدول النامية والمتخلفة.
- رغم أن العولمة الثقافية اكتسبت بعدا عالميا وصل حد الإجبار والضغط على الثقافات المحلية، إلا أن التجربة الكورية الجنوبية في التعامل مع العولمة يبرز أن طرح قضية العولمة الثانية بلغة الاختيار أو الرفض بشـكل جدي، أي الاسـتفادة من القيم الغربية دون التخلي عن الثقافة المحلية.

وبناء عليه يمكن القول أن العولمة الغربية سـوف تلاقي منافسـة ثقافية آسـيوية من خلال النموذج الآسيوي القائم على تعاليم "بوزيه كونفوشيه" التي تقر بالانسجام بين الإنسان وبيئته، حيث أن التجربة التنموية الكورية الجنوبية سـواء على مسـتوى النهوض أو على مسـتوى إعادة الإعمار بعد الحرب المدمرة كانت ناجحة ولكن ليسـت مثالية، حيث أدى الاعتماد على الشركات العملاقة إلى تغول هذه الأخيرة واحتكارها أغلب النشاط الاقتصادي على حساب الشركات الصغيرة.

بالإضافة إلى وجود اختلال كبير في التنمية بين سيول وبقية المناطق الكورية وتفاوت كبير في الاستفادة من فرص التنمية بين الأغنياء والفقراء مع تجريد الطبقة العاملة من أغلب حقوقها في السنوات الأولى للتجربة التنموية.

ومع ذلك تبقى التجربة الكورية الجنوبية مثلا يؤكد على أنه في ظل ازدياد اســتمرارية العولمة وازدياد الضـغوط الخارجية، إلا أن الإرادة السـياسـية والتخطيط السـلمي والبعيد المدى للحوكمة الكورية الجنوبية مع الاســـتعمال الأمثل للموارد من خلال التطوير الذاتي والنقدي للقيم والثقافة المحلية هي أهم عوامل التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية.

الملاحق

الملاحق

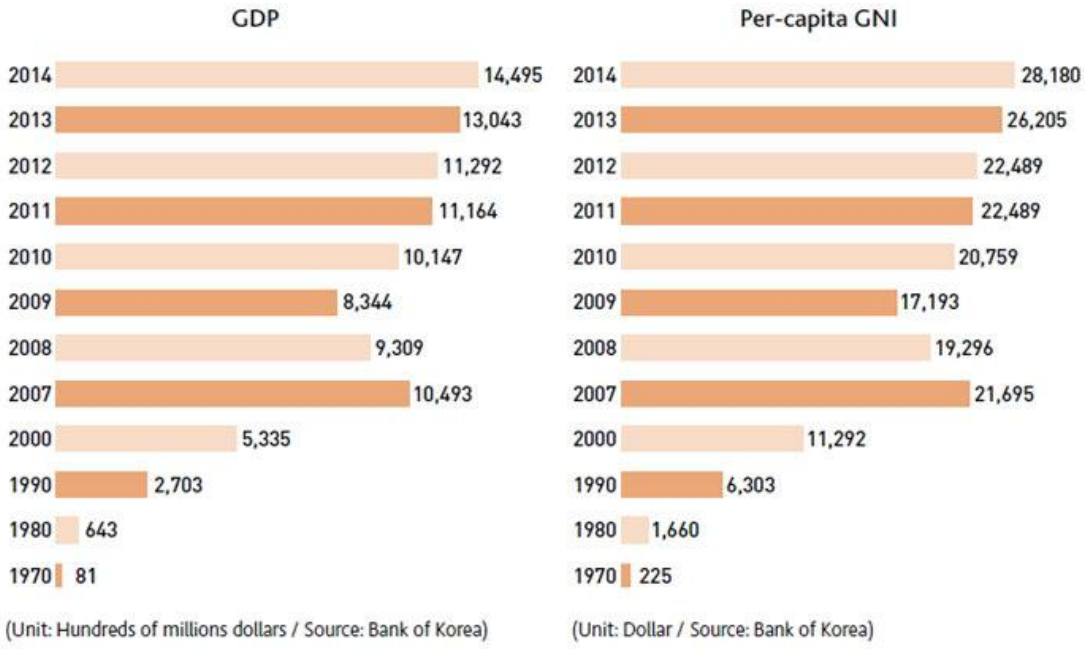

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التاريخ 2015

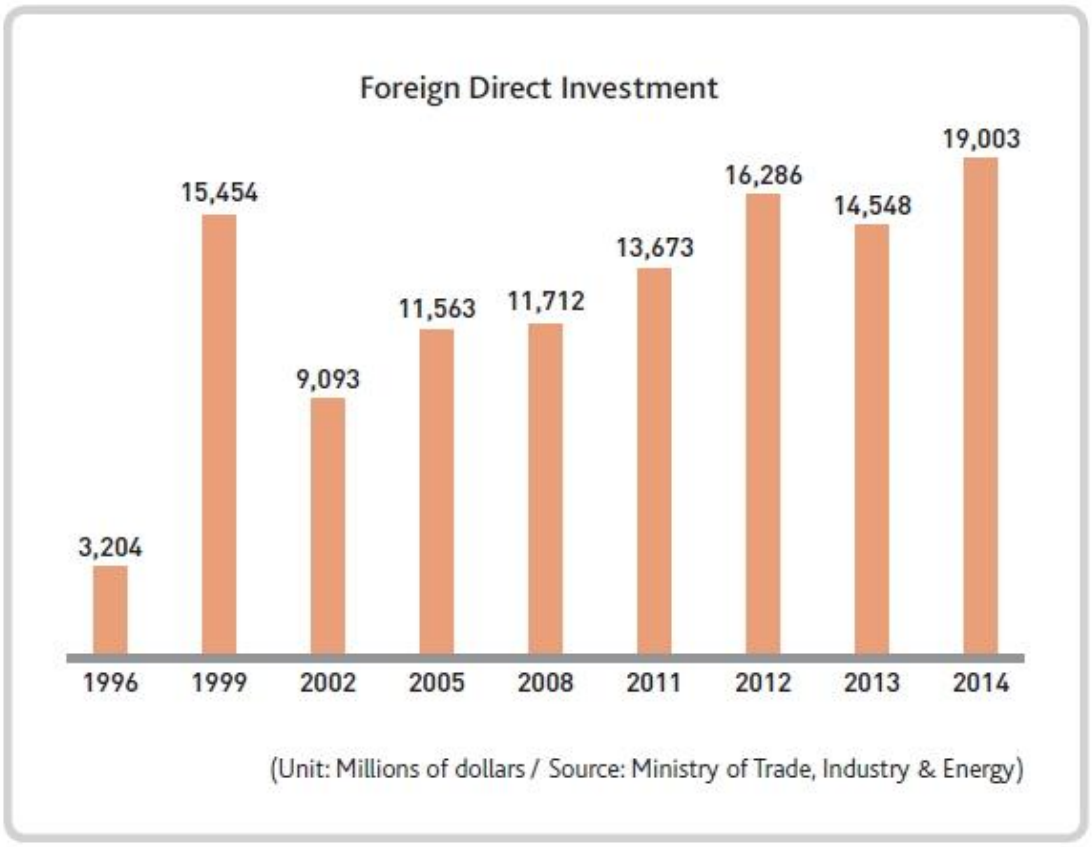

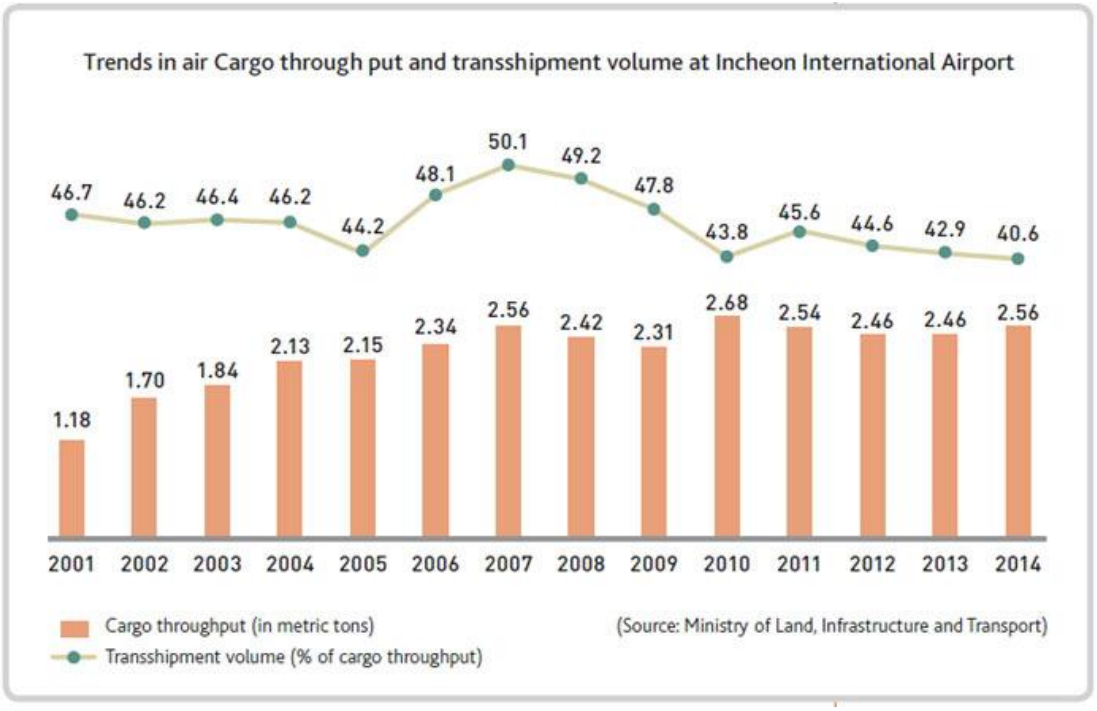

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التاريخ 2015

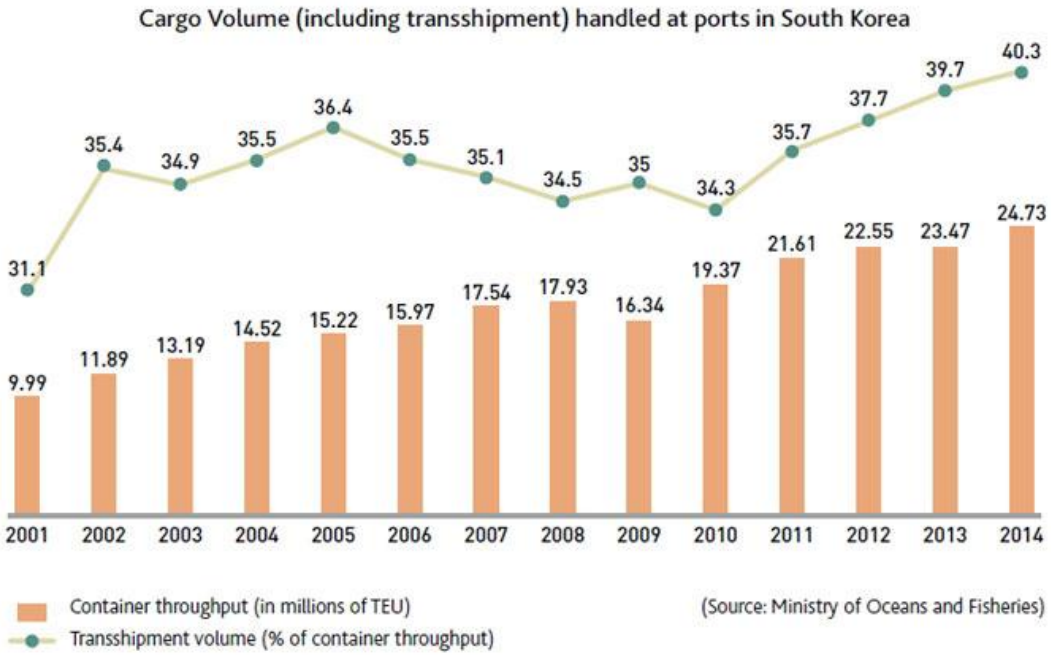

كوريا الجنوبية - مؤشر التنمية البشرية (0 = منخفض إلى 1 = مرتفع)

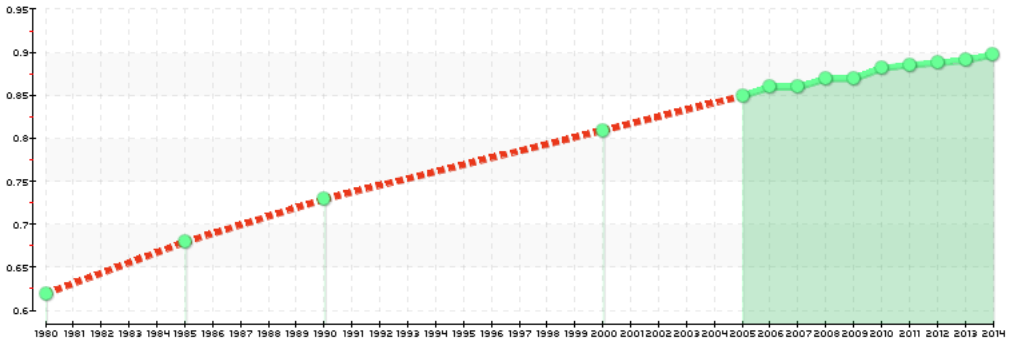

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التاريخ : 2015

Actualitix.com

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التاريخ 2015

الوحدة: مئة مليون دولار

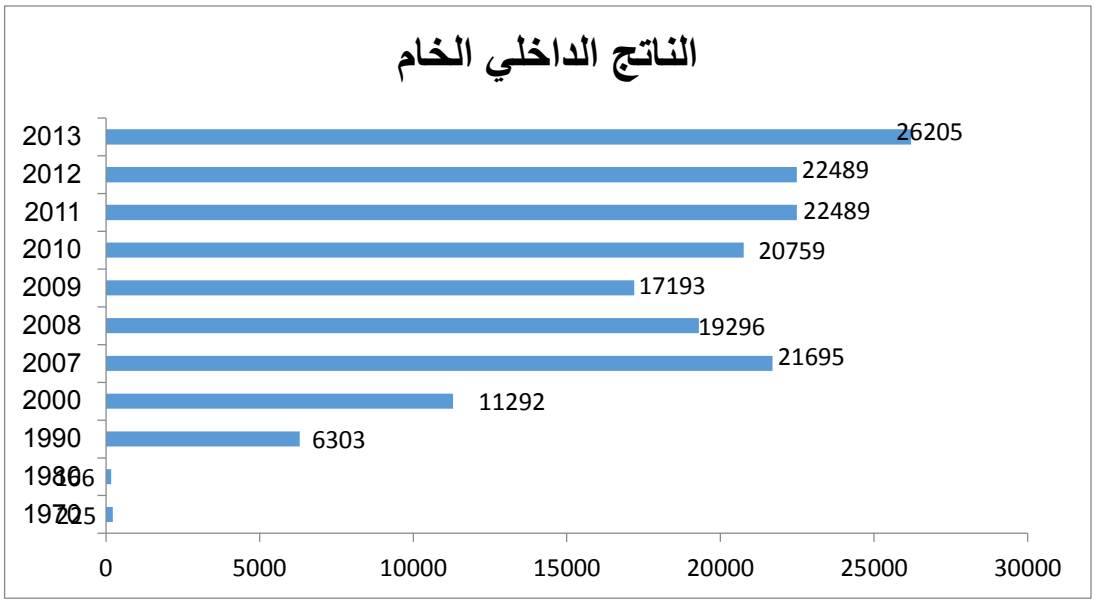

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التاريخ 2015

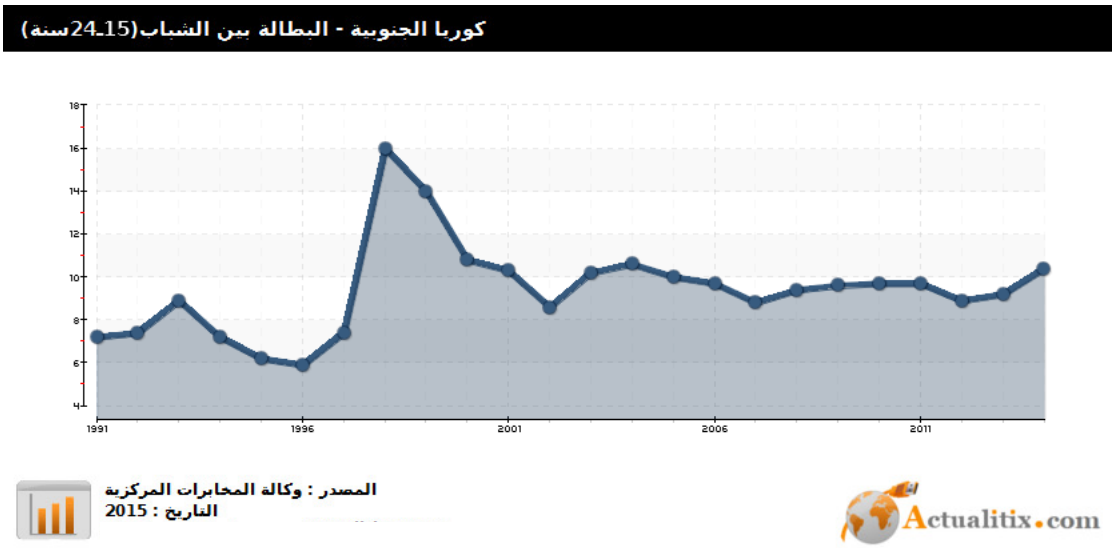

المصدر: وكالة المخابرات المركزية، 2015

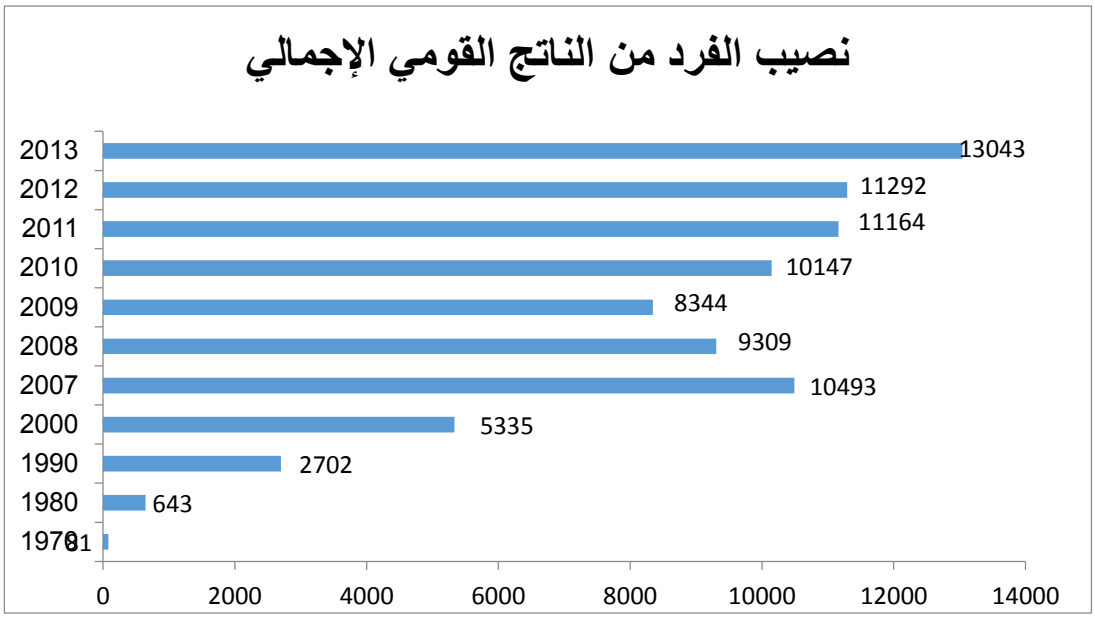

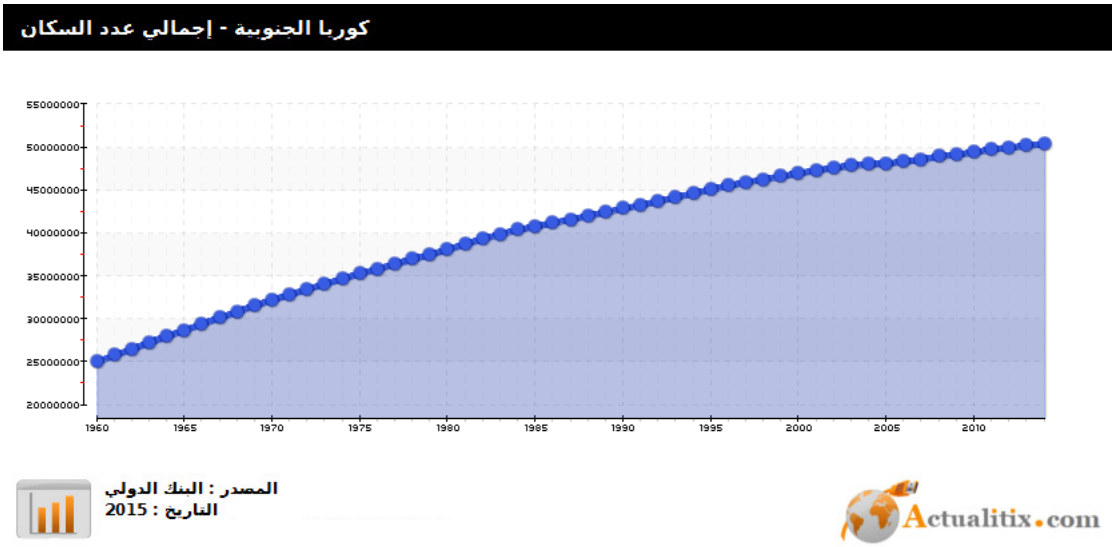

المصدر: البنك الدولي، 2015

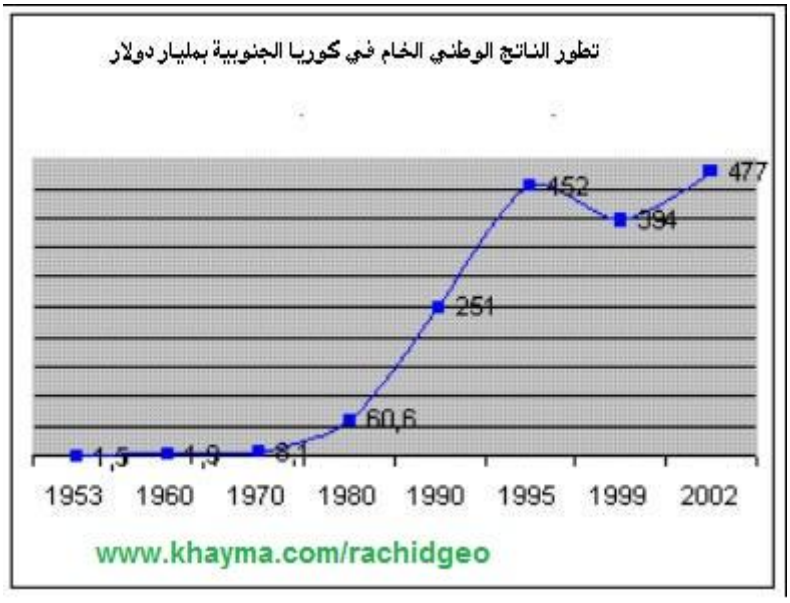

كوريا الجنوبية - التضخم، متوسط أسعار المستهلك (٪)

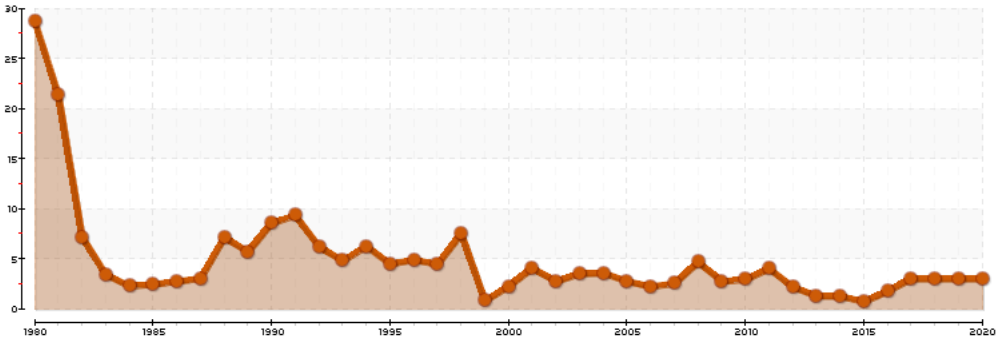

المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة

Actualitix.com

كوريا الجنوبية - الفئة العمرية من السكان (٪)

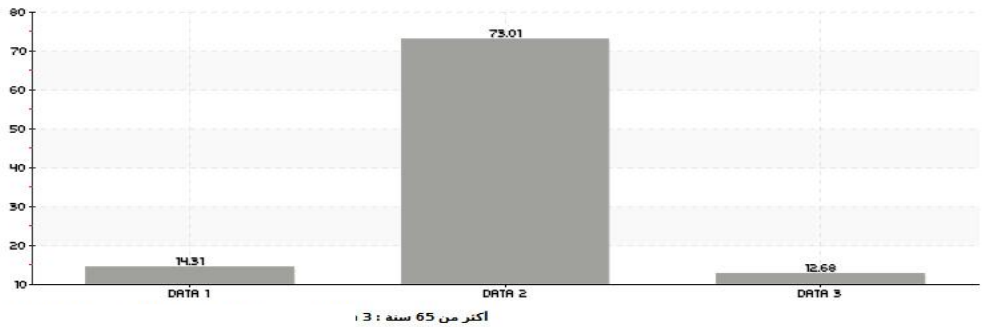

المصدر : البنك الدولي
التاريخ : 2016
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة

Actualitix.com

المصدر: البنك الدولي، 2016

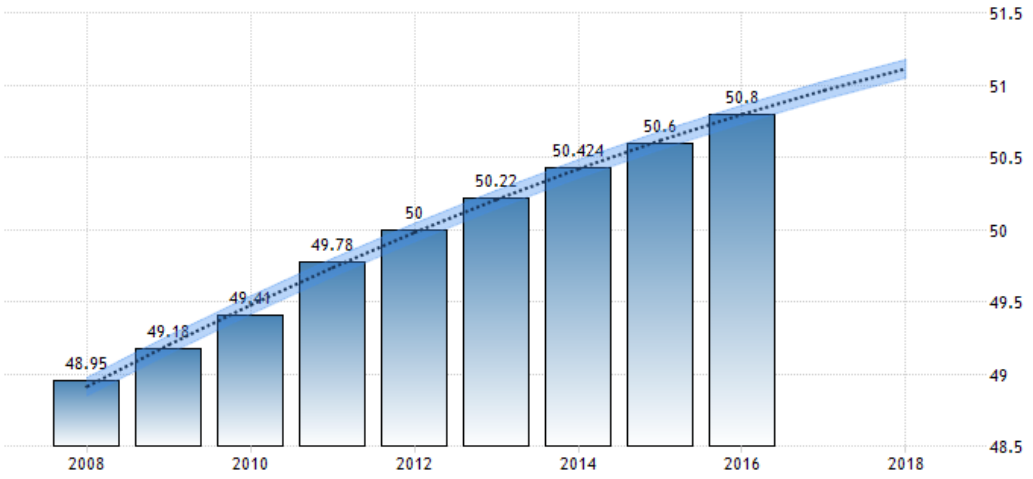

كوريا الجنوبية - عدد السكان – التوقعات

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecasth

كوريا الجنوبية - الميزان التجاري كوريا الجنوبية - تدفقات رأس المال

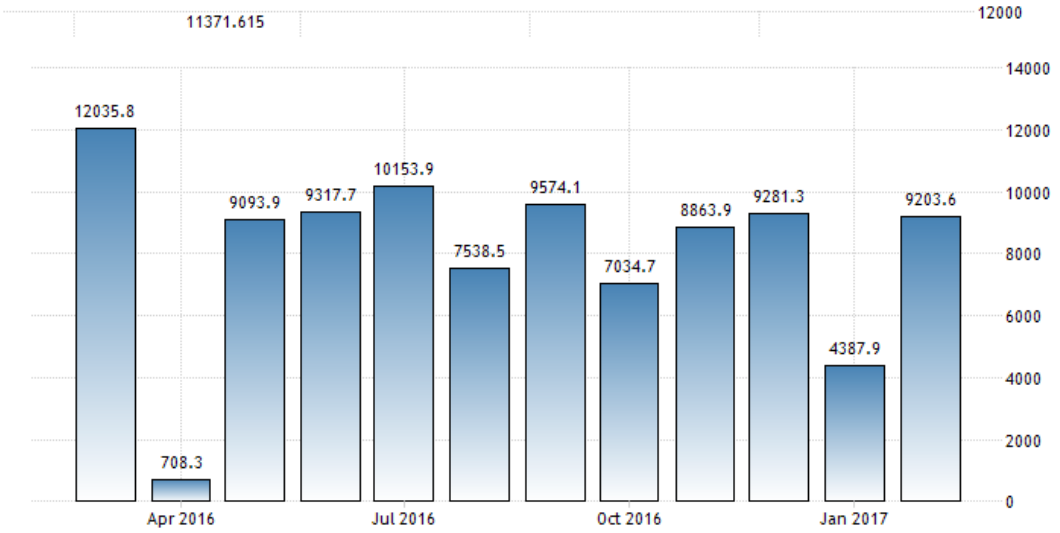

كوريا الجنوبية - الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecast

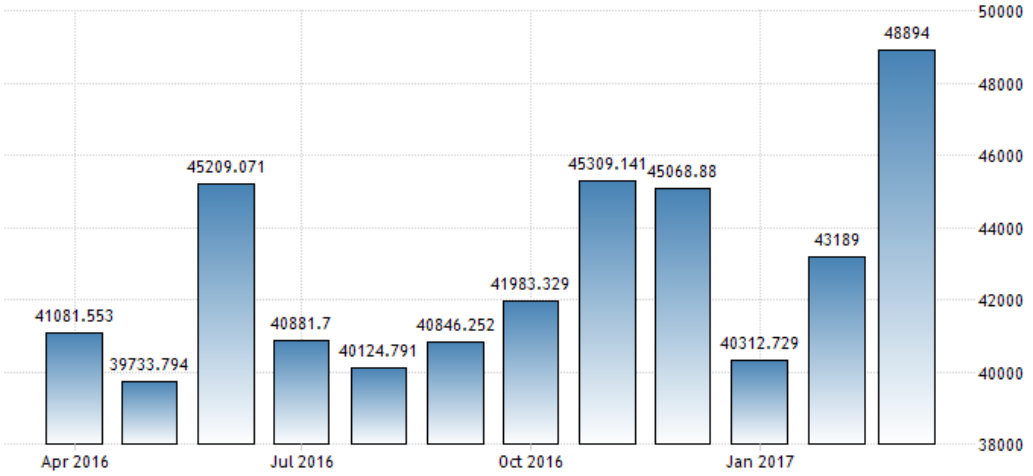

كوريا الجنوبية - صادرات

كوريا الجنوبية - الديون الخارجية

كوريا الجنوبية - الاستثمار الأجنبي المباشر

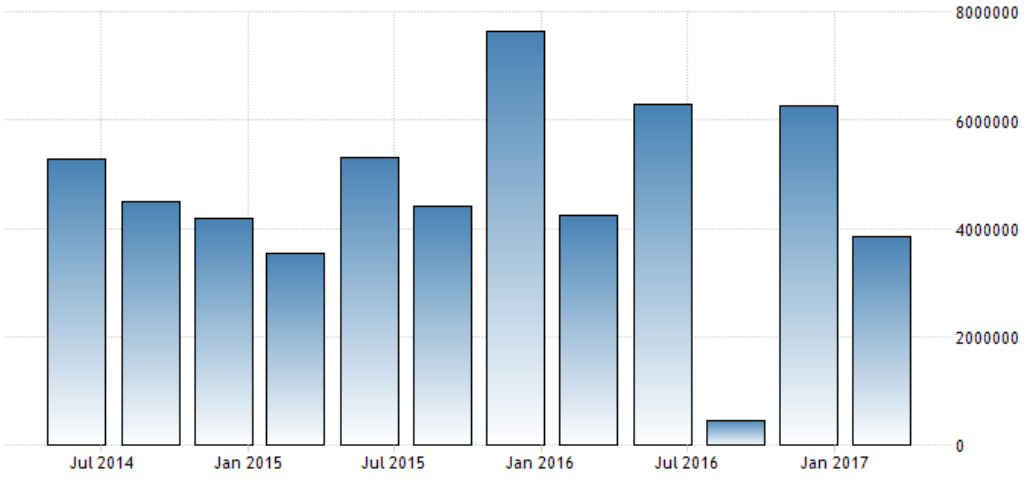

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecast

كوريا الجنوبية - واردات

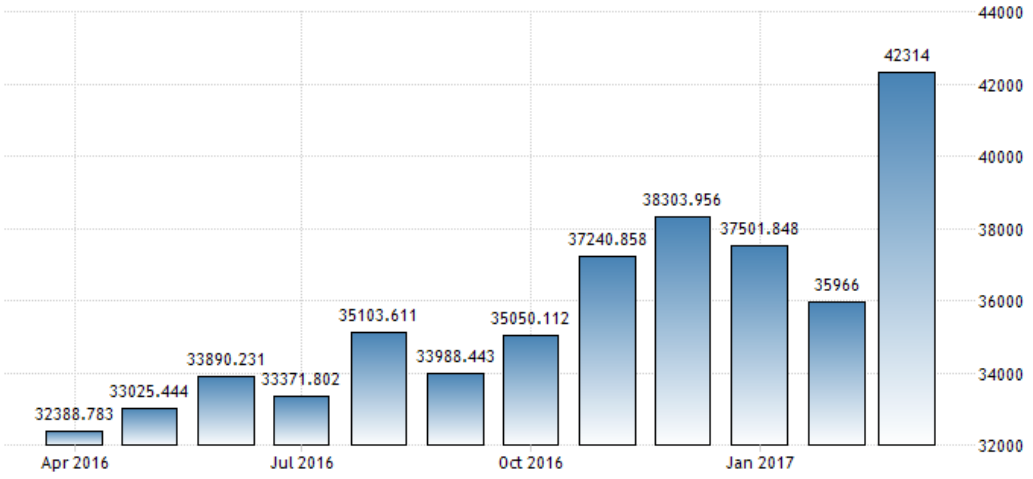

كوريا الجنوبية - أحكام التبادل التجاري

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecast

كوريا الجنوبية - إيرادات السياحة

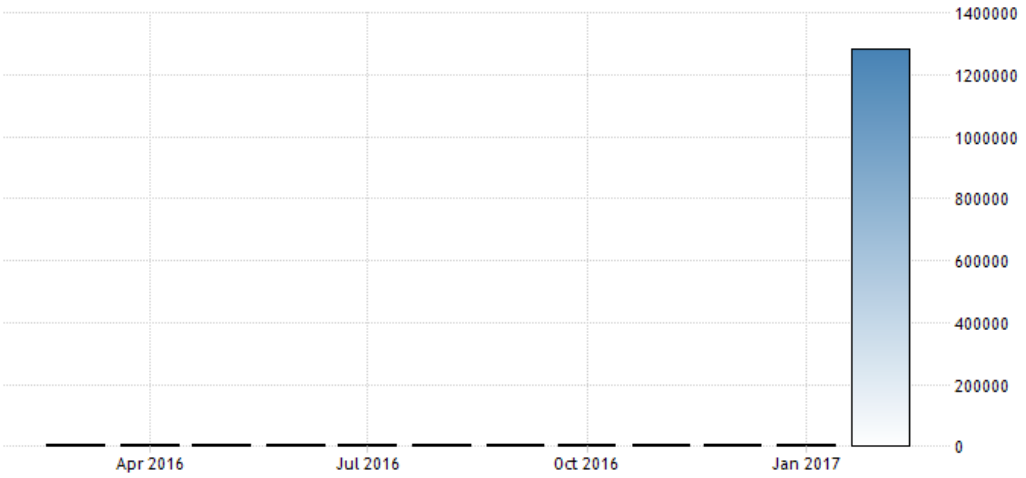

كوريا الجنوبية - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecast

كوريا الجنوبية - الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة

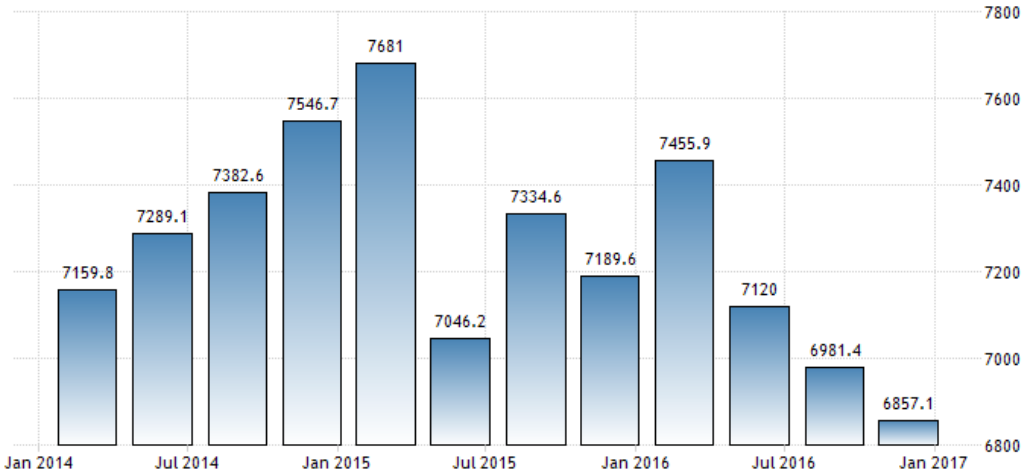

كوريا الجنوبية - الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع

كوريا الجنوبية - الناتج القومي الإجمالي

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecasth

التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	نظرة عامة
فصلي	-7 : 7.8	0.5	**2016-12**	0.5	معدل نمو الناتج المحلي السنوي
شهريا	2.9 : 7.1	3.6	**2017-02**	4	معدل البطالة
شهريا	0.2 : 32.5	1.9	**2017-03**	2.2	معدل التضخم
يوميا	1.25 : 5.25	1.25	**2017-03**	1.25	سعر الفائدة
شهريا	-4043 : 11372	7060	**2017-03**	6550	الميزان التجاري
سنويا	8.24 : 37.9	35.9	**2015-12**	37.9	الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	الأسواق
يوميا	667 : 1962	1130	**2017-04**	1136	العملة
يوميا	93.1 : 2229	2153	**2017-04**	2152نقاط	سوق الأسهم
يوميا	1.36 : 7.91	2.18	**2017-04**	2.19 %	السند الحكومي 10 سنوات
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	الناتج المحلي الإجمالي
فصلي	-7 : 7.8	0.5	**2016-12**	0.5 %	معدل نمو الناتج المحلي السنوي
فصلي	-7.4 : 19.6	2.6	**2016-12**	2.4 %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي
سنويا	2.36 : 1411	1411	**2015-12**	1378 USD - مليار	الناتج المحلي الإجمالي
فصلي	6626 : 380245	378324	**2016-12**	380245 KRW - مليار	الأسعار الثابتة للناتج المحلي الاجمالي
فصلي	7260 : 410408	391749	**2016-12**	410408 KRW - مليار	الناتج القومي الإجمالي
فصلي	359 : 116760	115560	**2016-12**	116760 KRW - مليار	تكوين رأس المال الحكومي الثابت والاجمالي

سنويا	1103 : 25023	24479	**2015-12**	25023 USD	[الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد](#)	
سنويا	12087 : 34387	33640	**2015-12**	34387 USD	[الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحدPPP](#)	
فصلي	1627 : 7681	6981	**2016-12**	6857 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة](#)	
فصلي	279 : 16954	16734	**2016-12**	16954 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من البناء](#)	
فصلي	298 : 108550	106661	**2016-12**	108550 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من التصنيع](#)	
فصلي	179 : 876	626	**2016-12**	583 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من التعدين](#)	
فصلي	1673 : 22778	22696	**2016-12**	22778 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من الإدارة العامة](#)	
فصلي	4114 : 202139	201660	**2016-12**	202139	[الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات](#)	
فصلي	114 : 12776	12674	**2016-12**	12776 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من النقل](#)	
فصلي	10.3 : 7621	7621	**2016-12**	7392 KRW - مليار	[الناتج المحلي الإجمالي من المرافق](#)	
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	العمل	
شهريا	2.9 : 7.1	3.6	**2017-02**	4 %	[معدل البطالة](#)	
شهريا	20275 : 26603	26402	**2017-02**	26541ألف	[الموظفين](#)	
شهريا	684 : 1564	982	**2017-02**	1108ألف	[العاطلين عن العمل](#)	
شهريا	48.5 : 63.5	61.2	**2017-02**	62.2 %	[معدل مشاركة القوة العاملة](#)	
فصلي	91.3 : 150	123	**2016-09**	139نقاط المؤشر	[تكاليف العمل](#)	

فصلي	53.5 : 104	96.4	**2016-09**	96.3نقاط المؤشر	[إنتاجية]	
فصلي	2460239 : 3534203	3465763	**2016-12**	3480465 KRW / شهر	[أجور]	
سنويا	600 : 6470	6030	**2017-01**	6470 KRW/Hour	[أدنى الأجور]	
فصلي	2520139 : 3988066	3727377	**2016-12**	3870051 KRW / شهر	[الأجور في التصنيع]	
سنويا	25 : 50.8	50.6	**2016-12**	50.8مليون	[عدد السكان]	
سنويا	55 : 60	55	**2017-12**	60	[سن التقاعد للمرأة]	
سنويا	55 : 60	55	**2017-12**	60	[سن التقاعد للرجال]	
شهريا	56.1 : 95	58.9	**2017-02**	95 %	[معدل العمالة]	
شهريا	3.8 : 13.4	8.5	**2017-02**	12.5 %	[نسبة بطالة الشباب]	
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	الأسعار	
شهريا	0.2 : 32.5	1.9	**2017-03**	2.2 %	[معدل التضخم]	
شهريا	-2.52 : 5.29	0.3	**2017-03**	0 %	[معدل التضخم (شهريا)]	
شهريا	2.63 : 103	103	**2017-03**	103نقاط المؤشر	[مؤشر أسعار المستهلكCPI]	
شهريا	10.7 : 113	103	**2017-03**	103نقاط المؤشر	[أسعار المستهلكين الاساسية]	
شهريا	-0.3 : 30.5	1.5	**2017-03**	1.4 %	[معدل التضخم المالى الأساسى]	
فصلي	0.79 : 110	110	**2016-12**	107نقاط المؤشر	[مخفض الناتج المحلى الإجمالى]	
شهريا	5.07 : 109	102	**2017-02**	103نقاط المؤشر	[أسعار المنتجين]	
شهريا	-4.7 : 47.4	3.9	**2017-02**	4.2 %	[تغيير أسعار المنتجين]	

التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	نقود
شهريا	14.92 : 169	87.37	**2017-02**	85.96نقاط المؤشر	أسعار التصدير
شهريا	4.81 : 117	84.98	**2017-02**	83.12نقاط المؤشر	أسعار الواردات
شهريا	-4.5 : 6434	2.9	**2017-03**	3.5 %	التضخم الغذائي
شهريا	27.53 : 112	102	**2017-03**	102نقاط المؤشر	مؤشر أسعار المستهلك النقل
يوميا	1.25 : 5.25	1.25	**2017-03**	1.25 %	سعر الفائدة
يوميا	1.27 : 6.14	1.4	**2017-04**	1.4 %	سعر الفائدة بين البنوك
شهريا	11200 : 92124900	86829500	**2017-01**	- 92124900مليون KRW	عرض النقود 0 شهر
شهريا	260 : 779320	772713	**2017-01**	- 779320مليار KRW	عرض النقود 1 شهر
شهريا	591 : 2408781	2389250	**2017-01**	- 2408781مليار KRW	عرض النقود 2 شهرين
شهريا	57008 : 3350572	3321954	**2017-01**	- 3350572مليار KRW	عرض النقود 3 أشهر
شهريا	564 : 377770	373910	**2017-03**	- 375300مليون USD	احتياطيات النقد الأجنبي
شهريا	2603700 : 7598961	7538506	**2017-02**	7582646 KRW Hundred Million	قروض للقطاع الخاص
سنويا	1.8 : 19.5	2.54	**2015-12**	1.8 %	سعر الفائدة على الودائع
شهريا	310 : 510090	480320	**2017-01**	- 476040مليار KRW	الميزانية العمومية للبنك المركزي
فصلي	349 : 6495	5729	**2016-12**	5729 USD Hundreds of Millions	استثمار الأسهم الأجنبية

التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	التجارة
سنويا	237 : 256	254	**2015-12**	256 %	[ديون القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي]
شهريا	-4043 : 11372	7060	**2017-03**	6550 USD - مليون	[الميزان التجاري]
شهريا	14.75 : 51600	43189	**2017-03**	48894 USD - مليون	[صادرات]
شهريا	38.61 : 45899	35966	**2017-03**	42314 USD - مليون	[واردات]
شهريا	-3757 : 12086	5278	**2017-02**	8400 USD - مليون	[حساب جار]
سنويا	-10.5 : 10.7	6	**2015-12**	7.7 %	[الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي]
فصلي	80766 : 452751	400156	**2016-12**	380949 USD - مليون	[الديون الخارجية]
شهريا	86.1 : 237	104	**2017-01**	103نقاط المؤشر	[أحكام التبادل التجاري]
شهريا	-3386 : 12278	4388	**2017-02**	9204 USD - مليون	[تدفقات رأس المال]
فصلي	114 : 7638784	6249699	**2017-03**	3851000ألف دولار أمريكي	[الاستثمار الأجنبي المباشر]
شهريا	326 : 1283300	1208	**2017-02**	1283300 USD - مليون	[إيرادات السياحة]
شهريا	213006 : 1703495	1220695	**2017-02**	1252080	[وصول السياح]
فصلي	13 : 104	104	**2016-12**	104طن	[احتياطيات الذهب]
سنويا	0 : 2.62	0	**2015-12**	0.23	[مؤشر الإرهاب]

سنويا	7 : 331	163	**2015-12**	- USD 105مليون	[مبيعات الأسلحة]	
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	حكومة	
سنويا	8.24 : 37.9	35.9	**2015-12**	37.9 %	[الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي]	
سنويا	-4.1 : 3.47	-2	**2015-12**	-3 % of GDP	[الميزانيات الحكومية]	
شهريا	-28619 : 42914	17254	**2016-11**	- KRW 21010مليار	[قيمة الميزانية الحكومية]	
فصلي	2743 : 55891	55550	**2016-12**	- KRW 55891مليار	[الإنفاق الحكومي]	
شهريا	14987 : 345276	322383	**2016-11**	- KRW 345276مليار	[إيرادات الحكومة]	
شهريا	7012 : 339351	305129	**2016-11**	- KRW 324266مليار	[الإنفاق المالي]	
شهريا	1 : 773	592	**2016-10**	611الأشخاص	[تطبيقات اللجوء]	
شهريا	:			84.4	[التصنيف الائتماني]	
سنويا	18.6 : 34.9	31.8	**2014-12**	32 %	[الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي]	
سنويا	15092 : 38640	37286	**2015-12**	- USD 38640مليون	[الإنفاق العسكري]	
التردد	نطاق	السابق	مرجع	أخرى	الأعمال	
شهريا	35 : 119	76	**2017-03**	79	[الثقة في قطاع الأعمال]	
شهريا	45.7 : 52.6	49.2	**2017-03**	48.4	[مؤشر مديري المشتريات للتصنيع]	
شهريا	-25.3 : 38.8	1.4	**2017-02**	6.6 %	[الإنتاج الصناعي]	
شهريا	-11 : 11	2.9	**2017-02**	-3.4 %	[الإنتاج الصناعي (شهريا)]	

شهريا	-26.7 : 41.6	1.5	**2017-02**	7 %		**الإنتاج الصناعي**
شهريا	4.2 : 114	114	**2017-02**	113نقاط المؤشر		**الاستفادة من القدرات**
شهريا	93961 : 14895263	4888296	**2017-02**	- 5285646 KRWمليون		**طلبات جديدة**
فصلي	-15359 : 13534	-1692	**2016-12**	- 1441 KRW-مليار		**التغيرات في الجرد**
شهريا	30 : 3377	42	**2017-02**	48الشركات		**الإفلاس**
شهريا	49944 : 155971	112488	**2017-03**	138900سيارات		**تسجيل السيارات**
شهريا	5.2 : 129	129	**2017-02**	129نقاط المؤشر		**مؤشر المؤشرات القيادية**
شهريا	1726 : 6134	4385	**2017-02**	3886آلاف طن		**إنتاج الأسمنت**
شهريا	5.4 : 131	124	**2017-02**	124نقاط المؤشر		**مؤشر التوافق**
سنويا	4.93 : 5.39	4.99	**2017-12**	5.03نقاط		**مؤشر التنافسية**
سنويا	11 : 26	26	**2017-12**	26		**القدرة التنافسية الرتبة**
سنويا	38 : 56	56	**2016-12**	53نقاط		**مؤشر الفساد**
سنويا	27 : 52	37	**2016-12**	52		**الفساد الرتبة**
سنويا	4 : 23	4	**2016-12**	5		**سهولة ممارسة أنشطة الأعمال**
شهريا	13860 : 23580	23580	**2017-01**	23521جيجاوات ساعة		**إنتاج الكهرباء**
شهريا	-36 : 43.1	-3.3	**2017-01**	-6.4 %		**إنتاج التعدين**
شهريا	650 : 6406	5860	**2017-02**	5508ألف طن		**إنتاج الصلب**

المستهلك	أخرى	مرجع	السابق	نطاق	التردد
ثقة المستهلك	96.7	2017-03	94.4	71.2 : 120	شهريا
بيع التجزئة (شهريا)	3.2 %	2017-02	-2	-13.3 : 5.7	شهريا
بيع التجزئة (السنوي)	0.5 %	2017-02	4.2	-12.6 : 19.9	شهريا
الإنفاق الاستهلاكي	182457 KRW - مليار	2016-12	182005	6810 : 182457	فصلي
الدخل الشخصي المتاح	1632614 KRW - مليار	2016-12	1560594	2867 : 1632614	سنويا
المدخرات الشخصية	8.9 %	2015-12	7.1	1.1 : 25.8	سنويا
الائتمان الاستهلاكي	1344279 KRW - مليار	2016-12	1295753	142747 : 1344279	فصلي
نسبة القرض البنكي	3.45 %	2017-02	3.51	3.23 : 17.01	شهريا
أسعار البنزين	1.34 USD / لتر	2017-03	1.33	0.54 : 1.84	شهريا
الأسر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	91.6 % of GDP	2016-09	90	1.4 : 91.6	فصلي
الإسكان	أخرى	مرجع	السابق	نطاق	التردد
مؤشر الإسكان	101 نقاط المؤشر	2017-03	101	35.5 : 101	شهريا
أوامر البناء	4722099 KRW - مليون	2017-02	4540002	23 : 9960701	شهريا
إخراج البناء	22.6 %	2017-02	13.4	-30.5 : 25.7	شهريا
البيت الملكية أسعار	53.6 %	2014-12	53.8	53.6 : 56.4	سنويا
الضرائب	أخرى	مرجع	السابق	نطاق	التردد

معدل ضرائب الشركات	24.2 %	2016-12	24.2	22 : 30.8	سنويا
معدل ضريبة الدخل الشخصي	38 %	2016-12	38	35 : 38	سنويا
معدل ضريبة المبيعات	10 %	2016-12	10	10 : 10	سنويا
نسبة الضمان الاجتماعي	16.76 %	2015-12	16.38	15.3 : 18.52	سنويا
نسبة الضمان الاجتماعي للشركات	8.4 %	2015-12	8.2	8.2 : 10.23	سنويا
نسبة الضمان الاجتماعي للعاملين	8.4 %	2015-12	8.2	6.7 : 8.4	سنويا

المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/south-korea/population/forecast

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

- أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000.
- أنابيل موني، بستي ايفانير: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ترجمة: آسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2009.
- أنطونيو لبطيخي وآخرون: **أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة**، عمان، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2009.
- بينونغ ناك سونغ، **صعود الاقتصاد الكوري**، ترجمة، عبد الله شحاتة خطاب، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
- توماس آرنولد: الدعوة إلى الإسلام فرصة حسن إبراهيم حسن، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970.
- جابر سعيد عوض، **الدور التنموي للدولة في كوريا الجنوبية بين الاستمرارية والتغير**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2009.
- جمال الدين الخازن دار، **كوريا المعجزة الاقتصادية، الإدارة والإنجازات**، الإسكندرية، دار قايتباي، للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
- جون بيلس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، مركز الخليج، 2004.
- خلف بن سليمان النمري، **العدالة الاقتصادية وأثرها من منظور إسلامي**، السعودية: جامعة أم القرى، 2005.
- دافيد آنير: نقلا عن رجب بوديوس: **العولمة بين الأنصار والخصوم**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، لسنة 2002.
- روبرت جران، **ترويض النمور الآسيوية، نهاية المعجزة الآسيوية**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
- سمير زهير الصوص، مصطلحات الاقتصاد والمال والأعمال، قلقيلية، فلسطين، 2008.

- سهيم جونجي، **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي**، المملكة العربية السعودية: 2011.
- صادق رياض، طارق نوير، وآخرون، **النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته**، من كتاب: فادية عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008.
- صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون: دار سعاد الصباح، 1993.
- ضياء محمد الموسوي: **الحداثة والتنمية الاقتصادية ومعوقات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- علا محمد الخواجة: **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- فرانك جي لنشر وجون بولي: العولمة الطوفان إلى الإتقان، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جنكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- فضل الله محمد سلطح: **العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2000.
- فيصل عباس: العولمة والعنف المعاصر، جدلية الحق والقوة، دار النهضة اللبنانية، لبنان، 2008.
- كير كيراد بول: **العولمة، الضغوط الخارجية**، ترجمة: رياض الابرش: مكتبة العبيكان، السعودية، 2003.
- لي كيل سانغ، كيرسون مي، **كوريا حقائق ومعلومات أكثر دقة**، ط1، سيول: أكاديمية الدراسات الكورية، 2007.
- ماجدة إيمان، **السياسات الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي**، من كتاب: فادية محمد عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية – ماليزيا والصين، الإستراتيجيات والسياسات، الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008.
- مارتن غريفيش، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2002.

- محمد أحمد الخضيري: **العولمة، مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
- محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997.
- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات**، ط4، الجزائر: ب.د.ن 2004.
- محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
- نائل عبد الحافظ العواملة: **إدارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات، العملية**، عمان، الأردن، دار الزهران للنشر والتوزيع: 2009.
- نجلاء الرفاعي، **التحول الديمقراطي في كوريا**: من كتاب عبد العزيز شادي ومدحت أيوب، التحولات السياسية في كوريا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002.
- نزيرة الأفندي، **انعكاسات العولمة المالية أزمة 1997م**، من كتاب: مدحت أيوب، كوريا والعولمة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002.
- يونج ناك سونج، **صعود الاقتصاد الكوري**، ترجمة: عبد الله شحاتة خطاب، مراجعة هدى ميتكيس، ط3، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
- محمد فايز فرحات، **التنظيمات في كوريا**، من كتاب: هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين، المجتمع المدني في كوريا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
- صبري فارس الهيثي: **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- جون بيلس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،2004.
- محي محمد مسعد: ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

2- المقالات والدوريات:

- تيوتو، وبيرتسإي هيهايت، **تنمية سعر التشكيلي: من الحداثة إلى العولمة**. الجزء (2) سلسلة المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 310، الكويت، 2004.

- تيوفزرويرش المي هايت: **من الحداثة إلى العولمة:** ترجمه سمير الشيتيكلي الجزء 2 سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 310، 2004.
- أحمد فرغلي حسن: **البيئة والتنمية المستدامة**، جامعة القاهرة، 2007.
- أستون السيد حنفي، **تجربة كوريا الجنوبية من دولة التخلف إلى دولة التقدم**، القاهرة: منشورات جامعة القاهرة، 2010.
- أشرف السيد حنفي، **تجربة كوريا الجنوبية من دولة متخلفة إلى دولة التقدم**، دراسة سوسيولوجية في التنمية الصناعية والتغير الاجتماعي، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2010.
- الأمم المتحدة، **دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، نيويورك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرق آسيا والباسفيك، 2007.
- باسيل يوسف: **حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية إلى العولمة السياسية**، مجلة الموقف الثقافي، العدد 10، 1997.
- البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، **معجزة شرق آسيا**، النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة: عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.
- جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2009.
- دوغلاس موستنيث: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- سعيد رشيد عبد النبي، "**التجربة الكورية في التنمية**"، دراسات دولية، العدد 38، الرائد العربي، 2013.
- سمية محمود عفيفي، الكوريتان وإقامة المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات مستقبلية، رقم جوان 2001.
- سمير أيوب، **تأثيرات الإيديولوجيات**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1983.
- سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، قلقيلية: قسم السياسات والتحليل والإحصاء، وزارة الاقتصاد الوطني، 2006.

- سمير زهير الصوص، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**، قليقلية: وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، 2006.
- صادق جلال العظم: **ما هي العولمة**: ورقة بحثية [تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم]، 1996.
- صادق رياض، **النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته**، في: فادية عبد السلام، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، إستراتيجيات والسياسات الدروس المستفادة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008.
- طه عبد العليم، نموذج التنمية الكوري: نظرة عامة، من كتاب محمد السي سليم، النموذج الكوري للتنمية، القاهر: مركز الدراسات الآسيوية، 1996
- عاض السيد: **العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية**، مطبعة الانتصار: الإسكندرية، 2001.
- عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، " **من إحلال الواردات إلى التصنيع إلى التصدير، عوامل النجاح الكوري**": دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 15، ماي 1993.
- عبد الله المدني، "**أزمة الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاديات الآسيوية**"، مجلة الأيام، العدد 8336، فيفري 2010
- عبده محمد وهب الله: النزعة عن البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، مصر، 2000.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: إشكالية التنمية المستدامة في ضل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات العلوم الإدارية: الجامعة الأردنية، السنة 35، العدد 1، 2007.
- علي مهران: **العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة**، دولة الكويت، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات، القاهرة، 2001.
- عمرو هشام ربيع، **كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية إلى الديمقراطية**، في: مراد إبراهيم الدسوقي وآخرون النمور الآسيوية، تجار في هزيمة التخلف، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1995.
- غربي محمد: تحديات العولمة وآثارها على العالم الغربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،

- فتحي حسن ملكاوي: **رؤية العالم عند الإسلاميين**، المعرفة، العدد 45، السنة 11_2016.
- قرين محمد الأمين: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، 2008.
- كمال المنوفي، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
- كيم دا هوان، **مسار التنمية الكورية، أزمة اقتصادية وتحديث مترهل**، إعداد: عماد حنفي محمود، قراءات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 11، نوفمبر 1998.
- ليستربيرسون، **ماذا يجري في العالم الغني والفقير، شركاء في التنمية**، ترجمة إبراهيم نافع، مصدر: دار المعارف مكتبة التنمية والتخطيط، 1971.
- ماجدة صلاح، **الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 3-31 يناير 2001.
- مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003، مجلة خاصة، العددان، 52 -53.
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: المنتدى البيئي الوزاري والعالمي: بيان السياسة العامة عن المدير التنفيذي، كولومبيا، 15/13 فيفري 2002.
- محمد السيد سليم، العولمة ودراسة المناطق: العولمة والدراسة الأسيوية نموذجا (القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006.
- محمد أمين الشلقامي " **فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها**"، أوراق آسيوية، العدد 36، فبراير 2001.
- محمد باتر عليورم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- محمد بشير المغيربي، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، من كتاب: كمال المنوفي ويوسف الطواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، بنغازي: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2002.
- محمد نبيل الشيعي: التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن العدد 2538 /1/26 2009.

- مختـار الجمـال، " **نمـاذج التنميـة فـي شـرقي آسـيا**"، أوراق آسـيوية، العـدد 3، القـاهرة: مركـز الدراسات الآسيوية، أوت 1995.
- مدحت أيوب، كوريا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002.
- مركز الدراسات والبحوث الاشتراكية، **معجزة شرق آسيا الاقتصادية والسياسات العامة**، أبو ظبي: مقررات المركز، 2000.
- مسعودي رشيدة: العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.
- ممدوح محمود منصور: **العولمـة دراسـة فـي المفهـوم والظـاهرة والأبعـاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،
- ناصر مراد: **التنميـة المستدامة وتحدياتها فـي الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2010.
- نجـاح النيش: **الطاقـة والبيئـة والتنميـة المسـتدامة**، آفاق ومستجدات، منشورات المعهد العربـي للتخطيط، الكويت، 2001.
- هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، **النظام الحزبي وقضايا التنمية فـي كوريـا الجنوبيـة**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 2005.
- يحـي سـعيدي، صـورية شـني: نظريـة التنميـة المستدامة، مقالـة 03، 04، شـهر أكتـوبر، جامعـة المسيلة، 2005.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- نبيل جعفر، "تقييم التجربة التنموية في اقتصاديات النمو الآسيوية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2002.
- نجلاء الرفاعي البيومي، البعد السياسي للحكم الرشيد في الدولة: دراسة مقارنة لكل من جمهورية كوريا وسنغافورة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.
- جلال معوض، "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية": (دراسة في المنطقة العربية)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.

4- التقارير والملتقيات:

- التقرير السنوي للأمين العام عن العمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة بنيويورك 2001.
- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة: المكتب الإقليمي منطقة غرب آسيا/ الشرق الأوسط: تقرير حول مستقبل الاستدامة في الوطن العربي، رؤية من الجنوب: مكتبة الإسكندرية، مصر، 2008.
- الأمم المتحدة: الجمعية العامة: تحويل عالمنا:... التنمية المستدامة لعام 2030 بتاريخ 21 أكتوبر 2015.
- ناصر الدين الأسد: الحرية والعولمة: عرض ألقي في ندوة أكاديمية المملكة المغربية خلال دورتها المنعقدة في 1997 تحت عنوان، العولمة والحرية.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة والتنموية، البحرين،
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية لسنة 2001، ط 120، الولايات المتحدة الأمريكية: الغرفة التجارية، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Books:

- Adriano Buzo, The making of Modern Korea, Asia Transformation's 2008.

-Beat burgenmrier, écomomie de développement durable: de Boech ,2Editio, Belgique, 2005.

- C.seliot kang, the devlopmental state and democratic consolidation in the south Korea, in: samuels, kim, korea's dimocratization, cambridge University, 2003.

- Chairman's statement, A good governance practices for the promotion of human rights, Seoul: September 2004.

-David C-cole, korean development the intel replay of politics and economics, London, 1972.

- Fransis Fukoyama, "The end of history" The National interest, (Summer, 1989).

- *Lacocca, lee, Lacocca, an Autobiography, New York: Bantam books, 1984, imd (institute for management development), the world competitiveness yearbook 2001, lausanne, Switzerland: DAD, 2001.*

-Martin Kauplan , system and process in International Relations, new York, Jhon wilegs and, Sous inc, 1972.

- *Nohem and Fnuscheler. Handbouch Dritten Welthoffman and camp. Hanburg 1982.*

-*Cho hyun dae, the analysis of the system and structure of the Korean government south Korea: institute of Korea, 2003.*

-*David C-Cole, Korean Development the Intel Replay of politics and economics, London: 1972.*

-*Guan limsiong, leadership in the public service, change roll of senior public officials in governance, Seoul: May 2005.*

-Han sung-Joo, changing values in Asia-their impact on govern menance and development, Singapore: institute of south east Asia studies, 2004.

-*Hela Hand ausa, the Korea model of development and its relevant to the Arabe world: in Mohamed el Sayed Selin, (ed) the Rals and the Koreans comqaratner, perspectives, on new lssues, Cairo: center, of Asian studies 1995.*

-*Kin hgun-OK, Development Cause of Korea technology, Seoul: Asia Pactific foundation 1997.*

-*Kyung-Tea lee, and Jun-Gu kang, korea's foreign trade strategy in the new millennium in: o.yul kwan, and kyung-tra lee (eds), korea's new economic stratgy Globalalization eea USA: Massachusetts, 2001.*

-*Melted Ross H and Ross Garnaut, East Asia in crisis, from Being a Miracle to Needing one, London: Routledge, 1998.*

-*Robert coper: The Breaking of Nation Order and Chaos in the twenty-first centry, London Atlantic, Books, 2003.*

-sanogho chun, manufactoring experiance and economic development, south Korea: 2008.

-*Sara Schley and Joe laur. The sustainability, Pegausus communications inc, combridge. 1997.*

-Taut *Yan kong, the Politics of Economic Reform in south Korea, a farail Miracle, New York: Routledge, 2000.*

2- ***Periodics:***

- Gerardo R. Ungson, Richard M. Steers & Seung-Ho Park, Korean enterprise: the Quest for globalization, Boston: Harvard Business school press, 1998.

- Kim il-gon, Changing Korean lifestyles, Korea focus, Vol.3, N°.4, 1992.

- kim youg – Hak "prospects for globalization, Korea focus, Vol 8, No1(jam – fed, 2000).

- Korea Annual, 1995, Seoul yonhap News Agency, 1995.

-*Charles Albert Michalet «quest_ce que la mondialistation » Edition la découverte. Paris*. 2002.

- *Choi Yan Yip,"morea's political economy, search for a solution", Korea focus, No 2, 1998.*

- Clifford, Mark,l, troubled tiger, Businessen, Bureacrats, and Generals in south Korea, New York : m.b.sharpe. 1998.

-David Held Global transformations politics, Economics and culture polity presse cambridge, 2003.

-Galemrs A.johnson, « The empowerement Of Asia », Pacific Rim Report, No.1,(June 2007).

- Han sang Jun, "Economic Development and Democracy, Korea as a new model" Korea journal, no 2, summer 1995.

- Hanan S.Phang and kee-chul shin, (A Reform Proposal for Korean Pension System): Coordinated Development of Public-Private Pensions, Paper Presented to the oucd / inprs/ korea Conference on private pensions Asia, 24-25 October, Seoul.

-Hwy-change moon, "competitiveness of the internet industry in Korea and Japan, case studies of Korea telecom freetel and nttdocomo", Journal of international and area studies, vol.7, N°2, Dec 2000.

-In Hyugbae, "The critical choice in 1997 Presidential Qualities", Korea focus, Vol5, N°4, 1997.

- James Fowler, "the US and the south Korea Democratization" political science Quarterly, No2, 1999.

- Jon Unms, " the labour movement in south Korea" labour history No 81, 2001.

-Jung Young Tae, "labor Movement and democracy in the of Global neoliberalism: the case of, Korea", Korea journal, Vol 40-N°2, (summer, 2000).

-Kelvin W.Willough, "Building Internationally Competitive technology regions: the industrial location-technological millieux approach", Journal of international and area studies, vol.7 No2, 2000.

-Kim Byung-ik, Universalism versus tribalisme, Korea focus, vol.2, N°.6, 1994.

−Kim Dae-jung, The central Axis goverment , corporation, opening Address at The Third Asia-Europe Meeting, Seoul, October, 20, 2000.

- Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui, Industrial Development in Singapore, Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing.2001, p147

- Kownkai, Chau Leung CHuen, Francis T lui, Larry D Qui; Industrial, Development IN singapore, Taiwan, and South Korea; World Scientific Publishing; 2001.

- Lauri Dsen, Developmental State in East Asia, Organization Transformation, Explanation East Asia, Seminar in Roskilde University, 2009.

- Lee Seo-Hhang, "prospects for Disarmament on The Korean peninsula", Korea focus, Vol19, N°4, (july- August, 2001).

- Mart H Dennis, "class formation and industrialization of culture, the case of south Korea middle class", Korea journal, No 2, 1993.

- *Marus noland, economic reform in south korea" korea as 21th century power cambridge ; University of campbridge, April, 2002.*

- *Meler Gerald M and James E. Rauch, Leading Issues in Economic Development, 7th oxford: oxford University press, 2000.*

- Moon Chung-In, "Globalization: challenges and strategies", Korea focus, Vol.3, N°3, 1995.

-Nomura research institute, the new wave of direct investment in Asia, Ltd, institute of southeast Asia studies, 1995.

- *O.Yul kwon, korean's economic policy frame work in the Golbalization Era in: Edward Elger (eds) korea's new economic strategy in the Globalization Era: USA, Massachusets 2001.*

- Park Sei-Won –Lee Seung- Won; Effects of population Again on Economy and Car Market; September

-Pulherst. Grabancthompson. Globalisation in question, 2eredn, London polity. Press, 1999.

- *Samul kim, korea, cambridge university press, 2000.*

-Soo Young Auh, "Wheree are Korean's going", Korea Observer, Vol31, N°4, Winter 2000.

-Sung-Joo Han, "The Koreas –new century" Foreign Affairs, (winter 2000-2001).

-Yang Seung-Yoon, Expanding cultural exchange with southeast Asia, Korean focus, Vol8, N°1, January 2000.

- yong lop Chung, south Korea on the fast line Economic development and capital formation, oxford university press.2000.

-*Amertynsen, "Asian Values and Human rights, Sixteenth Morgenthau Memorial Lecture on Ethic and foreign Policy", international affairs, No8, 1997.*

-*Beelski Albert, "state reform and democracy in south Korea" Asian affairs, No1, 1997.*

-*Chace Jin Lee,"south Korea in 1984, seeking peace and prosperity", Asian Survey no 1, 1985.*

-*Chang Hee Lee, Business Community's Campaing strategy in the 16th General Election, Korea observer, no 11, 2000.*

-cummings., B (2010) the Korean War: A History. New York: Modern Library.

-*Doh Chul Shum, "The Culture Foundation of korea Democracy" US National Science Foundatio, Research Reported, Colombia: University of Colombia, 2002.*

-Gong Ro-Myung, "Eeat Asia and The Korea Peninsula in the 21st Century", Korea focus, Vol7, N°3(may- June, 1999).

-*Goo Moon Mo, "knowledge Based service industry as a new Grouth engine" Korea focus, 2003.*

-*Ha-Jon chang, "the role of institution in economic change", paper for the meeting of the other canan venice, Italy, Jan 13-14.2000.*

-*Hiro kojima, sustainable Urbanisation Women's status and Religion in south East Asia, Tokyo: National institute of population and Social Security Research, 2000.*

-*Hirroshi kojima, sustainable development perspective, Manila: Asian development Bank, 1999.*

- Jon Pasqual and Guadalupe souto: sustairalrlity .in natural resources management: Eco logical Economics. Vol.46.No.1 (August), 2003.

-*June-Deng kim and gong-il kim, korea's liberalization of trade in services and its impact on productivity, in: o-yul kown and yung-taa (eds), korea's New Economic strategy in the Globalization era, USA: Massachusetts, 2001.*

-*Jung chank yung, Rational and Direction of korea's Economic Reform Policy, korea focus, no 4, Jul-Aug 1999.*

-Kim Changsu, "South Korea-us-, security jesses Amid Improving Inter Korean Relations", Korea focus, Vol9, N°3 (may – june-2001).

-*Kim Jae-Chul, < new trade strategy for the 21st. century>, in korea focus, no3, May-June 2000.*

-*Korea National statistical. Annual Report on the Economically Active Population. 1963-2002, South korea,2002.*

-Lee dong Hwi, "Lee Dong Hui, " South Korea's foreign Policy and The Global order of the 21st Century, Korea Focus, Vol8, N°5 (Supt-Oct, 2000).

-*Lee Man-woo, "Evaluation of the Economcs policy of participatory Government" Korea focus, no 3, March-April 2004.*

-Lee tai H Wan, "Korea's foreign policy in the post – Cold war Era", Korea focus, Vol, 7, N° 6, (Nov- Dec, 1999).

-*Macdonald Donald stone, the Korean Contemporary Politic and society, san Francisco: West view press, 1999.*

-*Nancy Burdsall and David Respond," Inequality and Growth reconsidered, Lessons, from East Asia", the World Bank Economic Review, No3, September, 1995.*

-*Orulruo Christopher, "Market Economics, Globalization and the role of Good Governance in the Development Process", Social Science Quartely, No 3, 2004.*

-*Pang, eul soo, "the financial cris of 1997 and 1998, and the end of the Asian contemporany", south east Asia, No 3, 3/12/2000.*

-*Park Bong shelk: "changing korea- US- relation", Korea focus, No5.*

-*Republic of Korea, the far fast and Australasia, Korea, 1996.*

-*Satour kud, "Industrialization policies of Korea and Taiwan" the Developing Economic, No 35, 1997.*

-Shim Yung seop: Building a New Open Trading Econo, korea focus, No 2 March- April, 2001.

-*Shin kwang Young, Democratization, Political, Reform and the Role of the State, korea Focus, No6, Nov-Dec 2001.*

-*Slim yong seop, Building a new open trading Economy, Korea facus, No2, March April 2001.*

-*Soo Yong Yang,"a need for fundamental change in Korea's political environment" Korea's political environment, No5, Winter 2010.*

-Sunghee jwa and Gkim, Globalization, and Domestic Adystnents in Korea, development instute, March no10, 1977.

-Uk Heo and sunwoong kim, Financial crisis in south korea failure of the Gouvernement- led development, paradigm, Asian Survey, No3, May-Gun, 2000.

-*Yung, Nyung Kim, patterns, of military rule and prospects for democracy in south Korea, published by ANU E' Press, 2004.*

3- ***Reports:***

- Korea Bank, economic statistics Yearbook, (1960-2002), south Korea, 2002.

-Korea in the 21st century, a report by the présidentiel commission on the 21st century, Seoul press, 1995.

رابعا: المواقع باللغة العربية

- مصطفى قصباوي، كوريا الجنوبية– «**نموذج لبلد حديث النمو** »2013/05/15 ، من الموقع: http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية**. مجلة علوم إنسانية، العدد 25، مجلة إلكترونية، " WWW.ULUM.NL " 2005.
- جون ساير جون بولي، جيوفري توماس، نظريات العولمة. مقال بـ 24/03/2016 http://www.kathehom.com/ar/article/mzryb.bulm
- معقل زهور عدي، ليبرالية العولمة. شبكة فولتير، 5 فيفري 2007، http://www.voltarenet.org./article145105.html
- السيد ولد أباه، " **مفاهيم ملتبسة حول العولمة في الشرق الأوسط**." العدد3626، (2002/07/11). http://www.aawsad.com/leader/asp?section=3article=112495=86 26/5/2009/

- مفهوم العالمية بين الحقيقة والمصادرة نشر في جريدة التجديد بتاريخ 2012/08/08 الموقع:
http://www.maghress.com./attafdrd/100536
- مجد خضر، مفهوم العالمية. موقع موضوع: بتاريخ 22 مارس 2016.
http://mawdo003.com/%b9%.85%
- السيد ولد أباه، تساؤلات في مفهوم الكونية، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 8096 بتاريخ 27 جانفي 2001،
http://.archive.awsat.com/lader.asp?articcle=issueno .
- الكونية الجديدة والمصائر العالمية، مجهول، 21 جانفي 2005، جريدة العدد على الموقع
http://www.alghod.com/m/articles/553,1982/A9
- عبد الحليم فضل الله، العولمة والتنمية في العالم العربي، أزمة الاندماج: 2007/3/21.
http://www.dirasat.net/kilalat_deterails php170.type3
- عمار ديوب، قراءة في التنمية المستدامة. الحوار الممتد من 2007/02/12،
http://www.m.ahewar.org/s.ap?and=88509
- عبد الأمير صقصف الستلاء: العولمة رؤى تحليلية نقلا عن موقع:
http://www.althakafaaljadeda.com/3/2/shank.htm
- حسن عطا الرضيع، **العولمة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية**. الحوار المتمدن، العدد 4104، 2015/5/26، http://www.ahewer.org.
- محمد حسين أبو صالح، **المنظور الاستراتيجي الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة**. معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، أم درمان، 2012.
http://www.strategy.sd/der.htmil
- رضا عطار، ما الفرق بين مفهوم العولمة والعالمية، صوت العراق، 17. 12. 2013، على الموقع
http://www.sotaliraq.com/mobche_itemphp?=149367
- هدى رزق: الثقافة والتنمية البشرية: مقال على الانترنت:
www.Mamsadmews.net/archive/news/1990/991/11.12htmil
- محمد عبد الفتاح محمود، تحديات التنمية في عصر العولمة:
http://kenanaonline.com/users/mohamedmahmudali/prts/106861
- أهداف التنمية المستدامة، مركز الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة، على الموقع:
http://www.unic.eg.org/16/31 .

- ما هي مؤشرات التنمية العالمية: الباحثون السوريون بتاريخ 2015/10/20 على الموقع: www.syr.com/subcat/2htmil
4th, 2013
- الهيئة الكورية للاستعلامات فيما وراء البحار، وكالة الاستعلامات الحكومية، http://www.korea.net *visited on: April 25th 2012.*

خامسا: المواقع باللغة الأجنبية

- *http://www.oecd.org/dataoecd/51/33/2763666.pdf visited on: may 4th, 2013.*
- *Martin Facher, "Global Financial Crisis Upends the Plans of Many south korean's to study abroad" at http://www.mytimes.com/2009/01/10.*
- *Aln Ho Young, Cho Suck Rai, the Global financial crisis, a view from, seol, Thursday, 18 June 2009 in (al http://www.We forum. Org/ sessions/ summary/ global-financial crisis –view-seol? fo1).*
- *South Korea Economic Grouth slows, ab: [http://www. Bbc-co-uk/ news]/26/1/2011.*
- *http://www.aljazeera.net/nr/exeres/091bb808-85c7-43bf-bcd8-3ffe59364157.htm. visited on: April 7th 2013.*
- *http://www.bloomberg.com/news/2011-01-13/bank-of-korea-raises-interest-rate-after-government-vowod-to-damp-prices.html. visited on: March 8th 2013.*
- *http://www.bloomberg.com/news/2011-01-13/bank-of-korea-raises-interest-rate-after-government-vowod-to-damp-prices.html. visited on: April 9th 2013.*
- *south korea raises key interst rate 31/1/2011, at: http://www.channelnewsasia.com/stories/afp_asiapacific_business/view/1104402/1.html visited on: April 29th 2013*
- *http://www.posco.com/homepago/docs company/posco/s91a1010010m.hsp.visitedon: may 8th 2013.*

- *http:// www.posco.com/homepago/docs/eng2/html/company/posco/s91a1010010 m.jsp.visited on: jun 8th 2013.*
- *the ministy of foreign affairs if japan, "Japan-North Korea relation", 15 May 2004, in [http://www.mofa.go.jp/regionlasia-paci/n Korea/relation.html.]*
- *http://.memory.loc.gov/cgylrim/query/rifrd/cstdy field (doci+kro-068and seunysoot moon wemen and democratization in the republic of Korea, the good society, 2002.*
- *Myung koo kang, "The second Modernization failed: disconrse politics from New Korea to globalization, http://www.Umich.edu/iinet/Journal/Vol4.N°-1/segyeh.Html*
- *Hyun ok park, Globalization and nationalizing in Korea – the journal of the international institute, Vol1, http://www.prome.snuac,kr/news/home/han2.ball.Rtm.*
- *Kim Dong-Yul, The Middle Class Is Losing Confidencem October 2012.*
- *http://www.koreafoucus.or.kr/desing3/essays/veiw.asp?volumeid=127&c ontentid=104251&category=g .*

الفهرس

مقدمة 3-20

الفصل الأول : التنمية المستدامة والنظريات المفسرة للعولمة والعالمية

المبحث الأول: التنمية المستدامة – الماهية - الخصائص- الأنواع.....23
مفهوم التنمية المستدامة 23
مبادئ التنمية المستدامة وخصائصها 27
أبعاد التنمية المستدامة شروط حدوثها وتحدياتها 30
معوقات وتحديات التنمية المستدامة.....35
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية.....39
النظريات القائمة على الأولوية البيئية 39
النظريات القائمة على أولوية الاقتصاد.....40
النظريات القائمة على العدالة في توزيع الثروة والتنمية.....41
التنمية المستدامة في الإسلام 42
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعولمة.....44
تعريف العولمة 45
النظريات المفسرة للعولمة.....50
النظريات الليبرالية والعولمة.....51
المنظور الليبرالي للعولمة 54
التفسيرات النظرية للعولمة 55
الليبرالية/ الليبرالية الجديدة/ الليبرالية المؤسساتية.....58
نظرية الثقافة العالمية.....59
الاختلاف النظري حول العولمة.....59
العولمة وما بعد الحداثة 64
المبحث الرابع: النظريات المفسرة للعالمية.....67
مميزات واتجاهات العالمية.....69
النظريات المفسرة للعالمية.....72
المبحث الخامس: العولمة وعلاقتها بالتنمية المستدامة 76
العلاقة بين التنمية المستدامة والعولمة.....77
أثر العولمة على التنمية المستدامة.....80
أثار العولمة على الفقر وتوزيع الدخل والنسبة.....81
العولمة والتدهور البيئي.....83

التفاعل مع التكنولوجيا والتقليل من المخاطر 84
المبحث السادس: العالمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة 87
هيئة الأمم المتحدة ودورها في جعل التنمية المستدامة عالمية 91
خطط التنمية المستدامة من منظور عالمي لما بعد سنة 2015 93
المبحث السابع: العولمة والعالمية صراع أم تكامل 98
المبحث الثامن: أثر العولمة والعالمية على التنمية المستدامة 98
التنمية المستدامة بين العولمة والعالمية 100

الفصل الثاني: الاستراتجيات والعوامل المؤثرة في بروز النموذج الكوري الجنوبي

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 113
إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات (1953 _ 1965م) 113
سياسة الإصلاح وسياسة التصنيع (1966 _ 1972م) 115
سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (1973 _ 1979م) 120
إصلاح القطاع المالي 138
المبحث الثاني: الإرادة السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 141
سيطرة العسكريين 141
رؤية القيادة 142
المرحلة الانتقالية 147
الأزمة الاقتصادية وسبل محاربتها 150
المبحث الثالث: المؤسسات السياسية وعلاقتها بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 154
مراحل تدخل مؤسسات الدولة في التنمية الاقتصادية الكورية 155
المبحث الرابع: الحكومة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 168
السياسات الصناعية Industrial Policies 173
الخطط الاقتصادية 175
دور الشركات 179
تكوين التكتلات الصناعية الـــ (الشيبول Chaebol) 179
المبحث الخامس: العوامل الداخلية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 191
الدور المحوري للدولة في عملية التنمية الاقتصادية: 191
المشاركة الشعبية 193
التكتلات الصناعية Chaebol 194

المبحث السادس: العوامل الخارجية وأثرها على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 195
المساعدات 195
الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي 197
أثر العوامل السياسية في دعم الاقتصاد الكوري 197
الدور الياباني في دفع عجلة الصناعة الكورية 198
المبحث السابع: التحول الديمقراطي وأثره على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 201
أثر العامل الاقتصادي في دفع عجلة التحول الديمقراطي 204
مراحل التطور الديمقراطي في كوريا 205
المبحث الثامن: بروز النموذج الكوري على الساحة الدولية وعلاقته بعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 215
التجارة الخارجية 216
أهداف التجارة الخارجية الكورية 217
الصناعات الكورية الرائدة 221
التوجه الاقتصادي نحو الاقتصاد العالمي 223
التحول إلى اقتصاد المعرفة والاستفادة من العولمة 225
النموذج الكوري والبقاء وسط الكبار 226
الاقتصاد الكوري المعاصر 230

الفصل الثالث: النموذج الكوري الجنوبي بين العولمة والعالمية من خلال الانعكاسات وإستراتجيات التعامل

المبحث الأول: التعامل الكوري الجنوبي مع النظام العالمي قبل عصر العولمة 243
أولا: التعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات من القرن العشرين. 243
ثانيا: الملامح العامة للتعامل الكوري الجنوبي مع النظام الدولي عبر مراحل تطوره المختلفة 246
ثالثا: العوامل التي ساعدت كوريا الجنوبية على التعامل مع النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية هذا النظام 254
المبحث الثاني: التصور الكوري الجنوبي للعولمة والعالمية 259
النظرة العامة للعولمة 259
عولمة الثقافة الكورية 264
المبحث الثالث: استراتيجيات كوريا الجنوبية للتفاعل مع العولمة والعالمية 270
استراتيجية تعظيم التنافسية 270
استراتيجية السيطرة الاقتصادية 274

استراتيجية درء المفاسد من خلال التفاوض 276
المبحث الرابع: انعكاسات العولمة والعالمية على كوريا الجنوبية 280
الأزمة المالية: أزمة نهاية القرن العشرين 280
كوريا واختبار العولمة بعد أحداث 11 سبتمبر. 285
المبحث الخامس: الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية 290
مفهوم العولمة من المنظور الكوري الجنوبي..... 291
كوريا وسياسة العولمة: تبنى الرئيس السابق كيم يونج سام عام 1995 م. 293
الأبعاد الأمنية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية..... 299
ديبلوماسية كوريا الجنوبية اتجاه القوى الأربعة..... 308
البيئة العالمية في القرن الواحد والعشرين..... 211
المبحث السادس: الأبعاد التكنولوجية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية..... 314
عولمة التكنولوجيا الكورية 315
طريق الشركات الكورية الجنوبية للعولمة..... 320
التمييز التكنولوجي للشركات الكورية 321
مراحل التطور التكنولوجي لكوريا الجنوبية..... 322
تحديات النجاح الكوري الجنوبي..... 324
المبحث السابع: الأبعاد الثقافية للعولمة والعالمية على كوريا الجنوبية..... 328
إشكالية الثقافة الكونية Global cultur 328
إشكالية التماثل والهيمنة 328
العولمة والهوية الثقافية إشكاليات الخصوصية والعالمية..... 330
النموذج الكوري الجنوبي في مواجهة العولمة الثقافية 336
المبحث الثامن : العالمية والرؤية المستقبلية للنموذج الكوري الجنوبي 343
على الصعيد الاقتصادي..... 347
على الصعيد الاجتماعي..... 348
البحث العلمي..... 348

خاتمة 343-347
الملاحق .....
قائمة المراجع .....
فهرس المحتويات .....

Abstract:

The Sustainable development is one of the most important topics which occupied the agenda of international attention since the "Summit of Rio de Janeiro 1992 , "links between development and land, In which the realization of sustainable development in its global dimension under the waves of globalization especially, it fierce side Needs the collection of humanitarian efforts, and to provide the necessary widgets through a fundamental change in the practiced policy , through planning and strong leadership and sustained efforts by all participants actors in the process of sustainable development. That Makes sustainable development as continuous and conscious process aiming at reconstructing land and benefiting from it, Without Disrupting of the ecological balance and achieving the sufficiency of present and future generations, sustainable development based on the equitable management of the world's resources and fair distribution of wealth and the guarantee of the poor's rights is the most correct way to achieve peace and security in the world.

There have been various theories and interpretations of the globalization and global phenomena , and measuring their impact on the sustainable development phenomenon, is it positive or negative?, How can globalization be exploited to modernize sustainable development and give it a global dimension that makes man a center, mean and goal, taking into account differences between countries and the specificities of societies.

Many countries have tried to pursue developmental policies that allow them to occur an internal development and change their international status especially, with the increasing of globalization phenomenon complexity and the increase of economic and financial transactions flows, on the availability of capitals mobility and cheap labor, However, many of them encountered many difficulties relating to infrastructure and cultural specificity, and other external pressures and the difficulty in obtaining the necessary technology.

The South Korea's developmental experience is the exception can be emulated and adopted because of the success of the Korean administration to accommodate between Korean privacy requirements and international transformations.

Since the end of the Cold War, South Korea has presented a special model for developmental policies that have combined what is national and international through the activation and exploitation of globalization positively. **This can be highlighted by the following points:**

- Although the international order has imposed - because of its chaotic nature - a set of restrictions that limit the movement of small countries, and may direct the it policies to achieve their interests, but this does not prevent the ability of these latter to activate their policies and benefit from globalization and the nature of the international order to achieve Its objectives within parameters that imposed by the system with understanding of the game's rules.
- The Korea-US alliance was based on positive support for American interests with ever-increasing benefits. We noted from this study the success of Korean diplomacy in it seek to focus on the return of the relationship to be mutual, based on taking and giving and not only an unilateral support of the United States of America to South Korea.
- The success of South Korea in understanding the nature of the changes in the international order, especially the increase of the global dimension of sustainable development and the complexity of the aspects of globalization, which imposed the adaptation of foreign policy in

order to keep pace with the international transformation within the frame of an allowed movement with the clarity of the determined objective.

-The try to succeed in exploiting the mechanisms of globalization to realize the interests of South Korea without getting into conflicts with major international powers in international pattern through rationality in choosing the best method and time to move to strengthen the attitude of the State internally and externally.

- South Korean President ***Kim Dae Jung*** says that " globalization could last until the middle of the 21st century, in which the United States stayed the single force driving globalization paths internationally. Regionally, appearance of tendency to enter into regional conglomerates, with the uniqueness and the exclusivity of the US military and its significant impact on most of these conglomerates to serve it interests, and so affecting regional and global stability.

The study can be highlighted the following points:

-The success of the South Korean developmental experience was thanks to the power of this State, which allowed her to get to enroll in developed nations, But, there were many restrictions and challenges imposed on Korea's success in exporting its culture to others.

- Pay attention to the support of the free economy, human rights and the democratization that has had a positive impact in advancing the process of sustainable development.

-To seek convergence with North Korea, to achieve unity.

- Work To avoid the occurrence of economic crisis in South Korea, which is represented in the decline of its competitive placement, by taking advantage of globalization externally, and to pay attention to the strengthening and follow-up of domestic policies.

-South Korea's acceptance of the terms of financial institutions did not prevent her from investing in reducing negative effects such as sudden opening of the markets and taking into account the conditions of importing countries.

- The success in overcoming the economic crisis that swept East Asia 1998 despite of internal and external pressures.

Globalization has affected on South Korean's sustainable development process through:

-<u>In the field of democratic shift</u> ; of the international order transformations have led to a shift in South Korean system through a shift towards Western liberal democracy, but State institutions hampered the continuation of this transformation.

<u>- In the field of Security</u>; South Korea was pleased to reconcile its policy with the American one about North Korea.

- South Korean people and government has succeeded in positioning Korea on the global technology map, by seeking efficiency And effectiveness use of resources to ensure a stable flow of foreign technology, and the development of qualified workers.

- The success of South Korean's cross-border companies in realizing the integration of the different functional units, through their ability to control the resources and functional links between them and the branches.

- The success of South Korea in benefiting from globalization, through the combination between imported technology and low employment in order to create local technology, and seek to transform the developmental experience into a global experience, and put up it as an alternative to developing and underdeveloped countries.

- Although cultural globalization has acquired a global dimension that has reached the point of coercion and pressure on local cultures, South Korea's experience in dealing with

globalization shows that Putting up the second issue of globalization is being seriously chosen or rejected, that is, taking advantage of Western values without abandoning local culture.

It is therefore possible to say that Western globalization will meet Asian cultural competition through the Asian model based on the instructions of **Bozia Confuci**, which recognize the harmony between man and his environment. The South Korean developmental experience, both in terms of advancement or in terms of post-war reconstruction, was successful But not ideal, as the dependence on the giant companies led to overcoming of this latter, and it monopolized of the most of the economic activity and excommunication of little companies.

In addition, there is a significant imbalance in development between Seoul and the rest of the Korean regions. There is a great disparity in the benefiting of development opportunities between rich and poor, the working class being stripped of most of its rights in the early years of the developmental experience.

However, the South Korean experience remains as an example and model ensures that globalization continues to grow and external pressures increase, the political will and peaceful longed-term planning of South Korean governance with the optimal use of resources through the self-development and critical of values and local culture is the most important factors of sustainable development in South Korea. .

Algiers University -3-
Faculty of Political Science and International Relations
Department of International Studies

The South Korean Development Model

Between Universality and Globalization

A dissertation submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Political Science and International Relations
In the specialty of Asian Studies

Presented by:
OUALI Ibrahim EL khalil

Supervised by:
SAGHOUR Abderrezak

The Jury Members :

Members' names	Grades	Initial University	Capacity
BEN KHELIF Abd El Wahab	Higher Education professor	High School of Political Science	Chair
SAGHOUR Abderrezak	Senior Lecturer –A-	Algiers University -3-	Supervisor
SAKHRI Soufiane	Higher Education Professor	Algiers University -3-	Examiner Member
SAYEJ Moustapha	Senior Lecturer -A-	High School of Political Science	Examiner Member
HATTAB Malik	Senior Lecturer -A-	University of Khemis Meliana	Examiner Member
MEKI Said	Senior Lecturer -A-	High School of Political Science	Examine Member

2016/2017